جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

العلوم الاقتصادية

اطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

كفاءة وأداء المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر

(دراسة حالة بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتامين التكافلي للفترة الممتدة مابين 2015-2023)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الطالبة:بن نعوم حليمة

امام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الاصلية	الصفة
رقيبة سليمة	استاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
حاكمي بوحفص	استاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
لكحل فريدة	استاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشا
خدادمية امال	استاذ محاضر أ	جامعة عنابة	مناقشا
بوكابوس مريم	استاذ التعليم العالي	جامعة تيبازة	مناقشا
عتيق شيخ	استاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة: 2024-2025

الملخـــص

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر، مع التركيز على بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتأمين التكافلي. تم تصميم الدراسة باستخدام منهج وصفي تحليلي، حيث تم تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسات لتقديم رؤية شاملة عن كفاءتها في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.أظهرت النتائج أن بنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي يتمتعان بأداء مالي مقبول وفق المعايير الحالية، لكن هناك مجال كبير للتحسين. تبين أن الشفافية وتنوع المنتجات المالية والاستثمار في تطوير الكوادر البشرية يعزز الأداء المالي لهذه المؤسسات. كما سلطت الدراسة الضوء على التحديات التنظيمية والاقتصادية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، وأهمية التعاون بين هذه المؤسسات والجهات التنظيمية لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة. قدمت الدراسة توصيات عملية لتحسين الأداء المالي، مثل تعزيز الشفافية، تنويع المنتجات المالية، وتطوير الكوادر البشرية، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:الأداء المالي،المنتجات المالية، البنوك الإسلامية،التأمين التكافلي، بنك البركة الجزائري، شركة سلامة للتأمين التكافلي.

Abstract

This study aimed to evaluate the performance of Islamic banks and takaful insurance companies in Algeria, focusing on Banque Al Baraka Algeria and Salama Takaful Insurance Company. The study was designed using a descriptive and analytical method, where the financial statements of these institutions were analyzed to provide an overall view of their effectiveness in achieving financial, economic and social objectives.

The results showed that Al Baraka Bank and Salama Takaful Insurance Company displayed acceptable financial performance by current standards, but with significant room for improvement. Transparency, diversification of financial products and investment in human resource development have been found to improve the financial performance of these institutions. The study also highlighted the regulatory and economic challenges faced by Islamic financial institutions in Algeria, as well as the importance of cooperation between these institutions and regulatory authorities to improve the legal and regulatory environment. The study made practical recommendations for improving financial performance, such as strengthening transparency, diversifying financial products and developing human resources, which contribute to sustainable growth and improved financial performance of Islamic financial institutions.

Key-words:Financial performance, financial products, Islamic banks, Takaful insurance, Al Baraka Bank, Salama Takaful Insurance Company

Résumé

Cette étude visait à évaluer la performance des banques islamiques et des compagnies d'assurance takaful en Algérie, en se concentrant sur la Banque Al Baraka Algérie et la Compagnie Salama d'assurance takaful. L'étude a été conçue en utilisant une méthode descriptive et analytique, où les états financiers de ces institutions ont été analysés pour fournir une vision globale de leur efficacité à atteindre les objectifs financiers, économiques et sociaux.

Les résultats ont montré que la Banque Al Baraka et la Compagnie Salama d'assurance takaful affichent une performance financière acceptable selon les normes actuelles, mais avec une marge significative d'amélioration. Il a été constaté que la transparence, la diversification des produits financiers et l'investissement dans le développement des ressources humaines améliorent la performance financière de ces institutions. L'étude a également mis en lumière les défis réglementaires et économiques auxquels sont confrontées les institutions financières islamiques en Algérie, ainsi que l'importance de la coopération entre ces institutions et les autorités réglementaires pour améliorer l'environnement juridique et réglementaire.L'étude a formulé des recommandations pratiques pour améliorer la performance financière, telles que le renforcement de la transparence, la diversification des produits financiers et le développement des ressources humaines, ce qui contribue à une croissance durable et à une amélioration de la performance financière des institutions financières islamiques.

Mots-clés :Performance financière, produits financiers, banques islamiques, assurance Takaful, banque Al Baraka, Salama Takaful Insurance Company.

اهـــــــــــــداء

الى.....الوالدين الكريمين حفظهم الله.

الى.....اخوتي واخواتي كل باسمه.

الى.....كل الاقارب والاصدقاء.

الى.....كل من تجمعني بهم مودة ومحبة وزمالة.

بن نعوم حليمة

شكـــر وتقـــدير

اتقدم بالشكر والعرفان والتقدير الى كل من ساعدني، من قريب او بعيد، في انجاز هذا البحث،

واخص بالذكر:

الاستاذ المشرف الاستاذ الدكتور حاكمي بوحفص على مجهوداته وتوجيهاته

الاساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة على قبول عناء قراءة الرسالة واثرائها

ممثلو بنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي التي شملتها الدراسة الميدانية

بن نعوم حليمة

فهـــرس المحتـــويات

الملخص---------- I
فهـــرس المحتـــويات ---------- 4
قـــائمة الجـــداول ---------- 8
قـــائمة الاشكـــال---------- 11
قـــائمة المـــلاحـــق ---------- 14
مقدمة عامة ---------- أ
اولا اشكالية الدراسة: ---------- ت
ثانيا فرضيات الدراسة: ---------- ث
ثالثا اهمية الدراسة: ---------- ث
رابعا اهداف الدراسة: ---------- ج
خامسا اسباب اختيار الموضوع: ---------- ج
سادسا منهجية الدراسة: ---------- ج
سابعا الدراسات السابقة: ---------- ج
ثامنا حدود الدراسة---------- ز
تاسعا هيكل الدراسة ---------- ز
الفصل الاول:المالية الاسلامية ---------- **2**
المبحث الاول: مدخل الى النظام المالي الاسلامي---------- 4
المطلب الاول: النظام الاقتصادي الاسلامي.---------- 4
المطلب الثاني: ماهية النظام المالي الاسلامي. ---------- 7
المبحث الثاني: المؤسسات المالية الاسلامية.---------- 13
المطلب الاول: ماهية المؤسسات المالية الاسلامية. ---------- 13
المطلب الثاني: انواع المؤسسات المالية الاسلامية غير المصرفية. ---------- 17
المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية ---------- 42
المبحث الثالث: خصائص واهداف المؤسسات المالية الاسلامية---------- **45**
المطلب الاول: خصائص المؤسسات المالية الاسلامية. ---------- 45
المطلب الثاني: اهداف المؤسسات المالية الاسلامية ---------- 47
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الاسلامية. ---------- 50
خاتمة الفصل الاول:---------- 54
الفصل الثاني: المصارف الاسلامية ---------- 55
المبحث الاول: ماهية المصارف الاسلامية. ---------- 57

المطلب الاول: تعريف المصارف الاسلامية ونشاتها. ---------- 57
المطلب الثاني: خصائص واهداف المصارف الاسلامية ---------- 60
المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الاسلامية ---------- 64
المبحث الثاني: موارد المصارف الإسلامية ---------- 77
المطلب الاول: الموارد الداخلية---------- 77
المطلب الثاني: الموارد الخارجية: ---------- 80
المطلب الثالث: موارد اخرى---------- 82
المبحث الثالث: استخدامات الاموال في المصارف الاسلامية. ---------- 86
المطلب الاول: صيغ التمويل طويل الاجل في المصارف الاسلامية---------- 86
المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الاجل في المصارف الاسلامية. ---------- 94
المطلب الثالث: صيغ التمويل قصير الاجل ---------- 97
خاتمة الفصل الثاني: ---------- 103
الفصل الثالث: تقييم كفاءة واداء المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ---------- 104
المبحث الاول: تقيم اداء المصارف الاسلامية. ---------- 106
المطلب الاول: تعريف تقييم الاداء المصرفي. ---------- 106
المطلب الثاني: مجالات تقييم الاداء المصرفي والعوامل المؤثرة فيه. ---------- 110
المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية ومؤشرات تقييم الاداء. ---------- 113
المطلب الاول: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها. ---------- 113
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الاداء المصرفي.---------- 118
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء ---------- 138
المطلب الاول: العوامل الداخلية ---------- 138
المطلب الثاني: العوامل الخارجية ---------- 140
خاتمة الفصل الثالث ---------- 144
الفصل الرابع:كفاءة واداءالمصارف والمؤسساتالمالية الاسلامية في الجزائر ---------- 145
المبحث الاول: تجربة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر ---------- 147
المطلب الاول: نظرة عامة عن شركة سلامة للتامين التكافلي بالجزائر.---------- 147
المطلب الثاني: نظرة عامة عن بنك البركة الجزائري.---------- 162
المبحث الثاني:تقييم الاداء المالي لشركة سلامة للتامين التكافلي وبنك البركة الجزائري. ---------- 166
المطلب الاول : تقييم الاداء المالي لشركة سلامة للتامين التكافلي.---------- 166
المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي لبنك البركة الجزائري. ---------- 198
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات---------- 244

المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات نجاح المصارف الاسلامية في الجزائر وشركات التامين التكافلي.----------245
المطلب الاول: التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية وشركات التامين التكافلي في الجزائر. ----------246
المطلب الثاني : متطلبات نجاح المصارف الاسلامية وشركات التامين التكافلي في الجزائر.----------254
خاتمة الفصل الرابع: ----------266
خـــاتمـة ----------267
المـــراجـع ----------274
المراجع باللغة العربية----------275
المراجع باللغة الفرنسية ----------284
المـــلاحـــق ----------285

قـــائمة الجـــداول

الرقم	البيان	الصفحة
(1-1)	تطور صناعة التأمين التكافلي	18
(3-1)	أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظامCAMELS	131
(1-4)	التحليل الأفقي لأقساط التأمين المكتتبة وإجمالي حقوق الملكية	163
(2-4)	الأقساط الصافية المكتتبة ونسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين	164
(3-4)	إجمالي النفقات وإجمالي الأصول	165
(4-4)	الأصول المتداولة وإجمالي الأصول	167
(5-4)	التحليل العمودي لأقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات، إجمالي حقوق الملكية	168
(6-4)	التحليل العمودي للعائد (الربح الصافي)، إجمالي حقوق الملكية، نسبة الربحية	169
(7-4)	تقييم كفاية رأس المال حسب معيارCAMELS	171
(8-4)	تقييم جودة الأصول حسب معيارCAMELS	174
(9-4)	تقييم سلامة الإدارة حسب معيارCAMELS	177
(10-4)	تقييم الربحية حسب معيارCAMELS	179
(11-4)	تقييم السيولة حسب معيارCAMELS	182
(12-4)	تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيارCAMELS	185
(13-4)	التقييم النهائي للبنك حسب نموذجCAMELS	188
(14-4)	التحليل الأفقي لحساب النتائج سنوات 2016-2023	190
(15-4)	التحليل الأفقي لحساب النتائج المصرفية(2016-2023)	192
(16-4)	التحليل العمودي لإيرادات بنك البركة خلال الفترة 2016-2019	196
(17-4)	التحليل العمودي لمصاريف بنك البركة خلال الفترة 2015-2023	198

(18-4)	معدل العائد على الودائع	200
(19-4)	معدل العائد على الإيرادات	203
(20-4)	معدل العائد على حقوق الملكية	205
(21-4)	السيولة النقدية	208
(22-4)	نسب السيولة العامة	209
(23-4)	معدل توظيف الموارد	210
(24-4)	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات	212
(25-4)	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	214
(26-4)	تقييم كفاية رأس المال حسب معيارCAMELS	216
(27-4)	تقييم جودة الأصول حسب معيارCAMELS	218
(28-4)	تقييم سلامة الإدارة حسب معيارCAMELS	220
(29-4)	تقييم الربحية حسب معيارCAMELS	223
(30-4)	تقييم السيولة حسب معيارCAMELS	225
(31-4)	تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيارCAMELS	227
(32-4)	التقييم النهائي للبنك حسب نموذجCAMELS	229

قـــائمة الاشكـــال

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(1-1)	الهياكل الاقتصادية والتنظيمية في النظام الاقتصادي الاسلامي	6
(1-2)	رسم عام للنظام المالي الاسلامي	9
(1-3)	انواع الصكوك الإسلامية	42
(2-1)	ضوابط المخاطرة المشروعة	70
(2-2)	انواع المخاطر بالمصارف الاسلامية	76
(2-3)	تقسيمات الموارد المالية للبنوك الإسلامية	85
(2-4)	اساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية	102
(1-3)	مؤشرات الاداء المصرفي للمصارف الإسلامية	120
(2-3)	مؤشرات تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية	124
(1-4)	الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى الوطني	151
(2-4)	الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى المحلي	151
(3-4)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	161
(4-4)	نسبة الملائمة المالية	172
(5-4)	نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين	174
(6-4)	نسبة النفقات	177
(7-4)	تقييم الربحية حسب معيارCAMELS	179
(8-4)	تقييم الحساسية لمخاطر السوق	185
(9-4)	التحليل العمودي للإيرادات بنك البركة خلال الفترة 2016-2019	197
(10-4)	تصنيف مصاريف بنك البركة خلال سنوات 2015-2023	199

(11-4)	معدل العائد على الودائع وصافي الارباح	201
(13-4)	معدل العائد على حقوق الملكية	206
(14-4)	السيولة النقدية	208
(15-4)	السيولة العامة	209
(16-4)	معدل توظيف الموارد	211
(17-4)	اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات	213
(18-4)	حقوق الملكية والنسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات	215
(19-4)	حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات	216

قـــائمة المـــلاحـــق

الرقم	البيان	الصفحة
1	معلومات مالية لشركة سلامة للتأمين التكافلي	271
2	نشاط التأمينات في الجزائر	272
3	ميزانية بنك البركة لسنة 2015-2023 الأصول	273
4	ميزانية بنك البركة لسنة 2015-2023 الخصوم	274
5	جدول حساب النتائج لسنة 2015-2023	275

مقدمة عامة

يعد القطاع البنكي احد اهم القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة حيث يشكل عمودا فقريا للنشاط الاقتصادي على مستوى العالم، نظرا لخدمتها في توجيه وتنظيم تدفقات راس المال والاستثمار وهو ايضا عصب الحياة الاقتصادية في جميع ارجاء العالم، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه بين وحدات الفائض التمويلي ووحدات العجز التمويلي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، كماان له دور فعال في تلبية متطلبات الحياة وذلك من خلال تسهيل التعامل بين الافراد ومؤسسات المجتمع.

لقد عرفت البنوك الاسلامية انتشارا واسعا في مختلف الدول العربية والاسلامية، وذلك نظرا لما تقدمه من خدمات ومنتجات مالية بعيدة عن الربا ومطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية، وهذا مااستحسن مع رغبات الافراد الذين يرفضون التعامل بالربا، واصبح للبنوك الاسلامية دور هام في تقديم خدمات التمويل والاستثمار في شتى النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنت من فرض نفسها وخير دليل على ذلك النمو المتسارع الذي حققته في جميع ارجاء العالم، وهذا دليل على نجاح التجربة الاسلامية في الاقتصاد الاسلامي.

تعمل البنوك الاسلامية على توفير التمويل اللازم والضروري للمشاريع والمؤسسات، فهي محرك النشاط وعامل مهم في الوصول الى النمو والتقدم، ولن نتمكن من تحقيق هذاالا من خلال توفر جو مناسب وبيئة مناسبة، خالية من المخاطر والعوائق، حيث ان العائد المحقق من طرف هذه البنوك يقاس بمدى مخاطرتها، ولهذا يجب التقييم الدوري لعمل البنوك والتأكد من صحتهاالمالية وذلك باستخدام العديد من الاساليب والاليات.

وقد عرف نشاط التامين هو الاخر تطورا وانتشارا كبيرا، حيث اصبح من بين الاسس التي تسمح بتحقيق الامن والاستقرار للأشخاص او الشركات، وله دور هام في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحول التامين الى نشاط اقتصادي خدمي معاصر ذو اهمية قصوى في البنية الاقتصادية للمجتمعات الاسلامية، حيث خضعت اشكال التامين المعتمدة من طرف الغرب للتقييم وفق المعايير الفقهية من طرف الفقهاء والمختصين في هذاالقطاع، حيث

هدف هذاالتقييم الى تطوير نموذج تأميني يتوافق مع مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية، ممااادى الى ظهور التامين الاسلامي كبديل شرعي للأنظمة التأمينية التقليدية، ليشمل الجوانب التأمينيةالمتنوعة في مختلف الميادين.

ومع التحديات التي نشأت نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية، اتجهت الجزائر مثل العديد من الدول الاخرى نحو استخدام الخدمات المالية الاسلامية كجزء من جهودهالإصلاحالنظام المصرفي والمالي، وقد سمح ظهور قانون التامين الجديد في الجزائر بتغيير نظام التامين في البلاد مماتاح الفرصة لإنشاء شركات تامين خاصة، منها شركة سلامة للتامين التكافلي.

ان البنوك الاسلامية مؤسسات مالية، هدفهاالتخلص من الفوائد الربوية، وايجاد الحلول للعديد من المشاكل التي كانت تعاني منها بعض الدول الاسلامية في المجال المصرفي فهي قطاع هاما للاقتصاد ولها دور رئيسي في دعمه وتطويره ووسيطااكثر امنا بين المدخرين والمستثمرين من حيث ايداع الاموال وتوظيفها طبقا لمقاصد الشريعة الاسلامية.

ولهذا الغرض كان من الضروري تقييم اداء البنوك الاسلامية للوقوف امام هذه التجربة والبحث عن نقاط الضعف والقوة من اجل ايجاد الحلول المناسبة لها، وذلك لما تشهده البنوك الاسلامية من تحديات وحواجز ومنافسة مفروضة من قبل البنوك التقليدية وذلك بفتح النوافذ للمنتجات المالية والمصرفية الاسلامية.

ومن اجل نمو واستمرار الجهاز المصرفي الاسلامي والتامين التكافلي في الجزائر كان لابد من قياس وتقييم الاداء المالي لها، لذلك سنقوم بإجراء دراسة على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري، وشركة سلامة للتامين التكافلي، حيث ان دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها، يساهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار ، وذلك من خلال اظهار الوضع المالي لهذا البنك وشركة التامين التكافلي "سلامة"، وهذا بغرض تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

اولا اشكالية الدراسة:

بالرغم من التطور والانتشار السريع والمتواصل الذي عرفه القطاع المصرفي والتامين التكافلي في الجزائر، غير ان هناك العديد من العوائق الذي تواجهه، والتي ادت الى تراجع ادائها وتحمل بعض الخسائر.

واصبح من الضروري لهذه القطاعات ان تعمل على تحسين ادائها في مختلف الميادين، سواء من خلال التركيز في عملها على اداء العاملين على المستويات الادارية المختلفة، وادارة الاصول والخصوم بكفاءة، وترشيد النفقات، واستخدام نظم عمل متطورة وحديثة، لمواجهة ما يحدث مختلف التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يتم تقييم اداء البنوك الاسلامية ومؤسسات التامين التكافلي في الجزائر؟

وللإلمام بالموضوع اكثر، نطرح بعض الاسئلة الفرعية التكميلية كما يلي:

- ما هو الهدف الأساسي من عملية تقييم أداء البنوك الإسلامية وشركة التأمين التكافلي في الجزائر؟
- ما هي الأساليب المستخدمة لتقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري؟ وكيف يتم تقييم الأداء المالي لشركة سلامة للتأمين التكافلي؟
- ما هي التحديات التي تواجه تقييم الأداء في هذه المؤسسات؟ وكيف يمكن التغلب عليها لتحسين النتائج؟

ثانيا فرضيات الدراسة:

من خلال الاشكالية المطروحة، يمكن صياغة عدد من الفرضيات كالتالي:

- تتمتع المؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر بكفاءة عالية.
- تعتبر طرق النسب المالية احسن الطرق في تقييم اداء البنوك الاسلامية، وشركة التكافل، وذلك لسهولة تطبيقها.
- بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتامين التكافلي لهااداء مقبول.

ثالثا اهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة فيما يلي:

يواجه القطاع المصرفي الاسلامي والتامين الاسلامي والتامين التكافلي العديد من التحديات والحواجز، لهذاالغرض تعمل المؤسسات المالية على تحقيق الكفاءة في اداء البنوك وشركات التامين التكافل، حيث ان تقييم ادائها يمكن

الادارات من ترشيد خططها وسياستهاالمالية واتخاذ قراراتها على احسن وجه، ويساهم في تحسين مستوى اداء البنك او شركة التامين، ويعزز من القدرة التنافسية لها.

رابعا اهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التوصل الى ما يلي:

- التعريف بالبنوك الاسلامية.
- التعرف على الاداء المالي ومؤشرات قياسه.
- التعرف على النسب المالية المعتمدة في تقييم اداء بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتامين التكافلي.
- تقييم اداء بنك البركة الجزائري وشركة "سلامة" للتامين التكافلي.

خامسا اسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع، حيث اصبحت تلجاالبنوك الاسلامية الى مؤشرات ونسب لتقييم الاداء.
- الدور الهام الذي اصبحت تحتله البنوك الاسلامية وشركات التامين التكافلي حاليا.

سادسا منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،فقد استخدم المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري حيث تم من خلاله التطرق الى المواضيع المتعلقة بالبنوك الاسلامية وتقييم ادائها، اماالمنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في التحليل والتفسير لمختلف البيانات المرتبطة بالبنك الاسلامي وشركة سلامة للتامين التكافلي وذلك فيما يتعلق بالأداءالمالي لها.

سابعا الدراسات السابقة:

- **(دراسة فلاق صليحة، 2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، متطلبات تنمية نظام التامين التكافلي – تجارب بعض الدول – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة الى محاولة معالجة متطلبات تنمية نظام تامين التكافلي، وذلك لما له من دور هام في دعم التنمية الاقتصادية، حيث ان قطاع التامين مكونا مهما في القطاع المالي لكل اقتصاد ويحتاج تفعيله وتنمية نشاطه الى تكامل وتفاعل جهود كل الدول وشركات التامين التكافلي.

وقد بينت الدراسة اوجه الاختلاف بين نظام التامين التكافلي ونظام التامين التجاري واراء الفقهاء في مدى شرعيته كبديل لنظام التامين التجاري، والتعرف على الاسس الشرعية لعمل شركات التامين التكافلي.

كما تم ابراز دور نشر الثقافة التأمينيةالتكافلية في تفعيل اداء صناعة التامين التكافلي، وذلك بعرض واقع هذه الصناعة على المستوى العالمي والعربي.

وقد توصلت الدراسة ان النظام المالي الجزائري هو نظام يسير وفق النمط التجاري، حيث تعتبر صناعة التامين التكافلي صناعة ناشئة، تعاني من عدة عراقيل معظمها تعود الى طبيعة النظام المالي المسير، اضافة الى نقص الثقافة التكافلية لدى المجتمع الجزائري، الامر الذي اعجز من انتشار هذه الصناعة ونموها، وهذا يستدعي تكافل جهود الجهات المعنية من اجل اصدار قانون ينظم نشاطها وعملها.

- **(خديجة عرقوب، 2016)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "دور الادوات المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.**

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الادوات المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تطرقت في جانبهاالنظري للتنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الاسلامي محددة اوجه التشابه والاختلاف بينهما، وقد بينت ايضا مفهوم المالية الاسلامية وادواتها وواقعها في العالم، وعلاقتها بالتنمية المستدامة، واهم التحديات التي قد تعيق هذه الادوات المالية عن القيام بدورهاالتنموي.

وقد تم ايضا دراسة واقع التنمية المستدامة والمالية الاسلامية في ماليزيا، حيث تم تحليل الوضع الاقتصادي الماليزي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو ونصيب الفرد، وتحليل الوضع الاجتماعي والوضع البيئي.

اما من ناحية المالية الاسلامية في ماليزيا تم دراسة واقع البنوك الاسلامية وخدماتها، واقع السلوك، واقع التامين التكافلي، واقع الزكاة والوقف.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان ادوات المالية الاسلامية، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولها دور هام في ذلك وهذا ماأثبتته التجربة الماليزية ان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي اهم ابعاد التنمية المستدامة التي تساهم ادوات المالية الاسلامية في تحقيقها.

- **(عبد المجيد ماجي، 2018)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تفعيل الاداء المالي لأنشطةالمصارف الاسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2011-2015)، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.**

- هدفت هذه الدراسة الى التركيز على كيفية تعزيز الاداء المالي لبنك البركة الجزائري، من خلال استكشاف العوامل التي تؤثر في ادائه المالي وتحليل مدى تطبيقه للمعايير المتعلقة بتقييم الاداء المالي على مدار السنوات السابقة. واظهرت النتائج ان هناك اتجاهًا مصرفيًا يتبعه معظم البنوك الاسلامية، وهو التركيز على بعض الصيغ ذات العائد الثابت والمضمون بفترات زمنية نسبيا ثابتة، مثل المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك. وعلى الرغم من ان هذه الصيغ متوافقة مع الاحكام الشرعية، الاان ذلك ينطوي على تحديات مالية تدل على صعوبة التعامل مع المخاطر التشغيلية والقانونية، مما يعكس شكوكًا حول قدرة البنوك الاسلامية على اداء وظائفها بكفاءة متناهية عند الاعتماد بشكل اساسي على هذه الصيغ.

- **(دراسة، رقيق عقبة، 2022)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "دراسة استراتيجيات تطوير التامين التكافلي كبديل للتامين التقليدي واثره في رفع اداء سوق التأمينات في الجزائر دراسة لبعض التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نظام التامين التكافلي وتحديد استراتيجيات تطويره، وبيان تجارب بعض الدول في هذاالمجال وكيف وقفت في تطبيقه، كما حاولت هذه الدراسة تبيان اداء التامين التكافلي وكيفية انعكاسه على سوق التأمينات، ولهذا تم اعداد استبانة من اجل تبيان اثر التامين التكافلي في رفع اداء سوق التامين في الجزائر.

- وما توصلت اليه الدراسة هو ان توجه الدولة نحو تطبيق هذاالنظام سيكون له اثر كبير في رفع اداء سوق التامين الجزائري، ولهذاالغرض يجب الاهتمام بمقومات نجاح التامين التكافلي، وذلك من خلال دراسة رغبة وسلوك الفرد الجزائري والاهتمام بالمالية الاسلامية، ولهذاالغرض لابد من تهيئة مناخ مناسب للمالية الاسلامية لتكون موجهة في خدمة الاقتصاد والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في التامين التكافلي.

- **(حسين محسن المطيري، 2022)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "دور نماذج تقييم الاداء المصرفي في تحسين عملية التنبؤ بالفشل المالي"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.**

- هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في العراق، باستخدام نموذجين للتقييم: نموذج CAMELS ونموذج PATROL. تم التركيز على مدى ملاءمة كل من النموذجين لظروف البيئة المصرفية العراقية، وتبين ان نموذج PATROL تفوق على نموذج CAMELS في هذاالسياق. يُظهر نموذج PATROL فعاليته في تقييم الاداء المالي بشكل افضل، ويساهم بشكل اكبر في دعم دور البنك المركزي العراقي في مهمته الرقابية والاشرافية على البنوك في البلاد.

- **(صيد مريم، 2023)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "تقييم الاداء المالي في شركات التامين الجزائرية في ظل الملائمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع تقييم الاداء المالي في شركات التامين الجزائرية في ظل تطبيق متطلبات نظام الملائمة، من خلال ابراز مدى معرفة شركات التامين العاملة بالجزائر بمتطلبات الملائمة، وتقييم مستوى مواكبتها واستجابتها لتطبيق متطلبات هذاالنظام، باعتباره اهم مستجدات النظم والقواعد الاحترازية المعمول بها دوليا، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وجهت الى كافة شركات التامين العاملة بسوق التامين الجزائري والبالغ عددها 26 شركة، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss.v26) كذلك تم من خلال تقييم وقياس الاداء المالي في شركة "اليانس" للتأمينات خلال الفترة (2017-2021) في ظل متطلبات الملائمة، لما له من اهمية كبيرة خاصة في ظل ادراجها في بورصة الجزائر، وما له من اثر على الاستقرار المالي بشكل عام.

وقد خلصت هذه الدراسة الى ان ادراك شركات التامين الجزائرية لمتطلبات الملائمة لا يرقى الى المستوى المطلوب مع وجود تفاوت في درجة استجابتها للملائمة، من حيث متطلباتها، حيث يقدم تبنيها للمتطلبات الكمية، في حين يوجد تبني مقبول للبعض من المتطلبات النوعية واستجابة جيدة لمتطلبات الافصاح والشفافية.

كما بينت النسب والمؤشرات المالية التي تم اعتمادهاان الاداء المالي لشركة "اليانس" للتأمينات يتسم بالاستقرار والثبات نسبيا وذلك لاستهلاكهاالسيولة الكافية للوفاء بالتزاماتهاالمالية وكفاءتهاالكبيرة في استغلال اصولها والاموال المتوفرة لديها لتوليد الارباح.

- **(وهيبة يسعد، 2023)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "قياس الكفاءة النسبية للبنوك الاسلامية" دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة الى قياس كفاءة البنوك الاسلامية في الجزائر خلال فترة من 2014 الى 2018، باستخدام اسلوب غير تقليدي يعتمد على تحليل مغلف البيانات (DEA). تم استخدام هذاالاسلوب لتقدير الكفاءة الفنية

الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية. تمت دراسة بنك البركة وبنك السلام الجزائري بالإضافةالى بنوك اسلامية من دول اخرى، بغرض مقارنة الاداء في بيئات مصرفية مختلفة.

اظهرت الدراسة ان الاختلاف في بيئات البنوك لم يؤثر بشكل كبير على مستويات الكفاءة النسبية، مما يشير الى ضرورة تحديد عوامل رئيسية تؤثر على الكفاءة المصرفية. وتبين ان هناك تأثيراتايجابية ملحوظة لحجم البنك، والسيولة، والمخاطر الائتمانية، وكفاية راس المال، والناتج المحلي الاجمالي على الكفاءة التقنية، بينما كان لسعر الصرف تأثير سلبي ملحوظ على الكفاءة الفنية التقنية.

- **(دراسة مروى بلدي، 2023)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، "استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم اداء البنوك التجارية"، دراسة عينة من البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة الى تقييم اداء مجموعة مختارة من البنوك التجارية التي تنشط في مناطق معينة من شمال افريقيا ودول الشرق الاوسط خلال الفترة من عام 2015 الى عام 2021. استخدمت الدراسة معايير محددة لقياس الاداء، تتمثل في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وقد تم استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات المالية كمتغيرات مستقلة، من بينها حجم البنك، ونسبة السيولة، ونسبة التوظيف، ونسبة الخطر، ونسبة الملاءة.

اظهرت الدراسة ان البنوك التجارية المدروسة حققت اداءً جيدًا وفقًا لمعايير الاداء المستخدمة. وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثيراايجابيًا لنسبة الملاءة على اداء البنوك التجارية، بينما كان لنسبة المديونية تأثير سلبي على اداء البنوك، وذلك بالتعبير عنها من خلال معدل العائد على الاصول. كما كشفت الدراسة عن تأثيرايجابي لنسبة السيولة على اداء البنوك، بينما كان لنسبة الملاءة تأثيرا سلبيًا على اداء البنوك التجارية، وذلك من خلال معدل العائد على حقوق الملكية.

ثامنا حدود الدراسة

- الحدود العلمية تتمثل في متغيرات الدراسة (مؤشرات CAMELS).
- الحدود المكانية تمثلت في بنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي في الجزائر؛
- الحدود الزمانية هي الفترة للدراسة، من عام 2015 إلى 2023؛
- العينة: عينة من البيانات لبنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي.

تاسعا هيكل الدراسة

انطلاقًا من الأهداف المرجوة من الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، والتساؤلات الفرعية والفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

مقدمة عامة: تتمحور في طرح الإشكالية لإيضاح التصور العام لموضوع الدراسة.

الفصل الأول: المالية الإسلامية

يتم في هذا الفصل التطرق إلى النظام المالي الإسلامي من خلال ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المالي الإسلامي، حيث يتم تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي ومبادئه الأساسية، بالإضافة إلى الجذور التاريخية وأهدافه ووظائفه.

المبحث الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك تعريفها وأنواعها غير المصرفية مثل التأمين التكافلي، الوقف، الزكاة، والسوق المالية الإسلامية، ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية مع استعراض التجربة الماليزية.

المبحث الثالث: خصائص وأهداف هذه المؤسسات، بما في ذلك الالتزام بالمعاملات الحلال، عدم التعامل بالربا، والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: المصارف الإسلامية

يبدأ هذا الفصل بمقدمة توضح محتواه وأهدافه، حيث يتم فيه:

تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها، وخصائصها وأهدافها.

تناول ضوابط عمل المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية والاقتصادية، والمخاطر التي تواجهها.

موارد المصارف الإسلامية الداخلية والخارجية، وصيغ التمويل المتعددة التي تعتمدها، مثل التمويل بالمضاربة، الإجارة، الاستصناع، والمرابحة.

الفصل الثالث: تقييم كفاءة وأداء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

يتناول هذا الفصل مفهوم تقييم الأداء وأهميته وأهدافه، حيث يستعرض:

مجالات تقييم الأداء المصرفي والعوامل المؤثرة فيه.

الكفاءة المصرفية وطرق قياسها، مع تقديم مؤشرات تقييم الأداء المصرفي من النواحي الشرعية والمصرفية والاقتصادية.

العوامل المؤثرة في تقييم الأداء، سواء كانت داخلية أو خارجية، مع تحليل شامل لأداء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الرابع: كفاءة وأداء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر

يبدأ هذا الفصل بنظرة عامة عن تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، بما في ذلك شركة سلامة للتأمين التكافلي، الوقف، صندوق الزكاة الجزائري، والسوق المالية الإسلامية. يتناول المبحث الثاني تقييم أداء شركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري، مع تحليل مفصل للقوائم المالية لبنك البركة. ينتهي الفصل بخاتمة تلخص أهم النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية والتطبيقية، وتقديم توصيات ومقترحات لتحسين الأداء المستقبلي.

خاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية والتطبيقي، كما تم عرض بعض المواضيع التي لها علاقة بالبحث والتي يمكن أن تشكل مجالات للبحث في المستقبل.

الفصل الاول:المالية الاسلامية

تعمل المؤسسات المالية في إطار يهدف إلى إشباع الحاجات المالية والاستثمارية للأفراد ضمن إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، مما يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ويساهم في الرقي الاجتماعي والاقتصادي. هذه المؤسسات تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنظم أعمالها وترتب أولوياتها وتحدد أسسها وقوامها.

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بقدرتها على استقطاب الأموال بفضل تبنيها للصفة الإسلامية، والتي تجذب الأموال الباحثة عن العدالة في تقسيم الأرباح والخسائر. هذا النظام المالي يوفر بدائل أخلاقية وقانونية للمعاملات المالية التقليدية، مما يمنع الممارسات الضارة مثل الربا والغش والتدليس، ويضمن الشفافية والنزاهة في المعاملات.

ورغم التحديات والقيود التي تواجهها، فإن المؤسسات المالية الإسلامية استطاعت أن تكون قدوة في التعامل المالي وغير المالي، بفضل التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية. فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال منع الممارسات التي تفسد المعاملات المالية والتشجيع على الاستثمار في مجالات حلال.

في هذا الفصل، سنتناول النظام المالي الإسلامي من خلال المباحث التالية: مدخل إلى النظام المالي الإسلامي، المؤسسات المالية الإسلامية، وخصائص وأهداف هذه المؤسسات. سنبدأ بالتعريف بالنظام الاقتصادي الإسلامي والجذور التاريخية للنظام المالي الإسلامي، ثم ننتقل إلى تعريف المؤسسات المالية الإسلامية وأنواعها غير المصرفية مثل التأمين التكافلي، الوقف، الزكاة، والسوق المالية الإسلامية. وأخيراً، سنناقش دور هذه المؤسسات في تفعيل التنمية الاقتصادية مع استعراض التجربة الماليزية لتنظيم الادخار، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الاول: مدخل الى النظام المالي الاسلامي

يُعتبر النظام المالي الإسلامي محورًا هامًا في الساحة المالية العالمية، حيث يتميز بمبادئه وأسسه الشرعية التي تختلف تمامًا عن النظم المالية التقليدية. يهدف هذا المبحث إلى فهم أساسيات النظام المالي الإسلامي، حيث سنتناول جذوره التاريخية وتعريفه، مع التركيز على أهدافه ووظائفه في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية. سنقوم أيضًا بتسليط الضوء على المؤسسات المالية الإسلامية وأنواعها، مع استعراض دورها في تنمية الاقتصاد وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية.

المطلب الاول: النظام الاقتصادي الاسلامي.

اولا: مفهوم النظام الاقتصادي الاسلامي

النظام الاقتصادي بشكل عام هو طريقة لحل المشكلة الاقتصادية وتنظيم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع، وهذه الطريقة تركز على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحتكم الى فلسفات وقيم يؤمن بها المجتمع الذي يطبق النظام[1].

ثانيا: الهياكل الاقتصادية والتنظيمية في النظام الاقتصادي الاسلامي

ويتكون النظام الاسلامي من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والحكومية والتعاونية وكذلك المؤسسات الاهلية الخيرية غير الهادفة للربح، يحكمها مجموعة من الاسس والقواعد، وتعمل طبقا لسلسة من الاجراءات تتميز عن نظيرتها في النظم الاقتصادية الاخرى من حيث منهج وضوابط العمل من اهمها[2]:

– المؤسسات الاقتصادية (مؤسسات الاقتصاد الحقيقي الانتاجي):

وتتمثل في الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح سواء كانت في شكل وحدات فردية او شركات او تعاونيات، ويجب تحفيز القطاع الخاص وتحفيز الافراد على العمل والانتاج والتملك في ضوء ضوابط حماية حقوق الاخرين وحقوق المجتمع.

[1] سعد بن حمدان اللحياني، **النظام المالي والاقتصادي في الاسلام**، كلية البنات، 2007، ص24.

[2] احمد محمدمحمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي**، دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين، دار النفائس، الاردن ط1، 2010، ص42

- **المؤسسات المالية:** مثل المصارف ومؤسسات التامين وشركات الاستثمار وتوظيف الاموال، تعتبر اساسا حيويا في النظام الاقتصادي. من الضروري ان تتبنى هذه المؤسسات اسسا وقيما متماشية مع مبادئ التمويل الاسلامي، متجنبة الربا والمعاملات الخبيثة، وملتزمة بالأولويات الاسلامية.

يتطلب ذلك الابتكار في تصميم الادوات المالية الاسلامية لتكون الاساس في المعاملات والاستثمارات، مما يساهم في بناء سوق مالية اسلامية ديناميكية تحل محل الاسواق الربوية التقليدية. يهدف ذلك الى جذب استثمارات الافراد وتعزيز المصارف الاسلامية الحالية، وتحريرها من القيود غير الفعالة.

الى جانب ذلك، يجب تعزيز وتطوير الفروع المالية الاسلامية كجزء من استراتيجية تحول نحو نظام مصرفي شامل. ومن الضروري ايضا اصدار التشريعات التي تعزز هذا الاتجاه وتدعم تنفيذه بشكل فعال.

- **المؤسسات الخيرية:** يجب دعم وتطوير وترشيد شركات استثمار الاموال الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يجب تدعيم صندوق القرض الحسن وتعميمه في كافة المؤسسات والوحدات الحكومية وتمويله من الخزانة العامة ويجب الاهتمام بلجان صندوق الزكاة لدورها المهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك المؤسسات الوقفية التي تعتبر من المؤسسات المهمة كآلية تحقيق العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي[1].

- **السلطات الاقتصادية:** تتمثل في الوحدات الاقتصادية الحكومية التي تحتفظ وتراقب شؤون المجتمع الاقتصادية، ويجب ضرورة تطهير هذه السلطات الاقتصادية من القيود والضوابط الوضعية والتي تتعارض مع الشريعة الاسلامية، وتنمية جوانب الخير فيها، كما يرى على وجه الخصوص البدء في انشاء

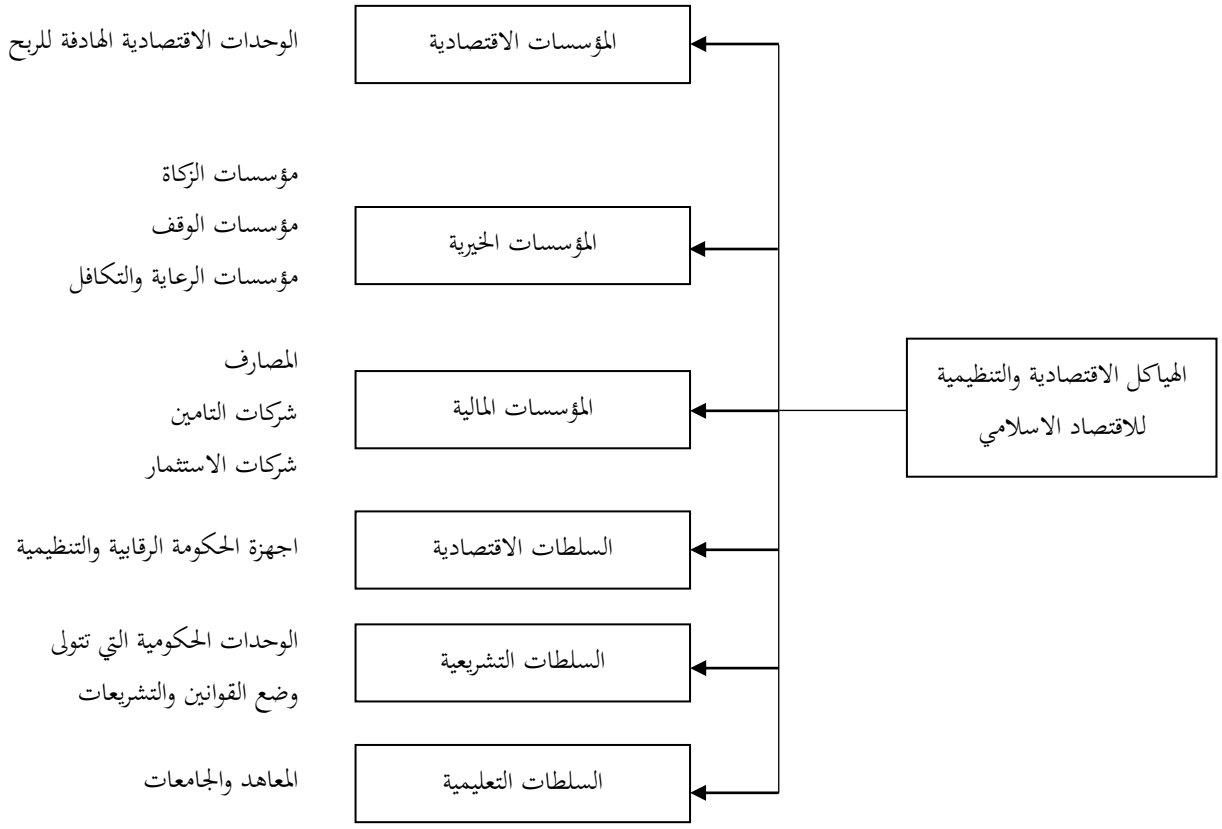
مؤسسات الزكاة واستقلالها عن خزانة الدولة، ووضع النظم واللوائح التي تنظمها كمرحلة اساسية للانتقال من نظام الضرائب الى نظام زكاة المال.

[1] احمد محمد محمود نصار، **مرجع سابق**، ص43.

- **السلطات التشريعية:** وتتمثل في الوحدات الحكومية التي تتولى وضع القوانين والتشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي، وتنظم الملكية والحقوق في الاموال وتتولى الحكم في المنازعات التجارية، ويجب تنقية القوانين التجارية والمالية وما في حكمها مما يتعارض مع مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية لاسيما المعاملات الربوية.

- **المؤسسات التعليمية الاقتصادية:** وتتمثل في المدارس والمعاهد والكليات التجارية، ومن الضروري اعادة النظر فيما يدرس في هذه المؤسسات التعليمية وتنقيته من الموضوعات التي تتعارض مع القيم الايمانية والمثل والاخلاق الاسلامية التجارية والاهتمام بموضوعات المال والتجارة والاقتصاد الاسلامية.

الشكل رقم (1-1): الهياكل الاقتصادية والتنظيمية في النظام الاقتصادي الاسلامي



المصدر: احمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص64.

المطلب الثاني: ماهية النظام المالي الاسلامي.

اولا: الجذور التاريخية للنظام المالي الاسلامي:

لقد عرف المسلمون كثيرا من المعاملات المالية وطبقوها فيما بينهم، او مع غيرهم، حيث كانوا يمارسون بعض الاعمال المصرفية المنفردة من خلال تعاطيهم للتجارة، مثل صرف العملة وتحويلها اضافة الى بعض النشاطات الائتمانية كما عرف التعامل المالي والاستثماري من خلال صيغ مختلفة كالمضاربة، والمشاركة، والسلم والمزارعة، والمساقاة وغيرها.

وفي عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان تم اصدار الدينار الاسلامي بعد ان كان المسلمون يتعاملون بعملة الروم البيزنطيين، وتم حصر صك العملة واصدار النقود بالدولة الاسلامية، كما تصدى الصحابة والتابعون والفقهاء للقضايا المالية في باب فقه المعاملات، بحيث نالت حظا وافرا من ابحاثهم ودراساتهم[1]على الرغم من الشواهد التي تم ذكرها الا ان التساؤل يدور حول عدم وجود مؤسسات مالية مستقلة تطبق النظام الاسلامي بحيث تلعب دورا تمويليا اكثر تعد ما يقضي الى تحولات جذرية في اقتصاديات المجتمعات الاسلامية.

كما ان الظروف التي مرت على المسلمين بعد عهد الخلافة من حروب وفتن واضطرابات سياسية حالت ايضا دون نشوء نظام مالي اسلامي. يمكن ان ينظر اليه كتجربة حية يمكن الرجوع اليها او مقارنة اي تجربة اخرى بها.

في العصر الحديث ومن خلال العقود الاربعة الاخيرة من القرن العشرين بدا يبرز من جديد مفهوم التمويل الاسلامي كردة فعل على التمويل الربوي الذي تقدمه المؤسسات المالية الغربية، او مثيلاتها العربية، والتي انتشرت بشكل كبير من بدايات القرن العشرين.

كما ان تحسن مستوى الدخل وزيادة الثروة الناجمين عن الطفرة النفطية اديا بدورهما الى دعم فكرة التمويل الاسلامي، وتوفير مصادر تمويل المؤسسات المالية الاسلامية حديثة النشأة، بحيث لا تبقى ثروات الامة ومقدراتها مرتهنة بين المؤسسات المالية الغربية، وحتى توجه هذه الثروات نحو تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة في الاقطار الاسلامية.

[1] عماري سمير، شبلي الهام، مداخلة بعنوان: "**دراسة تحليلية لواقع تطبيق النظام المالي الاسلامي ببنك الاسلامي بالإمارات العربية المتحدة**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في فعليات الملتقى العلمي الوطني، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

ورغم التخوفات الكبيرة من عدم نجاح فكرة التمويل الاسلامي، فانه استمر في النمو والتوسع حتى بات ركنا مهما من اركان النظام المالي العالمي المعاصر.

ثانيا: تعريف النظام المالي الاسلامي.

يعتبر مصطلح النظام المالي الاسلامي حديثا نسبيا، اذ ظهر في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، واهم ما يميز هذا النظام انه نظام مالي خالي من التعامل بالفائدة[1].

يعرف النظام المالي الاسلامي ايضا: على انه الاداة التي تربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي لا تنتهك المعايير والاخلاق الاسلامية[2].

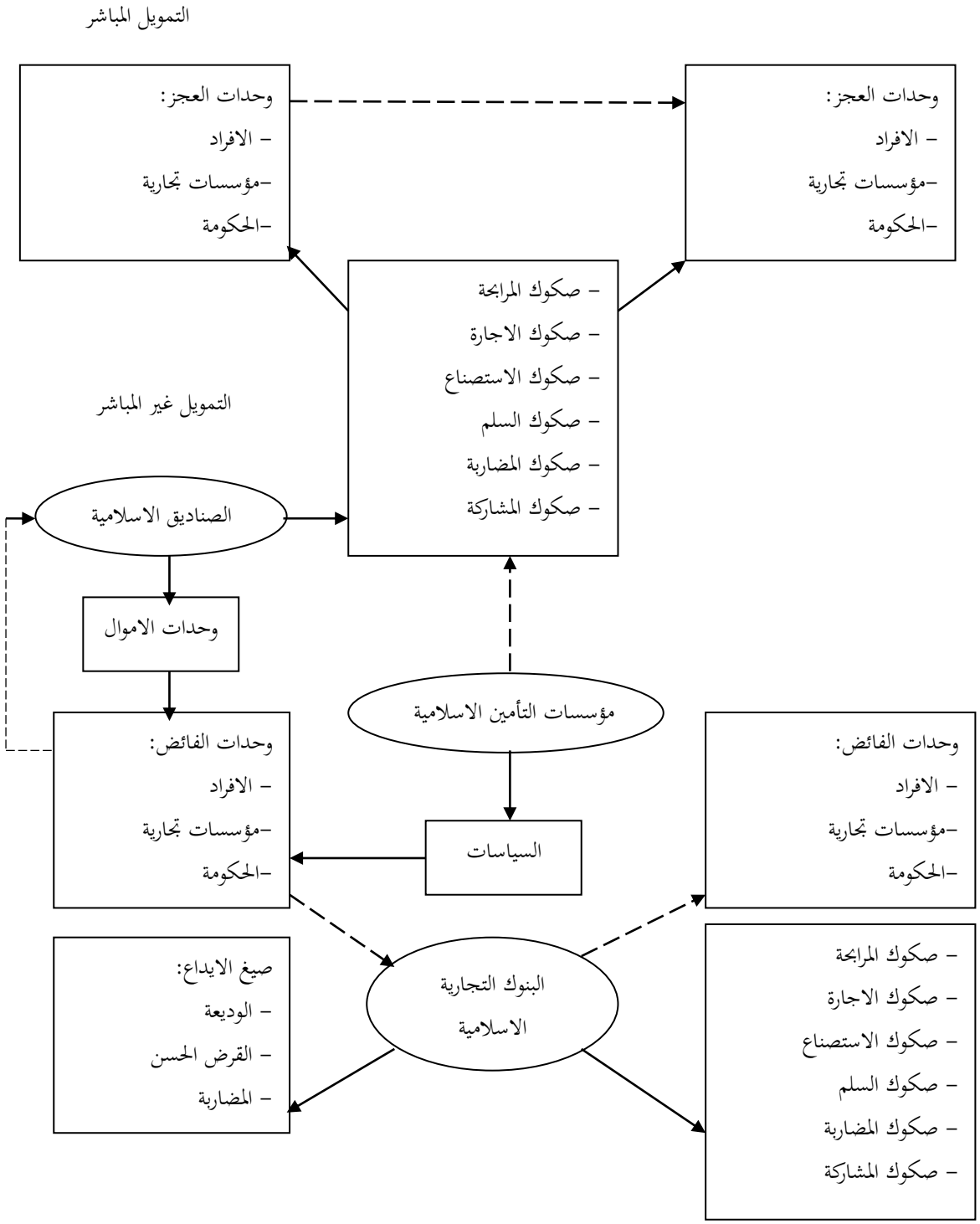
فالمنتجات المالية المقدمة في اطار النظام المالي الاسلامي تكون وفقا للقوانين الاسلامية التي جاءت بها الشريعة الاسلامية لتنظيم مجمل المعاملات المالية التي تقوم على النشاط الاقتصادي الحقيقي، هذا فضلا على ان المؤسسات المالية العاملة في النظام المالي الاسلامي تقوم بالعديد من الوظائف مثل: جمع الاموال وتخصيصها، الدفع والتسوية وتبادل الخدمات باستخدام الادوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

والشكل الموالي يوضح اطار عام النظام المالي الاسلامي، والية التمويل من خلاله في الحالتين: حالة تمويل مباشرة وحالة تمويل غير مباشرة

[1] عصام بوزيد، **محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الازمات المالية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، دامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص22.

[2] فطوم معمر، عربي يسين سي لاخضر، مداخلة بعنوان: "**معالم النظام المالي الاسلامي والاطر المؤسسية له**"، الملتقى الوطني جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2019، ص13.

الشكل رقم (1-2): رسم عام للنظام المالي الاسلامي



المصدر: فطوم معمر، عربي يسين سي لاخضر، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثالث: اهداف النظام المالي الاسلامي ووظائفه.

اولا: اهداف النظام المالي الاسلامي.

ان الحياة الاقتصادية واوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع لها جوانب متعددة تسعى الدولة في هذا المجال الى وضع اهداف محددة. ومن اهم اهداف النظام الاسلامي ما يلي[1]:

ا-**اهداف تنموية:**

من خلال تخصيص الموارد في اطار معاير الشريعة، واعتبار النقود وسيلة للتبادل وليست سلعة وهذا لتحويل راس المال وفوائضه الى راس مال منتج من خلال ادوات الاستثمار المختلفة كالمضاربة والمشاركة واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق التوازن في الثروات وتحقيق تنمية اقتصادية.

ب-**اهداف اجتماعية:**

اي تحقيق عدالة توزيع الثروة، من خلال تداول الثروة وعدم تركزها بأيدي فئة قليلة، وتحقيق عدالة توزيع الدخول من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات وان النقود هي اداة للوفاء وليست سلعة، وان النقود لا تدع المال اي يكون هذا بماله وهذا بجهده ويتحملان المسؤولية معا خلال تحملها للمخاطر سوية.

ج- **هدف المحافظة على القيمة الشرائية للنقود:**

يهدف النظام المالي الاسلامي الى المحافظة على القيمة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع اسعار السلع والخدمات اي محاربة التضخم.

ثانيا: وظائف النظام المالي الاسلامي.

تؤدي الاسواق المالية الاسلامية الوظائف الاساسية الاقتصادية المتمثلة في الوساطة بين الوحدات التي تمتلك فائض مالي (من افراد والشركات والحكومات) وتلك التي تعاني من عجز مالي.

وتعد هذه الوساطة ضرورية لكفاءة وحسن سير النظام المالي كما هو الحال في الاسواق المالية التقليدية.

[1] فطوم معمر، غربي يسين سي لاخضر، **مرجع سابق**، ص19.

ومع ذلك يجب ان تتم هذه الوظيفة الاقتصادية بطرق متوافقة مع الشريعة الاسلامية، بمعنى اخر يجب ان تتوافق اجراءات وادوات وانشطة توجيه الاموال مع القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الشريعة[1].

ان تحقيق اهداف النظام المالي في اطار اسلامي سينعكس على الوظائف التي يكون من خلالها تحقيق هذه الاهداف، فالوظائف التقليدية للنظام المالي الرأسمالي، كالادخار والثروة والسيولة... لن تتغير في النظام المالي الاسلامي من حيث هيكلها العام، ولكن الادوات التي يكون من خلالها تنفيذ الوظائف تكون متوافقة مع الشريعة الاسلامية كما يلي:

– في وظيفة الادخار سيشغل المدخرون فوائض اموالهم في ادوات مالية على اساس المشاركة، او في ودائع مصرفية على اساس صيغة المضاربة الشرعية بدل ان يكون هناك ادوات مالية او حسابات مصرفية بفوائد ثابتة ومحددة مسبقا.

– يوفر النظام المالي الاسلامي اصولا مالية لحفظ الثروة على اساس الملكية، ترتبط قيمتها بأصول انتاجية حقيقية، وتتغير هذه القيمة تبعا للتغير الفعلي في اداء الشركة، وربحيتها وقيمة اصولها ولا تتأثر هذه الاصول بالعمليات الصورية مثل البيع على المكشوف، والتعامل بنظام الهامش، المحرمة في ظل النظام الاسلامي[2].

– ينتج النظام المالي الاسلامي امكانية الحصول على الاموال للنفقات الجارية والسكن عن طريق صيغة المرابحة والاجارة، بدلا من الحصول على الائتمان لأغراض استهلاكية مقابل سعر الفائدة.

– في ظل النظام المالي الاسلامي ووفقا لأهدافه يكون بمقدور السلطات النقدية الرسمية ممثلة في البنك المركزي ان تعتمد معدل العائد على الاستثمار الية لتخصيص الموارد، وتحقيق التعادل بين العرض من الاموال والطلب عليها بدل سعر الفائدة، والتأثير على عرض النقود، او الحد منه، والاعتماد على نسب الاحتياطي القانوني وهامش الممول من ارباح المضاربة بدل سعر الخصم المالي.

وبهذا يوفر النظام المالي الاسلامي صيغ تمويل استثمارية وادوات مالية لتحقيق الاهداف الرئيسة للنظام المالي الاسلامي، ويكون طرح تلك الادوات والصيغ التمويلية عبر مؤسسات النظام المالي نفسه.

[1] ترجمة لطفي عامر بن جديدة واخرون، **النظام المالي الاسلامي، المبادئ والممارسات**، كرسي سايك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، الاكاديمية العالمية للبحوث الفرعية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2011، ص55.

[2] فطوم معمر، غربي يسين سي لاخضر، **مرجع سابق**، ص20.

ثالثا: مزايا تطبيق النظام المالي الاسلامي.

من اهم مزايا تطبيق قواعد وصيغ التمويل الاسلامية على المشروعات الاقتصادية عامة والصغيرة خاصة[1]:

– تجنب الوقوع في حرج التعامل بالربا والمحرم شرعا بالكتاب والسنة واجماع الفقهاء، كما يتضمن اختيار المشروعات الطيبة الحلال التي تركز على الضروريات والحاجيات.

– تنشيط نظام المشاركات الاسلامية وهذا يلقى الحماس لدى الجهة الممولة والمستثمرين من بذل مزيد من الاجتهاد والجدية في تنشيط المشروعات بدلا من النظام الربوي الذي يقود الى الكسل والاتكال.

– تقليل المخاطر الناجمة عن حدوث فشل فيه بعرض المشروعات بسبب عدم المتابعة المستمرة للمستثمر، اما في حالة المشاركة باي صيغة من الصيغ السابقة تكون هناك متابعة من الجهة الممولة بصفة مستمرة.

– عدم التعامل بالفائدة على القروض التي تكون احيانا اكثر من الارباح المتوقعة من المشروع، وهذا ما يشجع المستثمر وربما يقود احيانا الى عملية اقامة المشروعات عندما يدرك ان له شريك يساعده.

– تبيان لعاملة الناس ان الاسلام نظام شامل ومنهج حياة وان تطبيق منهجه في مجال الاستثمار والتمويل سوف يحقق الخير لكافة الاطراف المشاركة.

– النظرة التفاؤلية للاقتصاد الاسلامي تسمح للإنسان من خلال نشاطه الاقتصادي من استقلال الموارد الطبيعة دون خشية زوالها، باعتبارها موجودة في الطبيعة بما يكفي حاجات الناس، الا انه ينبغي استغلال تلك الموارد بطريقة عقلانية تسمح بتوفير وسائل العيش الكريم لكل فرد من افراد المجتمع، ولا يسمح لفئة قليلة من المجتمع الاستئثار بالثروة.

[1] علي صاري، مداخلة بعنوان: "**قراءة في الفروق الاساسية بين النظام المالي الاسلامي والتقليدي وفعالية كل منهما في تحقيق عملية التنمية**"، الملتقى الوطني، النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص09.

المبحث الثاني: المؤسسات المالية الاسلامية.

يتعرض هذا المبحث لدراسة المؤسسات المالية الإسلامية ودورها الحيوي في النظام المالي الإسلامي. سنقوم بتعريف هذه المؤسسات واستعراض أنواعها، بدءًا من المؤسسات المصرفية وصولاً إلى المؤسسات غير المصرفية مثل التأمين التكافلي والوقف والزكاة. سننظر في أهمية كل نوع من هذه المؤسسات وكيفية تحقيق أهدافها، مع التركيز على الأسس الشرعية التي تستند إليها والخصائص التي تميزها. كما سنستعرض دور هذه المؤسسات في تفعيل التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية. يهدف هذا المبحث إلى فهم أعمق لدور المؤسسات المالية الإسلامية ومساهمتها الفعالة في بناء اقتصادات مستدامة ومتوازنة.

المطلب الاول: ماهية المؤسسات المالية الاسلامية.

اولا: تعريف المؤسسات المالية الاسلامية.

لتعريف المؤسسات المالية الاسلامية سنقوم بتعريفها على النحو التالي:

1. **تعريف المؤسسات المالية الاسلامية باعتبارها مركبا اضافيا:** يتكون مصطلح المؤسسات المالية الاسلامية من ثلاث مفردات وهي المؤسسات والمالية الاسلامية، وسنقوم بتعريف كل واحد منها.

1.1 **المؤسسات لغة:**

صيغة المؤنث لمفعول اسس، الاسس، والاسس والاساس، وهو كل مبتدأ الشيء[1]، او يقال اصل كل شيء ومبدؤه.

1.2 **المؤسسات اصطلاحا:**

هي كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني واجتماعي معين يعمل على دمج عوامل الانتاج، فهي عبارة عن هيكل تنظيمي مكون من مجموعة من الافراد تعمل على التنسيق

بين عوامل الانتاج ولها الاستقلال المالي ولها مخرجات مخطط لها.

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الاول، الجزء الثاني، باب الهمزة، دار المعارف، بيروت، 1981،ص78.

1.3. المالية لغة:

مستمدة من المال والمالي اصل مول، ويعرف المال بانه ما ملكته من اي شيء، والمال في اصل ما يمتلك من الذهب والفضة، ثم اطلق على كل ما يقتضى ويملك من الاعيان، فالمال عام في كل ما يملك وقد يطلق على شيء بعينه لاعتبار معين، فيطلق عند العرب على الارض والتي تعتبر اول معاني المال ويطلق على الابل لأنها اكثر ما يملكون ويطلق على الاغنام[1].

1.4 المالية اصطلاحا:

يقصد بالمالية صفة المؤسسات، وتستمد هذه الصفة اسمها من المال لما تقوم به من اعمال مالية وما تقدمه من خدمات مالية فعملها في الغالب يتمحور حول المال، فهي تطرح ادوات لجمع المال وتقوم بتثمير تلك الاموال، او تقدمها لمن يقوم بالعملية.

1.5 الاسلامية لغة:

هو مصدر لسلم هو الخضوع والانقياد لما اخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

1.6. الاسلامية اصطلاحا:

يقصد بها صفة مزدوجة للمؤسسات وذلك بتطبيقها احكام الشريعة الاسلامية وكذا صفة للمالية فأعمال المؤسسات المالية كل اسسها مستمدة من الشريعة الاسلامية.

[1] محمد عدنان بن الضيف، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الاسلامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015، ص04.

[2] علي بن محمد الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص23.

2.تعريف المؤسسات المالية الاسلامية باعتبارها علما ولقبا

تعرف المؤسسات المالية الاسلامية، على انها: مؤسسات مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع، وتوظيفها توظيفافعالا، يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية، ولما يخدم شعوب الامة ويعمل على تنمية اقتصاداتها[1].

تعرف المؤسسات الاسلامية ايضا على انها مؤسسات تشمل جميع الشركات والمؤسسات الاسلامية التي تعمل في نطاق المال والاقتصاد سواء كانت مصرفا، ام شركة للاستثمار او التمويل او التأجير او التامين.[2]

تعرف المؤسسات المالية الاسلامية على انها مؤسسة اعمال اسلامية، تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة.

وفي تعريف اخر تعتبر المؤسسات المالية الاسلامية هيكل تنظيمي مكون من مجموعة من الافراد تعمل في اطار شرعي على جمع الاموال واعادة توظيفها واستثمارها وفق اليات مختلفة.

حيث يمكن شرح التعريف كما يلي[3]:

- هيكل تنظيمي، اي بمعنى ان المؤسسات المالية الاسلامية اطار تمارس فيه الادارة مهامها ويعتبر الهيكل التنظيمي هو الالية الرسمية التي يتم من خلالها ادارة المؤسسة عبر تحديد مهام كل فرد من افراد المؤسسة.

- مكون من مجموعة من الافراد، فالعنصر البشري مهم جدا للمؤسسات المالية الاسلامية، لأنه اساس العمل وهو احد اطراف الثنائية مال وعمل.

- في اطار شرعي، لا تقوم اعمال المؤسسات المالية الاسلامية الا في حدود الشريعة الاسلامية من اعمال المؤسسات المالية الاسلامية الا في حدود الشريعة الاسلامية من اعمال وادارة ومنتجات وادوات وخدمات فيجب عليها كلها ان تكون موافقة للشريعة الاسلامية.

---

[1] عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، 2008، ص116.

[2] على محي الدين القرن داغي، **ادارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية**، دراسة فقهية اقتصادية المجتمع الفقهي الاسلامي التابع لرابطة العالم الاسلامي، الدورة العشرون، مكة المكرمة، 2010، ص04.

[3] محمد عدنان بن الضيف، **مرجع سابق**، ص06.

– جمع الاموال، تعمل المؤسسات المالية الاسلامية على جمع الاموال بطرق عدة واليات شتى ولا تقوم اعمالها الا بوجود الاموال، وتجذب الاموال اما مقابل خدمة تقدمها او من اجل استثماره بطريقة مباشرة او غير مباشرة

– اعادة توظيفها واستثمارها، ان النشاط الاساسي والغالب على المؤسسات المالية الاسلامية هو ربط المال بالعمل من اجل تشهيره وزيادته، فلا يصح في الشريعة توليد المال من المال، بل يجب ان يدخل عليه العمل والجهد من اجل تشهيره، وهذه هي وظيفة المؤسسات المالية الاسلامية.

– وفق اليات مختلفة، رغم اختلاف الاليات، الا ان الهدف واحد وهو تشهير الاموال بين جميع المؤسسات المالية الاسلامية، الا ان لكل مؤسسة الياتها الخاصة.

ثانيا: أهمية المؤسسات المالية الاسلامية

المؤسسات المالية الإسلامية تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي والمحلي من خلال تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. هذه المؤسسات تتسم بالعديد من الفوائد التي تميزها عن نظيراتها التقليدية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1 .**التوافق مع الشريعة الإسلامية:** المؤسسات المالية الإسلامية تلتزم بمبادئ الشريعة التي تحظر الربا (الفائدة) والمعاملات المالية غير الأخلاقية مثل القمار والمضاربة. هذا يجعلها جذابة للعملاء الذين يسعون إلى الاستثمار بطريقة تتماشى مع معتقداتهم الدينية.

2 .**العدالة الاجتماعية:** تهدف المؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أدوات مثل الزكاة والصدقات والقرض الحسن. هذه الأدوات تساعد في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفقر والبطالة.

3 .**الاستثمار المسؤول:** تركز المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمارات الحقيقية التي تولد قيمة اقتصادية حقيقية، مثل المشاريع العقارية والتجارية والصناعية. هذا يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة ويقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالمضاربات.

[1]Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). *An introduction to Islamic finance: Theory and practice* (Vol. 687). John Wiley & Sons. p153.

4 .**إدارة المخاطر**: تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية على المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة الثابتة. هذا النظام يشجع على توزيع المخاطر بين الأطراف المعنية ويعزز الاستقرار المالي.

5 .**التنمية الاقتصادية**: من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تساهم المؤسسات المالية الإسلامية في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. هذا النوع من التمويل يشجع على الابتكار والتنمية المحلية.

6 .**التنوع المالي**: تساهم المؤسسات المالية الإسلامية في تنويع الأنظمة المالية من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والسلم. هذا التنوع يزيد من الخيارات المتاحة للمستثمرين والمستهلكين.

7 .**الثقة والاستقرار**: بفضل التزامها بالمبادئ الأخلاقية والشفافية، تتمتع المؤسسات المالية الإسلامية بمستوى عالٍ من الثقة من قبل العملاء. هذا يعزز الاستقرار المالي ويقلل من الأزمات المالية المحتملة.

المطلب الثاني: انواع المؤسسات المالية الاسلامية غير المصرفية.

اولا: التامين التكافلي.

1.1. تعريف التامين التكافلي.

يعرف التامين التكافلي على انه شركة وظيفتها ادارة الاموال وليس الضمان كما هو الحال في شركات التامين التجاري، حيث تقوم شركة التامين التكافلي بتصميم محافظ تأمينه ضد حوادث السيارات[1].

التامين التكافلي يعتبر اتفاقا بين مجموعة من الافراد الذين يتعرضون لمخاطر معينة، حيث يتفقون على تقديم الدعم المتبادل لتغطية الخسائر المحتملة. يتم ذلك عبر دفع اشتراكات على اساس التكافل والتبرع، حيث يتم تشكيل صندوق تامين بحكم شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، لتعويض المتضررين عن الخسائر الناشئة عن الاخطار المؤمن منها. يتولى ادارة هذا الصندوق هيئة مختارة من المشتركين او تكون مسؤولية ادارته لشركة متخصصة باجر معلوم. يتم تنظيم العمليات التأمينية وفقا للوائح والوثائق المعتمدة، حيث يشمل هذا النوع من التامين التكافلي عقد تامين جماعي

[1] عبد الكريم قندوز، **مرجع سابق**، ص108.

يتضمن التزام كل مشترك بدفع مساهمات مالية، وذلك لضمان تعويض المتضررين عند وقوع الخطر المؤمن منه، بمبدأ التكافل والتضامن بين الافراد.

2.1. نشأة التامين التكافلي يمكن ادراج نشأة التامين التكافلي من خلال الجدول التالي[1]

الجدول رقم (1-1): تطور صناعة التامين التكافلي

السنة	الحدث
1964م	عقد في دمشق اجتماع للمجلس الفقهي الاسلامي نوقشت فيه موضوع التامين حيث اتفق فيه على حرمة التامين التجاري واقر فيه التامين التعاوني في بديلا عنه.
1979م	قام بنك فيصل الاسلامي في السودان بتأسيس شركة تامين تكافلي تحت اسم شركة التامين الاسلامية السودانية وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الاسلامي في الامارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الاسلامية للتامين في امارة دبي.
1983م	اسست شركة التكافل الاسلامية في البحرين، وشركة التكافل الاسلامية في لكسمبورغ.
1984م	دخل قانون التامين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية.
1985م	تأسست في المملكة العربية السعودية اول شركة اسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتامين التعاوني، كما تأسست في نفس السنة الشركة الاسلامية للتامين واعادة التامين في البحرين
1992م	شركة التامين الاسلامية العالمية في البحرين، ولبنك البحرين دور مهم في انشائها واستثمار اموالها.
1994م	تأسس شركة التكافل الاندونيسية
1995م	تأسست شركت التكافل السنغافورية، وشركة التعاون الاسلامية في قطر.
1996م	شركة التامين الاسلامية في الاردن، وتأسست بدعم من البنك الاسلامي الاردني.
2003م	تأسست في ماليزيا شركة الاخلاص للتكافل.
2004م	تأسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل.

[1] عصام بوزيد، **مرجع سابق**، ص28.

2005م	تأسست في ماليزيا حركة التكافل كومبروس.
2007م	تأسست شركة الاولى للتامين المساهمة العامة المحدودة في الاردن.
2009م	بلغ عدد الشركات الاسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تامين مباشرة وبعضها شركات اعادة التامين.
2013م	ارتفع عدد الشركات التامين التكافلي في العالم الى 206 شركة.

المصدر: عصام بوزيد، مرجع سابق، ص28

3.1. اهمية التامين التكافلي:

تتجلى اهمية التامين التكافلي فيما يلي:

– تحقيق الامان للمؤمن له وذلك بتعويضه عن اي خسارة قد تلحق به في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، الامر الذي يدفع المؤمن له للدخول في جميع الانشطة الاقتصادية والصناعية دون خوف من المخاطر التي اصبحت تحيط بكافة الانشطة الاقتصادية والصناعية، بل وحتى حركة الحياة اليومية ايضا[1].

– تعد وثائق التامين التكافلي وسيلة من وسائل الائتمان في المعاملات التجارية، فيمكن استخدام وثائق التامين كوسيلة ائتمان، فيجوز مثلا للمؤمن له ان يرهنها للغير، او يؤمن على دينه لصالح الدائن، وفي هذه الحالة تكون وثيقة التامين وسيلة ائتمان، حيث تقوم الشركة بموجب هذه الوثيقة بسداد مبلغ المديونية للدائن عند اعسار الدين.

– تكوين رؤوس الاموال للمؤمن لهم: وتعد هذه الوظيفة من اهم الوظائف التي يؤديها نظام التكافل الاجتماعي، وهو البديل الاسلامي للتامين على الحياة، اذ يعد نظام التكافل الاجتماعي دون غيره من انواع التامين وسيلة ادخار للمؤمن على حياته ويتم ذلك عن طريق قيام الهيئة المؤمنة بحفظ وادخار الاشتراكات التي يدفعها المؤمن له، والتي عادة ما تكون اشتراكات دورية بسيطة، ثم تردها عنه نهاية العقد اذ لم يتحقق الخطر المؤمن منه، فيستطيع المؤمن له ان يستفيد من ذلك المبلغ باستثماره في اي عمل يحقق له عائدا ماديا.

– تمويل المشروعات الاقتصادية: وذلك من خلال استثمار اموال التامين المكونة من قيمة الاشتراكات المدفوعة من قبل المشتركين، وهذا يؤدي بدوره انتعاش الشركة الانتاجية والتجارية في الدولة ويقوي مركزها المالي.

– يعتبر التامين التكافلي احد عوامل الوقاية المحافظة على الاموال والممتلكات حيث تساهم هيئات وشركات التامين المختلفة مع الدولة العمل على تقليل الخطر.

–تجسيد وتنظيم عملية التعاون بين المؤمن لهم: وذلك بتوزيع الخسائر المحتمل تحققها على جميع المؤمن لهم.

4.1. اهداف التامين التكافلي:

من بين اهداف التامين التكافلي الاسلامي نذكر[1]:

– الهدف الاساسي هو تحقيق التكافل والتعاون بين مجموع المستأمنين، وان هذا امر يتفق ومقاصد الشريعة.

– توفير الحماية التأمينية لأموال واملاك من يتخوفون من الوقوع في المحظور الشرعي.

– تشجيع العمل الخيري، وخصلة البذل والاحسان.

– تخفيض قسط التامين الى اول قدر ممكن.

– المساهمة في استكمال دائرة العمل الاقتصادي الاسلامي.

– حماية الملكية ومنع التدهور الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الرفاه المعيشي.

5.1. صور التامين التكافلي:

تشير ادبيات دراسات التامين التكافلي بوجود صورتينلهذا التامين[2]:

ا–الصورة الاولى:

التامين التكافلي البسيط: ومنه يشكل الافراد الذين يتعرضون الى خطر معين مشابه جمعية او هيئة (جمعية تعاونية) بقصد ان يعاون بعضهم بعضا في اقتسام الخسارة المالية التي تقع لاي منهم خلال مدة الاتفاق بحيث يقوم المعنيون في نهاية مدة الاتفاق بتقدير الاخطار التي اصابت الافراد (الجمعية التعاونية) ويقوموا باقتسام تلك الخسارة المالية ويدفع كل منهم المبلغ المستحق عليه.

[1] عامر اسامة، **اثر اليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التامين التكافلي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2013، ص11.

[2] عامر اسامة، **مرجع نفسه**، ص12–13.

وتتمثل مميزات التامين التكافلي البسيط في الاتي:

- لا يهدف الى تحقيق ربح وفائدة.

- يتم الاتفاق على اقتسام الخسارة المالية التي تلحق باي فرد من المجموعة خلال فترة او حالة محددة.

- الاشتراك يبقى على ملكية المشتركين، ولا يخرج من ملكهم الا بعد وقوع الضرر وتحقق الخسارة

- الاشتراك المطلوب دفعه من المشتركين لا يتجاوز نصيبه من قيمة الضرر الفعلي المتحقق.

- لابد ان يكون المشتركون فيه متشابهون من حيث الخطر المعرضين له والتامين التكافلي البسيط الذي اجمع العلماء على جوازه، اضحى لبساطته لا يخاطب الناس بلغة عصرهم فكان لابد من الانتقال الى التامين التكافلي المركب.

ب- الصورة الثانية:

التامين التكافلي المركب:

ويسميه البعض بالتامين التكافلي المتطور لأنه ذاته التامين البسيط مع تطور ادواته ووسائله تماشيا مع الواقع المعاصر، وصورته ان تقوم شركة متخصصة بأنشاء وادارة اعمال التامين التكافلي وتمتلك حسابين منفصلين وهما حساب المساهمين وحساب المشركين.

وتتمثل مميزات التامين التكافلي المركب في العناصر التالية:

- دفع الاشتراك مقدما والا سقط حق المشترك في التعويض.

- اجتماع الاخطار المختلفة في حساب واحد (عدا تأمينات الحياة).

- ضرورة ايجاد كوادر فنية مؤهلة لإدارة العملية التأمينية.

6.1. مسميات هذا التامين (التكافلي، التبادلي، التعاوني، الاسلامي)

يطلق على التامين المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية عدة تسميات وهي (التعاوني، التبادلي التكافلي، الاسلامي).

ا-**التامين التعاوني**: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الاضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق احدهم.

ب-**التامين الاسلامي**: اكتسب هذه التسمية من الحكم الشرعي للتامين التكافلي وهو الحل والاباحة كبديل للتامين التجاري المحرم.

ج-**التامين التبادلي**: وذلك ان مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الاضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، او لان كل من هيئة المشتركين في التامين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له او المستأمن.

د-**التامين التكافلي**: ويعد هو الاحدث نسبيا، ففي الواقع يعد مصطلح التامين التعاوني او التبادلي هو استخدام غربي وقانوني، في حين نجد ان بعض علماء الاسلام يميلون الى استخدام مصطلح التامين التكافلي، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندرة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم في 1995.

ثانيا: الوقف.

1.2. تعريف الوقف:

اختلف الفقهاء حول المراد بالوقف في الاصطلاح الشرعي، فعرفوه بتعريفات مختلفة تبعا لاختلاف مذاهبهم في الوقف من حيث لزوم الوقف وعدم لزومه[1].

عرف الوقف عند الحنفية على انه: حبس المملوك عن التمليك من الغير.

وعرف الوقف عند المالكية على انه: اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا.

وعرف الوقف عند الشافعية على انه: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته وتصرف منافعه الى البر تقربا الى الله تعالى.

2.2. انواع الوقف:

[1] عكرمة سعيد صبري، **الوقف الاسلامي، بين النظرية والتطبيق**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط2، 2011، ص28-33-36.

العلماء قسموا مفهوم الوقف الى عدة انواع، ومنها الوقف الخيري والاهلي والمشترك والعمري. بعض الفقهاء المعاصرين ينظرون الى تصنيف الوقف بناءً على الجهة التي يوقف عليها في البداية، حيث يمكن تقسيمه الى نوعين رئيسيين:

- **الوقف الخيري**: وهو الذي يبدا بالتوقف على جهة خيرية، وقد يكون لمدة معينة، ثم يتحول بعدها الى وقف على شخص معين او عدة اشخاص، مثل توقيف ارض لمستشفى او مدرسة ثم يصبح لاحقًا وقفًا على الواقف نفسه او اسرته.

- **الوقف الاهلي**: حيث يكون التوقف في البداية على الواقف نفسه او على افراد معينين من الاسرة، ثم ينتقل بعدها الى وقف لجهة خيرية، مثل توقيف ممتلكات الواقف على نفسه واسرته ثم تحويلها الى جمعية خيرية.

- **الوقف المشترك**: الذي يجمع بين الوقف الخيري والاهلي، حيث يشمل جزء منه التوقف على جهة خيرية وجزء اخر على الواقف نفسه او على افراد معينين من اسرته.

- **الوقف العمري**: وهو نوع خاص من الوقف يهدف الى دعم الاعمال الخيرية على المدى الطويل، مما يعزز الانفاق العام ويشجع الناس على فعل الخير، حتى لو كان لفترة زمنية محددة.

3.2.الدور الاقتصادي لنظام الاوقاف

يعتبر الوقف من سمات المجتمع الاسلامي ومن ابرز نظمه في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالنظر الى تصنيف الاقتصادي الحديث فان الوقف يدخل ضمن القطاع الثالث لأنه في اصله عمل خيري في صورة صدقة جارية يسعى صاحبها الى حبس الاصل وتسبل الثمرة، ولذلك فانه من الاهمية بمكان الاهتمام بالقطاع الوقفي كمؤسسة تخدم المجتمع والمسلم، وتخفف الاعباء عن الدولة بالتكفل بفئات عريضة، وتسهم في اعادة توزيع الدخل بما يخدم اهداف العدالة الاجتماعية التي ينشدها المجتمع المسلم[1].

[1] عصام بوزيد، **مرجع سابق**، ص31.

لقد اسهم الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية بضمانه للأموال الموقوفة ان تظل مشغلة فيما عينت له، لاتباع ولا تتعرض الى الاتلاف بسبب شهوة عارضة او سوء تصرف، فحقق هذا انتقال اموال الوقف ومنافعه الى اجيال تتوارث المنفعة لتصبح ثروة تخدم مصالح عامة في جميع الاحيان.

فالوقف كتمويل ظاهر من كونه مالا يتم حبسه وتسيل منافعه على فعل الخيرات، فهو

مصدر تمويلي من جانبين اولاهما: الاصل ذاته وثانيهما ما يقدره ذلك الاصل من ايرادات توجه الى فعل الخيرات[1].

4.2. اهداف الوقف:

للوقف وظيفة مهمة تدعو الى التكافل الاجتماعي الذي يبدو واضحا في الاهداف الدينية والتعلمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها.

- هناك مئات الالاف من الاوقاف في العالم الاسلامي والتي تنص على وقف اراض وعقارات لصالح المساجد.

- هناك الاف المدارس الموقوفة لتعليم العلوم الشرعية والعلوم المتنوعة الاخرى.

ولتهذيب الطلاب سلوكيا واخلاقيا ولرعاية الايتام وتعليمهم بالإضافة الى اقامة دور القران الكريم، وذلك لحفظ القران وتعليم احكام التجويد والقراءات.

- مساعدة الفقراء والمساكين وتقديم العون لهم نقدا او عينا، كما تتمثل برعاية الايتام واقامة بيوت ومدارس لهم وتشمل هذه الرعاية الناحية المعاشية والناحية التعليمية.

- هناك اوقاف خيرية عامة تخصص جزءا من ريعها للمجاهدين ولشراء الاسلحة والعتاد ولمقاضاة الاسرى.

اضافة الى بعض الخدمات والتسهيلات التي ساهمت في رواج النشاط الاقتصادي ولو بطريقة غير مباشرة، مثل اقامة الابار ووقف الدواب الذي ساهم في تشجيع التجارة، دون ان تنسى دوره البالغ في تقليص البطالة عبر امتصاص الزيادة في القوى العاملة وتشغيلها[2].

[1] اشرف محمد دوابه، **تصور مقترح للتمويل بالوقف**، مجلة اوقاف، العدد 9، الكويت، 2005، ص50-51.

[2] ابراهيم محمود عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص115.

كما اننا لو تمعنا في مفهوم الوقف على اعتبار انه حبس للاعيان الموقوفة لوجدناه يرتبط بالسلوك الادخاري الذي يتخذ شكل وعاء للموارد الاقتصادية بحيث يتم استثمار مكونات الوعاء الاقتصادي على اساس عقلاني رشيد تتوافق من خلاله اهداف ونشاطات الاستثمار بعضها مع بعض ضمن الاطار القيمي والاصول العقدية على السواء هذا من جهة.

ومن جهة اخرى يؤكد اهل العلم ان الوقف هو استثمار من حيث طبيعته لأنه تنازل من جهة الواقف عن استهلاك ما يملك في سبيل منافع عامة للمجتمع، كالتعليم والصحة وانشاء دور العبادة وتنمية المجتمع، وهذه الاوجه كلها ذات مردود استثماري، فأنشاء دور العبادة ورعايتها يمثل استثمارا يسهم في تنمية المجتمع وسلامته من الوجهة الروحية، والتعليم استثمار لان نتاجه

اطارات بشرية تسهم بعد تأهيلها في تنمية المجتمع وتدفع بحركة التقدم فيه، ومثل ذلك وقف المستشفيات، لان المرض يمثل عائقا من العوائق التي تحول بين المجتمع والتقدم، وان الصحة لها دور مباشر في تقدم المجتمعات وكل ذلك يعد استثمارا[1].

ينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته، فالوقف في حد ذاته تمويل كما انه في نفس الوقت استثمار، ولا يوجد تناقض في ذلك فالتمويل والاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي وجهان لعملة واحدة.

ثالثا: الزكاة.

1.3. تعريف الزكاة:

تعرف الزكاة على انها: حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص، وسميت هذه الحصة المخرجة من المال الزكاة لأنها تزيد في المال الذي اخرجت منه، وتوفره في المعنى وتقيه الآفات، وقال ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو اي يطهر ويزيد في المعنى والنماء والطهارة ليس مقصورين على المال، بل يتجاوزانه الى نفس معطي الزكاة[1].

[1] عصام بوزيد، **مرجع سابق**، ص32.

2.3. خصائص الزكاة :

تتميز الزكاة بعدة خصائص نذكر منها[2]:

- **اجبارية الزكاة:** تعتبر الزكاة فريضة الهية اساسية، وتعد احدى مكونات النظام المالي التي لا تقع ادنى اختلاف بشأنها بين المسلمين، من حيث وجودها والزاميتها، خاصة وانها تقرن في اغلب النصوص بالصلاة التي تعد عماد الدين، وتظهر اجبارية الزكاة في التكليف الالهي للدولة المسلمة او من ينوب عنها للقيام لهذا الواجب من حيث جبايتها وصرفها.

- **معلومية الزكاة:** الزكاة تُعَدُّ من اهم الاساليب التي ينصّ عليها الاسلام لتعزيز التكافل الاجتماعي، فضلا عن ان الله عز وجل فرضها على الاثرياء بناءً على نسبة محددة من ثرواتهم لتوزيعها على الفقراء، وذلك ليس من باب الاحسان او الاكرام بل كواجب شرعي.

الزكاة في النظام المالي الاسلامي تُعتبر ركيزة اساسية، حيث تتميز بثبات وثبات معدلاتها، فلا تتأثر بالتغيرات القانونية او التعديلات، بل تبقى ملتزمة بأحكامها الشرعية دائمًا. وتبرز عدالة الزكاة في تفاوت نصابها ومعدلاتها وفقًا لطبيعة كل نوع من الاموال، حيث يُراعى في ذلك الجهد والعمل المبذول في اكتساب هذه الاموال.

لنفهم هذا بشكل اوضح، فقد تختلف نسبة الزكاة المطبقة على الاموال المالية عن تلك المفروضة على المحاصيل الزراعية او الماشية. وهذا التباين يأخذ بعين الاعتبار الفروقات في استحقاق الزكاة حسب المجهود والعمل المبذول في كل نوع من الاموال.

---

[1] الداوي الشيخ، واسيني محجوب، عرابي احمد بوثلجة، **الزكاة والوقف اداتان لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة سعد دحلب البليدة، 2013، ص02.

[2] مختار بونقاب، مريم بالأطرش، **دور الهندسة المالية الاسلامية في تطوير صناديق الزكاة، (دراسة حالة صندوق الزكاة الاماراتي)**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي، المجلة 02، العدد01، 2018، ص60.

ويعكس اتساع وعائها مدى شموليتها، حيث تشمل الزكاة معظم انواع الاموال التي تتجاوز الحد المحدد وتتوافر فيها شروط الزكاة. وهذا يجعلها التزامًا ماليًا الزاميًا على كل مال قابل للنماء، سواء كانت اموالا نقدية، او استثمارية، او اموالا متداولة في السوق، مما يعزز دورها الاقتصادي والاجتماعي في بناء المجتمع وتحقيق العدالة المالية.

تتضمن هذه الاموال الثروة الحيوانية، والنقود والاموال المخصصة للتجارة، والمحاصيل الزراعية، والمعادن الكامنة تحت الارض، والكنوز التي يتم استخراجها.

عملية توزيع الزكاة بالعدالة، حيث فرض الله تعالى على الاثرياء واجب توزيع اموال الزكاة التي يقومون بتجميعها على المستحقين المحددين، وذلك كما جاء في الآية 60 من سورة التوبة.

- **الزكاة مورد سيادي للدولة:** تعتبر الزكاة مورد سيادي للدولة لأنها عمل من اعمال السيادة تجمع وتصرف من طرف ولي امر المسلمين او من ينوب عنه فهي واجبة عليه لان الزكاة تعتبر مظهرا

للطاعة وحماية للامة من الفقر واضراره.

3.3. الشروط الواجب توافرها في مال الزكاة:

- ان يكون المال مملوكا لصاحبه ملكا تاما والمعني بالملك ليس حقيقة اذ ان الله سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي، وانما المقصود بتمام الملك فهو ان يكون المال مملوكا له رقبة ويدا بمعنى ان يكون المال بيده ولم يعلق به حق غيره، وان يتصرف فيه باختياره وان تكون فوائده حاصلة له وبناء عليه فان الزكاة لا تجب في اموال الدولة والمورث والمال الضال والمغضوب والمسروق والدين[1].

- ملك النصاب، والنصاب بكسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة فقد اجمع الفقهاء على اشتراط بلوغ المال المملوك نصابا كي تجب فيه الزكاة.

[1] لنا محمد ابراهيم الخماش، **البنوك الاسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص62.

– حولان الحول ان مرور الحول على النصاب في ملك المزكي شرط لوجوب الزكاة في النقدين والماشية وعروض التجارة وليس شرط لزكاة الزروع والثمار والمعادن.

– ان يكون المال قابلا للنماء ومعنى النماء ان يدر المال على صاحبه دخلا او غلة او ايرادا او ان يكون هو نفسه نماء اي فضلا وزيادة وايرادا جديدا.

– الزيادة عن الحاجات الاصلية، حيث اشترط في مال الزكاة ان يكون زائدا عن الحاجات الاصلية لصاحبه وذلك حتى يكون غنيا تجب عليه الزكاة والحاجات الاصلية اي ما يدفع عنه الهلاك.

4.3. البعد التنموي للزكاة:

ان الحديث عن اثر الزكاة على التنمية الاقتصادية يؤدي بنا الى الحديث عن اثر الزكاة في تنمية الانتاج وزيادة الاستثمار، فمما لا شك فيه ان التنمية الانتاج وزيادة الاستثمار تعني تحقيق التنمية الاقتصادية.

مساهمة الزكاة في عملية التنمية الاقتصادية:

–مصارف الزكاة تلعب دورا حيويا في تعزيز الاستثمار وتحفيز المشاركة في العملية الانتاجية. فهي لا تُلزم الافراد القادرين على العمل بدفع الزكاة، بل تُمنح لهم فرصة المشاركة الفعّالة في الاقتصاد. كما تمنح ارباب المهن الحرفية الفقراء والمساكين رؤوس اموال تُمكّنهم من بدء اعمال تجارية او صناعية، مما يعزز قدرتهم على الارتقاء بأنفسهم وبالمجتمع. وبفضل هذا النهج الاستثماري، يصبح الشخص غنيا عن دفع الزكاة، اذ تُضمن له المصارف الزكاة راس المال اللازم للنمو والازدهار.

الى جانب ذلك، تؤمن الزكاة راس مالا للمديونين، مما يُشجع المستثمرين على الاستثمار والانتاج دون الحاجة الى تصفية استثماراتهم لسداد الديون. وهذا يعمل على تعزيز الاستثمار في المشروعات التي قد يتجنبها المستثمرون بسبب مخاطرها المحتملة.

بالإضافة الى ذلك، يُساهم جزء من الزكاة في "سبيل الله" في حماية وتامين حدود الدولة، مما يخلق بيئة داخلية مستقرة وامنة للاستثمارات المحلية. وهذا يُشجع المستثمرين على توجيه رؤوس اموالهم نحو الاستثمارات المحلية والمساهمة في نمو الاقتصاد، وفي النهاية يعزز هذا الاستقرار ويحافظ على ازدهار البلاد.

- الزكاة ودورها في تحقيق المصالح العامة والاستقرار السياسي والامني بصفة خاصة والمصالح العامة للامة متنوعة ومتعددة ويدخل فيها كل ما يكون ضروريا للمجتمع مثل متطلبات الدفاع والامن، الاعداد العسكري، كما يدخل فيها ما يلزم لقيام عملية التنمية، كما ان تخصيص جزء من مصارف الزكاة الى سهم (في سبيل الله) له دلالة واضحة على الدور الذي تلعبه الزكاة في الحفاظ على سلامة الدولة وامنها وما يحفظ استقرارها السياسي والامني.

- يتوقف توفير الكميات اللازمة من رؤوس الاموال المحلية على الحد من ظاهرة الاكتناز في المجتمع، او الاقلال من ادخار الاموال في صورة لا تسهم في دعم النشاط الانتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وضرورة اتجاه هذه الاموال الى مجالات الاستثمار ذات الاولوية لتنمية المجتمع، وتباشر الزكاة اثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الاموال الى مجالات الاستثمار اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي واتساع السوق من خلال الحث على الانفاق الاستهلاكي.

- تعمل الزكاة على انماء رؤوس الاموال وتوظيفها في المشاريع الانمائية دون الوقوع في مصيدة الاكتناز، يشعر المكلفين بالزكاة بمضاعفة الاستثمارات المنتجة وبالتالي مضاعفة استقطاب اليد العاملة واندماجها في المجتمع لإنشاء المنافع العامة للتنمية المحلية[1].

- تساهم الزكاة ايضا في معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الاسهام في التقليل من اسباب حدوثها حيث ان اعطاء الفرد من بيت مال الزكاة ما يمكنه من القيام بالأعمال اذا كان من اصحاب الحرف والمهارات فيعطى هذا الفرد الادوات اللازمة لقيامه بإتمام اعماله[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص05.

[2] ابراهيم محمد البطانية، زينب الغريري، **نظرية الاقتصاد في الاسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، ص86.

رابعا: السوق المالية الاسلامية.

1.4. تعريف السوق المالية الاسلامية:

السوق المالية الاسلامية توفر ضمانات للمستثمرين مثل السيولة والربحية، والتوازن بين هذه الاهداف يعد هدفا رئيسيا. الباحثون في الاقتصاد الاسلامي يعملون على تطوير ادوات مالية متوافقة مع الشريعة، لتمكين المستثمرين المسلمين من الاستفادة من السوق بما يتماشى مع قيمهم الدينية. تحقيق التوازن في السوق المالية الاسلامية يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه الاسواق.

2.4. اهمية الاسواق المالية الاسلامية:

للأسواق المالية الاسلامية اهمية بالغة في تمويل اقتصادات الدول الاسلامية[1] نذكر منها:

- **تعبئة المدخرات:** تعمل السوق المالية الاسلامية على تعبئة وتجميع المدخرات وتوجيهها لتمويل مختلف المشروعات والانشطة الاستثمارية المنتجة وذلك من خلال نشر الوعي الادخاري الاسلامي واستقطاب الاموال المكتنزة.

- **توفير السيولة:** من خلال السوق المالية الاسلامية، يكون بوسع المستثمرين تحويل اصولهم المالية او جزء منها الى سيولة نقدية في اي وقت بأفضل سعر ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة، باعتبار ان السوق المالية الاسلامية سوق مستمرة ودائمة وحرة، ومن خلال السوق النقدية يمكن للمصارف التجارية توظيف بعض اموالها بشكل سائل وامن، كما انها تعتبر منفذا لاستعمال اموالها الفائضة مؤقتا مما يساعدها على الاحتفاظ باحتياطي ثابت ومنخفض، اما بالنسبة للمصرف المركزي فيمكنه ومن خلال هذه السوق التأثير على كمية وسعر الاموال السائلة تبعا للسياسة النقدية التي تقوم بتنفيذها .

- **توفير التمويل اللاربوي القائم على مبدا المشاركة:** تمثل السوق المالية الاسلامية نظام متكامل لتوفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدا المشاركة في الارباح والخسائر الذي يحقق

[1] سميرة حسيبة، وداد بوحلاسة، **دور السوق المالية الاسلامية في تمويل التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص3-4.

العدل بين المدخرين والمستثمرين ويقلل حجم الخسائر بعيدا عن القروض الربوية التي تقدمها المصارف التقليدية، وعمليات المضاربة التي تعتمدها الاسواق المالية غير الخاضعة للضوابط الشرعية.

- **دعم اقتصاديات الدول الاسلامية:** ان من ابرز وسائل التعاون والتكامل في الجانب الاقتصادي السوق الاسلامية المشتركة لما تحققه هذه السوق من مزايا اقتصادية وسياسية خاصة في عصر التكتلات الاقتصادية التي تشكل تحديا للامة وتساهم السوق المالية الاسلامية في تدعيم اقتصاديات الدول الاسلامية وتحقيق التكامل والتوازن فيما بينها، مما يساهم في بناء اقتصاد اسلامي يمكن من خلاله التخلص والتحرر من السيطرة وقيود التبعية الاقتصادية والمالية التي تعاني منها معظم الدول الاسلامية، وبالتالي المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

- **توطين رؤوس الاموال الاسلامية:** يمكن للسوق المالية الاسلامية ان تقوم بدور بالغ الاهمية في مجال اعادة توطين الاموال الاسلامية المستثمرة في الخارج خاصة بالنسبة للاستثمارات الخارجية التي تعود للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، وبالتالي فان استعادة هذه الاموال سيقلل من اعتماد بلدان العالم الاسلامي على مصادر التمويل الخارجي الباهظة التكاليف.

3.4. مبادئ السوق الاسلامية: تتمحور حول عدة مفاهيم اساسية:

1. **الالتزام بالضوابط الاخلاقية والشرعية:** يعتبر الاسلام الاخلاق والقيم الشرعية اساسا للسوق، حيث يحرم كل ما يؤدي الى الربا والظلم والغرر والغبن والتدليس. هذا التوجيه يهدف الى تحقيق منافسة نزيهة وشريفة داخل السوق.

2. **الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي:** ينبغي ان تكون الاعمال والصفقات في السوق الاسلامية مبنية على اساس الاستثمار الحقيقي، بعيدا عن المضاربات الغير اخلاقية والتي تسعى لتحقيق ربح سريع بتأثير الاسعار. كما يُحرم الاحتكار بموجب تعاليم الاسلام.

3. **المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية:** تشجع السوق الاسلامية على المساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الحقيقية والمبادرات التي تسهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة، وذلك بمراعاة القيم الاخلاقية والمبادئ الشرعية في جميع الاعمال المالية والاقتصادية.

4.4. انواع السوق المالية الاسلامية:

- يمكن تقسيم السوق المالية الاسلامية من حيث نوع الادوات المتداولة:

1.4.4. سوق النقد الاسلامي:

تسمى ايضا سوق السيولة، سوق المعاملات قصيرة الاجل.

سوق النقد هي الالية التي تُستخدم لإصدار وتداول الرؤوس المالية قصيرة الاجل، وتسمح بتدخل مؤسسات الجهاز المصرفي، بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية، بالإضافة الى بعض المؤسسات المالية غير البنكية مثل شركات التامين والخزينة العمومية.

يتم في سوق النقد التعامل بالأصول النقدية، مثل السندات والمخزونات والعقارات، حيث يتم تبادلها بين حائزي النقود (السيولة النقدية) والاشخاص او المؤسسات التي تحتاج الى هذه الاصول. يتم ذلك عن طريق المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة، ممثلة في السماسرة المختصين او المصارف التجارية.

ويتم التعامل في سوق النقد عادةً من خلال اللقاء المباشر بين الطرفين او عبر وسائل الاتصال المختلفة مثل الانترنت والهواتف المحمولة. وتُعد وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة امرًا ضروريًا ومهمًا للاقتصاد الوطني في اي بلد، حيث تُسهم في تنظيم وتيسير عمليات التداول وتوفير السيولة النقدية، مما يساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي.

كما لها اهمية ايضا بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية، تتمثل في انها تعتبر مصدر للتمويل قصير الاجل، حيث انها تمنح المقترضين الفرصة في الحصول على القروض قصيرة الاجل وذلك من اموال المستثمرين الراغبين في الحصول على درجة عالية من الامان، من خلال استثمار اموالهم في اصول مالية ذات سيولة مرتفعة، وحيث ان اهم مؤسسات

السوق النقدية هي المصارف التجارية والمصارف المركزية، فانه يمكن للمصارف التجارية ومن خلال هذه السوق توظيف بعض اموالها بشكل سائل وامن، كما انها تعتبر منفذا لاستعمال اموالها الفائضة مؤقتا مما يساعدها على الاحتفاظ باحتياطي ثابت ومنخفض، اما بالنسبة للمصرف المركزي فيمكنه ومن خلال هذه السوق التأثير على كمية وسعر الاموال السائلة تبعا للسياسة النقدية التي يقوم بتنفيذها[1].

2.4.4. سوق راس المال الاسلامي

وهو السوق الذي يتم فيه تداول الادوات المالية طويلة الاجل، والتي تتجاوز مدة استحقاقها السنة، مثل الاسهم والقروض المصرفية طويلة الاجل. يستخدم هذا السوق لتمويل الاستثمارات للمتعاملين الاقتصاديين، سواء كانت مؤسسات او افراد.

يعتبر السوق المالية الاسلامية مكانًا حيث تتوافر فرص الاستثمار والتمويل للمدى المتوسط والطويل، وتلتزم المنتجات والخدمات المتوفرة فيه بأحكام الشريعة الاسلامية، حيث يُشترط ان تكون خالية من الانشطة المحرمة شرعًا مثل التعامل بالربا والمقامرة والغرر.

تأتي اهمية السوق المالية من دورها في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تجميع راس المال وتوجيهه الى الاستثمارات المختلفة، وتعزز بذلك النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاعات المنتجة. وللدول العربية، خاصةً، يعتبر هذا الدور اكثر اهمية نظرًا لتحولها المتزايد نحو تنويع مصادر الدخل وتطوير الاقتصاد.

من الناحية الادارية، يتم تنفيذ عمليات الاصدار والتداول في السوق المالية الاسلامية من خلال الوسطاء الماليين المتخصصين او المصارف التجارية، سواءً عن طريق اللقاء المباشر او من خلال وسائل الاتصال المختلفة، مما يسهل عملية التداول ويسهم في تطوير السوق وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

3.4.4. السوق الاولية:

[1] شافية كتاف، **مرجع سابق**، ص12.

هي جزء من السوق المالية، اين يتم بيع وشراء الاسهم والصكوك وغيرها من الاوراق المالية التي تطرح لأول مرة للتداول، فهي تعرف ايضا بسوق الاصدارات[1].

فالسوق الاولي ما هو الا وسيلة واداة لتجميع المدخرات من الوحدات ذات الطاقة التمويلية الفائضة، وتوجيهها الى الوحدات ذات العجز في الموارد المالية، فتنشا نتيجة لذلك علاقة مباشرة بين مصدري الاوراق المالية (المستثمرين) وبين مقدمي الاموال (المدخرين)[2].

وهي سوق التي تدخل فيها منشاة الاعمال المصدرة للأوراق المالية بائعة لها، وبمعنى اخر ان بائع الورقة المالية هو المنشاة المصدرة، وفي هذا السوق تكون العلاقة مباشرة بين المنشاة المصدرة للورقة المالية وبين المشتري الاول لها "المكتب".

4-4-4 .**السوق الثانوية:** السوق الثانوية هي سوق التداول وفيها يتم تداول الاوراق المالية الاسلامية (الاسهم العادية، الصكوك الاسلامية...) التي سبق اصدارها في السوق الاولية وتم الاكتتاب فيها، ويشمل تداول هذه الاوراق البيع والشراء بين حامليها ومستثمرين اخرين سواء كانوا افراد او شركات او صناديق استثمار، فالتعامل في هذه السوق لا يعدو ان يكون نقلا لملكية تلك الاوراق من مستثمر الى اخر، وسمي هذا السوق سوقا ثانويا لأنه يتعلق بمعاملات على اوراق مالية لا تتم لأول مرة، لذلك يسميه البعض: "صفات اليد الثانية" وايضا "سوق الاصدارات القديمة"[3].

وتكمن اهمية السوق الثانوية، في انها سوق لإعادة بيع الاوراق المالية، وهذا اما لغرض الحصول على السيولة او لإعادة الاستثمار في اوراق مالية اسلامية جديدة، بحيث يحصل المشتري للأوراق المالية على نفس حقوق بائع الورقة الاصلية،

[1] سميرة حسيبة، وداد بوحلاسة، **دور السوق المالية الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة بوضياف، المسيلة، ص10.

[2] شافية كتاف، **مرجع سابق**، ص18.

[3] شافية كتاف، **مرجع سابق**، ص19-20

وليست لزيادة اموال الشركات، فالشركات المصدرة لهذه الاوراق لا تحصل على اي اموال اضافية جراء عمليات التداول كما هو الحال في السوق الاولية.

وبالتالي يمكن اعتبار السوق الاولية سوق الاستثمار الحقيقي، والسوق الثانوية سوق الاستثمار المالي، وتعمل في السوق الثانوية المنشآت المالية الاسلامية التي تقوم بتنشيط تداول الاوراق المالية وتوفير عنصر السيولة مثل: شركات السمسرة الاسلامية وصناديق الاستثمار الاسلامية وشركات ادارة محافظ الاوراق المالية الاسلامية.

ان نجاح السوق الثانوية وزيادة نشاطها، يعطي للأوراق المالية جاذبية تعمل الى استقطاب المدخرين مما ينعكس ايجابا على السوق الاولية، لان ذلك سيؤدي الى زيادة اقبال المستثمرين على الاصدارات والاكتتابات الجديدة التي تتم بها، سواء كانت خاصة بشركات جديدة تؤسس لأول مرة، ام لزيادة رؤوس اموال شركات قائمة لتقوم بتطوير عملياتها الانتاجية، وهو امر سيعظم فرص انشاء وتأسيس شركات مساهمة اسلامية وتوسيع مشاريع انتاجية وهو ما تسعى السوق المالية الاسلامية بشقيها الاولي والثانوي الى تحقيقه لخدمة الاقتصاد الوطني.

5.4. الادوات المالية المتداولة في السوق المالية الاسلامية:

تتنوع الادوات المالية في السوق المالي الاسلامي وتتميز بخصائص متعددة. بعضها يستند الى مبدا المشاركة في راس المال، بينما يعتمد البعض الاخر على التجارة بالديون. ومع تطور الاسواق المالية، تم ابتكار ادوات جديدة تتماشى مع المتغيرات والتطورات الحديثة.

على الرغم من ان السوق المالي الاسلامي نشا في بيئة رأسمالية ربوية، الا انه من الضروري ان تتماشى الادوات المالية مع الضوابط الشرعية المحددة في الشريعة الاسلامية. لذلك، تم ابتكار بدائل مالية شرعية تلبي الاحتياجات المتنوعة.

تُعتبر الادوات المالية المتاحة في السوق المالي الاسلامي وسائل حيوية لتعزيز النشاط الاقتصادي من خلال اليات العرض والطلب. وهذا يعني ان هناك علاقة تأثير متبادل بين تطور الاسواق المالية وتطور وتنوع الادوات المالية المستخدمة فيها.

1.5.4. الاسهم

يتداول في السوق المالية الاسلامية الاسهم العادية لشركات ذات نشاط مشروع، وهي عبارة عن صكوك متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي اسهموا في رأسمالها، ويحكم شرعية اصدار الاسهم، ومنه شرعية تداولها مدى شرعية نشاط الشركة التي قامت بطرحها، وقد تم اجازة الاسهم الاسمية اما الاسهم لحاملها ففيها اختلاف فقهي، فمنهم من قال بعدم جوازها لأنها تتضمن امكانية ضياع الحقوق والنزاع، ومنهم من قال بجوازها لأنها تثبت حصة شائعة في موجودات الشركة لمن يحملها، كما تم اجازة الاسهم العادية اما الاسهم الممتازة فقد حرمت بجميع اصنافها[1].

ا- **خصائص الاسهم:**

تتميز الاسهم بالخصائص التالية[2]:

- الاسهم صكوك قابلة للتداول اذ توفر مرونة كبيرة في الاسواق المالية مما يمكن التنازل عنها بالطرق التجارية.

- الاسهم انصبة متساوية القيمة اذ ان الشركة اسهمها تكون متساوية القيمة ولا يجوز لاحد اصدار اسهم نفس الشركة بقيم مختلفة، ولا يحكم هذا الشرط اصدار اوراق مالية اخرى.

- الاسهم تكون فيها مسؤولية المساهم محدودة كما تنص على ذلك قوانين الشركات.

- الاسهم ليس لها تاريخ استحقاق فهي تأثر في الاخير عند التصفية بعد السندات.

ب. **انواع الاسهم:**

تتنوع انواع الاسهم في السوق بحسب عدة معايير. من حيث الحصة التي يُقدمها الشريك، هناك الاسهم العينية التي يتم دفع قيمتها نقدًا، والاسهم النقدية التي تدفع قيمتها من الاموال العينية.

من حيث طبيعة الحصة التي يقدمها الشريك:

- اسهم عينية: هي الاسهم التي تدفع نقدا.

[1] سميرة حسيبة، وداد بوحلاسة، **مرجع سابق**، ص08.

[2] محمد الصيرفي، **البورصات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص133.

– اسهم نقدية: هي التي تدفع قيمتها من الاموال العينية.

من حيث الحقوق الممنوحة لصاحبها:

– اسهم عادية: وهي اداة ملكية ذات صفة مالية قابلة للتداول، تمنح لحاملها الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته في موجودات الشركة والمثبتة في شهادة السهم.

– الاسهم الممتازة: هي الاسهم التي تمنح لمالكها فائدة ثابتة او نصيب ثابت من الارباح.

– اسهم مؤجلة: وهي التي تعطى للمؤسسين، ولمن يقومون بترويج الاسهم الجديدة عند انشائها وتسمى مؤجلة لأنها لا تستحق نصيب من الارباح الموزعة الا بعد سداد حاملي بقية الاسهم.

من حيث طريقة التداول:

– اسهم اسمية: هي اسهم مسجلة في صكوك باسم صاحبها.

– اسهم لحاملها: اي يصدر السهم دون ذكر الاسم، فيكون حامله هو صاحبه.

– اسهم الامر: هي الاسهم التي يكتب عليها اسم صاحبها، ولكن تضاف عبارة (لأمر او لاذن) ويكون تداولها عن طريق التظهير.

من حيث استرداد القيمة:

– اسهم راس المال: وهي التي تبقى فيمتها الى حين التصفية النهائية.

– اسهم تمتع: وهي الاسهم التي ترد قيمتها تدريجيا، او مرة واحدة قبل انقضاء الشركة.

من حيث القيمة:

–القيمة الاسمية: وهي القيمة التي تحدد للسهم عند انشاء الشركة بمعنى ان مجموع القيم الاسمية تساوي راس المال الشركة عند انشائها[1].

[1] علي محي الدين القرة داغي، **مرجع سابق**، ص400.

– القيمة الحقيقية: وهي نصيب السهم من صافي اصول الشركة بعد اعادة تقديرها وفقا للأسعار الجارية، وبعد اعادة تقدير الخصوم، لإظهار الالتزامات الحقيقية للشركة.

– القيمة السوقية: وهي القيمة التي يباع بها السهم، وهي ترتبط بنجاح الشركة او فشلها وحسب راس مالها الاحتياطي والظروف.

من حيث التصويت:

– اسهم مصوتة: هي الاسهم التي تجمع بين حقوق الملكية والتصويت والانتخاب.

–اسهم غير مصوتة: هي الاسهم التي تمثل حقوق المشاركة في الارباح دون ان يكون لمالكيها حق الادارة او التصويت.

2.5.4. الصكوك:

أ– تعريف الصكوك:

يمكن تعريف الصكوك المالية الاسلامية بانها: صكوك تصدرها مؤسسات مالية باعتبارها مضاربا مقابل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين او مشروعات متعددة تشارك في الارباح المتوقعة او الخسائر المحتملة وتتميز باجل متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول والاسترداد[1].

ب– **خصائص الصكوك:**

الصكوك تمتلك خصائص مميزة تجعلها تبرز عن غيرها من ادوات الاستثمار.

اولا، فهي وثائق تُصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة، مما يُثبت حق مالكها في الحصول على الاصول او المنافع التي تُمثلها. هذه الفئات تعكس حصة مالك الصكوك في الاصول او المنافع المرتبطة بها، وتُعد وثيقة رسمية تثبت امتلاكها.

[1] سامي يوسف كمال محمد، **صكوك المالية الاسلامية، الازمة المخرج**، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، ط1، 2010، ص141.

ثانيًا، تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية اصول او منافع او خدمات معينة، دون ان تُمثل دينًا على مصدرها لحامليها. يعني ذلك ان مالك الصكوك يمتلك حقوقًا في الاصول او المنافع المقابلة للصكوك، بينما لا يتحمل اي التزامات دينية تجاه مصدر الاصول.

ثالثًا، يتم اصدار الصكوك بموجب عقد شرعي، حيث يتم تنظيم عملية اصدارها وتداولها والعائد عليها بمراعاة الضوابط الشرعية. هذا يعني ان الصكوك متوافقة مع الشريعة الاسلامية في كل جوانبها، مما يوفر للمستثمرين الامان الشرعي والقانوني في عملياتهم المالية.

باختصار، تتميز الصكوك بانها وثائق تُصدر بأسماء مالكيها، تمثل حصة في اصول او منافع محددة دون ان تكون مدينة، وتتبع اليات اصدار وتداول وعائد محددة بشكل شرعي وملتزمة بالضوابط الشرعية.

ج-**مجالات استصدار الصكوك**:

صكوك الصناديق الاستثمارية:

تعرف صناديق الاستثمار على انها: وعاء مالي تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذوات دراية وخيرة في مجال ادارة الاستثمارات (البنك او شركة استثمار) وذلك بقصد تجميع مدخرات الافراد، ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمستثمرين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع، ويمكن انشاء صناديق الاستثمار الاسلامية من طرف المصارف الاسلامية او شركات التامين التكافلي او شركات الاستثمار الاسلامية وغيرها، وهي تقسم حسب هيكل رأسمالها الى صناديق مغلقة وصناديق مفتوحة، اما حسب العائد المستهدف فهي تقسم الى صناديق الدخل، صناديق النمو وصناديق الدخل[1].يتم تجميع الاموال عبر الاكتتاب في الصكوك بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الاصدار.

صكوك الاجارة

اما صكوك الاستصناع

[1] سميرة حسيبة، وداد بوحلاسة، **مرجع سابق**، ص09.

، فهي وثائق مالية متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في عملية تصنيع سلعة محددة. يصبح المنتج النهائي مملوكا لحملة الصكوك بمجرد استلامهم لقيمتها، حيث يقوم المصنع او المتعهد بتصنيع المنتج وتسليمه وفقا للمواصفات المتفق عليها خلال الفترة المحددة. يمكن للمتعهد والمصنع التفاوض على شروط تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط. في نهاية المطاف، يكون حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المصنع.

عمليات التوريق للأصول:

المعروفة ايضًا بعمليات التصكيك، تُعد اداة مالية حيوية للمؤسسات المالية الاسلامية، وتتمثل في تحويل جزء او مجموعة من الاصول غير السائلة والمدرة للدخل، التي تمتلكها هذه المؤسسات، الى اوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع تلك الاصول على مدار فترة محددة. يهدف التوريق الى تمكين المؤسسات المالية من الوصول الى سوق النقد بصورة تحسينية لتوفير السيولة وادارة المخاطر بكفاءة، مما يساعدها على تحقيق اهدافها بدقة وفعالية.

صكوك المشاركة :

هي احد انواع الادوات المالية التي تعتمد على مبدا الشراكة في الاستثمار، حيث يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في انشاء مشروع استثماري جديد، او تطوير مشروع قائم، او تمويل نشاط محدد على اساس عقد من عقود المشاركة. بموجب هذه الصكوك، يصبح المشروع او موجودات النشاط ملكًا لحملة الصكوك وفقا لحصصهم المحددة. وتتم ادارة صكوك المشاركة بناءً على مختلف الاسس مثل الشركة، او المضاربة، او الوكالة المكلفة بالاستثمار.

باستخدام صكوك المشاركة، تتاح للمستثمرين فرصة المشاركة في الاستثمارات بطريقة مباشرة ومشروعة ومتوافقة مع الشريعة الاسلامية، مما يعزز من شمولية الاستثمار ويعطي فرصة للمشاركة في النمو الاقتصادي بشكل اكبر.

صكوك المرابحة:

هي وثائق متساوية القيمة تصدر على اساس عقد المرابحة وتستخدم حصيلة اصدارها لتمويل شراء بضاعة المرابحة لبيعها للواعد بشرائها، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، بعد تملكها وقبضها ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية هذه البضاعة بعد شرائها وقبل بيعها وتسليمها لمشتريها.

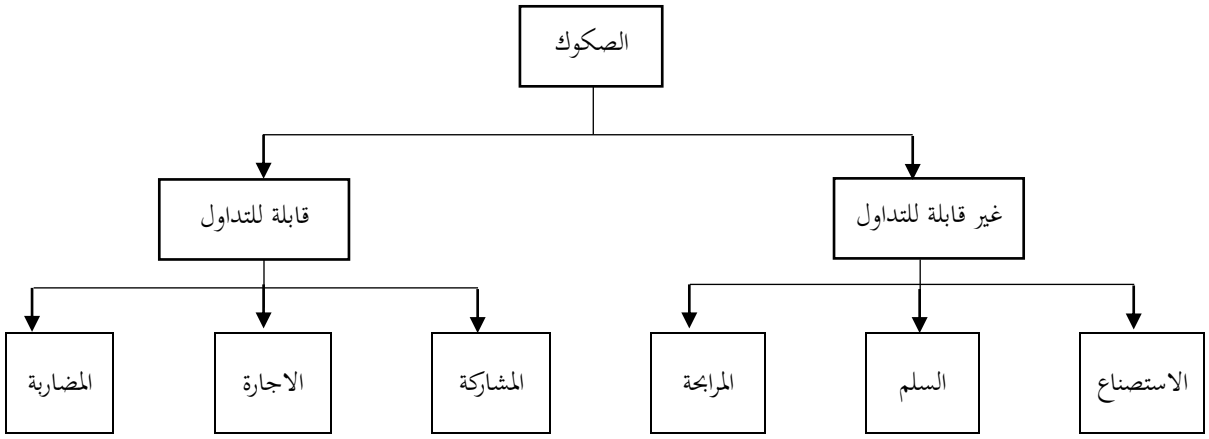
صكوك المضاربة :

تعد اداة استثمارية تعتمد على تجزئة راس المال القرض (المضارب)، حيث يتم تقسيمه الى وحدات متساوية القيمة واصدار صكوك ملكية تمثل هذا الراس المال. تُسجل هذه الصكوك بأسماء اصحابها، الذين يمتلكون حصصا مشتركة في راس المال المضارب.

اما صكوك السلم:

فهي وثائق مالية متساوية القيمة يتم اصدارها لجمع راس المال المستدام، حيث يتم توجيه عائدات السلم لحملة الصكوك، ويتم استخدامها لتحقيق اهداف مالية او استثمارية محددة.

الشكل رقم (1–3): انواع الصكوك الاسلامية



المصدر: سامي عبيد محمد، عدنان هادي حماز، الدور التمويلي للمصارف الاسلامية(التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية، العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، 2015 ، ص114.

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية

أولا: دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع:

1. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة (PMEs) العمود الفقري لأي اقتصاد نظرًا لدورها الكبير في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية. تلعب المؤسسات المالية دورًا حيويًا في دعم هذه المشاريع من خلال توفير القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة مناسبة، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية متخصصة مثل القروض الميسرة وبرامج التمويل المتخصصة. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات عديدة مثل عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية وارتفاع تكلفة التمويل والإجراءات البيروقراطية المعقدة. لمعالجة هذه التحديات، يمكن للحكومات تقديم ضمانات للقروض وتخفيض أسعار الفائدة وتبسيط الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى إنشاء صناديق دعم حكومية خاصة وتقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن للحكومات توفير برامج تدريبية وإرشادية لتحسين مهارات أصحاب المشاريع وزيادة فرص نجاحهم. هذا التعاون بين المؤسسات المالية والحكومات يساهم في توفير بيئة تمويلية ملائمة تعزز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدفع بعجلة الاقتصاد نحو التنمية المستدامة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1]

2. الاستثمارات الكبرى

تتطلب المشاريع الكبرى والبنية التحتية رؤوس أموال ضخمة قد لا تكون متاحة بسهولة من خلال المصادر التقليدية. هنا يأتي دور المؤسسات المالية التي توفر التمويل اللازم من خلال القروض الضخمة، السندات، وآليات التمويل المبتكرة. يساهم هذا التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق بناء الطرق، المستشفيات، والمدارس، مما يعزز من جودة الحياة ويدعم النمو الاقتصادي. تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في تمويل المشاريع الضخمة عبر تقديم

[1]Dufourcq*, Nicolas. "Le financement des PME: un enjeu de compétitivité." *Revue d'économie financière* 2 (2014): 39-54.

تسهيلات ائتمانية كبيرة وإصدار السندات التي تجمع رؤوس الأموال من المستثمرين. إضافةً إلى ذلك، يتم تطوير آليات تمويل مبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي تجمع بين الموارد الحكومية والخبرات الخاصة لتحقيق المشاريع الكبيرة بكفاءة عالية. هذا النوع من التمويل يتيح بناء بنية تحتية متطورة تدعم الاقتصاد المحلي وتزيد من جاذبية الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

ثانيا: دور المؤسسات المالية في تعزيز الاستقرار المالي:

1. إدارة المخاطر

تواجه المؤسسات المالية مجموعة متنوعة من المخاطر المالية التي قد تؤثر على أدائها واستقرارها. لذلك، تلعب هذه المؤسسات دورًا رئيسيًا في إدارة هذه المخاطر من خلال تقديم أدوات مالية مثل التأمين، التحوط، وغيرها من الاستراتيجيات المالية المتقدمة. تساهم هذه الأدوات في حماية المؤسسات والمستثمرين من التقلبات الاقتصادية والمخاطر المالية غير المتوقعة. على سبيل المثال، توفر استراتيجيات التحوط وسائل للحد من تأثير تقلبات أسعار العملات والفائدة والسلع، مما يضمن استقرار العوائد المالية ويقلل من احتمال حدوث خسائر كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركات التأمين حماية ضد الكوارث الطبيعية والأخطار الأخرى، مما يساهم في تقليل المخاطر التشغيلية ويعزز استقرار المؤسسات المالية[2].

2. الرقابة والتنظيم

تلعب المؤسسات المالية دورًا حاسمًا في الرقابة والتنظيم للحفاظ على استقرار النظام المالي. تتولى هذه المؤسسات تطبيق السياسات النقدية والرقابية لضمان سلامة الأنظمة المالية ومنع حدوث الأزمات المالية. تشمل هذه السياسات وضع

[1]BELGHITI, Zineb, and K. ANGADE. "L'allocation optimale des risques dans les projets d'infrastructure à financement privé: Une revue systématique." *Alternatives Managériales Economiques* 5.1 (2023): 45-63.
[2]Hull, John, Christophe Godlewski, and Maxime Merli. *Gestion des risques et institutions financières*. Pearson Education France, 2010, P 59.

المعايير الرقابية، مراقبة الامتثال، وتقديم التوجيهات للمؤسسات المالية حول كيفية إدارة أعمالها بطريقة مستقرة وآمنة. على سبيل المثال، تقوم البنوك المركزية بوضع متطلبات رأس المال والسيولة لضمان أن المؤسسات المالية تحتفظ بمستويات كافية من الموارد لمواجهة الأزمات المحتملة. كما تقوم الهيئات التنظيمية بمراقبة الأنشطة المالية للتحقق من الامتثال للمعايير والقوانين، مما يمنع حدوث تجاوزات قد تؤدي إلى أزمات مالية. هذا النظام الرقابي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المالي، مما يدعم استقرار الاقتصاد ككل.[1]

ثالثا: دور المؤسسات المالية في تشجيع الادخار والاستثمار:

1. توعية الجمهور

تساهم المؤسسات المالية في توعية الأفراد بأهمية الادخار والاستثمار من خلال الحملات التثقيفية والبرامج التعليمية. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين الوعي المالي لدى الجمهور، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مالية مدروسة لتحقيق الأمن المالي وتحسين مستوى المعيشة. تشمل هذه الجهود ورش العمل، الندوات، والكتيبات التوجيهية التي تشرح فوائد الادخار وأساسيات الاستثمار، بالإضافة إلى نشر محتوى تعليمي عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية. من خلال تعزيز الفهم المالي، يمكن للأفراد تطوير مهاراتهم في إدارة أموالهم بفعالية، مما يسهم في بناء قاعدة مالية قوية ومستدامة[2].

2. تنويع المنتجات المالية

تسعى المؤسسات المالية إلى توفير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات مختلف الفئات من المستثمرين. تشمل هذه المنتجات حسابات التوفير، شهادات الاستثمار، وصناديق الاستثمار المتنوعة. حسابات التوفير توفر طريقة آمنة وسهلة للأفراد لحفظ أموالهم وكسب الفائدة. شهادات الاستثمار تقدم عوائد ثابتة ومضمونة لفترات محددة، مما يوفر أداة ادخار جذابة لمن يبحثون عن استثمارات منخفضة المخاطر. صناديق الاستثمار المتنوعة

[1]Giddey, Thibaud. "La surveillance bancaire belge de 1935 façonnée sur le modèle suisse: un discret transfert de politique publique?." *Revue Belge de Philologie et d'Histoire–Belgisch Tijdschrift voor Filologie en Geschiedenis* 92.4 (2014): 1211-1243.
[2]Arrondel, Luc. "Éducation financière et comportements patrimoniaux: mauvaise éducation et zéro de conduite?." *Revue d'économie financière* 3 (2017): 253-270.

تتيح للمستثمرين فرصة المشاركة في مجموعة متنوعة من الأصول، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في أصل واحد. يساهم تنويع المنتجات المالية في زيادة فرص الادخار والاستثمار، مما يعزز من القدرة المالية للأفراد ويدعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

المبحث الثالث: خصائص واهداف المؤسسات المالية الاسلامية

في هذا المبحث، سنركز على تحليل خصائص وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية. سنستكشف الخصائص الأساسية التي تميز هذه المؤسسات، مثل الالتزام بالحلال في معاملاتها، وتجنب الربا، ووجود الرقابة الشرعية. كما سنتناول أهداف هذه المؤسسات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والدينية، مع التركيز على جذب الودائع وتنميتها، واستثمار الأموال بطريقة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المبحث إلى فهم أعمق لمبادئ وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية تطبيقها في الواقع لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

المطلب الاول: خصائص المؤسسات المالية الاسلامية.

المؤسسة المالية الاسلامية مؤسسة ذات عقيدة اسلامية، وهي الخاصية الاساسية التي تتصف بها المؤسسات المالية الاسلامية، فهي تقوم على العقيدة الاسلامية، وتستمد منها كل كيانها ومقوماتها فهي تعد الركيزة الاساسية للاقتصاد الاسلامي، ويمكن ان نوجز الاخرى فيما يلي[1]:

اولا :الالتزام في معاملاتها بالحلال.

وتوجيه جهدها نحو الاستثمار في رحابه، والابتعاد عن العمل في المجالات المحرمة:

فالمؤسسات المالية الاسلامية تلتزم التزاما كاملا بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل معاملاتها والتقيد بأخلاقيات الاسلام، وآدابه في هذه المعاملات، في طابعها الشمولي الذي يمتد الى كافة مجالات النشاط الانساني، التي تقوم المؤسسة بالتعامل معها.

[1] عبد الكريم قندوز، **مرجع سابق**، ص113-114.

ثانيا: عدم التعامل بالربا.

وهي صفة مميزة للمؤسسات المالية الاسلامية من اجل تطهير المال وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي الاول لها، وبالتالي فان المؤسسات المالية الاسلامية لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورتها واشكالها اخذا وعطاء، ايداعا وتوظيفا، قبولا او خصما، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ثابتة او متحركة.

ثالثا:الرقابة الشرعية.

تتميز المؤسسات المالية الاسلامية بوجود رقابة شرعية ثابتة تختلف في الياتها وشموليتها عن الرقابة المالية التقليدية التي تطبقها المؤسسات المالية العادية. يقوم هذا النوع من الرقابة بضمان ان جميع العمليات المالية تتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

يتمثل دور المراقب الشرعي او المشرف على الرقابة الشرعية في مراجعة ومراقبة جميع العمليات والمعاملات المالية للتأكد من امتثالها للأحكام الشرعية. يجب ان يكون هذا المراقب مؤهلا من الناحية الشرعية والعلمية، حيث يقوم بتقديم الاستشارات والتوجيهات بناءً على فهم عميق للشريعة ومعرفة واسعة بالمالية الاسلامية.

بالتالي، فان دور المراقب الشرعي يتمثل في ضمان الامتثال للقواعد والمبادئ الشرعية في جميع العمليات المالية، مما يسهم في تعزيز الثقة بين العملاء والمستثمرين وتحقيق التوازن بين الربح والاخلاقية في بيئة مالية اسلامية متطورة.

وفي هذا المجال نستطيع القول ان تقارير هيئة الرقابة الشرعية واراءها في المسائل التي تعرض عليها لها دور فعال في توجيه العمليات المصرفية وتجسيد دور المؤسسات المالية الاسلامية في النشاط الاقتصادي من خلال:

- توضيح معالم السلوك الصحيح لاستثمار الفرد لأمواله بما ينسجم مع الفطرة السليمة لتداول المال والثروة، ويعتمد هذا على نشر الوعي المصرفي الذي يتعلق بهذه النواحي وفقا لقواعد الشريعة الاسلامية.
- ان صيغ الاستثمار التي تمارسها المؤسسات الاسلامية تتناسب في مجلاتها مع ظروف الدول الاسلامية وعقيدة شعوبها.

– ان المشروعات التي تمولها المؤسسات المالية الاسلامية لها اولوياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية.

وبناءا على ما تقدم فان حاجة العمل في المؤسسات المالية الاسلامية يتطلب وجود هيئة او مجلس للرقابة الشرعية يتولى مهمات التوجيه الشرعي لمختلف العمليات المالية وهو امر تفرضه متطلبات العمل المالي الاسلامي، وقد تعمل المؤسسات المالية الاسلامية على التأكيد على ممن تتوفر فيه الشروط للقيام بدور الرقابة الشرعية ومن ابرزها توفر التخصص القانوني او الاقتصادي ممن لهم الهام بالشريعة الاسلامية، وقد اقرت هيئة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط المؤسسات المالية الاسلامية بعض المعايير الخاصة بالرقابة الشرعية.

المطلب الثاني: اهداف المؤسسات المالية الاسلامية

ان المؤسسات المالية الاسلامية لها من الادوات والاساليب التي تميزها عن باقي المؤسسات التقليدية المبنية على اساس نظام الفوائد المسبقة ومن هنا يمكننا القول انها مؤسسات لها ادواتها ومناهجها الخاصة التي تعتمد عليها في تحقيق اهدافها والمتمثلة في:

اولا: الاهداف ذات البعد الاقتصادي.

وهي تشمل:

1.1. الاهداف المالية:

نظرًا لان المؤسسة المالية تعمل كمؤسسة اعمال اسلامية، فان دورها الرئيسي يتمثل في تقديم الخدمات المالية والوساطة المالية وفقًا لمبادئ المشاركة والشراكة المشروعة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية. لذلك، تحديد الاهداف المالية للمؤسسة يعكس مدى نجاحها في تحقيق هذا الدور وفقًا لمقتضيات الشريعة[1].

[1] عبد الكريم قندور، **مرجع سابق**، ص116-117.

اولا، تقديم التمويل الى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن يعكس التزام المؤسسة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجتمعها. من خلال دعم مشاريع القطاعات المختلفة، يمكن للمؤسسة المالية المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة للمجتمع.

ثانيًا، جذب الودائع وتنميتها يعكس الالتزام بمبدأ عدم تعطيل الاموال وتحقيق الاستثمار الفعال والمجدي. من خلال استقطاب الودائع واستثمارها بطريقة متوافقة مع الشريعة، يمكن للمؤسسة المالية دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي للمجتمع.

ثالثًا، استثمار الاموال مع مراعاة تحقيق التنمية الاجتماعية يبرز التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة في تحسين ظروف المجتمع. من خلال استثمار الاموال في المشاريع والبرامج التنموية، يمكن للمؤسسة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين معيشة الافراد.

واخيرًا، تحقيق الارباح يعكس نجاح المؤسسة في تحقيق اهدافها المالية والتنموية. بالحفاظ على الاستدامة المالية والتنافسية، يمكن للمؤسسة المالية تحقيق الارباح والنجاح في السوق، مما يعزز مكانتها كمؤسسة مالية اسلامية ناجحة وموثوقة.

2.1. الاهداف النقدية:

ان عملية التمويل الاسلامي تهدف اساس الى العمل على خفض معدلات التضخم، لان نظام التمويل بالمشاركة يؤدي الى خلق النقود الائتمانية على عكس عملية التمويل بالقروض، اضافة لذلك فالبنوك الاسلامية مثلا تأخذ في عين الاعتبار درجة التقدم الاقتصادي في البلد الذي تعمل فيه وطبيعة اسواقها النقدية، فبعض الاسواق تعاني من نقص فادح في الاموال المتاحة والادخار المقدم لعملية التنمية، وبالتالي فهي تعمل على اعادة توزيع راس المال من خلال عملية التوازن النقدي الجهوي والقطاعي اي تعبئة الفائض النقدي وتحريكه من العطالة الى العمالة، وبهذا فهي تسعى لكسب الموارد النقدية من عدة قنوات.

3.1. اهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع المؤسسة المالية الاسلامية اهداف متعددة يجب ان تحرص هذه المؤسسة على تحقيقها وهي:

- تقديم الخدمات المالية والمصرفية، حيث يعد نجاح المؤسسة المالية الاسلامية في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرتها على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المتميزة لهم في اطار احكام الشريعة الاسلامية، يعد هدفا رئيسيا للإدارة ونجاحا لمجموع المؤسسات المالية الاسلامية.

- توفير التمويل للمستثمرين

- توفير الامان للمودعين والمستثمرين.

4.1. اهداف ابتكارية:

- ابتكار صيغ للتمويل، وذلك للاستفادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية المتاحة.

- تطوير الخدمات المالية والمصرفية التي يتم تقديمها للعملاء.

ثانيا: الاهداف ذات البعد الاجتماعي والديني

للمؤسسات المالية الاسلامية اهداف ذات بعد اجتماعي وديني يتمثل في:

1.2. **المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية:** لقد اتخذت الشريعة الاسلامية من الفرد والمجتمع اساس كل التنمية، وبما ان المؤسسات المالية الاسلامية تتبع الشريعة الاسلامية فإنها تعمل على المشاركة في التنمية من خلال:

- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الارباح في المؤسسات المالية الاسلامية، حيث ان الاموال لا تدر عائدا من ذاتها، دون استثمار او دون اجتماع مع العمل الذي يقدمه الفرد، وحتى تحقق المؤسسات المالية الاسلامية ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الاموال، ولابد ان تتوافر

لديه الخبرة المالية، ولا يتأتى ذلك الا من خلال العمل على تنمية مهارات اداء العنصر البشري بهذه المؤسسات، عن طريق التدريب للوصول الى افضل مستوى اداء في العمل[1].

- اقامة نظام اجتماعي عادل وشامل: فالمؤسسات المالية الاسلامية تقوم على مبدا العدالة في توزيع الارباح، وذلك لاعتمادها على نظام المشاركة، وكذا مبدا التكافل بين الافراد، من خلال جمع وتوزيع الزكاة وكذا تقديم القروض الحسنة.

2.2. **نشر الوعي المالي الاسلامي**: اذ تعمل المؤسسات المالية الاسلامية على نشر الوعي الادخاري والاستثماري المرتبط بالشريعة الاسلامية، من خلال المؤسسات وفروعها واعمالها وادواتها وحتى نتائجها.

3.2. **رعاية ابناء المسلمين**: من المعوقين واليتامى والفقراء وتهيئة الظروف الملائمة لرعايتهم وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الاسلامية.

على الرغم من النجاح الذي حققته المؤسسات المالية الاسلامية خلال مسيرتها التي تعتبر قصيرة نسبيا اذ قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، الا انها تواجهها العديد من التحديات، والتي يمكن تقسيمها الى تحديات داخلية اي تحديات نابعة من داخل هذه المؤسسات ذاتها، وتحديات خارجية مصدرها المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

اولا: التحديات الداخلية.

1.1. **تحديات من داخل المؤسسات المالية الاسلامية:** تعتبر الصناعة المالية الاسلامية صناعة ناشئة، فهي حاجة ماسة الى بناء نفسها حتى تتمكن من تحقيق اهدافها، فهذا تحد كبير في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة او لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات.

2.1. **تحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الاسلامية:** باعتبار ان اساس نجاح اعمال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والاعمال،

[1] محمد عدنان بن الضيف، **مرجع سابق**، ص10.

واقرار الصيغ الجديدة والمستخدمة للعمليات، والمعايير المطلوب الاخذ بها في اعمال المؤسسات المالية، هذا من حيث الانشاء والتوحيد للصيغ والاساليب الشرعية وايجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الاعمال في اعمالهم[1].

3.1. **ضرورة استيعاب واستخدام ادوات المالية الحديثة:** فقد كانت اهم مشكلات المؤسسات المالية الاسلامية في السبعينات تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات هذه المؤسسات لتتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية، اما في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد اصبح السؤال المحوري هو كيف تتوافق الادوات المالية التقليدية الغربية مع مبادئ الشريعة الاسلامية والاقتصاد الاسلامي، بحيث تطبق المؤسسات المالية الاسلامية ادوات تمويل حديثة ظهرت في الغرب لكنها لا تتعارض في روحها مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي، وتوجد اتجاهات لتكيف واقتباس الادوات المالية الغربية الحديثة طالما انها لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي، ولا يجب رفض تطبيقها والعمل بها في المؤسسات المالية الاسلامية لمجرد انها اشكال من المعاملات المالية الحديثة التي لم تكن معروفة في صدر الاسلام.

ثانيا: التحديات الخارجية.

1.2. **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:** يواجه القطاع المالي الاسلامي تحديا كبيرا يتمثل في اتفاقية تحرير التجارة للخدمات المالية والمصرفية التي اصدرتها منظمة التجارة العالمية، وتم التوقيع عليها بجنيف في 1997/12/13 من قبل 70 دولة، بعد مفاوضات صعبة اجريت بشأنها نظرا لصعوبة وجود حل وسط يرضي جميع الاطراف وتنص الاتفاقية على تحرير النشاط المالي ويكون نتيجة هذه الاتفاقية هي زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم.

2.2. **معايير لجنة بازل:** يثور التساؤل الان حول الرؤية المستقبلية لنجاح المؤسسات المالية الاسلامية في مواجهة هذا التحدي ومدى قدرتها على التكيف والملائمة مع هذه المعايير الجديدة لبازل II وانعكاساتها على الحكم المؤسسي في

[1] عبد الكريم قندور، **مرجع سابق**، ص140

ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها الاسواق العالمية وتحرير تجارة الخدمات المالية والعمل في سوق مفتوح جنبا الى جنب مع مؤسسات اجنبية ذات قدرات تنافسية عالية ومتطورة.

وفي ظل هذه البيئة الاخذة في النمو وما يترتب علي ذلك من مخاطر فعلى المؤسسات المالية الاسلامية ان تعتمد الى جعل ممارسات ادارة المخاطر في صلب استراتيجيتها وتحديث وتطوير نماذج ادارة المخاطر لديها والعمل على تنويع وتوسيع قاعدة نشاطاتها واعمالها، وان يتم تحديد موقف الفقهاء من التوريق ومدى شرعيته خاصة وان عمليات التوريق تعد اداة حيوية لتقليل المخاطر في سياق تطبيق المعايير المصرفية لبازل II[1]

3.2. **تحديات في اطار نظام الاقتصاد والقانون العام:** القطاع المالي الاسلامي احد القطاعات الاقتصادية، وهو جزء من النظام الاقتصادي الذي تتكامل اجزاءه المختلفة لصياغة صورة ذات ابعاد شاملة لدور الاسلام في عالم الاقتصاد، وهذا هو احد مواطن التحدي الذي يجابه المؤسسات المالية الاسلامية ولتوضيح معالم التحدي نذكر:

- نظام المضاربة والمشاركة مبنى على الثقة والامانة وهي موجبات النظام الاخلاقي، فاذا ساء المجتمع خلاف ذلك لم يتجه النظام البنكي لهذا النوع من العقود.

- نظام التمويل بالدين دون زيادة عند التأخير في الدفع، مبني على قيام المدين بالدفع، فاذا تماطل، وعطل اموال المصرف، احدث اضطرابا في نظام احتساب ارباح المودعين وهذا يؤثر على سمعة المصرف ويضعف الثقة.

- النظم القانونية والاجراءات الخاصة بالعقود يجب ان تكون مناسبة وملائمة ومؤسسة على مفاهيم وقواعد شرعية.

.تحديات في العلاقة مع البنوك المركزية: من الصفات المميزة للأنظمة المالية وجود سلطة اشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة، يناط فيها الترخيص للوحدات المالية العاملة ورقابتها والاشراف عليها للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها والمؤسسات المالية الاسلامية شانها شان المؤسسات المالية الاخرى، تخضع للرقابة والاشراف المركزي، على اعمالها، ولكن من خلال الممارسات المعاصرة اتضح في كثير من الدول الاسلامية

[1] عيسى دراجي، منور اوسرير، مداخلة بعنوان: "**تحديات الصناعة المصرفية الاسلامية**"، **الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع والرهانات**، المركز الجامعي، غرداية، 2011.

وغيرها ان هذه البنوك المركزية لم تتهيأ بعد لوضع الاطر الرقابية والاشرافية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي، فبعضها اصدر نظاما خاص للترخيص البنوك تؤسس بموجبه وتراقب بناء على تعليمات خاصة.

وبالتالي تواجه المؤسسات المالية الاسلامية تحديا حقيقيا في كيفية تأسس هذه العلاقة الخاصة بالإشراف والرقابة عليها من قبل البنوك المركزية لكي تكون رفدا هاما لنجاحها وليس عائقا لأعمالها[1].

[1] عبد الكريم قندوز، **المؤسسات المالية الاسلامية واقعها تحدياتها وكيفية مواجهة تحديات**، نقلا عن الموقع الالكتروني:
Aaguendouz<https://sitrs.google.com
اطلع عليه في: 2020/04/18.

خاتمة الفصل الاول:

قامت المؤسسات المالية الإسلامية بأداء أعمالها ضمن نطاق محدد من القيم والأخلاق الإسلامية، مما يمنعها من تجاوز الحدود في تعاملاتها المالية. هذا التقيد ليس معيقاً للعمل المالي، بل هو وسيلة لمنع الممارسات الضارة وضمان الفوائد للجميع. نمو موجودات هذه المؤسسات يعكس القبول الواسع لنشاطها المالي وقدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق الأرباح. ومع ذلك، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات كبيرة مثل العولمة المالية واتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المالية والمنافسة مع المؤسسات التقليدية.

في هذا الفصل، استعرضنا النظام المالي الإسلامي بدءاً بالجذور التاريخية وتعريفه وأهدافه ووظائفه، ثم تناولنا المؤسسات المالية الإسلامية بأنواعها المختلفة مثل التأمين التكافلي، الوقف، الزكاة، والسوق المالية الإسلامية. كما ناقشنا دور هذه المؤسسات في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تجربة صندوق ادخار الحج الماليزي. كذلك، تطرقنا إلى خصائص وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

تلخص هذه الدراسة أهمية المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والتنمية الاجتماعية، وكذلك التحديات التي تواجهها في بيئة عالمية متغيرة. تتطلب مواجهة هذه التحديات جهوداً مستمرة لتطوير الأدوات المالية الإسلامية وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

الفصل الثاني: المصارف الاسلامية

بعد أن تناولنا في الفصل السابق مفهوم الاقتصاد الإسلامي ونظرياته، سنستكمل الآن رحلتنا في فهم البنية المالية الإسلامية من خلال الانتقال إلى دراسة دور المصارف الإسلامية كمؤسسات رئيسية في هذا النظام المالي.

تعد المصارف الإسلامية ظاهرةً متناميةً في العالم، حيث تمثل حلاً مالياً مبتكراً يتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية ويستهدف تلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم. تتميز هذه المصارف بمجموعة من الخصائص والأهداف التي تميزها عن البنوك التقليدية، وهي موضوعنا الرئيسي لهذا الفصل.

في هذا الفصل، سنتتبع تطور المصارف الإسلامية منذ نشأتها وحتى الوضع الراهن، مع التركيز على فهم خصائصها الفريدة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. سنتناول أيضًا ضوابط عمل هذه المصارف والمصادر المختلفة لتمويلها، بما في ذلك الودائع والاستثمارات والصكوك وغيرها.

يهدف هذا الفصل أيضًا إلى فهم الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها. سنناقش كيفية تحفيز هذه المؤسسات للنشاط الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية تتسم بالشمولية والعدالة، وكيف تعمل على تعزيز مفاهيم المشاركة والمسؤولية الاجتماعية.

ومن خلال تحليل التحديات والفرص التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحالي، سنكون قادرين على فهم كيفية تحقيق هذه المؤسسات للاستدامة والنمو على المدى الطويل، وكيف يمكنها المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الاول: ماهية المصارف الاسلامية.

يعتبر المبحث الأول من هذا الفصل بمثابة بوابة لاستكشاف عالم المصارف الإسلامية، حيث سنقوم بتحليل مفهوم المصارف الإسلامية وأصول نشأتها. سنبدأ بتعريف المصارف الإسلامية وفهم أسس تأسيسها، مع التركيز على القيم والمبادئ الشرعية التي تستند إليها. سنستكشف أيضًا نشأة المصارف الإسلامية وتطورها عبر العصور، مما يساعد في فهم تطور دورها وأهميتها في النظام المالي العالمي. يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الأسس التاريخية والشرعية للمصارف الإسلامية، مما يمهد الطريق لفهم أعمق لوظائفها وأهميتها في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الاول: تعريف المصارف الاسلامية ونشاتها.

اولا: تعريف المصارف الاسلامية ونشأتها

المصرف الاسلامي: هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق اقصى عائد منها وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار احكام الشريعة الاسلامية السمحة.[1]

المصرف الاسلامي: هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذًا وعطاء، ويلتزم في معاملاته وانشطته المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية اي وفق قاعدة الغُنم بالغُرم، ويكون هناك طرف بماله والاخر بجهده لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد[2].

المصرف الاسلامي: هو مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الاموال وتحقيق الاستخدام الامثل لموارده بموجب قواعد واحكام الشريعة الاسلامية لبناء مجتمع التكافل الاسلامي[3].

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، احكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2008،ص28.

[2] صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية، انشطتها التطلعات المستقبلية، دار البازوري للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 8008، ص33.

[3] محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر ط3، 2013، ص90.

وبصفة عامة يمكن تعريف المصرف الاسلامي على انه: "المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدا المشاركة في الربح والخسارة"[1].

ثانيا: نشأة المصارف الاسلامية وتطورها

انتشرت المصارف الاسلامية في معظم اقطار العالم، وهو دليل على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الاسلامي، وسرعة تطورها ونمائها هو مؤشر على نجاحها، وكفاءة تشغيلها مرتبطة باكتساب ثقة كل المساهمين والمتعاملين معها[2].

اخذت الكثير من المصارف التقليدية تعطي التجربة اهتماما وتقدم بعض الخدمات المصرفية الاسلامية من خلال تأسيس النوافذ الاسلامية او اشكال اخرى تختلف من مصرف لأخر، مرت الصناعة المالية الاسلامية في تطورها بالعديد من المراحل والمحطات والمتمثلة في:

1. مرحلة سيادة النظام المصرفي التقليدي:

حتى منتصف القرن العشرين، استمرت المجتمعات الاقتصادية في قبول معدلات الفائدة كأساس لتقييم قيمة النقود الحالية مقابل قيمتها المستقبلية، وهذا ما يعتمده البنوك التقليدية في عملياتها. لم تكن هناك معارضة بارزة من قبل الاقتصاديين لهذه النهج حتى ذلك الحين.

وفي اواخر الستينيات، بدأت بعض الاصوات تطلق دعوات لإيجاد بدائل لاستخدام معدلات الفائدة، حيث اعتبر بعض الباحثين انها ليست الاداة المثلى لتوظيف الاموال. بدلا من ذلك، اقترحوا استخدام معدل الفائدة الصفري، الذي يعني اقراض الاموال دون فرض اية فائدة على راس المال المستعار. ورغم جدوى هذا الطرح، الا انه لم يجد الية

[1] منهوم بلقاسم، الاتجاهات الحديثة للمالية الاسلامية في ظل العولمة المالية، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص88.

[2] محمد حسن صوان، مرجع سابق، ص84.

نشأت فكرة البنوك الاسلامية من تجربة بنوك الادخار الالمانية، والتي كانت سببا في انعاش الاقتصاد الالماني، وقد اختلفت هذه البنوك عن غيرها في استعمال الفائدة (الربا) واخذت من بنوك الادخار تنظيمها وتسييرها وحذفت منها المعاملة بالفائدة.

واول مصرف اسلامي لا ربوي انشئ في مصر عام 1963.

مناسبة لتطبيقه بشكل يلبي متطلبات التعامل المصرفي بدرجة مقبولة من المخاطرة. وبالتالي، استمر سعر الفائدة في ان يظل الالية السائدة في النظام المصرفي.

2.مرحلة احتضان فكرة المصارف الاسلامية وتجسيدها في الواقع:

تنقسم هذه المرحلة الى فترتين:

– فترة التنظير: تم فيها بلورة المعالم الاساسية لنظام تجربة ادخار على اساس انه مصرف يلتزم بالمبادئ الاسلامية ويتقيد بها، فهو يقبل الودائع ويعمل بدون سعر الفائدة، ويعمل على توجيه استثماراته للتنمية الاجتماعية مراعيا الاصول العامة للشريعة في اختيار هذه المشروعات من حيث نوعها ونشاطها، ومراحل الانتاج والتوزيع[1]، وهو يهتم بالتربية الاقتصادية للمواطنين والعمل على رعاية الملكية الفكرية وصيانتها وتوسيع قاعدتها بالطرق المشروعة.

–فترة التطبيق: انتشرت المصارف ومؤسسات التمويل الاسلامية على نطاق واسع، حيث انشئ بنك دبي الاسلامي سنة 1975 في دولة الامارات العربية المتحدة بأموال خاصة، وقد كان النظام الاساسي لهذا البنك مصدرا فكريا لعدد من المصارف الاسلامية التي تأسست بعده وخاصة في منطقة الخليج العربي وفي شهر اكتوبر من عام 1976 باشر «البنك الاسلامي للتنمية» اعماله في مدينة جدة، بعد ان تمت مصادقة وزراء مالية الدول الاسلامية البالغ عددهم 36، على اتفاقية تأسيس سنة 1974، ويعتبر هذا البنك اول مصرف اسلامي دولي تساهم فيه الدول الاسلامية.

ويعتبر انشاء البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978، تجربة رائدة في تأسيس "مصارف بلا فوائد"، وقد باشر البنك اعماله، واحتل المرتبة الثالثة سنة 1999 بين المصارف العاملة في الاردن.

3.مرحلة التطوير والانتشار الدولي:

[1] حسن بن منصور، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، مطابع عمار قرفي، باتنة، 1992،ص02.

بدأت هذه المرحلة خلال عقد التسعينات، اين شقت البنوك الاسلامية طريقها نحو اثبات الذات، من خلال تطوير ادوات ومنتجات جديدة خارج اطار التمويل التقليدي، وذلك بظهور صيغ تمويلية جديدة كالإجارة، الاستصناع والسلم، واصبحت بعض المصارف تقود عمليات تمويل مجمعة بصيغ اسلامية واخرى تؤسس صناديق استثمار متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

ان تميز هذه المرحلة بالانتشار الدولي يعود الى توالي انشاء البنوك الاسلامية على مستوى العالم، حيث عرف التمويل الاسلامي توسعا سريعا في النظام المالي، لاسيما ان 600 مؤسسة مالية توزع على 75 دولة توفر الخدمات المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية[1].

المطلب الثاني: خصائص واهداف المصارف الاسلامية

اولا: خصائص المصارف الاسلامية: تتميز البنوك الاسلامية بالخصائص التالية:

1. استبعاد الفوائد الربوية:

- تقوم المصارف الاسلامية في معاملاتها على اساس المشاركة في الربح والخسارة الي اقرته الشريعة الاسلامية وتجنب التعامل بالربا (الفائدة) اخذا وعطاء، لذلك يحتل الاستثمار جزءا كبيرا في معاملاتها.

وتجدر الاشارة الى ان استبعاد الفائدة من تعامل المصارف الاسلامية لا يعني الغاء هدفها في تحقيق الربح، ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الاموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التي تراعي ضوابط الشريعة الاسلامية.[2]

وحتى تلتزم المصارف الاسلامية بضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الاسلامي، فإنها تخضع لرقابة هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة، بصفة مستمرة للتأكد من سلامة كافة الانشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها المصارف الاسلامية لتحقيق اهدافها المسطرة.

[1] بلقيس دنيا، دور ضوابط الصناعة المالية الاسلامية في الحد منن اثار الازمات المالية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، 2017، جامعة فرحات عباس، سطيف ، ص10.

[2] محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص92.

2. الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الاسلامي في توظيف امواله على الاستثمار المباشر او استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية.

كما يتم تنمية وتطوير الوعي الادخاري ومنع الاكتناز وترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها، وابتكار صيغ مصرفية ومالية جديدة تتوافق والشريعة، وتنشيط الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر كتأسيس الشركات الجديدة والمساهمة في توسعة الشركات القائمة، والعدالة في توزيع الاستثمارات والتوظيفات[1].

3. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الاسلامية مساهمتها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع[2]. فالمصرف الاسلامي لا يستهدف فقط تعظيم الربح كما هو الحال بالنسبة لسائر البنوك الاخرى، انما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع منن منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة انشطته المختلفة.

ويعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الاسلامية اهتماما بالغا، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال اقامة مشاريع استثمارية حقيقة توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

4. تحقيق التكافل الاجتماعي:

تسعى البنوك الاسلامية الى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية، ومن امثلتها تقديم القروض الحسنة وانشاء صناديق لجمع الزكاة من اموال المساهمين والمقدمة من الافراد والهيئات، وتولى مهمة توزيعها في مصرفها الشرعية.

[1] محمد العجلوني، مرجع سابق،ص115.

[2] فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، ص2007، ص56.

للمصارف الاسلامية وظيفة اجتماعية حيث انها تقصد في عملها وممارستها الى تدريب الافراد على ترشيد الانفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية اموالهم لتحقيق التكافل بين افراد المجتمع بالدعوة الى اداء الزكاة وجمعها وانفاقها في مصرفها الشرعية[1].

ثانيا اهداف المصارف الإسلامية:

تسعى البنوك الاسلامية البنوك الاسلامية الى تحقيق مجموعة من الاهداف المستمدة من الفكر الاسلامي، والتي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها، حيث نجد ان اهداف المصارف الاسلامية تتنوع وتتعدد، ومنها ما يلي:

1. الاهداف المتعلقة بالجانب المالي: من بين الاهداف التي تسعى المصارف الاسلامية لتحقيقها والمتعلقة بالجانب المالي هي:

1.1. استقطاب الودائع:

ان استقطاب الودائع من اهم وظائف المصارف الاسلامية، باعتبارها مصدر اساسي للقيام بمختلف الانشطة المالية، حيث ان علاقة المودعين بالمصرف الاسلامي تقوم على اساس المضاربة باعتبار المودع صاحب راس المال والمصرف مضاربا به، فانه يتم تقاسم الارباح الناتجة عن استثمار تلك الاموال حسب النسب المتفق عليها.

2.1. استثمار الاموال:

تقوم المصارف الاسلامية باستثمار الودائع التي تتلقاها وفق صيغ تمويلية واستثمارية مراعية مختلف الضوابط والمبادئ الاسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري، وتهدف من خلال ذلك الى تحقيق كل من العائد الاجتماعي والعائد المالي.

3.1. تحقيق الارباح:

[1] جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص54.

ان هدف البنوك الاسلامية الربح، باعتبارها مؤسسات مالية، تقوم على تحقيق الربح في اطار ضوابط اسلامية محددة يتقرر من خلالها مصدر الربح على اساس معاملات مصرفية وانشطة استثمارية مرتكزة على ادوات وصيغ اسلامية[1].

2. الاهداف المتعلقة برضا المتعاملين:

تسعى المصارف الاسلامية لتحقيق رضا المتعاملين معها وذلك من خلال:

1.2. تقديم الخدمات المصرفية:

المصارف الاسلامية تسعى جاهدة لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها بهدف جذب اكبر عدد من المتعاملين، سواء كانوا يتعاملون بالفعل معها او يفضلونها على المؤسسات المالية التقليدية. تحرص هذه المصارف على استقطاب حجم كبير من المدخرات، وذلك لتمكينها من استثمار الفرص المتاحة بشكل افضل.

وتعتبر وظيفة اساسية للمصارف الاسلامية توفير التمويل للمستثمرين، وهي تقدم ذلك بمختلف الوسائل والاساليب المتاحة، ملتزمة بالضوابط المالية الاسلامية، وذلك لتلبية احتياجات عملائها بشكل شامل.

بالإضافة الى ذلك، تسعى المصارف الاسلامية الى توفير بيئة امنة للمودعين، وهذا يتم عبر تبني مبدا تقاسم الربح والخسارة، دون تحديد ارباح مضمونة لأصحاب الودائع، مما يزيد من مستوى الثقة لديهم.

وتعمل المصارف الاسلامية ايضًا على تحقيق الاهداف المتعلقة بتنمية الذات، من خلال اختيار الكوادر البشرية المؤهلة والملتزمة، وتطويرها من خلال برامج تدريبية متخصصة، وذلك لضمان تقديم خدمات مصرفية متميزة.

وتحقيق معدلات نمو ملائمة يعد هدفًا اخر يسعى اليه المصارف الاسلامية، حيث يساعدها ذلك على البقاء والاستمرارية في السوق المالية، وتحقيق التنمية المستدامة لأعمالها.

3. الاهداف المتعلقة بالجانب الابتكاري:

[1] جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص53.

تطوير الادوات المصرفية الاسلامية القائمة واستحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد وايجاد قنوات جديدة لتوظيفها وبشكل يغطي احتياجات الافراد ويتوافق مع متطلبات العصر[1].

ويتصل بذلك ايضا سعي البنوك الاسلامية الى انشاء سوق مالية اسلامية تكون بمثابة الاطار الشامل والمنظم لعمليات حشد الموارد وتوجيهها نحو فرص الاستثمار المجدية اقتصادية واجتماعيا على مستوى العالم الاسلامي.

المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الاسلامية

تتميز المصارف الاسلامية بانها تعتمد على نظام المشاركة، الذي يستند الى مجموعة من الضوابط التي وضعتها الشريعة الاسلامية لتنظيم التعاملات المالية بشكل عادل ومتوازن.

أولا ضوابط عمل الشرعي

1.1. تتضمن الضوابط الشرعية منع الربا، الذي يُعرف على انه الزيادة المطلقة في المال دون مقابل، ويتمثل في زيادة الدين بمجرد مرور الزمن بدون مقابل ملموس. يُعتبر الربا محرمًا في الشريعة الاسلامية وفي العديد من الاديان السماوية الاخرى. وقد تم تبني مفهوم الفائدة كشكل من اشكال الربا في الانظمة الاقتصادية الغربية، وانتشر استخدامها في الدول الاسلامية نتيجة للتأثيرات الاقتصادية والسياسية للحملات الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

التزام المصارف الاسلامية بعدم التعامل بالربا يأتي تنفيذًا لتوجيهات القران الكريم التي تنص على حرمة الربا وتشجيع على التجارة النزيهة والمعاملات المالية العادلة، كما ورد في القران الكريم بقوله تعالى: "وَاحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"، وكذلك في قوله الكريم: "يَا ايُّهَا الَّذِينَ امَنُوا لَا تَاكُلُوا الرِّبَا اضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ".

بالتزامن مع هذه الضوابط، تعمل المصارف الاسلامية على تقديم خدمات مالية تتجنب الربا وتعتمد على مبادئ المشاركة والتعاون، مما يعزز العدالة والشفافية في النظام المالي ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

[1] لقمان محمد مرزوق، البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ردمك، 1990، ص197.

2.1. **انواع الربا**: الربا نوعان: ربا الديون وربا البيوع.

– ربا الديون: هو كل زيادة مالية في اصل القرض الذي تم ابرامه، فكل قرض جرّ نفعا هو "ربا"[1].

ربا الديون يشمل قبض الفائدة او دفعها في مختلف حالات الاقراض او الاقتراض، ويدخل في هذا المفهوم اية زيادة مشروطة في المال المسترد بدل مال مترتب في الذمة.

– ربا البيوع: فهو نوعان

ربا الفضل: اي الزيادة الحاصلة من بيع سلعة معينة بنفسها وعينها مع زيادة الكيل او الوزن، كبيع الذهب بالذهب، الفضة، القمح، الشعير، التمر والملح.

وللخروج من دائرة الربا يجب بيع السلعة كالذهب اولا بالنقود، ثم شراء الذهب (الصنف الثاني) بنقود ايضا، بحيث تتم مبادلة الجنس بالجنس في عمليتين منفصلتين وليس في عملية واحدة بنفس الوقت.

ربا النّسيئة[2]: اي الناجم عن زيادة المبلغ الاصلي بعد حلول الاجل المتفق عليه بين الدائن والمدين، اي بسبب تأجيل السداد او تأجيره مثل البيع الاجل للعملات مختلفة الجنس.

وليس معنى تحريم الرّبا ان المصرف الاسلامي لا يهدف الى تحقيق الربح الذي يعتبر نوعا من نماء المال، والذي ينتج عن توظيف او استثمار راس المال، فالمصرف الاسلامي يسعى الى تحقيق الربح ويعمل على زيادته، وذلك في اطار الضوابط الشرعية بحيث يكون الربح عادلا غير فاحش بعيدا عن اي غبن او احتكار، وناجما عن صيغ استثمارية مشروعة.

3.1. الاثار الاقتصادية للربا:

تعد التمويل الربوي من ابرز العوامل التي تسهم في حدوث عدة تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع. ومن بين هذه التأثيرات:

[1] د.محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص91.

2 ويسمى ربا النسيئة "ربا الجاهلية" او التأجيل، اذ كان شائعا قبل بزوغ الاسلام.

1. تضخم الاسعار: يؤدي زيادة اسعار الفائدة في التمويل الربوي الى زيادة التكاليف الانتاجية للشركات والمؤسسات. ونتيجة لذلك، ترتفع اسعار السلع والخدمات التي تقدمها هذه الشركات، مما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين ويزيد من معدل التضخم في الاقتصاد.

. توجيه الموارد بشكل غير فعال: يؤدي التمويل الربوي الى توجيه الموارد المالية نحو القطاعات التي تحقق ارباحا عالية بسبب الفائدة المرتفعة، بدلا من توجيهها نحو القطاعات التي تلبي الاحتياجات الاساسية للمجتمع مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

3. تعطيل الطاقات الانتاجية: يمكن ان يؤدي التمويل الربوي الى تشجيع بعض الافراد على عدم المشاركة في الانشطة الاقتصادية الانتاجية، بل يعتمدون على الاقتراض لتحقيق دخل مستمر، مما يؤدي الى تعطيل النمو الاقتصادي وتقليل الفرص الوظيفية.

4. تفاقم الفجوات الاجتماعية: يمكن ان يؤدي التمويل الربوي الى زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الافراد والشركات، حيث يحصل الاشخاص والشركات ذوو القدرة الاقتراضية الكبيرة على شروط افضل وفوائد اقل، بينما يتعرض الافراد والشركات ذوو القدرة الاقتراضية المحدودة لظروف اقسى وفوائد اعلى، مما يزيد من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

بهذه الطريقة، يسهم التمويل الربوي في اثارة مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، ويؤثر سلبًا على الاستقرار والتنمية الاقتصادية للمجتمعات.

2. منع الغرر:

1.2. تعريف الغرر

الغرر لغة: هو الخطر، والتغرير حمل النفس على الغرر[1].

[1] راجع الصديق محمد الامين الضرير، الغرر في العقود واثاره في التطبيقات المعاصرة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 1993، ص 39-44.

يقال غرر بنفسه وماله تغريرًا عرضها للهلكة من غير ان يعرف.

الغرر اصطلاحا: فهناك مجموعة من التعريفات.

فقد عرفه ابن عابدين انه الشك ف وجود البيع.

وعرفه ابن الحزم: الغرر في البيع هو ما لا يدري فيه المشتري ما اشترى، او البائع ما باع.

وعرفه السرخسي: الغرر ما يكون مستور العاقبة.

2.2. شرط الغرر المؤثر في العقود:

حتى يكون الغرر مؤثرا في صحة العقد يجب ان تتوفر فيه اربعة شروط وهي:

– ان يكون كثيرا، لان درجة الغرر تختلف في العقود، فيمكن ان يكون:

غرارا يسيرا وهو الغر المسموح به لأنه لا يؤثر في صحة العقد، ومن امثلة هذا الغرر اجارة الدار شهرا، مع ان الشهر قد يكون ثلاثين يوما، وقد يكون تسعة وعشرين.

او يكون كثيرا وهو الغرر المنهي عنه في السنة النبوية الشريفة لما له من اثار على احد المتعاقدين او كليهما ويمكن ان يكون:

- اما في صيغة العقد، فيكون في صفة من العقد ومثاله يقول شخص لآخر بعتك داري هذه بكذا ان باع لي فلان داره، فقال الاخر قبلت، فان هذا بيع غرر، لأنه مستور العاقبة وتم تعليقه على امر محتمل الحصول فلا يدري هل
- يتم البيع ام لا.
- او في محل العقد، فيكون في المبيع والثمن.
- او غررا متوسطا وهو ما اختلف الفقهاء حول الحاقه بالغرر اليسير او اعتباره غررا كثير، ومن امثلة هذا الغرر بيع المشتري المبيع قبل قبضه.

- ان يكون الغرر في عقد من العقود المفاوضات المالية، كالبيع والاجارة والشركة، اما عقود التبرع كالهبة مثلا، لا اكل لأموال الناس بالباطل ولا خصومة، لذا لم يكن الغرر مؤثرا فيها.
- ان يكون في المعقود عليه اصالة، كما في عقود القمار والميسر وبيع السمك في الماء والطير في الهواء، لان الغرر في التابع للمقصود بالعقد لا يؤثر بهذا الاخير، ومثال ذلك بيع الحمل دون امن لا يجوز لما في ذلك من الغرر، اما بيعها معا فلا يضر ما فيه من الغرر لأنه تابع للمبيع.
- الا تدعو اليه الحاجة، فان كانت هناك حاجة للعقد لم يؤثر فيه الغرر حتى ولو كان كثيرا وكان في عقد من عقود المفاوضات.

3.منع الظلم:

ان جميع المعاملات في الشريعة مبنية على اصل العدل ومنع الظلم ومن اعظم وسائل الشريعة في تحقيق هذا المقصد اباحة البيع وتحريم الربا، فقد اثبت الله سبحانه الحقوق امرا بأدائها، ونفى المظالم نهيا عن ارتكابها، فالأصل في المفاوضات والمقابلات[1].

التقابل من الجانبين، فان اشتمل احدهما على غرر او ربا دخلهما الظلم، فحرمها الله الذي حرم الظلم على نفسه وجعله محرما على عباده.

وان المعنى العام لمنع الظلم هو: الا تتضمن من المعاملة المالية اي نوع من انواع الظلم، فالظلم منع سواء كان احد الطرفين او سواهما، بل يجب ان تتم المعاملة المالية وفق قانون العدل وعدم الظلم، وطبقا لما رعته الشريعة في احكامها كافة.

[1] رياض منصور الخليفي، "المقاصد الشرعية واثارها في فقه المعاملات المالية"، مجلد جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد 17 العدد الاول، 2004، ص30.

ثانيا: ضوابط اقتصاد ومالية

تخضع المصارف الاسلامية لمجموعة من الضوابط الاقتصادية والمالية التي تجعل من عملها شرعيا، ويساهم في تحقيق الابعاد التنموية في الاقتصاد والمجتمع ومن هذه الضوابط نذكر:

1. حفظ المال وتنميته:

المال يُحتفظ به ويُنمى من خلال توجيهه نحو الايدي التي تحتفظ به وتحميه، وتعمل على تطويره والاهتمام به بعناية. وتكمن اهمية المحافظة على المال في المساهمة في حماية انتاجية العاملين وتطوير الموارد العامة، ومنع الظلم في توزيعه واستخدامه بطرق غير مشروعة. وتشمل المحافظة على المال جميع الانشطة التي شرعتها الشريعة الاسلامية لتنظيم العلاقات المالية بين الافراد، مثل البيوع والمشاركات والايجارات وغيرها من العقود التي تتعلق بالمال[1].

يقوم حفظ المال وتنمية على:

تتضمن استراتيجية الاستثمار الاسلامية توجيه الاموال نحو الاستثمارات الشرعية وتجنب الاستثمارات غير المشروعة، مثل المراهنات والمقامرات، ومشاريع انتاج الخمور والمخدرات، وغيرها، نظرًا للأضرار الكبيرة التي تسببها على المجتمع والافراد. يتم ذلك من خلال توجيه الاموال نحو الاستثمارات التي تعزز التنمية وتحقق فوائد اقتصادية واجتماعية.

استثمار الاموال بشكل حقيقي وغير وهمي يعني تجنب الاستثمار في الانشطة التي لا تساهم في الانتاج الحقيقي ولا تضيف قيمة مضافة للاقتصاد. وبدلا من ذلك، يتم التركيز على الاستثمار في المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقًا لأولويات الاستثمار في الشريعة الاسلامية.

يُحظر في الشريعة الاسلامية اكتناز الاموال وحبسها عن التداول، حيث يعتبر ذلك من اسباب تباطؤ الاقتصاد وتعطيل التنمية. بالعكس، يُشجع على تحفيز حركة التداول وتوجيه الاموال نحو الاستثمارات الفعّالة التي تعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام.

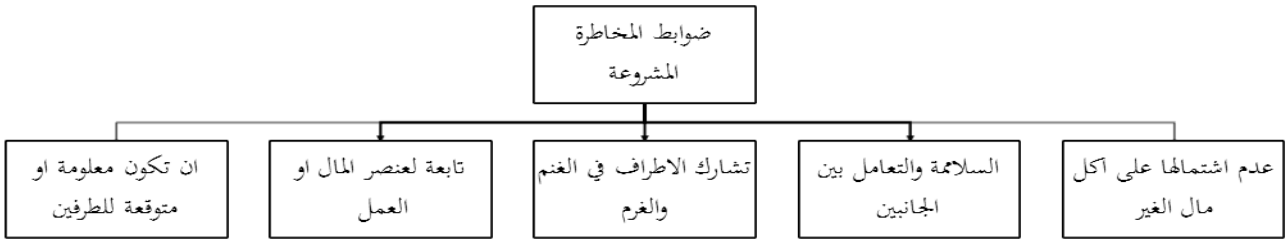
[1] الغريب ناصر، اصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل، توزيع دار ابلو للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، ط1، 1996، ص130.

من خلال تطبيق ضابط المخاطرة، يتم التأكد من ان الاستثمارات تتم بحذر وتحت المعايير المالية الصارمة، مما يسهم في تقليل المخاطر المحتملة وضمان استمرارية الاستثمارات بشكل مستدام.

يعد الالتزام بالضوابط الشرعية من اهم خصائص المصارف الاسلامية، وهو من الاهمية بحيث اذا لم تتقيد به ادارات المصارف فإنها تفقد صفتها الاساسية التي تميزها عن المصارف التقليدية، تتعرض البنوك الاسلامية الى مخاطر عديدة[1]، تختلف درجتها حيث نجد منها ما هو ضروري للنمو الاقتصادي، وهناك ما هو غير ضروري للنشاط الاقتصادي

من خلال النظر الى الضوابط الشرعية التي تحكم عمل المؤسسات المالية الاسلامية، نجد ان تحريم الربا وربح ما لم يضمن كان من باب وجوب تحمل الحد الادنى للمخاطر المصاحبة للنشاط الاقتصادي والتي لا يتحقق النمو والازدهار الا بها، اما القمار والميسر فقد جاء منعا للمخاطرة الضارة بالنشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (2-1): ضوابط المخاطرة المشروعة.



المصدر: جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطر في الاقتصاد الاسلامي، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، الجزائر،ص28.

2. تحقيق التنمية:

[1] طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، 2013، ص60.

وذلك من خلال ايجاد المناخ المناسب لجذب راس المال الاسلامي، واعادة توظيف الارصدة الاسلامية داخل المجتمعات الاسلامية، والعمل على تمويل السلع والخدمات الاساسية والاستراتيجية وتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصغيرة كونها الاساس لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية[1] .

ثالثا: مخاطر المصارف الاسلامية:

1-مفهوم مخاطر المصارف الاسلامية يشير الى الاحتمالات التي قد تؤدي الى حدوث خسائر، سواء كانت هذه الخسائر مباشرة عبر تأثيرها على نتائج الاعمال او راس المال، او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تقيد قدرة المصرف على تحقيق اهدافه. ويعتبر وجود مثل هذه القيود عاملا يضعف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم خدماته وممارسة نشاطاته، كما يقلل من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي.

2. طبيعة المخاطر المصرفية الاسلامية:

تتمثل المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية في:

1.2.مخاطر الائتمان:

تنشا مخاطر الائتمان في المصارف نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، اما لعجز سببه التعثر والافلاس، او مماطلة مقصودة، وتكون المصارف نفسها في بعض تأثيرها في حدوث المخاطر الائتمانية، نتيجة لحدوث اخطاء من العاملين في ادارة المصرف، اما لعدم تدريبهم، او لنقص في خبرتهم، او حتى نتيجة لعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة لدى المصرف، مصحوبا ذلك كله بضعف اجراءات متابعة المخاطر الرقابة عليها.

اضف الى ذلك هناك اسباب اخرى، كاتجاه السوق في حدوث مخاطر الائتمان، هي الاوضاع الاقتصادية السائدة كاتجاه السوق نحو التضخم والانكماش، واضطراب حركة الاسواق.

2.2. مخاطر السيولة:

[1] نغم حسين نعمة-رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، 2010، ص134.

تتمثل مخاطر المصارف الاسلامية في عدم توفر السيولة الكافية لتلبية احتياجات التشغيل والوفاء بالتزاماتها، وتزداد حدة هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المصارف الاسلامية على الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة، بالإضافة الى عدم توفر دور المقرض الاخير للمصارف الاسلامية كما هو الحال في المصارف التقليدية. وبالتالي، فان معظم الودائع في المصارف الاسلامية تكون في الحسابات الجارية، مما يعرضها لمخاطر السيولة.

3.2.المخاطر القانونية:

اما بالنسبة لمخاطر القانونية، فتشير الى عدم تنفيذ العقود المالية بسبب ضعف التشريعات والضوابط الرقابية، سواء كانت تلك التشريعات والضوابط الرقابية خارجية او داخلية. يواجه المصارف الاسلامية مخاطر قانونية ناتجة عن عدم ملاءمة الغطاء القانوني والنظام القضائي مع العقود التي تنفذها، مما يؤدي الى عدم تنفيذ العقود بشكل صحيح. وتعزز هذه المخاطر ايضًا عدم تنشيط العقود المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية، مما يضعها في موقف قانوني معقد قد يؤثر سلبًا على نشاطاتها وسمعتها.[1].

4.2. مخاطر السوق:

وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة والتقلبات في اسعار السوق واسعار الاوراق المالية واسعار السلع[2].

تنشا مخاطر السوق عن تقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول او التأجير واسعار صرف العملات واسعار الاسهم، وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

ا- مخاطر سعر الفائدة:

[1] بلقيس دنيا، **مرجع سابق**، ص37.

[2] موسى عمر مبارك ابو محمدين، **مخاطر صنع التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معايير بازل II**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008،ص15.

ان المصارف الاسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما انها لا تتعامل بسعر الفائدة، غير ان التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في ارادات المؤسسات المالية الاسلامية لان هذه الاخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد اسعار ادواتها المالية المختلفة ففي المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطر الى السعر المرجعي، وطبيعة الاصول ذات الدخل الثابت تقتضي ان يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى هذا الاساس فان تغير السعر المرجع لا يمكن من خلاله تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، وبالتالي فان المصارف الاسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

ب- مخاطر اسعار الصرف:

تنشا مخاطر اسعار الصرف نتيجة التقلبات التي تطرا في الاسواق على اسعار صرف العملات الاجنبية، وكما هو معلوم فان المصارف الاسلامية تحتفظ عادة بجزء من اصولها بالعملات الاجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة، لذلك فان اي تغيير في اسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الاصول سلبا او ايجابا، من هنا تأتي اهمية مخاطر اسعار الصرف اذ انها تعني بتحديد نسبة الارباح والخسائر في الاصول المصرفية، وتوصف اسواق العملات الاجنبية بانها عالية المخاطر وشديدة التأثر والحساسية بالظروف السياسية والاقتصادية، ومما يساعد في ذلك استخدامها لأجهزة الاتصالات الحديثة والمتقدمة.[1]

ج- مخاطر التسعير:

تتغير اسعار المصارف من حين الى اخر، بناء على قوى العرض والطلب، وفي ضوء الظروف السائدة في الاسواق، من حيث التضخم والانكماش، وتعتبر محفظة الاوراق المالية من اكثر الاصول تأثرا، حيث انها تتكون من اسهم وسندات شديدة الحساسية لتقلبات الاسواق، اضافة الى انها تتحمل اخطاء الادارة في الانتاج والتسويق والاستثمار، والتي تترك

[1] فضل عبد الكريم محمد، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، نقلا عن الموقع الالكتروني:
www.iefpedia.com

اثار عكسية على القيمة السوقية لمكونات المحفظة وتنشا مخاطر التسعير نتيجة للخسائر التي تحدث في قيم اصول البنك، بناء على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الاسواق وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجه المصرف من خسائر محتملة قد تؤثر سلبا على ايراداته، فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد المالية الحالية، ويحتاج المصرف الى وقت حتى يتمكن من استعادة الثقة المفقودة.

هـ-**مخاطر** التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن الاخطاء البشرية، المهنية او التقنية سواء كانت او غير معتمدة، قد تكون اعلى في المصارف الاسلامية نتيجة التعقيدات في الشريعة الاسلامية[1].

3. اساليب مواجهة المخاطر في المصارف الاسلامية:

هناك مجموعة من الاساليب يمكن اتباعها لمواجهة المخاطر في المصارف الاسلامية[2]:

ان وجود المخاطر في المصارف الاسلامية امر لا مفر منه، لأنها لا يمكنها اخذ العائد الا اذا كانت مستعدة لتحمل الخسارة، وتلجا لمجموعة من الاساليب تمكنها تخفيف انعكاساتها السلبية عليها وهي:

1.3. اتباع سياسة التنويع:

يمكن للمصرف الاسلامي تنويع انشطته من النحاوي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة، والتعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، واستخدام صيغ مختلفة وتنويع العملاء.

ان استراتيجية التنويع تكون مناسبة للمصارف كبيرة الحجم والتي تملك موارد مالية معتبرة تمكنها من تحقيق اهدافها، وهي تدنية المخاطر وتعظيم العائد، مع العلم ان معظم المصارف الاسلامية صغيرة الحجم ومحدودة الموارد.

2.3. اشاعة ثقافة ادارة المخاطر على مستوى المصارف الاسلامية:

[1] طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص62.

[2] رقية بوحضير، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات بازل 2**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد بحضير 2، 2010، ص12،11، 13.

ويكون ذلك عن طريق توعية كل الاطراف في المصرف بأهمية ادارة المخاطر حتى يضمن استمراريته، ومن متطلبات هذه الادارة نذكر: تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر، وتشكيل ادارة متخصصة في الجانب القانوني، وتشكيل ادارة فنية للمخاطر، وبالتالي افتقاد الوسائل التي تمكن من ادارة المخاطر، خاصة نقص المؤهلات البشرية.

3.3. تكوين مخصصات كافية لمواجهة الاخطار المحتملة:

وذلك باقتطاع نسب كافية من الارباح لتدعيم المركز المالي للمصرف، حيث تفرق المصارف الاسلامية ما بين الحصة من الربح العائدة اليها وتلك الخاصة بالمودعين، حيث لا يمكن تحميلهم الا المخاطر المرتبطة بأموالهم الموظفة، وتؤثر هذه المخصصات سلبا على ربحية المصارف.

4.3. الضمانات والرهون:

تلجا المصارف الاسلامية الى طلب الضمانات حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات محدودة، ولهذا فالمصارف الاسلامية ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى امكانية تسييلها بما يكفل الحفاظ على اموالها.

5.3. التامين التكافلي:

التامين التكافلي وسيلة لتخفيف الخطر، حيث تتولى شركة التامين التكافلي ادارة العقود الخاصة بالمؤمنين، الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة، بتوظيف الاقساط المجمعة وتعويض المتضررين وفي النهاية يتم اقتسام ربح او خسارة النشاط ما بين المؤمنين، وتحصل الشركة على اجر مقابل جهدها في الادارة وهناك جدل فقهي حول مدى مشروعية هذا التامين، وما هي الاشياء الواجب التامين عليها وماهي حدود مسؤولية المؤمن.

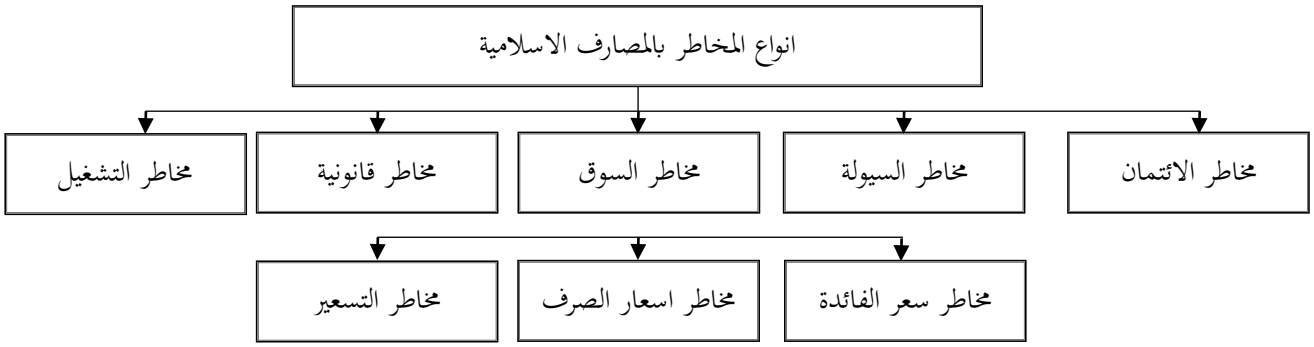
6.3. الالتزام بمعايير الرقابة الدولية:

لا يوجد ما يمنع المصارف الاسلامية من الخضوع لمعايير الرقابة الدولية المتمثلة في اتفاقية بازل 1 وبازل 2، من اهم ما يجب الالتزام به نذكر:

– الالتزام بقواعد الشفافية والافصاح عن المعلومات الضرورية للمتعاملين مع المصرف مثل، الارباح والخسائر والتكاليف وانواع المخاطر.

– الالتزام بالحد الادنى لكفاية راس المال، والذي مكنها من تغطية اية خسائر ممكنة وبالتالي فان المصارف الاسلامية تتعرض لمخاطر متعددة والوسائل المستعملة لتخفيف منها متنوعة، ولكنها مضبوطة بقواعد الشريعة الاسلامية، كما يمكنها تحميل بعض المخاطر للمودعين وذلك على عكس المصارف التقليدية، وهناك عدة مشاكل وعوائق تحد من فعالية الاساليب المتبعة من طرفها، خاصة ما يتعلق بالصعوبات التي تجدها عند تطبيق معايير الرقابة الدولية.

الشكل رقم (2–2) انواع المخاطر بالمصارف الاسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة

المبحث الثاني: موارد المصارف الإسلامية

يُسلط المبحث الثاني الضوء على موارد المصارف الإسلامية، حيث يتم تحليل الموارد الداخلية والخارجية والموارد الأخرى التي تساهم في تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات المالية الشرعية. سيتم التركيز في المطلب الأول على الموارد الداخلية مثل رأس المال والمخصصات والأرباح المحجوزة، بينما سيتناول المطلب الثاني الموارد الخارجية مثل الودائع الجارية والاستثمارية والادخارية. وسيتم في المطلب الثالث استعراض الموارد الأخرى مثل شهادات الإيداع الإسلامية وصناديق الاستثمار وعوائد الخدمات المصرفية الأخرى. يهدف هذا المبحث إلى فهم أعمق لمصادر تمويل المصارف الإسلامية ودورها في دعم النظام المالي الإسلامي.

المطلب الاول: الموارد الداخلية

تتضمن مصادر اموال المصرف الاسلامي الذاتية، اي الداخلية تلك الاموال المتأتية من مساهمات اصحاب البنك، اي المساهمون في شركة البنك الاسلامي والاموال الناشئة عن نتائج اعماله كالاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك التزاما بالقوانين السائدة، وذاك الجزء من الارباح التي يحققها البنك من نشاطاته ولا يوزعها على مساهميه، وفيما يلي سوف نعرض بالتفصيل هذه المصادر.

اولا: راس المال

1. تعريف راس المال:

يمثل راس المال المدفوع الاموال التي تجمع من مؤسسي المصرف عند بدء تكوينه، واي اضافات او تخفيضات في المستقبل[1].

[1] حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المابية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2011، ص37.

وبالتالي يمثل راس المال كل ما يقدمه المساهمون من مبالغ مالية مقابل القيمة الاسمية للاسهم المصدرة، ويستخدم في اقتناء الاصول الثابتة لبداية نشاط المصرف، ويمكن ان تطرا عليه تغيرات، اما بالزيادة او النقصان خلال الفترة التي يمارس فيها المصرف انشطته.

ويتم استخدام راس مال البنك على شكلين[1]:

مصارف تأسيس البنك وايجاد الكيان الاعتباري له، وبنائه واعداده وتجهيزه وتزويده بالموظفين والاجهزة والمعدات والاثاث والادوات والبرامج والمطبوعات.

تمويل المشروعات على شكل المشاركة بالربح والخسارة وعلى شكل المضاربة، حيث يكون البنك مضاربا بالأموال الادارة، فالمساهمين في المصارف الاسلامية لا يشتركون في الادارة ولا يضمنون اي التزام الا بقدر راس مالهم.

2. اهمية راس المال:

- يلعب راس المال المدفوع دورا تأسيسيا في انشاء المصرف من خلال توفير جميع المستلزمات الاولية لمزاولة المصرف اعماله.

- يقوم بدور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف سواء كانت قصيرة الاجل متوسطة او طويلة الاجل.

- توفير الحماية والثقة بالنسبة للمودعين.

- مواجهة الخسائر التي يحتمل التعرض لها مستقبلا.

ثانيا: الاحتياطيات

1.تعريف الاحتياطات:

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق،ص175.

يقصد بالاحتياطات تلك الارباح المتحققة من اعمال البنك غير الموزعة وهي مصدر من مصادر التمويل الداخلية، وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها تمثل ارباحا كان يجب ان توزع.

2. اهمية الاحتياطات:

– تقوية المركز المالي للبنك.

– تزيد من درجة الامان والاطمئنان لدى المودعين باعتبارها ضمان لأموالهم.

– تكسب مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية بكل حرية.

ثالثا: المخصصات والارباح المحتجزة

1.المخصصات:

هي مبالغ تقتطع من مجمل الارباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، ولكن غير معلوم وقت حدوثه، او مقداره، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة او انفاقا لم يصرف بعد، فاذا ما اتيح توظيفه لحين الحاجة اليه، فان الارباح التي تتولد عنها لا تضاف الى نصيب المساهمين[1] وحدهم ولكنها تضاف الى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

2. الارباح المحتجزة:

فهي تلك الارباح الفائضة او المتبقية بعد اجراء عملية التوزيع، وهي تعتبر ايضا من حقوق الملكية، اي تخص المساهمين.

والارباح المحتجزة تعتبر مصدرا تمويليا حقيقيا يدخل للتوظيف والاستثمار، بما قد يساهم في تحقيق جانب من ارباح البنك، ومن ثم يراعي ذلك عند التوزيع، حيث يضاف ما يخصها من الارباح الى نصيب المساهمين.

[1] الغريب ناصر، اصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل، دار ابوللو للطباعة والتوزيع، ط1، 1996،ص65.

المطلب الثاني: الموارد الخارجية:

اولا: الودائع الجارية

1. تعريف الودائع الجارية:

تتمثل الودائع الجارية في مبالغ مالية مودعة في البنك تحت الطلب وبغرض الحفظ. يحتفظ اصحاب هذه الودائع بالحق في سحب جزء او كل اموالهم في اي وقت يشاؤون. ومع ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذه الودائع لتمويل الاحتياجات طويلة الاجل، بينما يتم استخدامها بحذر شديد في الاجل القصير. تتطلب عملية استخدام هذه الودائع في الاجل القصير تقديرًا دقيقًا لمعدلات السحب اليومية ودراسة العوامل المؤثرة فيها، مع مراعاة نسبة السيولة المتاحة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

2. اهمية الودائع الجارية:

تعتبر الودائع الجارية مصدرا من بين المصادر الاموال التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والعمليات التمويلية وهذا ما جعلها تكسي اهمية في كونها:

- يفوض المودع البنك حرية التصرف بالوديعة مادام ضامنا لها.

-مصدر لا تتحمل عليه المصارف الاسلامية اي تكلفة من اي نوع.

- للمودع حرية سحب جزء او كل الوديعة متى شاء.

-لا يجوز للمودع سحب مبالغ اكبر من قيمة رصيد الوديعة، لذا يمكن اعتبارها من بين المصادر الثابتة التي يعتمد عليها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: الودائع الاستثمارية

1. تعريف الودائع الاستثمارية:

هي البديل للودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية، وهي تلك الاموال التي في الغالب لا يستطيع اصحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون البنك الاسلامي لاستثمارها او الى من يقوم بذلك على اساس نظام المشاركة في الربح والخسارة وعادة ما تستثمر او تمول بهذا النوع من الودائع المشاريع المتوسطة او الطويلة الاجل وهي تنقسم[1] الى:

ا- حسابات الاستثمار العام: وهي التي تتضمن المشاركة في جميع عمليات الاستثمار التي يقوم بها البنك، ويعتبر صاحب المال شريك للبنك ف مجمل نشاطه الاستثماري بمقدار وديعته ومدة استعمالها وفي نهاية السنة المالية يعلن البنك عن العائد الحقيقي، ويشترط الاتفاق على نسبة توزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية.

ب- حسابات الاستثمار المخصص: وهي تتضمن المشاركة مع البنك في مشروعات محدودة يعرضها البنك على العميل فيختار منها ما يريد وبهذا ترتبط المشاركة بمدة العملية وتصفيتها ويوزع العائد حسب نتيجة الاعمال.

2. اهمية الودائع الاستثمارية :

- ثبات الودائع الاستثمارية واستقرارها، باعتبار ان اجالها محددة في العقد، ولا يمكن سحبها قبل التاريخ المتفق عليه.

- تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تأسيس نظام يقوم على اساس التعاون بين راس المال والعمل، بعدا عن سياسة فصل المخاطر التي ينتهجها المصرف التقليدي.

ثالثا: الودائع الادخارية

يطلق عليها احيانا حسابات الاستثمار المشترك، حيث تقبل المصارف الاسلامية الاموال من المودعين بغية استثمارها. وبناء عليه توقع معهم عقد المضاربة، ويكون المصرف في هذه الحالة المضارب والمدعون هم ارباب المال وقد تكون المضاربة مطلقة مثلما في حسابات الاستثمار العام، او حسابات الاستثمار المشترك[2].

[1] الغريب ناصر، مرجع سابق، ص66.

[2] حيدر يونس الموسعي، مرجع سابق، ص41.

وتستخدم البنوك الاسلامية عادة هذه الودائع في المشاريع الاستثمارية قصيرة الاجل وفق نظام المشاركة في الارباح على اساس الرصيد الادنى للحسابات مع مراعاة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك لان اصحاب هذه الودائع يمكنهم سحب جزء او كل اموالهم بعد اشعار البنك بأسبوع او اكثر حسب المدة المتفق عليها.

المطلب الثالث: موارد اخرى

تقوم البنوك الاسلامية بتقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية بما يساهم في تيسير معاملات الافراد المتعاملين معها، وبما يلبي حاجاتهم ويحقق رغباتهم في مختلف الانشطة التجارية والصناعية والخدمية، وذلك مقابل عمولة ووفق المنظور الاسلامي للمصرفية الاسلامية، وتتمثل اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الاسلامية فيما يلي:

اولا: شهادات الايداع الاسلامية

تعد شهادات الايداع احد مصادر الاموال متوسطة الاجل في المصارف الاسلامية ويتم اصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتستخدم اموال تلك الشهادات في تمويل المشروعات متوسطة الاجل ويتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية او يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

ومن اهم شروط الايداع الاسلامي ما يلي[1]:

- ان تصدر بفئات محددة ومقبولة (10 - 50 - 100 -500- 1000) دج.
- ان تستحق عائدا سنويا وفق ما يتحقق من ارباح المصرف.
- ان تحدد مدتها الزمنية (03 سنوات او 05 سنوات مثلا).
- ان يلعب المصرف دور المضارب غير المقيد بمجال معين.
- ان يتزايد وزن الشهادات تبعا لتزايد مدتها لان حصيلتها لا تلزم المصرف بإيداع نسبة منها لدى البنك المركز كنسبة احتياط، بالإضافة الى امكانية توظيفها بآجالها المتوسطة وطويلة الاجل باطمئنان.

[1] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2011.

ثانيا: صناديق الاستثمار

تمثل صناديق الاستثمار اوعية استثمارية تلبي متطلبات المودعين في استثمار اموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها او الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية، ويقوم المصرف باختيار احد مجالات الاستثمار المحلية والدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقا يطرحه للاكتتاب العام المستثمرين[1].

وتختلف صناديق الاستثمار من حيث هيكلها التمويلي فنجد[2]:

1. صناديق الاستثمار المغلقة:

هي عبارة عن صناديق استثمار مشتركة، تُعرف بقابلية اعادة شراء حصص الاسهم من ملاكها باي كمية وفي اي وقت يرغبه حامل الاسهم. يأخذ هذا النوع من الصناديق تسميته من خاصية ثبات راس المال بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه. يتميز هذا النوع من الصناديق بتحديد قيمتها وحجمها وهدفها وعمرها، ووثائقها الاستثمارية تحدد مدة الصندوق، حيث تنتهي عند انتهاء هذه المدة ويتم استرداد قيمتها من الجهة المنشئة للصندوق.

2. الصناديق المفتوحة:

الصندوق المفتوح هو الذي لا يكون له عمر محدد ولا حجم معين، بل يكون مستمرًا، وهو يصدر الوحدات الاستثمارية.

وسميت هذه الصناديق بهذا الاسم، لكونها تفتح المجال امام المستثمرين للدخول والخروج منها دون قيود.

فحجم الاموال في هذه الصناديق غير محدد، ويزيد حجم الصندوق ببيع المزيد من وثائق الاستثمار، وهذا ما ينعكس زيادة او نقصا بالنسبة لقيمة محفظة الاوراق المالية الخاصة بالصندوق.

[1] د.حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق،ص43.

[2] وليد هو يمل عوجان، صناديق الاستثمار الاسلامية- دراسة وتحليل، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد الثامن، العدد1، 2012، ص86-87.

ثالثا: عوائد الخدمات المصرفية

تقوم المصارف الاسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة لعملائها، غير ان ما يميزها هو اختلافها عن تلك التي تقدمها المؤسسات المصرفية التقليدية، بحيث تلتزم فقط بتقديم الخدمات التي تتفق وضوابط المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية، ومن بين هذه الخدمات نذكر:

- تحصيل وخصم الاوراق التجارية: تقوم البنوك الاسلامية بعمليات تحصيل الشيكات عن العملاء وتتقاضي عمولة نظير تقديم تلك الخدمة للعميل (اجرة التحصيل) استناد لعقد الوديعة بين البنك والعميل، كما تقوم بخصم الكمبيالات نقدا قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل العميل عن جزء من قيمتها.

- تأجير الخزائن الحديدية: تقوم البنوك بتأجير الخزائن الحديدية لعملائها لاستخدامها في حفظ الوثائق والمستندات السرية مقابل اجر بمتقاضات البنك نظير تقديم هذه الخدمة.

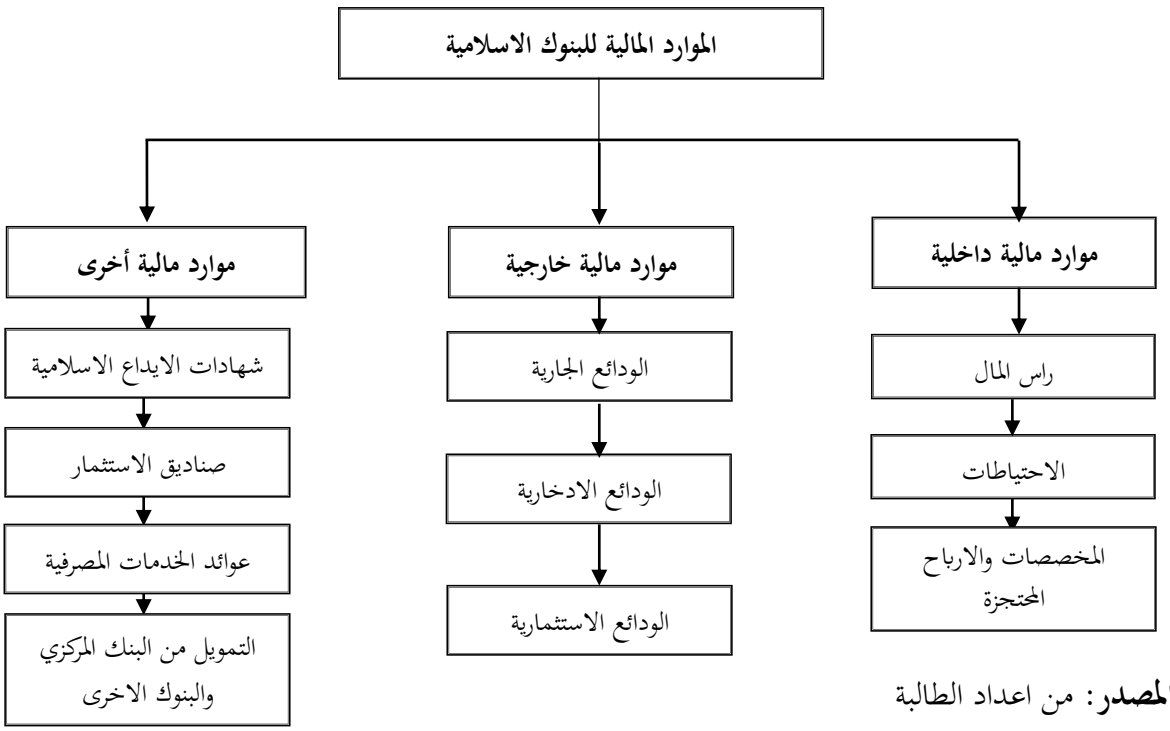
-الاكتتاب في الاسهم دون السندات: تؤدي البنوك الاسلامية دور الوساطة في عمليات الاكتتاب في الاسهم الخاصة بالشركات والمشروعات التي تباشر المعاملات والانشطة وفق ما تقتضيه قواعد الشريعة الاسلامية ومقاصدها.

رابعا: التمويل من البنك المركزي والبنوك الاخرى.

يمكن المصرف الاسلامي ان يحصل على موارد مالية من مصادر اخرى، كان يقوم بالاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الاخير للمصارف للحصول على التمويل، وذلك باستبعاد الفائدة، او ان تتعامل المصارف فيما بينها من خلال تقديم القروض الحسنة التي تعتبر قروضا دون فائدة.

هذين الموردين غير ثابتين، ونادرا ما يستفيد المصرف الاسلامي منهما.

الشكل رقم (2-3): تقسيمات الموارد المالية للبنوك الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة

المبحث الثالث: استخدامات الاموال في المصارف الاسلامية.

يتناول المبحث الثالث استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، والتي تتمثل في تقديم خدمات تمويلية شرعية متنوعة. يُركز المبحث على صيغ التمويل طويل الأجل ومتوسط الأجل وقصير الأجل المتبعة في المصارف الإسلامية. في المطلب الأول، سنستعرض صيغ التمويل طويل الأجل مثل التمويل بالمضاربة والمشاركة، بينما سنتناول في المطلب الثاني صيغ التمويل متوسط الأجل مثل التمويل بالإجارة والاستصناع. أما في المطلب الثالث، سنتطرق إلى صيغ التمويل قصير الأجل مثل المرابحة والسلم والقرض الحسن. يهدف هذا المبحث إلى فهم أعمق لكيفية استثمار المصارف الإسلامية للأموال وتقديم خدمات تمويلية متنوعة تلبي احتياجات العملاء بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الاول: صيغ التمويل طويل الاجل في المصارف الاسلامية

استنادا الى الاهداف والمبادئ التي تسعى المصارف الى تحقيقها والسير على نهجها، فان اساليب التمويل والاستثمار ينبغي ان لا يكون هدفها الاسمى تحقيق الارباح فقط، وانما تحقيق الاهداف الاجتماعية والتنموية، وفيما يلي سنقوم لعرض اهم اساليب او صيغ التمويل طويل الاجل في المصارف الاسلامية:

أولا: صيغة التمويل بالمضاربة

1-تعريف التمويل بالمضاربة:

هي عقد بين صاحب المال والمضارب وصاحب عمل ماهر، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة في راس مال المؤسسة او نشاط يديره صاحب العمل بصفته مضاربا، ويتم توزيع الارباح التي يحققها النشاط او المؤسسة وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل صاحب المال الخسارة وحده مالم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف من المضارب او اهماله او اخلاله لشروط عقد المضاربة[1].

[1] شهاب احمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الاسلامية، در النفائس، الاردن،ط1، 2012، ص31.

تعتبر صيغة المضاربة من اهم الصيغ الاستثمارية في المصارف الاسلامية لأنها تقوم على التالف الحقيقي بين من يملكون المال وليس لديهم الامكانية لتشغيله، وبين من يملكون الخبرة الا انهم لا يملكون المال، ويمكن القول بان المضاربة هي نوع من انواع المشاركة ولكن بين طرفين الاول يملك راس المال والاخر العمل[1].

2.شروطها:

بما ان المضاربة من عقود المعاملات فهي تستوجب مجموعة من الشروط، وضعها الفقهاء لصحة العقد، فبالإضافة الى اهلية العاقدين، يمكن تقسيم هذه الشروط الى:

1.2.شروط راس المال:

-ان يكون راس المال نقدا فلا تصح المضاربة اذا كان راس المال من العروض مثل البضاعة والدابة ونظائرها في العصر الحاضر، او من العقار.

- تسليم راس المال الى المضارب، لأنه امانة، فلا يصح الا بالتسليم، فلو اشترط بقاء يد المالك على المال فسدت المضاربة[2].

- ان يكون راس مال المضارب معلوما من حيث القدر والجنس والصفة، لكل من رب المال والمضارب.

- الا يكون راس المال دينا في ذمة المضارب والمقصود هنا الا يكون ذلك عند ابتداء المضاربة، بان يكون شخص مدينا لآخر بمبلغ من النقود فيقول له الدائن ضارب بمالي عليك من دين.

2.2.شروط متعلقة بالربح:

- ان يكون الربح معلوما، ويقصد بمعلومية الربح ان يعرف كل من رب المال والعامل حصته من الربح لأنه المعقود عليه، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد[3].

[1] سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الاسلامية، الازمة المخرج، ملتزم الطبع والنشر، ط1، 2010، ص31.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص263.

[3] موسى مصطفى القضاة، مدى توافر اركان وشروط المضاربة في صيغة المضاربة المطبقة في التامين الاسلامي (دراسة تطبيقية على شركة البركة للتكافل)، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص362 363.

– ان يكون الربح شائعا، حيث اشترط الفقهاء ان تكون قسمة الربح بين المضارب ورب المال بنسبة شائعة كالنصف او الثلث، فان شرط قدر معين لاحدهما كالف دينار والباقي للأخر فلا يجوز، لان هذا يقطع الشركة في الربح، فقد لا تربح المضاربة، الا ذلك المبلغ وقد تربح اضعافه.

3.2. شروط متعلقة بالعمل:

–يجوز لصاحب المال ان يشترط على المضارب (المضارب بعمله) الا يسافر بالمال، ولا يتجر فيه الا ببلد بعينه او نوع معين، او لا يعامل الا رجلا بعينه[1].

– ان يكون للمضارب الحق في التصرف في المال وادارته دون تدخل من رب المال.

– ان يتم تسليم راس المال للمضارب على ان يكون امينا عليه لا ضامنا، الا في حالة التعدي او التقصير.

3. انواع المضاربة:

ان معرفة ما يتعلق بعمل المضاربة ونطاقه يتوقف على معرفة نوع المضاربة، فالمضاربة نوعان هما:

1.3. المضاربة المقيدة: هي التي يتضمن عقدها شروطا تقيد حرية المضارب في التصرف، كان يشترط عليه رب المال ان يشتغل في سلع معينة، او تنتمي الى قطاع معين، او في مكان محدد، او ان لا يتعامل مع شخص بذاته.

2.3. المضاربة العامة (المطلقة): المضاربة المطلقة هي المضاربة التي خلت من القيود الخاصة بالعمل زمان او مكان، فهي اخذ المال والعمل فيه، ثم اقتسام الربح الطي هو موضع العقد[2]، فتترك الحرية للمضارب والتصرف في انشطة المضاربة وادارتها حسب خبرته ومعرفته.

4. اهمية تطبيق المضاربة في المصارف الاسلامية:

تستخدم المصارف الاسلامية اسلوب المضاربة فيتيح لها ذلك:

[1] مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق،ص263.

[2] حسن عبد الله الامين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 1993، ص46.

– الحصول على الموارد المالية (الارباح) في نهاية العملية الاستثمارية وتوفير السيولة النقدية، كما تتحمل الخسارة ان وجدت حسب النسب المتفق عليها.

– توجيه الاموال للاستثمارات المربحة عند تلقي الودائع الادخارية والاستثمارية، واقسام الربح مع المودعين بنسب يتفق عليها عند التعاقد، وتعتبر هذه الصيغة البديل الشرعي للفوائد التي تدفعها البنوك التقليدية.

– تقديم التمويل اللازم للمضاربين او المستثمرين بما يحتاجونه من الاموال، لمباشرة عملياتهم الاستثمارية سواء كانت صناعية او تجارية وغيره.

5– الخطوات العملية لعقد المضاربة:

يتم عقد المضاربة وفق الخطوات التالية:

1.5 تقديم طلب تمويل المضاربة: يتقدم المتعامل الذي يرغب في الحصول علي تمويل من البنك لتنفيذ مشروع او صفقة معينة، بطلب مكتوب موقع منه يدين فيه الصفقة التي يرغب بتنفيذها بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية ومرفقا طلبه بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع او المستندات الخاصة بالمتعامل[1].

2.5. الدراسة والتحليل: تتم دراسة وتحليل شخصية مقدم الطلب بصفة خاصة من حيث التزامه الديني والادبي والاخلاقي في التعامل التجاري من صدق وامانة.

3.5. كتابة التقرير والتوصيات: يقوم قسم التمويل والاستثمار بالبنك بإعداد تقرير تحليل مالي شامل على اساس علمية، بخصوص الطلب المقدم ويوصي بالموافقة او عدمها على ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج التحليل.

4.5. اتخاذ قرار من لجنة التمويل والاستثمار المتخصصة: يتم مناقشة الطلب والتقرير الذي اعده قسم التمويل والاستثمار بالبنك من قبل لجان التمويل حسب صلاحيات التمويل الممنوحة للجان، وحسب سياسات البنك حيث

[1] بلقيس دنيا زد عيايشي، مرجع سابق، ص63-64.

يتم رفع توصية لجنة التمويل والاستثمار الى السلطة المفوضة باتخاذ القرار بالموافقة او عدمها، او بتعديل معين او الموافقة بشروط اضافية.

5.5. تنفيذ القرار وتوقيع العقد: يتم ابلاغ طالب التمويل بالقرار كتابة حتى يعلم بحيثيات الموافقة وشروطها، ويتم توقيع العقد من الطرفين.

6.5. متابعة التمويل: تتم متابعة المضارب والتأكد من تطبيقه لشروط العقد حيث تتم المتابعة بالشروط المعتادة كالمتابعة المكتبة او الميدانية.

7.5. النتائج والتوزيع: يقوم المضارب بإعداد الحسابات الختامية لعملية المضاربة بعد انتهائها، ويتم تدقيقها من قبل قسم التمويل والاستثمار.

8.5. اعداد تقرير شامل وتقييم عملية المضاربة: وذلك من حيث مدتها وراس مالها وطبيعتها وارباحها وعائدها الحقيقي، حيث يتم مقارنة نتائج المضاربة بالمتوقع منها.

ثانيا: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة.

1. المزارعة:

المزارعة لغة: مفاعلة من الزرع.

اما شرعا: هي دفع الارض الى من يزرعها او يعمل عليها واقتسام الزرع بينهما[1]، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الارض والعامل عليها، ولقد اجمع الفقهاء ايضا على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة.

2. المساقاة:

المساقاة لغة: مأخوذة من السقي.

[1] محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص177.

المساقاة ليست مجرد لغة عرفتها الزراعة، بل هي مفهوم شامل يمتد الى جذور الحياة الزراعية والاقتصادية في العديد من الثقافات. ففي مفهومها الاصلي، تأتي المساقاة من السقي، وهي عملية سقي الاشجار والنباتات. ولكن عندما ننظر الى المساقاة من الزاوية الشرعية، نجدها تحوي معاني اعمق.

في الشريعة، تُعرف المساقاة كعقد بموجبه يتفق شخصان على العمل المشترك في خدمة الاشجار او النباتات. يتفق الطرفان على تقديم الخدمة والاستثمار في الشجر مقابل الحصول على جزء من الانتاج، وهنا تكمن جوهرية هذا النوع من العقود الزراعية.

ففي المساقاة، يُعتبر العامل – الذي يقوم بخدمة الشجر – بمثابة شريك في الاستثمار، والذي يشترك بالتساوي مع مالك الشجر في النتائج والعوائد. ويُطلق على العامل اسم "المساقي"، وعلى مالك الشجر اسم "رب الشجرة". فالعمل والاستثمار في الشجرة يُعتبران شراكة زراعية، حيث يتم تقسيم الثمار بين الشريكين وفقًا للاتفاق المبرم بينهما، سواء كانت نسبة معينة مثل النصف او الثلث، او وفقا لاي ترتيب يتفق عليه.

بهذا الشكل، تصبح المساقاة اكثر من مجرد عملية سقي للأشجار، بل هي نظام اقتصادي وزراعي يقوم على التعاون والتضامن بين اصحاب الارض والعمال الزراعيين، مما يؤدي الى تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الريفية.

3. المغارسة:

لغة: الغرس، من غرس الشجر، ويقال للنخلة، او ما تنبت: غريسة.

وشرعا: هي عقد على تعمير الارض بالشجر بقدر معلوم، وهي ان يدفع الرجل ارضه لمن يغرس فيها شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة على ان يكون الثمار بينهما[1].

[1] نغم حسين نغمة- رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010،ص142.

ثالثا: التمويل بالمشاركة.

1. تعريف التمويل بالمشاركة:

تعرف المشاركة على انها: الشركة التي شترك فيها اثنان في مال استحقوه بوراثة او جمعوه من بينهم اقساطا، ليعملوا فيه بتنميته في تجارة او صناعة او زراعة او غيرها[1].

تعرف المشاركة ايضا على انها: اتفاق بين المصرف الاسلامي وطالب التمويل (صاحب المشروع) ويقدم فيه كلا الطرفين جزءا من راس المال، وهي تشبه الى حد ما صيغة المضاربة، ويشترك فيها الطرفين في تمول المشروع ويتم توزيع نصيب المال من الربح على الطرفين وبحسب نسب التمويل، وفي حالة الخسارة يتحملها الطرفان[2].

المشاركة في المصرف الاسلام لا تقتضي من التمويل فقط، وانما المشاركة في النشاط الاستثماري وان علاقته مع العملاء هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في البنوك التقليدية، ومن ثم يترتب على هذه العلاقة مشاركة البنك الاسلامي للمتعاملين معه في تحمل المخاطر طالما كان ذلك دون تقصير من جانبهم.

2.شروط التمويل بالمشاركة:

تتمثل شروط التمويل بالمشاركة فيما يلي[3]:

- ان يكون راس المال معلوم القدر، ومحددا عند التعاقد، ويكون من النقود المتداولة التي تتمتع بالقبول العام والمعترف بها في تقييم الاشياء.

- يجب ان يشتمل عقد المشاركة على قواعد توزيع النتائج بين اطراف العقد «ربحا او خسارة».

- يقسم صافي الربح بين الشركاء حسب الاتفاق المدرج بالعقد، سواء كان بالتساوي او بالتفاضل، فقد اجيز التفاضل في الربح مع التساوي في المال.

[1] مصطفى كامل السيد طايل، مرجع سابق، ص267.
[2] حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص48.
[3] الغريب ناصر، مرجع سابق، ص161-162

– في حالة الخسارة تكون على قدر حصص المال المقدم من كل منهما، اي توزيع بن الشركاء بنسب مشاركة كل منهما في راس مال العملية وذلك في حالة ما اذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا دخل للمشارك فيها، اما اذا كانت الخسارة راجعة الى تقصيره او اهماله او مخالفته لشروط العقد فيتحمل المشارك وحده مقدار الضرر الذي يقع على شريكه.

– يبقى عقد المشاركة على الوكالة والامانة، فكل شريك وكل الاخر وانه له بالتصرف في ماله، فيعوض المصرف شريكه حق التصرف في ماله المخصص لعملية المشاركة بالوكالة، مقابل نسبة معينة من الربح المجهول.

– يجوز للشريك البيع والشراء بالثمن الحاضر، وله ان يقوم بكل عمل اعتاد العاملون في ذلك المجال.

3.انواع التمويل بالمشاركة:

1.3. المشاركة المستمرة (الدائمة):

وفيها يشترك المصرف مع طرف اخر او اكثر دون تحديد مدة للشركة، ويكون المصرف شريكا في المشروع، وهذا النوع من المشاركة يجب ان يوضع في الاطار القانوني الذي كفل له الاستمرار، وعند ذلك تحدد العلاقة بين الاطراف في ضوء القواعد القانونية وبما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية[1].

المشاركة الدائمة يرتبط اجلها باجل المشروع الممول نفسه، فتبقى قائمة طالما بقي المشروع قائما، ولا يمنع هذا أيا من الشركاء من بيع حصته او التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع، كما يمكن للبنك المشاركة بالمشاركة مع احد العملاء في صفقة معينة، كعملية استيراد او تصدير سلع معينة ويقع اقتسام الارباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها، وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة.

2.3 المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

[1] الياس عبد الله سليمان ابو الهيجاء، تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية دراسة حالة الاردن، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن 2007، ص63.

هي نوع من المشاركة بين المصرف والعميل الذي يكون له الحق ان يحل محل المصرف في ملكية المشروع اما دفعة واحدة او على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة المصرف في الشراكة بصور تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من اصل مبلغ تمويل المصرف للمشروع، وفي نهاية الامر يصبح طالب التمويل او الشريك ممتلكا للمشروع بصورة كاملة.[1]

3. المشاركة في راس المال المشروع:

تسمى المشاركة التشغيلية في راس مال المشروع او المساهمة في تمويل راس مال المشروع، حيث يقوم المصرف بتقييم اصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه ويشترط ان لا تقل مساهمة الشريك عن 15٪ من جملة راس مال المشروع الذي سيتم تشغيله.

المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الاجل في المصارف الاسلامية.

اولا: صيغة التمويل بالإجارة

1. تعريف التمويل بالإجارة:

يمكن تعريف الاجارة على انها: عقد ايجار بين طرفين، الطرف المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بتحفظ بحق الملك للأصل، والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع بالانتفاع بالأصل، او استخدامه لإنتاج السلع والخدمات، ويتم استئجار هذا الاصل خلال فترة محددة بعوض، الايجار المتفق عليه[2].

ويمكن تعريفها ايضا: على انها عقد على منفعة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة او موصوفة في الذمة او بعوض معلوم[3].

2. شروط التمويل بالإجارة:

[1] محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص146.

[2] عبد الله علي عبد الله الطوق، اساليب تمويل الاستثمارات في المصرف الاسلامي اليمنية، مجلة جامعة النصر، العدد الرابع، 2014،ص137.

[3] عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، عقد الاجازة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة ط2، 2000، ص22.

من بين شروط التمويل بالاجارة يمكن حصرهل فيما يلي[1]:

– رضا المتعاقدين، فلو اكره احدهما لا تصح الاجارة.

– يجب ان يكون كل من الاجرة والاجل معلومين ومسميين في عقد الاجارة، ويمكن الاتفاق على اجرة متزايدة او متناقصة، مادامت معلومة الطرفي العقد.

– يجب معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع المنازعة.

– التزام المصرف ببيع للأصل المؤجل للمستأجر في نهاية مدة للإجارة بثمن يحددانه في العقد

3. انواع التمويل بالإجارة:

سنقوم بعرض انواع التمويل وفق الاجارة في مايلي:

تنقسم الاجارة حسب مال الاصل عند انتهاء العقد، الى اجارة تشغيلية يبقى الاصل فيها ملكا للمؤجر، واجارة منتهية بالتمليك يؤول فيها ملك الاصل للمستأجر[2].

1.3. الاجارة التشغيلية (العادية):

التمويل بالإجارة التشغيلية، هو ان يقوم المصرف على شراء المعدات الكبيرة والمباني وغيرها من الاصول الثابتة ليعمل على تأجيرها للعملاء والشركات مقابل اقساط شهرية او نصف سنوية، وتستعمل هذه الصيغة التمويلية، لتمويل مختلف المشاريع الزراعية والتجارية، الصناعية والخدمية التي تحتاج الى استئجار ادوات الانتاج دون تملكها مستقبلا[3].

2.3. الاجارة المنتهية بالتمليك:

يقوم المصرف بشراء الاصول وتأجيرها للعملاء، الا ان عقد التأجير ينتهي بتملك هذه الاصول.

[1] بن براهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص69.
[2] الياس عبد الله ابو الهيجاء، مرجع سابق، ص37-38
[3] الياس عبد الله ابو الهيجاء، مرجع سابق، ص37-38

فهي عقد اجارة يتضمن وعدا من المؤجر للمستأجر بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر اضافة الى الاجرة، وغالبا ما يتم سداد هذا المبلغ على اقساط، فيكون مقدار الاجرة متناقصا مع تزايد الحصة من الاصل الثابت التي يملكها المستأجر.

وهذه الصيغة من الاجارة تمكن المصرف بتأجير عين معينة، كالسيارة مثلا الى شخص ما، ولمدة معينة وبأجرة معلومة، على ان يملكه اياها بعد انتهاء المدة ودفع جميع اقساط الاجرة بعقد جديد.

ثانيا: الاستصناع

1. تعريف صيغة التمويل الاستصناع:

الاستصناع هو ترتيب طلب الصنع لمنتج معين من قبل العميل للصانع، ويتم ذلك بمقابل مالي محدد مسبقًا. في هذه العملية، يقوم الصانع بصنع المنتج بناءً على المواصفات المحددة وباستخدام المواد التي تقوم العميل بتوفيرها. يتم تنظيم عملية الاستصناع في البنوك الاسلامية عن طريق تمويل مشاريع محددة، حيث يتم التعاقد مع المستصنع (او المقاول) من قبل البنك لتنفيذ المشروع وفقًا للمواصفات المطلوبة وفي الوقت المحدد. يقوم المصرف بتمويل المشروع بالكامل، ويتحمل المستثمر المسؤولية الربحية والخسارة المحتملة في هذه العملية. بمجرد الانتهاء من المشروع، يتم تسليم المنتج النهائي الى العميل، ويحصل المصرف على الارباح المتفق عليها مسبقًا. بشكل عام، يمثل الاستصناع المصرفي عملية تمويلية تسهل تنفيذ المشاريع وصناعة المنتجات وفقًا للمعايير الشرعية والمالية المحددة.

2. شروط التمويل الاستصناع:

– ان يكون المستصنع فيه معلوما، وذلك ببيان النوع والقدر، تجنبا لوقوع اي خلاف او نزاع بخصوص المواصفات النهائية للمستصنع فيه.

– ان يكون الاستصناع في سلع يتم فيها التعامل بين الناس من خلال عقد الاستصناع.

– ان يحدد الاجل.

- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، او يكون الثمن نقدا حاضرا، او تقسيطه الى اقساط معلومة لآجال محددة.

- يجوز ان يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

3. انواع التمويل الاستصناع:

نميز في عقود الاستصناع بين نوعين هما:

1.3. الاستصناع الموازي:

وهو ان يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعا مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد على ذلك الاساس وتتعاقد المؤسسة مع عميل اخر باعتبارها مستصنعا، فتطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.

فقد اصبح عقد الاستصناع من العقود ذات الاهمية الكبيرة للمصارف تلبية لاحتياجات ورغبات الجماعات والافراد والتي لا يمكن تمويلها بعقود البيوع الاخرى، ولذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن مؤجلا او على اقساط وفقا لقدرات المستصنع وموافقة الصانع على ذلك[1]:

2.3. الاستصناع العادي: حيث يقوم المصرف في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

المطلب الثالث: صيغ التمويل قصير الاجل

اولا: صيغة التمويل بالمرابحة

1. تعريف صيغة التمويل بالمرابحة:

تعرف المرابحة على انها: نقل المبيع بالثمن الاول وزيادة، او بيع ما ملكه بما قام عليه وبفصل[2].

وتعرف المرابحة ايضا على انها: بيع بمثل الثمن الاول وزيادة ربح معلوم متفق عليه بين المتعاقدين[3].

---

[1] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، الية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص15.

[2] حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص74.

[3] حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للآمر بالشراء، المكتبة العملية ودار الطيب للطباعة والنشر، القدس، ط1، 1996، ص14.

والمرابحة هي ايضا البيع بمثل الثمن الاول، مع زيادة ربح كان يشتري الشيء بعشرة دنانير، ويريد بيعه بربح دينار او بنسبة عشرية مثل 1 او 2٪[1]

وعليه فالمرابحة هي نوع من البيوع التي يزيد فيها سعر البيع عن سعر الشراء الاصلي للمبيع ويكون الهدف منها هو تحقيق هامش ربح، وتتجسد صيغة التمويل بالمرابحة في عقد قانوني، يكون طرفيه كل من المصرف الاسلامي والعميل طالب التمويل.

2.شروط التمويل بالمرابحة:

من بين شروط المرابحة ما يلي:

- ان يكون الثمن الاول للسلعة معلوما، بما في ذلك التكاليف.
- ان يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن سواء كان الربح مبلغا معينا او بنسبة من الثمن.
- ان يمتلك البائع (المشتري) السلعة بعقد صحيح قبل ان يبيعها الى المشتري الثاني(العميل)، وذلك حتى لا يقع البائع (المصرف) في محظور شرعي وهو يبيع مالا يمتلك.
- الا يكون الثمن في العقد الاول مقابلا بجنسه من اموال الربا.

3. انواع التمويل بالمرابحة:

1.3. عقد المرابحة البسيطة: عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الاسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشتري بناء على دراسة الاحوال السوق.

2.3. عقد المرابحة للأمر بالشراء: تعرف بانها طلب الفرد او المشتري من المصرف ان يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على اساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة بربح متفق عليه، ويقع الثمن على دفعات او اقساط تبعا لإمكانياته وقدراته المالية[2].

[1] وهبة الزحلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2006، ص67.
[2] بن براهيم الغالي، مرجع سابق، ص83

ثانيا: صيغة التمويل بالسلم

1. تعريف التمويل بالسلم:

بيع السلم هو نوع من البيع الذي يتم فيه دفع كامل ثمن السلعة، والسلعة التي يتم تسليمها في ميعاد محدد في المستقبل[1].

ويعرف السلم ايضا على انه بيع يتقدم راس المال ويتأخر الثمن لأجل اي انه عقد يتم من خلاله الاتفاق من قبل المصرف مع البائع لدفع الثمن عاجلا للبائع، واستلام السلعة اجلا عكس البيع الاجل الذي يدفع فيه الثمن للبائع على اقساط مؤجلة[2].

والسلم عقد بيع يؤجل فيه قبض المبيع وتعجيل دفع الثمن، ويفيد عقد السلم المزارعين، حيث يحصل المزارع على النقود التي يحتاجها في بداية موسم الزراعة لشراء البذور والاسمدة وغيرها، ويسلم المزارع السلعة التي باعها عن موسمي الحصاد الى المشتري، ويمكن للمصرف ان يشتري السلع ويدفع الثمن مقدما، ويقبض الكمية التي تم شرائها بعد ستة اشهر او سنة ويقوم المصرف بعد ذلك ببيعها بسعر اعلى من ثمن الشراء.

2.شروط التمويل بالسلم :

- ان يكون بيع السلم معلوم الجنس، النوع، الصفة والمقدار[3].
- ان يكون مقدورا تسليمه عند حلول اجله.
- ان يكون اجل تسليم المبيع معلوما.
- ان يبين مكان تسليم المبيع اذا احتاج حملا او مصاريف.
- الا يشتمل على الربا، فان كان المبيع والثمن من دائرة الاموال الربوية فلا يصح السلم.

[1] سامبي يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص31.
[2] عبد الله علي عبد الله الطوقي، مرجع سابق،ص 135.
[3] هبة الزحلي، مرجع سابق، ص297.

3. انواع التمويل بالسلم:

1.3. بيع السلم الموازي:

السلم الموازي هو ان يبرم العاقد صفقة شراء بالسلم، ثم يبرم صفقة بيع بالسلم دون ربط بينهما، ويعزم على ان ينفذ الصفقة الثانية ومما يتسلمه من الصفقة الاولى[1].

و يعتبر السلم اداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الاسلامي، وفي نشاطات المصارف الاسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، كما ان التمويل بالسلم يدفع للإنتاج، حيث يجب ان يسدد مقابل راس المال السلم سلعا، فانه اذا كان منتجا لهذه السلعة فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة الى انه يساهم في ترشيد تكاليف الانتاج، حيث ان الربح يحدد بالفرق بين ثمن البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلما فان ثمن البيع يكون سلفا قبل الانتاج، وبالتالي لكي يحقق السلم اليه ربحا مناسبا، فانه ليس امامه بديل سوى ترشيد التكاليف، بما ينطوي عليه من حيث استخدام الموارد وتخفيض التكاليف[2].

2.3 بيع السلم البسيط: يقوم المصرف الاسلامي بتقديم راس مال السلم عاجلا، واستلام المسلم فيه اجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، تستخدم هذه الصيغة بصفة خاصة مع التجار والمزارعين والصناعيين والحرفيين.

ثالثا: القرض الحسن

1. تعريف القرض الحسن:

يعرف القرض الحسن على انه: القرض الذي يقوم على التبرع والاحسان وهي قروض دون فائدة[3].

يعرف القرض الحسن ايضا على انه: تمليك شيء للغير، على ان يرد بدله من غير زيادة[4].

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص362.

[2] شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص22.

[3] عبد الحليم عماره غربي، مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الاسلامية، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2013، ص56

[4] هبة الزحلي، مرجع سابق، ص79.

القرض الحسن هو عقد بين طرفين احدهما المقرض والاخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض على ان يقوم الاخير برده او رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما[1].

تقوم المصارف الاسلامية على تقديم القرض الحسن في شكل: مبلغ محدد من الافراد او لاحد العملاء حيث تضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد او العميل اية اعباء او عملات، او مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، او مطالبته باي زيادة من اي نوع، بل يكفي البنك ان يسترد اصل القرض والاموال التي اقرضها لهذا العميل او الفرد[2].

2. شروط القرض الحسن:

للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط:

- يصح الاقراض بشرط توثيقه برهن واشهاد وكتابة، فان لم توف الشروط فان للمقرض حق الفسخ، ولا يحق للمقترض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط[3].

- الا ينص عقد القرض الحسن على الزيادة مقابل التمويل ومقابل الاجل ويكون العقد صحيحا اذا كان التمويل بدون مقابل مادي.

- على المقترض ان يرد القرض الى البنك نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على اقساط متساوية يتفق عليها.

3. اهمية تطبيق القرض الحسن في المصارف الاسلامية:

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص341.

[2] محسن احمد الخضيري، البنوك الاسلامية، مؤسسة ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص204.

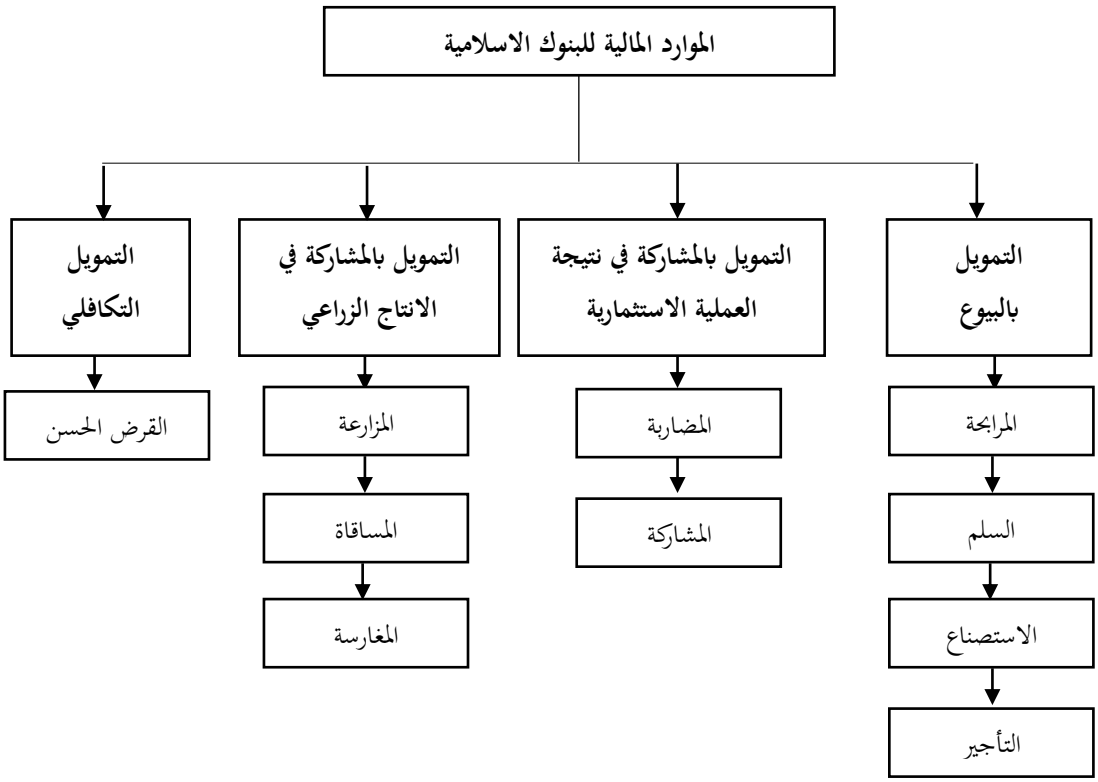
[3] بن براهيم الغالي، مرجع سابق، ص 92-93

تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيق اهدافها التي من بينها الاهداف الاجتماعية، ويعد القرض الحسن من اهم ادوات المصارف الاسلامية في تنفيذ رسالتها الاجتماعية، وهو مهمة انسانية تباشرها المصارف لتحقيق واعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين الافراد.

ويمكن حصر اهمية القرض الحسن في:

- المساهمة في اقامة المشاريع والاستثمارات الخيرية.
- تمويل بعض انشطة العملاء بقروض حسنة، لتسيير وتخفيف عسرهم، وترويج نشاطهم الاقتصادي.
- المساهمة في حل بعض ازمات الافراد منها الاجتماعية وغيرها التي قد يتعرض لها الافراد.

الشكل رقم (2-4): اساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة

خاتمة الفصل الثاني:

باختتام هذا الفصل، يتبادر إلينا فهم أعمق لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تأثيرها على المجتمعات التي تخدمها. توضح دراسة المصارف الإسلامية تطورها المستمر والتزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهي تلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع.

في هذا السياق، فإن المصارف الإسلامية تعتبر جزءًا أساسيًا من البنية المالية العالمية، حيث تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال الاستثمار في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي وتقديم الخدمات المالية للفئات الأقل حظًا، تلعب هذه المصارف دورًا محوريًا في بناء اقتصادات أكثر استدامة وشمولية.

ومع تزايد الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية تواجه تحديات جديدة تتعلق بالابتكار والتنظيم والمنافسة. ومع ذلك، فإن إمكانياتها لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمعات لا تزال كبيرة.

لذا، فإن دراسة وفهم دور المصارف الإسلامية تظل ضرورية لتعزيز الاقتصادات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. إن استمرار تطوير هذه المؤسسات وتعزيز دورها يعد تحدًا وفرصة في نفس الوقت، ويتطلب التعاون والتضافر بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي.

الفصل الثالث: تقييم كفاءة واداء المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية

تعيش الصيرفة الإسلامية مرحلة هامة من التطور والانتشار العالمي. بدأت هذه الحركة كمجموعة من الأفكار التي طرحها مفكرون مسلمون باحثين عن بديل للنظام الربوي التقليدي. مع مرور الوقت، تحولت هذه الأفكار إلى نماذج عملية، نجح بعضها وأخفق البعض الآخر، ولكنها شكلت الأساس لظهور المصارف الإسلامية وانتشارها في أنحاء العالم. مع النجاحات المتزايدة، لم يعد العمل المصرفي الإسلامي مقتصرًا على المصارف الإسلامية فقط، بل تبنته العديد من المصارف التقليدية أيضًا، مقدمة منتجات مصرفية إسلامية بأشكال متنوعة. هذا التوجه توسع من الدول العربية والإسلامية إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك أوروبا وأمريكا.

نتيجة لشدة المنافسة بين المصارف، أصبح من الضروري تطوير الأداء لضمان البقاء والتنافسية. تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يمثل أهمية قصوى في قياس مدى نجاحها في أداء وظيفتها المالية، مستخدمًا مجموعة متنوعة من المؤشرات. في هذا الفصل، سنستعرض مفهوم تقييم الأداء، أهميته، وأهدافه، بالإضافة إلى مجالات التقييم والعوامل المؤثرة فيه. سنناقش أيضًا الكفاءة المصرفية وطرق قياسها، والمؤشرات المختلفة لتقييم الأداء المصرفي من الجوانب الشرعية، المصرفية، والاقتصادية. يعد تقييم الأداء عملية أساسية لضمان استمرارية النشاط المصرفي والتخطيط المستقبلي.

المبحث الاول: تقيم اداء المصارف الاسلامية.

في هذا المبحث، سنركز على تقييم أداء المصارف الإسلامية، وهو عنصر حيوي لقياس نجاح هذه المؤسسات المالية. سنبدأ بتعريف مفهوم تقييم الأداء وأهميته في السياق المصرفي الإسلامي، ثم ننتقل إلى الأهداف التي يسعى هذا التقييم لتحقيقها. سنستعرض المجالات المختلفة لتقييم الأداء المصرفي والعوامل التي تؤثر فيه، مسلطين الضوء على الأدوات والمعايير المستخدمة في هذه العملية. يهدف هذا المبحث إلى توفير فهم دقيق وشامل لكيفية قياس وتقييم الأداء في المصارف الإسلامية لضمان تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الاول: تعريف تقييم الاداء المصرفي.

اولا: مفهوم تقييم الاداء

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم تقييم الاداء بصفة عامة، وتقييم الاداء المصرفي لا يخرج في مضمونه عن هذه التعريفات والتي من ابرزها:

يعرف تقييم الاداء : على انه جميع العمليات والدراسات التي ترمي الى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة او فترات زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الاهداف بالاستناد الى مقاييس ومعايير معينة[1].

كما يعرف بانه : معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية وخاصة ان البيئة تتصف بقلة الموارد المتاحة لذلك لابد من اعتماد هذا الاسلوب في التوحيد نحو تحقيق الاداء الامثل في استخدام الموارد المتوفرة لذلك فان التوجه نحو تحقيق الاداء الامثل في استخدام الموارد المتوفرة لذلك فان الوحدة الاقتصادية او المؤسسة تضع اولويات في هذا

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **تقييم اداء المصارف الاسلامية في توظيف اساليب التمويل الخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ابحاث دراسات في التمويل الاسلامي، (بدون سنة النشر)، ص07.

الاستثمار بالميادين التي تعطي اعلى المردودات المادية، ومن هذه الاولويات ايضا البحث عن الفرص البديلة التي تعزز امكانات الاستثمار للموارد المتاحة[1].

وبالتالي قد عرف الاداء من خلال معايير الفعالية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين ان هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معا، لأنه من المحتمل ان يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي الى التقليل من الفعالية لتحقيق الكفاءة الاعلى فالمحتمل ان يكون هناك انفاق اكثر، فالأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشاة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق اهدافها.

يمكن تقسيم تقيم الاداء الى ثلاثة عناصر رئيسية وهي[2]:

- الكفاءة (Efficency): وهي تعتبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في احكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفئة تهدف الى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.

- الفعالية (Effectiveness): وهي تعتبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الاهداف وفيما اذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الاهداف التي وضعتها في خطتها الانتاجية.

- الانتاجية (Productivity): فهي نسبة المدخلات الى المخرجات او انها كمية الانتاج منسوبة لعنصر من عناصر الانتاج.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح الانتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود الى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الانتاجية الجزئية ككل عنصر من عناصر المدخلات (كإنتاجية راس المال،

[1] هواري معراج، شياد فيصل، **قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر**، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية بعنوان: "الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، ورقلة، 2011.

[2] رانيا عطار، **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية، دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الاسلامي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2013، ص02.

وانتاجية العمل) فعندئذ يستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الانتاجية وبالتالي فان مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة او كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق اقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد.

من الضروري التمييز بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفعالية، فالفعالية هي حصيلة تفاعل الاداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما يتضمنه من نشاطات فنية وطبقة ادارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، وبما ان الكفاءة هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فان الكفاءة تعتبر جزء من مكونات الفعالية وتتحقق الفعالية عندما تصل الوحدة الاقتصادية الى اهدافها، اما اذا حققت الاهداف بتكلفة عالية فان كفاءتها في هذه الحالة تصبح منخفضة، بمعنى اخر ان تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعلا من حيث التكلفة، ولكن في الواقع قد يؤدي الى مستوى غير كفء او اقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد.

وعليه فان مفهوم الاداء اشمل واوسع من مفهوم الكفاءة، حيث ان الكفاءة تعبر عن قياس او مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الانتاجية او مقاييس الفعالية وغيرها من المؤشرات، وبالتالي ان عملية قياس الكفاءة للمنشاة هي عملية جزئية في تقييم اداء هذه المنشاة او المؤسسة[1].

ثانيا: اهمية تقييم الاداء المصرفي

تقييم اداء البنوك يمثل جزءا بالغ الاهمية في عمليات ادارة المؤسسات المالية، ويتمثل اهميته في عدة نقاط:

1. يساهم في تقييم مدى تحقيق البنك لأهدافه واهدافه الاستراتيجية من خلال تحليل البيانات المالية والاحصائية، مما يساعد في فهم السلامة والفاعلية للسياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها خلال الفترة المالية.

2. يُعتبر تقييم الاداء احد الاسس الرئيسية التي تقوم عليها عمليات المراقبة والتقييم داخل المؤسسة، حيث يُمثل مرجعا مهما لتحديد مستوى الاداء والتطوير المستقبلي.

[1] رانيا عطار، **مرجع سابق**، ص03

3. يُساهم تقييم الاداء في تحديد المشاكل المحتملة وتحليلها، بالإضافة الى تحديد نقاط القوة والضعف التي تواجه المؤسسة، مما يمهد الطريق لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الاداء وتعزيز النتائج المالية.

4. يُعتبر من الاسس الاساسية لوضع السياسات العامة سواء داخل المؤسسة نفسها، او على مستوى الصناعة المالية، او حتى على مستوى السياسات الاقتصادية للدولة.

باختصار، يمثل تقييم اداء البنوك اساسا اساسيا في عمليات الادارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يساعد في تحليل البيانات، وتحديد الاتجاهات، وتحديد النقاط القوية والضعف، وتحسين اداء المؤسسة بشكل عام.

ثالثا: اهداف تقييم الاداء المصرفي

الهدف الاساسي لتقييم الاداء يتجسد في تطوير الاداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد، كما تهدف عملية تقييم الاداء الى تحقيق الاهداف التالية[1]:

- قياس مدى كفاءة الانشطة محل التقييم وفاعليتها، لمعرفة ندى نجاح الوحدة في تحقيق اهدافها ومدى قدرتها على الاستثمار في العمل.

- الكشف عن الانحرافات نشاط الوحدة، واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها.

- توجيه الادارة نحو مواطن التحسين التي تحقق للمنظمة القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم مؤشرات على اداء ومراكز المنافسين.

- يساعد تقييم الاداء في وضع خطط المستقبلية التي من شانها الحفاظ على الوحدات في السوق حيث ان مخرجات عملية تقييم الاداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي.

- اسهام عملية تقييم الاداء في التطوير الشامل للوحدة من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني

[1] رانيا عطار، **مرجع سابق**، ص04.

منها الوحدة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وتركيز جهود الادارة نحو مواطن التحسين التي تعزز للوحدة قدرتها التنافسية.

- تحقيق تقييم للأداء شامل على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على نتائج تقييم الاداء ابتداءا من الوحدة ثم الصناعة فالقطاع وصولا للتقسيم الشامل.

المطلب الثاني: مجالات تقييم الاداء المصرفي والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: مجالات تقييم الاداء المصرفي

تتمثل عمليات تقييم الاداء المصرفي في السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الادارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد اسبابها واليات التصحيح المناسبة، والحيلولة دون وقوعها مستقبلا، وتشمل عمليات تقييم الاداء في المصارف المجالات التالية[1]:

1- تقييم اداء المصرف كوسيط مالي:

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخدامها اي انه يتضمن:

- تقسيم كفاءة المصرف في تجميع الاموال، وذلك من خلال دعمه لموارده الذاتية خلال السنة محل التقييم، ومساهمة في تجميع الودائع التي تشكل اهم الموارد، وتجميع مدخرات الافراد.

- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الاموال، وذلك من خلال التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الاموال في المصارف، وكذا نسبة كل نوع من الانشطة المصرفية الى مجموع انشطة المصرف اضافة الى امكانية تحقيق اكبر عائد ممكن والمحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي وتخفيض حجم المخاطر الى ادنى حد.

2-تقييم اداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الاعمال:

[1] امارة محمد يحي العاصي، **تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية**، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2010، ص87-88.

ان طبيعة العمل المصرفي تقتضي السرعة في العمليات، الامر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع اساسيا تستخدمه ادارة المصرف في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها، لذا تلجا الادارة الى اتباع العديد من الاجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس او التقصير، وتعمل على استخدام سياسات فعالة في ادارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين واستخدام انظمة تدريبية خاصة تنمي قدرات العاملين في المجالات المصرفية كافة.

3- تقييم العمل كوحدة انتاجية:

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط المصرف كنشاط انتاجي يحقق عائدا من خلال العمليات والانشطة التي يمارسها اي التقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية:

- مدى كفاءة المصرف في تأدية انشطة متعلقة بمكونات العملية الانتاجية في المصرف، ايرادات العمولات.
- مدى كفاءة المصرف في استخدام مدخلاته ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف انواع المدخلات.
- معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الانتاجية.
- مدى مساهمة المصرف في توليد المدخرات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المصرفي.

يتأثر الاداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل التنظيمية) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) ومن بين هذه العوامل ما يلي[1]:

1-العوامل التنظيمية:

وهي العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته كحجم الاعمال او الانشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الادارة.

[1] امارة محمد يحي العاصي، **مرجع سابق**، ص92-93.

– حجم الاعمال حيث ان حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة فذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وانتاجية الانشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الاجمالية لها، الامر الذي يساهم في تحسين انتاجية المصرف وربحيته.

– التكنولوجيا المستخدمة، وهي الاساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا، كلما ارتفعت جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

– الكفاءة الادارية، اي كفاءة الادارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الاطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية وسمعة حسنة للمصرف.

2–العوامل البيئية:

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الاداء المصرفي وهي تضم:

– البيئة القانونية والسياسية، اي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

– البيئة الاقتصادية وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية ومؤشرات تقييم الاداء.

في هذا المبحث، سنستعرض الكفاءة المصرفية في المصارف الإسلامية ومؤشرات تقييم الأداء المتعلقة بها. سنبدأ بتعريف الكفاءة المصرفية وطرق قياسها، مسلطين الضوء على أنواع الكفاءة المختلفة التي تشمل الكفاءة التشغيلية والإدارية. ثم سنتناول مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، بدءًا بالمؤشرات الشرعية التي تضمن التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية، مرورًا بالمؤشرات المصرفية التقليدية التي تقيس الأداء المالي والتشغيلي، وصولًا إلى المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تأثير المصارف على الاقتصاد الكلي. يهدف هذا المبحث إلى تقديم أدوات ومعايير واضحة لقياس وتحليل الكفاءة والأداء في المصارف الإسلامية، مما يسهم في تحسين الأداء والالتزام بالشريعة الإسلامية

المطلب الاول: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها.

اولا: تعريف الكفاءة المصرفية.

تعرف الكفاءة على انها استخدام موارد الاقتصادية بأكبر قدر من الفعالية لإشباع حاجات الناس ورغباتهم وبتحديد ادق يصل الانتاج حد الكفاءة حين لا يستطيع المجتمع ان ينتج كمية اكبر من احدى السلع دون خفض انتاج سلعة اخرى[1].

وتعرف الكفاءة ايضا على انها الاستخدام الافضل او الامثل للموارد المتاحة داخل المؤسسة.

ثانيا: انواع الكفاءة.

هناك ثلاثة انواع رئيسية من الكفاءة وهي الكفاءة الاقتصادية او الانتاجية والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل بالإضافة الى مفاهيم اخرى للكفاءة.

1- الكفاءة التشغيلية (الانتاجية):

[1] رانيا عطار، **مرجع سابق**، ص09.

تتمثل الكفاءة التشغيلية او الكفاءة الانتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على اساس كمية معينة من المدخلات، او تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول الى حجم معين من المخرجات، وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الاسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة[1].

وتقاس بالنسبة التالية:

المخرجات الفعلية/ المخرجات القصوى من الموارد المتاحة.

وتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، ويحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الانتاج بتكلفة كل عامل.

حيث تتضمن العملية الانتاجية او التشغيلية جانبين: الجانب الاول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في اسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الانتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية او ما يعرف بـ(كفاءة التكلفة Cost Efficiency).

اما الكفاءة التقنية هي انتاج اقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معنية من المدخلات او تحقيق اقصى انتاج ممكن من عوامل الانتاج المتاحة.

وتعرف الكفاءة السعرية بانها انتاج كمية معينة من المخرجات باقل تكلفة ممكنة لمدخلات الانتاج.

2- الكفاءة الهيكلية للصناعة

مفهوم الكفاءة الهيكلية Structural Efficiency يعبر عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الامريكي فارل سنة 1957 وطوره كلا من فورساند وهجالمارسون في دراستيهما سنتي 1974 و1978. يهدف هذا المفهوم الى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على افضل مؤسساتها.

[1] شوقي بورقبة، **مرجع سابق**، ص46

تقوم عملية قياس الهيكلة لصناعة ما حسب فارل بحساب المعدل المرجح او المعدل الموزون (weighted average) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، وذلك باستخدام معامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة. ويُعبر هذا المعامل عن النسبة المنتجة للمؤسسة مقارنة بالإنتاج الاجمالي للصناعة. وبناءً عليه، يتم حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة كما ينبغي من خلال مجموع الكفاءة التقنية للمؤسسات بناءً على وزنها النسبي في انتاج الصناعة.

من جهة اخرى، يرى فورساندو هالمارسون (Hjalmarsson a Forsund) ان حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح. يُستند هذا الراي الى فرضية عدم تجانس دوال الانتاج للمؤسسات داخل الصناعة، مما يعني ان المعدل المرجح قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس بالضرورة كفؤا من الناحية الاقتصادية.

3- كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل:

يهدف هذا النوع من الكفاءة الى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، الناتجة عن عدم استخدام الموارد بشكل امثل، اذ يرى معظم الاقتصاديون ان عدم الكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من اجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار الى حالة المنافسة التامة.

ان استعمال مصطلح كفاءة تخصيص الموارد Allocative Efficiency لا يقتصر على خسارة الرفاه الاجتماعي فقط، بل يستخدم ايضا كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى المستهلكين.

4- انواع اخرى للكفاءة

قد توجد انواع اخرى للكفاءة، ويمكن عرض اثنين منها وفق ما جاء في بعض الاعمال:

-كفاءة-X: هي مقياس اضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وقد تم اقتراحها من طرف الاقتصادي Harvey leilenstin سنة 1966، والفرضية الاساسية التي اعتمد عليها هي ان: الافراد والمؤسسات والصناعات ليس منتجة كما ينبغي، وعليه فان مسالة الكفاءة في هذا المجال تعود الى نظام الحوافز والنظام الاداري في المؤسسة.

ويرى انه بالإمكان في ظل حوافز المستثمرين والعمال فانهم يحرصون على تحقيق مستوى انتاجي قريب من المستوى الامثل، وفي ظل ظروف اخرى (محفزات اكثر) قد ينتجون اكثر من المستوى الامثل.

ويرى الكفاءة -Xمثل كفاءة تخصيص الموارد تعود الى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد والاستخدام الحقيقي (الفعلي) للموارد وهو ما يمثل درجة كفاءة.

- الكفاءة النسبية:

الكفاءة النسبية هي مقياس للكفاءة سواء كفاءة تقنية او كفاءة سعرية او كفاءة اقتصادية لمؤسستين او اكثر، اي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الانتاجية للمؤسسات او للمؤسسات محل الدراسة، بمقارنة نفس النتيجة في استخدام مراحل الانتاج.

5- كفاءة الاسواق المالية:

اول من صاغ هذه النظرية هو المفكر الانجليزي ايجان فاما (Eugéne Fama)سنة 1965 وجاء تعريفه لها كما يلي: يكون السوق المالي كفؤا اذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول اصل مالي معين وفي اي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها.

وبالموازاة مع هذا التعريف قدم فاما (Fama)نموذجا رياضيا ملخصا فيه هذه النظرية ويعرف بنموذج اللعبة العادلة، ويعطي بالمعادلة التالية[1]:

$$Z_{i,t+1} = R_{i,t+1} - E\left[\frac{\overline{R_{i,t+1}}}{\emptyset_i}\right]$$

مع العلم ان:

$Z_{i,t+1}$: هو العائد غير العادي للأصل المالي i في الفترة t+1

$R_{i,t+1}$: هو العائد الحقيقي للأصل i في الفترة t+1

): هو العائد المتوقع في الفترة t+1

Ø: مجموع المعاملات المتاحة في الفترة t

انطلاقا من هذا النموذج، فان العوائد غير العادية تساوي الى الفرق بين العوائد الحقيقية في الفترة t+1 والعوائد المتوقعة لنفس الفترة، وهذا بالاعتماد على مجموع المعلومات، وتكون اللعبة عادلة اذا كانت العوائد غير العادية تساوي الصفر، بمعنى ان المعلومات المتاحة سمحت بالتنبؤ الصائب للأسعار (السعر المتوقع يساوي السعر الفعلي) ومنه لا مجال لاي مستثمر ان يحقق ارباح عادية انطلاقا من تحليله لهذه المعلومات، مما يعني ان السوق كفء، عند هذا المستوى ولو تمعنا في هذا النموذج لوجدنا انهما يتضمنان نوعين من الكفاءة وهذا ما يجعل مفهوم الكفاءة محاط بمطلبين اساسين هما الكفاءة التشغيلية والكفاءة التسعيرية.

[1] شوقي بورقبة، **مرجع سابق**، ص49.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الاداء المصرفي.

تصنف مؤشرات الاداء في المصارف الاسلامية حسب العوامل التي تساهم في نجاح المصارف الاسلامية وهي مؤشرات لتقييم الاداء المصرفي ومؤشرات لتقييم الاداء الاقتصادي، مؤشرات لتقييم الاداء الاجتماعي ومؤشرات لتقييم الاداء الشرعي.

اولا: مؤشرات تقييم الاداء الشرعي

يمكن حصر مؤشرات الاداء الشرعي في :

1- معاير الالتزام الشرعي:

ان الهدف الرئيسي للمصارف الاسلامية هو تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، ونظرا لان المصارف الاسلامية تمثل في الواقع المصرفي التطبيق العملي للاقتصاد الاسلامي، لذلك يعد معيار الالتزام الشرعي اهم المعايير التي تستخدم في الحكم على كفاءة اداء المصرف الاسلامي[1].

يمكن قياس مدى التزام المصرف الاسلامي بأحكام الشريعة الاسلامية عن طريق التأكد من وجود هيئة للرقابة الشرعية، ويجب ان يكون اعضاؤها على المام كبير بالنواحي المالية والاقتصادية.

كما يتم مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف والتأكد من تواجد هيئة الرقابة الشرعية بالإضافة الى وجود ادارة للرقابة الشرعية خاصة بالأعمال التقنية للمصرف، للتأكد من اجراء العقود والمعاملات وفق الاحكام الشرعية.

2- معيار المحافظة على الاموال:

يستخدم لقياس فترة ادارة المصرف الاسلامي على المحافظة على اموال المصرف، مؤشر التغير في الموارد الذاتية للمصرف والتي تتكون من راس المال والاحتياطات والارباح المرحلة المنسوبة الى اجمالي الموارد بالمصرف وقياس معدل نمو هذه الموارد من سنة لأخرى.

[1] محمد البلتاجي، **تقويم اداء المصارف الاسلامية**، المؤتمر الدولي السادس عن الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية، أندونيسيا 2014.

ولا ينحصر دور المصرف فقط في المحافظة على راس مال المساهمين وانما يمتد ليشمل المحافظة على الحسابات الجارية للمودعين، حيث تمثل الوديعة الجارية امانة لدى المصرف، اما الودائع الاستثمارية فان المودع هو الذي يتحمل الخسائر ولكن على المصرف حماية هذه الاموال عن طريق استثمارها في استثمار يحقق عائد للمودعين، والابتعاد عن الاستثمارات ذات المخاطر العالية ويكون المؤشر على النحو التالي:

نسبة المتأخرات = اجمالي متأخرات الاستثمار/ رصيد الاستثمارات

3- معيار التوجه الشرعي للاستثمار في المصارف الاسلامية،

ينبغي على المصرف ان يقوم كمنظمة تنموية اسلامية بوضع اوليات لنشاطاته الاستثمارية وفقا للأحكام الشرعية، فقد تدرج الاسلام في خطواته ومراحله بتامين الافراد ضد الفقر المطلق، ثم تامين الكفاية او حد الغنى لهم، ثم بعد ذلك يدخل في مستوى الرفاهية.

لذلك فان المجتمع الاسلامي يجب ان يكون متوازنا في جميع مقوماته وخصائصه، بمعنى انه يجب ان تتوزع القوى الاستثمارية بين الموارد والامكانيات في توازن قويم، فلا يطغى توظيف الاموال في زرع الارض او التجارة على توظيف الاموال في الصناعة او التعدين او غيرها من مصادر الانتاج المختلفة.

- نسبة التوظيف في الاستثمارات الداخلية: نسبة الاستثمارات الداخلية: $\frac{\text{المستثمرات الداخلية}}{\text{اجمالي الاستثمارات}}$

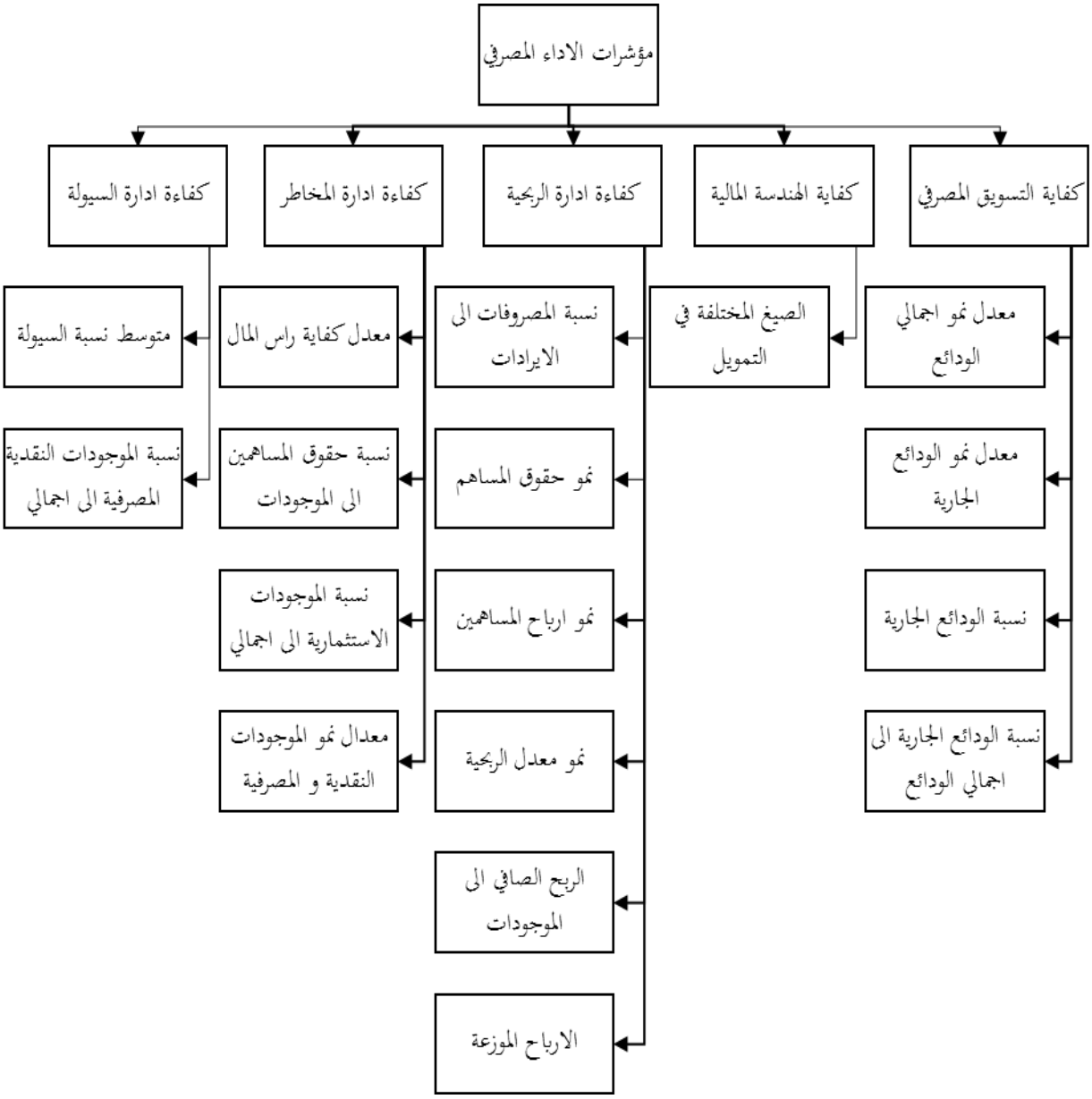
- نسبة الاستثمارات طويلة الاجل: نسبة الاستثمارات طويلة الاجل: $\frac{\text{المستثمرات طويلة الاجل}}{\text{اجمالي الاستثمارات}}$

ثانيا: مؤشرات تقييم الاداء المصرفي

هناك مجموعة من النسب المالية المعتمدة في ادبيات تقييم اداء المصارف، حيث يقسمها حسب الهدف التقييم الى مجموعة من المؤشرات والنسب، نسب لتقييم كفاءة التسويق المصرفي، ونسب لتقسيم كفاءة الهندسة المالية ونسب لتقييم كفاءة ادارة الربحية ونسب لتقييم كفاءة ادارة المخاطر ونسب لتقييم كفاية راس المال، ونسب ادارة السيولة[1].

[1] شوقي بورقبة، **مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية** نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.academia.edu
اطلع عليه في: 2020/04/08

الشكل رقم (1–3): مؤشرات الاداء المصرفي للمصارف الإسلامية



المصدر : شوقي بورقبة مرجع سابق,ص66

1.2. مؤشرات تقيم الاداء المالي للمصارف الاسلامية:

يشير الاداء المالي الى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير او المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط او مشروع اقتصادي يسهم في تحديد اهمية الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الاداء المالي للمؤسسات.

ان عملية تقييم الاداء المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الاسلامية من ناحية الالية والقياس، اذ تعد النسب المالية من اهم الادوات التي تعتمد عليها الادارات في تحليل القوائم المالية للوقوف عن مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات فضلا عن كونها الركيزة الاساسية في عملية التخطيط وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، فهي تقوم بتزويد الاطراف ذات العلاقة بطريقة افضل لفهم ظروف المؤسسة ولا يتطلب حساب النسب المالية الا قدرا محددا من المهارة والقدرة اما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد الحجر الاساسي في التمييز بين المحلل المالي الكفء والمحلل المالي الاقل كفاءة، وهناك مؤشرات اساسية لتقييم الاداء المالي للمصارف مثل مؤشرات القيمة المضافة ومؤشرات النسب المالية[1].

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية الى عدة تصنيفات:

1.1.2. نسب السيولة:

تعرف السيولة بانها قدرة المصرف على سداد الالتزامات حيث الاستحقاق او حيث الطلب[2].

وتعتبر السيولة النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل مما لديها من النقدية، وتعد نسب السيولة من الاهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين اذ يتوجب على المصارف

[1] زايدي مريم، **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة المخاطر صيغ التمويل الاسلامية**، دراسة حالة مصرف ابو ظبي الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص77.

[2] امين محمد سعيد محمد الادريسي، لقمان عثمان عمر، **قياس وتحليل اثر المؤشرات (النسب) المالية على معدل العائد على الاستثمار لعينة من المصارف الاسلامية لمدة 1990–2008**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة صلاح الدين، اربيل العراق، 2014، ص32.

توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدى المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما اذ توسع في سياسات الاستثمار والاقتراض[1].

من بين المؤشرات المستعملة في حساب السيولة ما يلي:

- نسبة الاحتياط القانوني: $\frac{\text{الارصدة لدى المصرف المركز}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$

- نسبة القانونية: $\frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$

- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات: $\frac{\text{النقدية +المستحق الى المصرف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

2.1.2. نسبة الربحية:

تعكس هذه النسبة الاداء الكلي للمؤسسات اذ يعد الربح المحور الاساسي في القيام كثير من الانشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المؤسسات جذب اي مستثمري ومن ثم فان الملاك والممولين سيتحولون الى انشطة ومؤسسات اخرى.

ومن بين المؤشرات المستعملة في حساب الربحية ما يلي:

- معدل العائد الى الودائع: $\frac{\text{صافي الارباح (بعد خصم الضرائب)}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$

- معدل عائد السهم: $\frac{\text{صافي لأرباح}}{\text{عدد الاسهم}} \times 100$

- نسبة هامش الربح: $\frac{\text{هامش الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

- نسبة العوائد الى الموارد: $\frac{\text{صافي الارباح}}{\text{اجمالي الودائع +حق الملكية}} \times 100$

[1] زايدي مريم، مرجع سابق، ص77.

- معدل العائد على حق الملكية: $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حق الملكية}} \times 100$

- معدل العائد على راس المال المدفوع: $\frac{\text{صافي الارباح (بعد خصم الضرائب)}}{\text{راس المال المدفوع}} \times 100$

3.1.2. نسبة ملاءة راس المال:

تقوم البنوك بوجه عام بمراعاة متطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي والبنوك الاسلامية مطالبة بنفس الامر مع فارق طبيعة التمويل في البنك الاسلامي وكذلك جانب الودائع الجارية وعدم استفادته منها باستثمارها وتركز متطلبات كفاية راس المال على وجود اموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بالمخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح، او الاستثمار المباشر، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة البنوك الاسلامية على الايفاء بمتطلبات لجنة بازل[1].

ومن بين المؤشرات المستعملة في حساب هذه النسبة ما يلي:

- نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية: $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الاستثمارات الى الاوراق}} \times 100$

- نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات: $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

- نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض الممنوحة: $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي القروض الممنوحة}} \times 100$

- نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع: $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$

4.1.2. نسب توظيف الاموال:

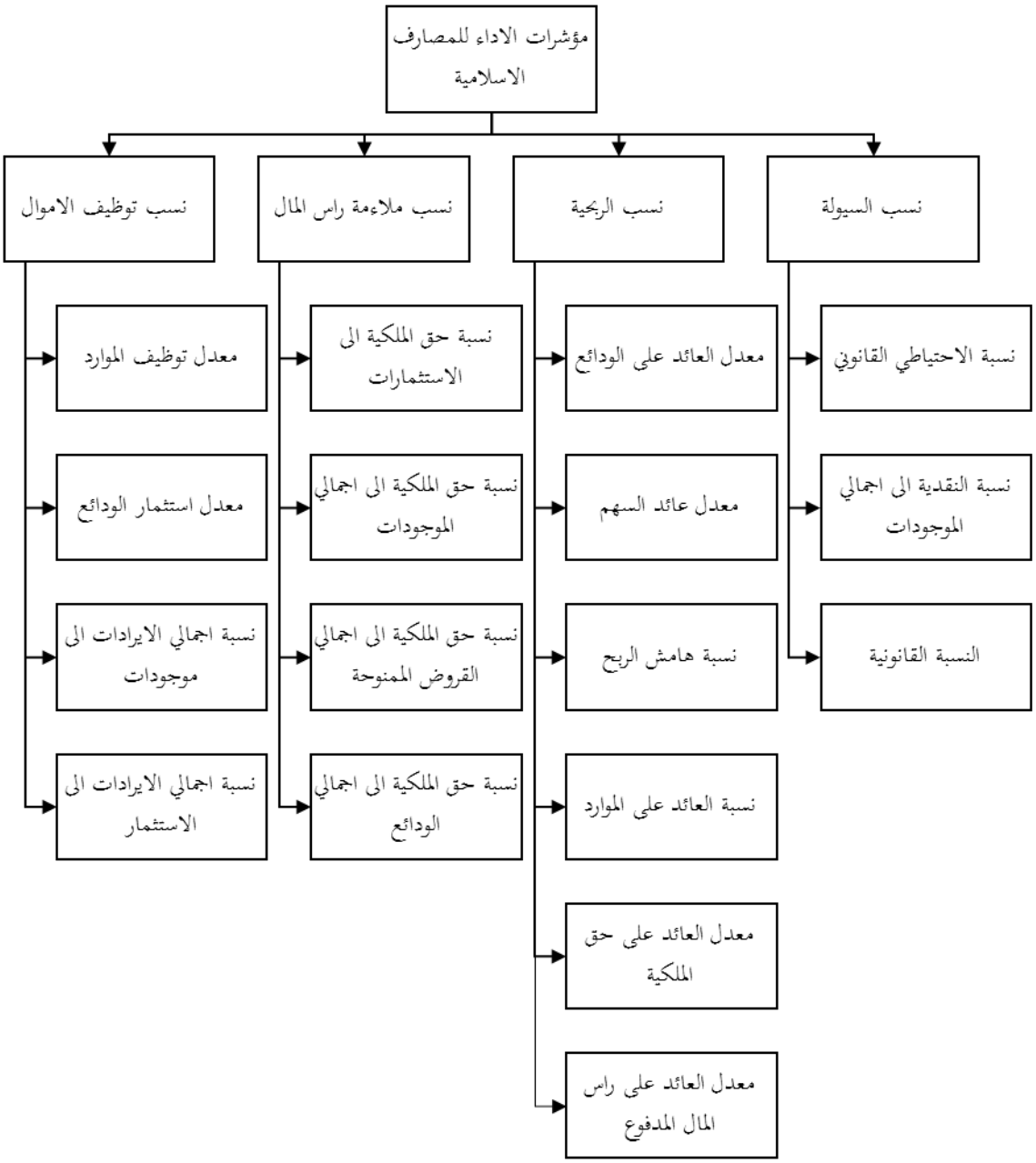
تقوم بقياس اداء المصارف في استخدام الاموال المتاحة والعائد على الاستثمار وفي شتى المجالات ومن بين اهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الاموال هي[2]:

[1] ابراهيم عبد الحليم عابد، **مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2008، ص199.

[2] زايدي مريم، مرجع سابق، ص79.

- معدل توظيف الموارد: $\frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع + حق الملكية}} \times 100$
- نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات: $\frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} \times 100$
- نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات: $\frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

الشكل رقم (2–3) : مؤشرات تقييم الاداء المالي للمصارف الإسلامية



المصدر: زايدي مريم، مرجع سابق، ص80.

2.2. مؤشرات تقييم الاداء المصرفي الامريكي camels

ان نموذج camels عبارة عن نتيجة لكل من الرقابة المكتبية حيث يتم استخدام المعلومات المنشورة في القوائم المالية، والرقابة الميزانية التي فيها جمع المعلومات الخاصة التي لا يتم الافصاح عنها في القوائم المالية.

ويمكن تعريفه: على انه اداة اشراف لتقويم سلامة المصرف ولتحديد المصارف التي تتطلب اشرافا واهتماما خاصا[1]، تتبع اهمية نموذج camels في مساعدته بتوقع حالات فشل المصرفية بالإضافة الى التنبؤ بعوائد المصرف، وهو نموذج تم تصميمه من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الامريكية عام 1979، ففي البداية كان هذا النظام يتكون من مجموعة من المعايير الرقابية التي تغطي خمس مجالات رئيسية في المصرف، وفي عام 1998 اضيف اليه معيارا سادسا يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensutivity ليصبح CAMELS.

درجة السلطات الرقابية على الاخذ بنتائج معيار camels الاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، يأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية حيث:

يرمز الحرف c لمدى كفاية راس المال لحملة المودعين وتغطية المخاطر، والحرف a لجودة الموجودات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجودة مخصصات لمراقبة الموجودات الهالكة او المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز حرف m للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة اجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي، ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، اما الحرف e فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف، وزيادة راس المال، واخيرا الحرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

[1] راغب الغصين، محمد عمار نشواتي، **تقويم الاداء المالي للمصارف الاسلامية والتقليدية الاردنية باستخدام مؤشرات نموذج camel**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد01، 2014، ص348.

1.2.2. مميزات معيار CAMEL:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

- توحيد اسلوب كتابي تقارير التفتيش.

- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية.

- الاعتماد على التقييم الرقمي، اكثر من الاسلوب الانشائي في كتابة التقارير مما يعلل حجم التقارير.

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل، وفق منهج موحد.

- يقلل من نسبة الوقوع في اخطاء التصنيف التي قد تحدث في حال استخدام معاير camel نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستسقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش الميداني.

2.2.2. كيفية استخدام نظام camels في تقييم اداء البنوك:

يسعى نظام التقييم المصرفي camels بإدخال بعض التعديلات عليه لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثالثة حتى يقوم كل بنك بتقديم نفسه ويتفق على حقيقية موقفه مالي قبل ان يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

وفيما يلي سنقوم بعرض التصنيف حسب تقويم CAMELS:

- التصنيف حسب تقويم CAMELS:

-يتم تقويم المصارف بإعطاء تصنيفات بموجب معايير دولية مقارنة ويتطلب ذلك اجراء تصنيف رقمي من (1-5) استناد الى العناصر الستة الاساسية، حيث يكون التصنيف (1) الافضل والتصنيف (5) الادنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا الى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة.

- المصارف التي يكون تصنيفها المركب 1 و2 هي السليمة بصورة اساسية في معظم النواحي وتعتبر ذات ادارة لديها ضمان الاستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية.

– المصرف الذي يكون تصنيفه 3 بشكل عام يواجه بعض نقاط الضعف ويستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصحيح في اطار زمني معقول.

– اما المصارف التي يكون تصنيفها (4) و(5) فتشير الى وجود مشاكل جدية مما يتطلب رقابة هادفة لإجراءات تصحيحية.

وعليه يتم وضع التصنيف الاتي[1]:

– قوي: يتصف المصرف بالتصنيف القوي اذا كانت نسبة كفاية اس المال تتجاوز المتطلبات القانونية، ومستوى جيد للأرباح مع نمو الاصول وتمتع الادارة بخبرة في متابعة مسارات الاعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، ام الاصول المتعثرة فتكون قليلة مع اعداد مخصص كافي لمقابلته.

– مرضي: عند اعطاء هذا التصنيف فان ذلك يعني بان المصرف يتمتع بمركز مالي سليم، مع وجود بعض المشاكل تحت السيطرة.

– وسط: توجد مشاكل بحاجة الى معالجة فورية من قبل الادارة، واذا لم تقم الادارة بمعالجة هذه المشاكل فان الوضع سيتفاقم في المصرف.

– حدي: توجد لدى المصارف مشاكل حادة، واذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فسوف يتعرض المصرف للانكشاف واحتمال تعرضه للإفلاس، المطلوب مستوى من الرقابة يتضمن برنامج تصحيحي ضمن مدة معينة لحل المشاكل لديه اضافة الى ايقاف بعض النشاطات.

– ضعيف: (غير مرضي) احتمال تعثر المصرف (افلاسه) حيث ان المشاكل التي يعاني منها المصرف مشاكل حادة وغير مسيطر عليها من قبل ادارة المصرف، ولابد من قيام البنك المركزي باتخاذ الاجراءات المناسبة فورا دون اي تدخل.

[1] موفق عباس باقر شكارة، **تقويم اداء المصارف بموجب معايير camels**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع العدد18، الفصل الاول، 2012، ص144.

3.2.2. مكونات معيار CAMELS

يحتوي على ستة انواع عامة من الاداء، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة الى نوع محدد كما سبق وان ذكرنا.

أ- كفاية راس المال (CAPITAL): يوضح مفهوم كفاية راس المال العلاقة بين مصادر راس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر نسبة كفاية راس المال اداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بانها احتمال اعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الاعسار ارتفعت درجة الملاءة[1].

مكونات راس المال: يشمل راس المال ما يلي[2]

- راس مال لمواجهة مخاطر الائتمان:

وافق محافظ البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية خلال جويلية 1988 على تقرير لجنة بازل للرقابة المصرفية بشان اقتراح معيار موحد لكفاية راس المال يغطي المخاطر الائتمانية والى حد ما مخاطر الدول وذلك كعلاقة بحد ادنى 8 ٪ بين كل من راس المال والاصول والالتزامات المصرفية، مرجعية بأوزان مخاطر تختلف باختلاف نوعية الاصل والملتزم به (المدين)، بحيث تم التفرقة في هذه الاوزان بين الملتزم بدول OCDE وبين الملتزم بباقي دول العالم NONOCDE، ويتكون راس المال حسب اتفاقية بازل1 من شريحتين هما[3]:

الشريحة الاولى: وتضم راس مال المصرف الدائم واحتياطاته، باستثناء احتياطات التي تتسم بالحذر (راس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة+ الارباح).

الشريحة الثانية: من (احتياطات اعادة التقويم واحتياطي معدل الارباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار)، ولكن لا تشمل المخصصات العامة، شريطة ان لا تتجاوز الشريحة ما نسبة 50٪ من الشريحة الاولى، وهي تضم (الاحتياطات

[1] شوقي بورقية، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010، ص76.

[2] سلام عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الاداء ومتطلبات الاصلاح**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2012، ص83-85.

[3] موسى عمر مبارك ابو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم المصارف الاسلامية، كلية العلوم والمصرفية، 2008، ص16.

غير المعلنة + احتياطات اعادة التقييم + الاصول+ المحفظات المكونة لمواجهة المخاطر غير المحددة+ القروض المساندة + ادوات رأسمالية اخرى)

وفيما يلي سنقوم بشرح عناصر مكونات الشريحة:

الاحتياطات غير المعلنة: تضم الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف وبالتحديد من خلال حساب الارباح والخسائر، بشرط ان تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

احتياطات اعادة تقييم الاصول: يتم التعرف عليها عندما يتم تقسيم المباني والاستثمارات في الاوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية، على ان تتم عملية اعادة التقييم وفق لأسس معقولة.

مخصصات مكونة لمواجهة اي مخاطر غير محددة: تعتبر هذه المخصصات في حكم الاحتياطات لأنها لا تواجه هبوط محدود في قيمة اصول بذاتها، مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

القروض المساندة: اتاحت اتفاقية بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات محددة الاجل، بحيث لا تزيد اجالها عن خمسة سنوات وبخصم 20٪ من قيمتها سنويا.

ادوات رأسمالية اخرى: تجمع هذه الادوات بين خصائص وحقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر اذا حدثت.

- راس المال لمواجهة مخاطر السوق:

يجب ان يغطي راس المال مخاطر السوق التالية:

مخاطر سعر الفائدة: حيث يتعرض المصرف الاسلامي لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمتطلبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، او اعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة[1].

[1] حبيب احمد، طارف الله خان، **الرقابة والاشراف على المصارف الاسلامية**، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، ط1، جدة 2006، ص149.

مخاطر سعر صرف العملات الاجنبية: تنشا مخاطر الصرف نتيجة التقلبات التي تطرا في الاسواق في اسعار صرف العملات الاجنبية، فالمصرف الاسلامية تتعامل بالعملات الاجنبية، وبالتمويل والاستثمار بالعملات الاجنبية، وقبول الودائع بالعملات الاجنبية، وهذا كله يعرض المركز اجمالي الى التقلبات في اسعار هذه العملات.

مخاطر السلع: هي مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة لتقلبات اسعار الاصول (السلع والخدمات)، فالمصرف يملك سلع قصد بيعها وبالتالي هي معرضة لما تتعرض له كافة السلع والخدمات من امكانية تناقص قيمتها في السوق بفعل عوامل السوق.

صيغة حساب كفاية راس المال:

الزمت البنوك بحد ادنى لكفاية راس المال قدره 8٪ تحسب كما يلي:

نسبة كفاية راس المال: $\frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{مجموع المخاطر الرجحة المحتملة}}$

يمكن تصنيف راس المال المصرفي كالتالي:

1. المصارف ذات راس مال (1) تتميز بأداء قوي للأرباح، ونمو جيد للأصول، وتمتلك ادارة متمرسة قادرة على مراقبة مسارات الاعمال المصرفية بشكل فعال.

2. المصارف ذات راس مال (2) تشترك في خصائص المصارف ذات راس مال (1)، ولكنها تعاني من نقاط ضعف في عنصر او اكثر من العوامل.

3. المصارف ذات راس مال (3) تتمتع بكفاية راس المال وتلتزم بالمتطلبات التنظيمية المصرفية، لكن قد تواجه بعض النقاط الضعيفة في بعض الجوانب.

4. المصارف ذات راس مال (4) تواجه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية راس المال لتغطية المخاطر اللازمة لأنشطتها المصرفية، وتعاني من مستويات عالية من الخسائر بسبب القروض المتعثرة.

5. المصارف ذات راس مال (5) تتطلب اشرافًا رقابيًا قويًا لحماية حقوق المودعين والدائنين، حيث تواجه خسائر كبيرة جدا قد تتجاوز راس المال الاجمالي نتيجة لاستثماراتها وعملياتها المصرفية وعمليات الاقراض.

ب- جودة الاصول (ASSETS)

تشكل المحفظة التمويلية الجزء الاكبر من حجم الاصول في المصارف وايراداتها الحصة الاكبر من الدخل التشغيلي لها، لذلك فان نوعية الاصول السيئة تؤدي الى التأثير السلبي على الارباح عبر تخفيض الدخل من الفوائد في المصارف التقليدية والارباح في المصارف الاسلامية وزيادة تكاليف المؤونات وبالتالي تخفيض الربح الصافي، وبما ان الاحتياطات تعني احتمالية ان الديون غير المنتجة، وانخفاض نوعية الموجودات الا اذا كان الهدف من زيادتها هو اجراء وقائي ففي هذه الحالة يدل على تحوط المصرف ضد المخاطر الائتمانية المتوقعة[1].

نسبة التصنيف المرجح: المخصصات/ (حقوق الملكية+ المخصصات) تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة دلت على:

- قلة حجم الديون المتعثرة لدي البنك، واداء ادارة ائتمان جيدة وربحية افضل.

نسبة اجمالي التصنيف TCR: القروض المتعثرة/ (حقوق الملكية + المخصصات):

كلما قلت هذه النسبة كان افضل.

وذلك ان: حجم مخصص الديون المتعثرة الى حقوق الملكية قليل، ملاءة راس المال قوية، سياسة منح ائتمان رشيدة، ربحية افضل مما يتيح فرصة اكبر لنمو البنك وتحقيق اهدافه.

والجدول التالي يوضح اهم النسب لتصنيف جودة الاصول[2].

[1] راغب الغصين، محمد عمار نشواتي، **مرجع سابق**، ص349.

[2] موفق عباس، بقار شكارة، **مرجع سابق**، ص148.

الجدول رقم (3–1): اهم النسب لتصنيف جودة الاصول وفق نظام camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	(WCR) نسبة التصنيف المرجحة	نسبة اجمالي التصنيف (TCR)
1	قوية	اقل من 5٪	اقل من 20٪
2	مرضية	من 5٪ الى 15٪	20٪ - 50٪
3	جيدة بعض الشيء	من 15٪ الى 35٪	50٪ - 80٪
4	حدية	من 35٪ الى 60٪	80٪ - 100٪
5	غير مرضية	60٪ فاكثر	100٪ فاكثر

المصدر: موفق عباس باقر شكارة، مرجع سابق، ص148.

-البنك الذي يتم تصنيف اصوله (1) يتصف بـ:

نوعية مجهوداته قوية.

ادارة قوية للقروض

مشاكل معروفة ومحدودة

البنك الذي يتم تصنيف اصوله (2) يتصف بـ:

نوعية الموجودات مرضية

مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الاخرى تحتاج الى الاهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية.

البنك الذي يتم تصنيفه جودة أصوله (3):

نوعية الموجودات وادارة القروض غير مرضية، يحتاج الى اهتمام السلطات الرقابية.

البنك الذي يتم تصنيف جودة اصوله (4):

هناك ضعف في نوعية الموجودات وادارة القروض.

البنك الذي يتم تصنيفه جودة اصوله (5):

يشهد ضعف كبير في نوعية الموجودات وادارة القروض

ج-جودة الادارة (MANAGEMENT):

يعد الاداء الاداري مكونا اساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق اهدافه وذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام ومسؤوليات الادارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، ومن النسب المستعملة في قياس جودة الاصول ما يلي[1]:

MQ1 : (المصاريف التشغيلية)/ (الايرادات التشغيلية) × 100 : تقيس هذه النسبة المصاريف التي يتحملها المصرف في سبيل جني وحدة نقدية من عمليات المصرف.

MQ2: (المحفظة التمويلية + الاستثمارات) / (حقوق الملكية + اجمالي الودائع) × 100

تشير الى قدرة المصرف الى توظيف الموارد المتاحة لديه في الاصول المنتجة، فكلما ارتفعت كان اداء المصرف افضل

MQ3: (المصاريف التشغيلية)/ (اجمالي الاصول المنتجة) × 100

تقيس هذه النسبة المصاريف المتحققة من كل وحدة نقدية واحدة مستثمرة في الاصول، فكلما انخفضت دلت على كفاءة ادارة توظيف الموارد المتاحة له في استثمارات مجدية.

د-ادارة الربحية (Earning Management):

تنظر ادارة المصرف الى الارباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية اداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الاصول، وفيما يلي سنقوم بعرض هذه النسب:

ROE: (صافي الربح بعد الضريبة)/ (حقوق الملكية) ×100 يقيس معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار اموالهم في المصرف وبمعنى اخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف اموالهم في المصرف وبمعنى اخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف اموالهم في البنك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة المصرف في توظيف امواله.

[1] راغب الغصين، محمد عمار نشواتي، **مرجع سابق**، ص350.

ROA : (صافي الربح بعد الضريبة)/ (اجمالي الاصول) ×100 يقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في استخدام وادارة الموجودة، اي قدرة المصرف على استخدام اصوله في توليد الارباح، وكلما ارتفعت كانت ربحية المصرف افضل ومردود الاستثمار فيه اكثر جدوى وبالنهاية يكون اداؤه افضل.

- ROD: (صافي الربح بعد الضريبة)/(اجمالي الودائع) ×100 يقيس قدرة المصرف على استخدام الاموال المودعة لديه في توليد الارباح ومقدار الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية

مستخدمة منها، ويعتبر من اهم المؤشرات المستخدمة من قبل المودعين للمقارنة بين المصارف.

هـ-ادارة السيولة:

تعرف السيولة بانها مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين سواء العادية او غير العادية، وتلبية حاجيات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار الى بيع اوراق مالية بخسارة كبيرة او الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة[1].

نسب السيولة: يمكن تقسيم سيولة البنك بالاعتماد على النسب التالية[2]:

نسبة التوظيف: مجموع القروض/ مجموع الودائع

تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجبات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة ذل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير الى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين اي انها تظهر انخفاض السيولة.

نسبة السيولة: السيولة الحاضرة/ الخصوم المستحقة على المدى القصير

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الارصدة النقدية الموجودة في المصرف او لدى البنك المركزي او البنوك الاخرى.

[1] جميل الزايدنين السعودي، **اساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص155.

[2] الجنابي هيل عجمي، **ادارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية**، دار المسار للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص197.

نسبة القروض الممنوحة الى اجمالي الاصول: مجموع القروض /مجموع الاصول.

ثالثا: مؤشرات الاداء الاقتصادي

ان تقييم اداء المصارف الاسلامية من الجانب الاقتصادي يتم من خلال الاعتماد على اهم النسب التي تبرز حجم ومقدار مساهمة المصارف الاسلامية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة بشكل خاص وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يتمثل المؤشر الاول في نسبة التمويل الموجه الى القطاعات التنموية وهو مدى مساهمة المصرف في تمويل القطاعات التنموية، ويتمثل المؤشر الثاني في نسبة التمويل المتوسط والطويل الاجل والمؤشر الثالث في نسبة توظيف صيغ المشاركة والمضاربة، والتي تعكس مدى اعتماد المصارف الاسلامية على الصيغ الاستثمارية في توظيف اموالها، اما المؤشر الرابع فيتعلق بنسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والتي تظهر مدى مساهمة المصرف الاسلامي في تمويل تلك المشروعات التي تؤثر بشكل مباشر في نمو الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة البطالة[1].

رابعا: مؤشرات الاداء الاجتماعي.

وهي مجموعة من النسب تسمح بقياس مساهمة المصرف الاسلامي في التنمية الاجتماعية والمتمثلة في نسبة الزكاة المستحقة الى حقوق الملكية والتي تعكس الدور الذي يمكن ان تسهم به المصارف الاسلامية في مجال الزكاة، فارتفاع هذه النسبة يعني مساهمة المصرف في تحقيق الامان الاجتماعي، وكذلك مؤشر نسبة التبرعات الى حقوق الملكية واخيرا نسبة القروض الحسنة الى حقوق الملكية، حيث تعد القروض الحسنة من اهم البنود الاجتماعية التي تعكس مبادئ الاقتصاد الاسلامي.

[1] شوقي بورقبة، **مرجع سابق**، ص07.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء

في هذا المبحث، سنناقش العوامل المختلفة التي تؤثر على تقييم أداء المصارف الإسلامية، قسمناها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية. سنبدأ بتحليل العوامل الداخلية التي تشمل الهيكل التنظيمي، الكفاءة الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، وثقافة المؤسسة. هذه العوامل تؤثر مباشرة على كيفية عمل المصارف وتقديم خدماتها. ثم سننتقل إلى العوامل الخارجية التي تشمل البيئة الاقتصادية، التشريعات والقوانين، التغيرات في السوق، والمنافسة. هذه العوامل تلعب دورًا مهمًا في تحديد البيئة التي تعمل فيها المصارف الإسلامية وتؤثر على أدائها العام .

المطلب الاول: العوامل الداخلية

تشير العوامل الداخلية الى العناصر الموجودة في الصناعة المصرفية والتي تؤثر على ادائها. وتسلط الدراسة الضوء على عدة عوامل داخلية تؤثر بشكل كبير على اداء الصناعة المصرفية من بين هذه العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على اداء الصناعة المصرفية، نجد هيكل راس المال، السيولة، وجودة الاصول. فيما يلي تحليل لهذه العوامل وكيفية تأثيرها على الاداء المصرفي:[1]

1. هيكل راس المال

يشير هيكل راس المال الى الطريقة التي تمول بها البنوك عملياتها واستثماراتها، سواء من خلال الدين (مثل السندات والقروض) او من خلال حقوق الملكية (مثل الاسهم). يعد هيكل راس المال من العوامل الاساسية التي تؤثر على استقرار البنك وقدرته على تحمل الصدمات المالية.

–نسبة الدين الى حقوق الملكية: البنوك التي تعتمد بشكل كبير على الدين قد تواجه مخاطر اعلى في حالة حدوث تقلبات في السوق او تدهور في جودة الاصول. على الجانب الاخر، الاعتماد الزائد على حقوق الملكية قد يقلل من العائد على الاستثمار للمساهمين.

[1] رامي محمد ابو وادي، نهيل اسماعيل سقف الحيط(2017). محددات اداء الصناعة المصرفية الاردنية .**المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**.*(2)13*، ص181-199

-تكلفة راس المال: تختلف تكلفة راس المال بين الدين وحقوق الملكية. الديون عادة ما تكون ارخص من حقوق الملكية، ولكنها تأتي مع التزامات ثابتة للفائدة يجب الوفاء بها بغض النظر عن الاداء المالي للبنك.

-المرونة المالية: الهيكل المالي الجيد يوفر للبنك مرونة اكبر في التعامل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، حيث يمكنه تعديل استراتيجيات التمويل بسرعة لتامين السيولة اللازمة او تقليل التكاليف.

2. السيولة

السيولة تعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على قدرة البنوك على تلبية احتياجات عملائها اليومية والمفاجئة. السيولة تعني قدرة البنك على تحويل اصوله الى نقد بسرعة وبدون فقدان القيمة بشكل كبير.

-ادارة السيولة: البنوك تحتاج الى ادارة سيولتها بشكل فعال لضمان قدرتها على تلبية متطلبات السحب وتجنب اي نقص في السيولة يمكن ان يؤدي الى ازمة ثقة بين العملاء.

-نسبة الاصول السائلة: البنوك التي تحتفظ بنسبة عالية من الاصول السائلة تكون في وضع افضل للتعامل مع الازمات المالية والازمات الاقتصادية. ومع ذلك، يجب موازنة ذلك مع الحاجة الى تحقيق عوائد اعلى من خلال استثمارات اقل سيولة.

-الاحتياطات النقدية: الاحتفاظ بمستوى كافٍ من الاحتياطات النقدية يمكن ان يساعد البنوك في التعامل مع تدفقات السحب الكبيرة او الفجائية، مما يعزز من استقرار النظام المالي بشكل عام.

3. جودة الاصول

جودة الاصول تشير الى نوعية القروض والاستثمارات التي يحتفظ بها البنك في محفظته. جودة الاصول تعد مؤشرًا رئيسيًا على المخاطر المرتبطة بمحفظة البنك واحتمالية تحقيق العوائد المستقبلية.

-نسبة القروض المتعثرة: ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يمكن ان يكون مؤشرًا على ضعف جودة الاصول، مما يؤدي الى خسائر مالية وتقليل الارباح.

-تنويع المحفظة: تنويع الاصول بين مختلف القطاعات والصناعات يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتركز الاستثمارات في قطاع واحد. هذا التنويع يساعد في تحسين جودة الاصول.

-الادارة الفعالة للمخاطر: البنوك التي تعتمد على انظمة فعالة لإدارة المخاطر تكون قادرة على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الاجراءات المناسبة للتخفيف منها، مما يعزز من جودة الاصول.

تتأثر الصناعة المصرفية بعدة عوامل داخلية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد ادائها واستقرارها. هيكل راس المال، السيولة، وجودة الاصول تعد من بين العوامل الاكثر اهمية. هيكل راس المال يؤثر على كفاءة التمويل والمرونة المالية للبنك، بينما تعتبر السيولة ضرورية لضمان قدرة البنك على تلبية التزاماته اليومية والفجائية. من ناحية اخرى، جودة الاصول تعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد المستقبلية والتعامل مع المخاطر. من خلال التركيز على هذه العوامل وادارتها بفعالية، يمكن للبنوك تعزيز ادائها ومكانتها في السوق المالية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تشير العوامل الخارجية الى العناصر الموجودة خارج الصناعة المصرفية والتي تؤثر على ادائها. وتسلط الدراسة الضوء على عدة عوامل خارجية تؤثر بشكل كبير على اداء الصناعة المصرفية. وتشمل هذه العوامل[1]:

1. النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على اداء الصناعة المصرفية. عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو، تزداد الفرص الاستثمارية وتتحسن القدرة الشرائية للأفراد والشركات، مما يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية.

[1] رامي محمد ابو وادي، نهيل اسماعيل سقف الحيط ، **مرجع سابق**، 181-199

– زيادة الطلب على القروض: في فترات النمو الاقتصادي، تزداد حاجة الشركات والافراد الى القروض لتمويل مشاريعهم وتوسيع اعمالهم. هذه الزيادة في الطلب على القروض يمكن ان تعزز من ارباح البنوك من خلال زيادة حجم الاقراض والعوائد من الفوائد.

– تحسن جودة الاصول: النمو الاقتصادي يعزز من قدرة المقترضين على سداد ديونهم، مما يقلل من نسبة القروض المتعثرة ويحسن من جودة الاصول المصرفية.

– تنويع المنتجات والخدمات: الاقتصاد المتنامي يفتح المجال امام البنوك لتقديم منتجات وخدمات جديدة تتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة، مما يعزز من قدرتها التنافسية وجذب عملاء جدد.

2. البيئة التنظيمية

البيئة التنظيمية تشير الى القوانين والتشريعات والسياسات التي تحكم عمل البنوك. في الاردن، تلعب البيئة التنظيمية دورًا كبيرًا في تشكيل اداء الصناعة المصرفية من خلال تحديد معايير التشغيل وضوابط المخاطر.

– الاشراف والرقابة: الهيئات التنظيمية مثل البنك المركزي الاردني تفرض قواعد صارمة على البنوك لضمان استقرار النظام المالي. هذه القواعد تشمل متطلبات راس المال، معايير السيولة، واجراءات ادارة المخاطر. الالتزام بهذه القواعد يساعد البنوك على تقليل المخاطر التشغيلية والمالية.

– القوانين المالية: التشريعات المتعلقة بالضرائب، الحوكمة، والافصاح المالي تؤثر بشكل مباشر على اداء البنوك. التغييرات في هذه القوانين يمكن ان تؤدي الى تكاليف اضافية او، في بعض الحالات، توفر فرصًا لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.

– السياسات النقدية: تؤثر السياسات النقدية التي يحددها البنك المركزي على اسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك. السياسات التوسعية، مثل خفض اسعار الفائدة، يمكن ان تحفز على زيادة الاقراض والنمو الاقتصادي، بينما السياسات الانكماشية قد تؤدي الى تقليل الاقراض وزيادة تكاليف التمويل.

3. ظروف السوق

تشمل ظروف السوق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر على البيئة التشغيلية للبنوك. في الاردن، تتأثر ظروف السوق بعدة جوانب:

- التكنولوجيا المالية (Fintech): الابتكارات التكنولوجية تغير طريقة تقديم الخدمات المصرفية. تبني التكنولوجيا المالية يمكن ان يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير خدمات جديدة للعملاء، مثل الخدمات المصرفية الرقمية والدفع الالكتروني.

- المنافسة: وجود بنوك محلية ودولية يخلق بيئة تنافسية شديدة. المنافسة تفرض على البنوك تحسين خدماتها وتقديم منتجات مبتكرة للحفاظ على حصتها في السوق وجذب عملاء جدد.

- التغيرات الاجتماعية والديموغرافية: التحولات في التركيبة السكانية، مثل زيادة نسبة الشباب المتعلمين والمتمكنين تكنولوجيًا، تتطلب من البنوك تعديل استراتيجياتها لتلبية احتياجات هذا الجيل. التركيز على الخدمات الرقمية والابتكار يمكن ان يساعد البنوك في تلبية توقعات العملاء الجدد.

- التضخم واسعار الصرف: تؤثر معدلات التضخم واسعار الصرف على القوة الشرائية للعملاء وتكلفة التمويل. ارتفاع معدلات التضخم يمكن ان يقلل من القدرة الشرائية ويزيد من تكاليف التشغيل، بينما تقلبات اسعار الصرف تؤثر على قيمة الاصول والالتزامات الموجبة بالعملات الاجنبية.

تتأثر الصناعة المصرفية بشكل كبير بالعوامل الخارجية التي تشمل النمو الاقتصادي، البيئة التنظيمية، وظروف السوق. النمو الاقتصادي يعزز من الطلب على الخدمات المصرفية ويحسن من جودة الاصول، في حين تلعب البيئة التنظيمية دورًا حيويًا في ضمان استقرار النظام المالي من خلال القوانين والاشراف. من جانب اخر، تؤثر ظروف السوق من خلال التكنولوجيا المالية والمنافسة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب من البنوك التكيف والابتكار بشكل مستمر.

وبالتالي، تعتبر العوامل الداخلية مثل هيكل راس المال والسيولة وجودة الاصول من العوامل الهامة التي تحدد اداء البنك. وتلعب العوامل الخارجية مثل النمو الاقتصادي والبيئة التنظيمية وظروف السوق ايضًا دورًا حاسمًا في تحديد اداء البنك. ان فهم هذه العوامل امر ضروري لصانعي السياسات ومديري البنوك لتطوير استراتيجيات فعالة لتحسين اداء البنوك وتعزيز النمو الاقتصادي.

خاتمة الفصل الثالث

على الرغم من ان المصارف الاسلامية تعتبر مؤسسات حديثة مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التقليدية، الا انها تميّزت بانتشارها السريع في العالم وزيادة الاقبال على خدماتها. وهذا يعود جزئيا الى الحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية التي لم تكن ملبية بشكل كافٍ من قبل المصارف التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالمسلمين الذين يلتزمون بتعاليم الشريعة الاسلامية.

وعلى الرغم من ان المصارف الاسلامية تعمل في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والانظمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية في المجتمعات الاسلامية، الا انها تظهر نموا متسارعا على الصعيدين المحلي والدولي. يعود هذا النمو الى جاذبية نموذج الاعمال الذي تتبناه هذه المصارف، حيث يتمثل هذا النموذج في تقديم الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، مما يجذب المستثمرين والعملاء من ذوي الاهتمامات الاسلامية وغيرهم ايضا. بفضل تطور التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، اصبح بإمكان المصارف الاسلامية الوصول الى جمهور اوسع، وهذا ساهم بشكل كبير في زيادة انتشارها ونجاحها على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، تعمل هذه المصارف على توفير حلول مالية مبتكرة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية.

اما عن كفاءة المصارف الاسلامية، فتتمثل في العلاقة بين وسائل الانتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن القول ان المؤسسة كفؤة اذا تم تحقيق الناتج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة، وان الحل الكفء هو الذي يستعمل اقل الوسائل او بعبارة اخرى الاقل تكلفة ومن السهل ان يكون المسير فعالا (تحقيق الاهداف) ولكن غير كفء من خلال استعمال مفرط لوسائل الانتاج مقارنة بالمعايير المقدرة، كما يمكن ايضا ان يكون المسير كفؤ غير فعال حيث يستعمل الوسائل بشكل يوافق المعايير المقدرة ولكن دون تحقيق النتائج المسطرة، كما يمكن ان يكون فعالا وفي نفس الوقت وهذا يمكن تسميته بالأداء الجيد.

الفصل الرابع: كفاءة واداءالمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر

يعتبر الفصل الرابع من الدراسة محورًا أساسيًا لفهم تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، والتي تمثل نموذجًا مهمًا في العالم العربي والإسلامي. نسعى في هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لكفاءة وأداء هذه المؤسسات، مع التركيز على التجارب العملية والنتائج المالية التي حققتها .

يبدأ الفصل بنظرة عامة على تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، مستعرضين أبرز اللاعبين في هذا المجال. سنتناول في المبحث الأول شركة سلامة للتأمين التكافلي، موضحين دورها في نشر مفهوم التكافل في الجزائر وأهم إنجازاتها. كما سنتطرق إلى مؤسسة الوقف وصندوق الزكاة الجزائري، مسلطين الضوء على أهميتهما في تعزيز الاقتصاد الإسلامي في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، سنتناول السوق المالية الإسلامية في الجزائر، متطرقين إلى تطورها وأهم التحديات التي تواجهها.

بعد ذلك، ننتقل إلى نظرة عامة على بنك البركة الجزائري، أحد أبرز المصارف الإسلامية في الجزائر. سنستعرض تاريخ البنك وهيكله التنظيمي، مسلطين الضوء على كيفية إدارته وتطوره في السوق المالية الجزائرية. يهدف هذا القسم إلى فهم العوامل التي ساهمت في نجاح بنك البركة ومدى تأثيره في الاقتصاد المحلي.

في المبحث الثاني، سنقوم بتقييم الأداء المالي لكل من شركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري. سنتناول في المطلب الأول تقييم الأداء المالي لشركة سلامة، معتمدين على تحليل القوائم المالية والأداء العام للشركة. وسننتقل بعد ذلك إلى المطلب الثاني، حيث سنقوم بتحليل مالي شامل لبنك البركة الجزائري، مستندين إلى بياناته المالية وأدائه في السوق.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن كفاءة وأداء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، مما يساعد في تحديد النقاط القوية ومجالات التحسين. من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤى قيمة يمكن أن تساهم في تطوير وتحسين أداء هذه المؤسسات، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

بإكمال هذا الفصل، سيكون لدينا فهم عميق لتجربة الجزائر في تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية، مما يتيح لنا الاستفادة من هذه التجربة في تطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لتعزيز القطاع المالي الإسلامي في مناطق أخرى.

المبحث الاول: تجربة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر

في هذا المبحث، سنستعرض تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، مركّزين على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تعزيز الاقتصاد الإسلامي في البلاد. سنبدأ بنظرة عامة على شركة سلامة للتأمين التكافلي، موضحين أهمية التكافل في الجزائر وتطور هذه الشركة. ثم سنتناول دور مؤسسة الوقف وصندوق الزكاة الجزائري في دعم الاقتصاد والمجتمع، وأخيرًا، سنلقي نظرة على تطور السوق المالية الإسلامية في الجزائر. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: نظرة عامة عن شركة سلامة للتامين التكافلي بالجزائر.

اولا: التكافل في الجزائر

يعتبر قطاع التامين مكونا اساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، يمارس التامين التكافلي في الجزائر من خلال شركة وحيدة هي: سلامة التأمينات.

1.1.تعريف شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

شركة سلامة للتأمينات هي احدى الفروع التابعة للشركة العربية الاسلامية للتامين "اياك" الاماراتية ومقرها السعودية، لقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، حيث استحوذت على الشركة (البركة والامان) التي تم انشاؤها بتاريخ 2000/3/3، وتوفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 250 نقطة على مستوى التراب الوطني و4 مديريات جهوية، وتنفرد بخدمات التامين التكافلي.[1]

وقد نجحت شركة سلامة في تحقيق نتائج ايجابية خلال الاعوام الاخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر بـ 3٪ من سوق التأمينات في الجزائر التي تتوزع بين الشركات العمومية 80٪ والشركات الخاصة 20٪.

[1] مسيردي سيد احمد، **تطبيقات التامين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2018، ص586.

2.1.منتجات شركة سلامة التأمينات:

من بين منتجات النشاط التأميني في الشركة السلامة ما يلي:

1.2.1. المنتجات العامة للشركة: وتتمثل في

- التامين على السيارات اثناء الحادث الناجم عن تصادم وانقلاب ...الخ.

- التامين على الحرائق والمخاطر المصاحبة.

- التامين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق او حوادث الطائرات، او اعمال الشغب ...الخ.

- تامين المسؤولية العامة والتلف والضرر الناتج عن اهمال وتقصير في اداء الاعمال.

- تامين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية اصحاب العمل اتجاه العميل عن ضرر الاهمال.

2.2.1.منتجات التكافل في الشركة: وتتمثل في

التامين التكافلي وتراكم راس المال ويتضمن توفير راس المال وقت التقاعد، التامين التكافلي والرعاية الاجتماعية، التامين التكافلي والائتمان[1] الذي يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

3.1. استغلال الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

تحاول شركة سلامة للتأمينات حساب الفائض التأميني مع مراعاة المعايير الاسلامية والتقيد بالأنظمة التي حددها المشرع الجزائري.

1.3.1. حساب الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

يتم حساب الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات الجزائر، اي على مستوى محفظة تضم كل المخاطر، وهذا من اجل ان تغطي المحافظ ذات الفائض الاكبر عجز المحافظ التي حققت عجزا خلال سنة الاستغلال، ويتم اعتبار النتيجة الاستغلال هي الفائض التأميني في نهاية السنة من اجل التقيد بالأنظمة المسطرة من طرف المشرع، فقد نظم

[1] مسيردي سيد احمد، **نفس المرجع السابق**، ص587

التأمينات وممارستها عن طريق الامر رقم 07-95 الصادر بـ08 مارس 1995 في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 13، والذي تم تعديله بالقانون 06-04 الممضى في 20 فيفري 2006 وحدد انواع شركات التامين في الجزائر، وحدد الجانب المالي لكل منهما، وكون شركة "سلامة للتأمينات الجزائرية" شركة ذات اسهم، فهي تخضع في جانبها المالي للقانون الخاص بشركات التامين ذات الاسهم وبالتالي لا يحق لها اعتبار الفرق بين ما تم جمعه من اقساط وما تم دفعه من تعويضات فائضا تامينا بالمفهوم الذي تأخذ به شركات التامين التكافلي، ولا من حيث طريقة حسابه، ولا من حيث طريقة استغلاله[1]

2.3.1.توزيع الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات:

يتم توزيع الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات الجزائر كل ثلاث سنوات وهذا من اجل:

- تغطية اي عجز محقق خلال الثلاث سنوات بالتكامل.
- من اجل ان تغطي بعض المحافظ التي حققت فائض عجز المحافظ الاخرى.
- حتى يتم تعظيم قيمة الفائض وبالتالي الحصص التي توزع تكون اكبر.

ويتم توزيع الفائض حسب نسب الاشتراك السنوية مثلا من دفع حصص لمدة ستة اشهر خلال سنة معينة يستفيد فقط من 50٪ من الفائض المحقق في تلك السنة، كما تلتزم الشركة بالشفافية اثناء التوزيع، اي تمنح الحق لاي مأمن في ان يطلب توضيحات عن كيفية استخراج الفائض ومختلف الحسابات، تجدر الاشارة الى انه من الناحية القانونية، عن عدم وقوع الخطر المؤمن منه، فالاشتراك الذي دفعه المأمن يكون ملكا للشركة لكن شركة "السلامة للتأمينات الجزائر" تقوم بالتنازل عنه من اجل الالتزام بمبادئ التامين التكافلي وقد حققت الشركة عند بداية نشاطها في السنوات

[1] اوموسى ذهبية، قروفي خديجة، **طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التامين التكافلي، شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجا**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد12، المجلد01، 2015، ص71

الاولى عجزا متتابعا، بالتالي لم يتوفر الفائض اللازم لتغطية هذا العجز مما دفع المساهمين لتغطيته عن طريق القرض الحسن، على ان يتم استرجاعه في السنوات المقبلة عند تحقيق الفائض[1].

3.3.1.استثمار الفائض التأميني في شركة "سلامة للتأمينات الجزائر"

تتبع شركة "سلامة للتأمينات الجزائر" النموذج المختلط، فعند استثمارها للأموال تستخدم نموذج المضاربة، اما عند اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بنشاطات التامين، فهي تستعمل نموذج الوكالة.

وتستثمر الشركة كغيرها من شركات التامين، الفائض التأميني وهذا من اجل رفع قيمته، مما يؤدي الى تخفيض قيمة الاشتراكات الواجبة الدفع ان قررت الشركة الاحتفاظ به، وايضا تعظيم الحصص عند توزيعه في حالة ما اذا قررت الشركة توزيعه.

تستثمر الشركة اموالها حسب ما ينص عليه القانون اي 50٪ على الاقل في قيم الدولة والعائد المكون من هذا الاستثمار يعتبر فوائدا ربوية

بالتالي الشركة لا تعتبرها موردا ولا تضاف الى الفائض، بل تقوم بالتبرع بها الى الجمعيات الخيرية من اجل التزامها بمبادئ الشريعة الاسلامية، اما الجزء الذي ترك لها الاختيار فيه فتستثمره حسب مبادئ الشريعة الاسلامية وحسب ما تمليه عليها هيئة الرقابة الشرعية، اي في المجالات المباحة شرعا، فالفائض الذي تم الحصول عليه بطريقة شرعية لا يمكن للشركة ان تؤمن مشاريع محرمة شرعا وتقوم بالاستثمار خاصة في بنك البركة، بنك السلام، ومجموعة البركة المصرفية ABG، وغيرها من المؤسسات المالية الاسلامية.

4.1. ادارة التامين التكافلي في الشركة:

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ اعمالها الدولية وادارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، والنموذج المختلط وهذا الاخير الاكثر ممارسة في الشركة وسنقوم بعرض هذه النماذج[1]:

[1] اوموسى ذهبية، فروفي خديجة، **مرجع سابق**، ص72-73

1- نموذج الوكالة: حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في ادارة عمليات التامين واستثمار الاقساط مقابل اجر معلوم.

ب- نموذج المضاربة: المضاربة هي اتفاقية استثمار اموال بين اثنين احدهما يقدم راس المال والاخر يقد الجهد (المضارب) وناتج المضاربة الربح، يتم اقتسامه بين الاثنين بنسبة محدودة وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون راس المال والمؤمن هو المضارب.

ج- النموذج المختلط: في هذا النموذج تأخذ الشركة نسبة معينة من الاشتراكات (الاجر المعلوم) مقابل ادارتها لأعمال التامين مع نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات بصفتها المضارب.

ثانيا: الوقف بالجزائر

1.2. الاوقاف بعد الاستقلال:

لقد تميزت فترة الاستقلال للدولة الجزائرية بفراغ قانوني في مجال الاوقاف مما ساهم في ضياع العديد من الاملاك الوقفية، وسرقت بعضها بدون وجه حق من قبل الافراد او من قبل هيئات عمومية، وايضا الحملة الشرسة التي شهدتها الاوقاف اثناء الحقبة الاستعمارية من تفكيكها للعديد من الاوقاف التي وزعت على المستوطنين، وكذا جملة الاجراءات التي ساهمت في بيع وتداول العقارات الوقفية في سوق المبادلات والمعاملات التجارية، وبعد الاستقلال قبل صدور القانون 90/25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري، والقانون 91-10 المؤرخ في 27 ابريل 1991 المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم والمرسوم التنفيذي رقم 98-381 وحمايتها وكيفيات ذلك[2].

قامت الوزارة بتنظيم اجراءات تدريجية محددة سمحت بتغيير وضعية القطاع ومتابعة مؤشرات التغيير بدءا بعملية البحث والاسترجاع مسجلة صعوبة في ايجاد الوثائق وبطئ عملية البحث رغم مختلف الجهود المبذولة، ثم تحولت الوزارة الى

[1] محمدي بوزينة امنة، **شركات التامين التكافلي، تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وافاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012

[2] قشيوش عمر، **اثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان ، 2017، ص232.

ادارة مشرفة على ترقية الوقف من اجل تمكينه من خدمة بما يتوافق مع تطلعاته وتبني مشاريع استثمارية وابراز ما انجز مع فتح كل الخيارات في التعامل مع بلورة استراتيجية وتسطير برنامج اولي ابتداء من سنة 2013 الى غاية يومنا هذا. ولعل اهم عنصر في البرنامج المنتج من قبل وزارة الاوقاف هو احصاء الاوقاف والبحث عن الاملاك الوقفية الضائعة واسترجاع ما تم الاستيلاء عنه بالتنسيق مع المصالح الادارية ذات الصلة (مسح الارضي، الملام الدولة، الحفظ العقاري، مصالح الفلاحة، وزارة الداخلية)، بعد توفير للوسائل المادية والبشرية اللازمة لإنجاح هذه العملية.

2.2. الهيكل التنظيمي للأوقاف الجزائرية

لقد تولت وزارة الشؤون الدينية والاوقاف مهمة ادارة وتسيير الاوقاف وحمايتها من خلال اجهزتها المركزية واللامركزية داخل الوطن والمتمثلة في[1]:

1.2.2. الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى الوطني:

والذي يتكون من:

ا- مديرية الاوقاف والحج: هي جهاز مركزي منطوي تحت وزارة الشؤون الدينية والاوقاف انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200-146 بنص المادة الاولى منه، حيث تتكون من مدير يساعده اربعة (04) نواب، وتضطلع هذه المديرية بعدة مهام وهي:

- تسيير وثائق الاملاك العقارية والاملاك الوقفية وتسجيلها واشهارها.

-القيام بمتابعة اجراءات التنفيذ لقرارات المحكمة.

- البحث عن الاملاك الوقفية واشهارها.

-مسك سجلات جرد الاملاك الوقفية العقارية والمنقولة والتي بدورها تنقسم الى مديريتين فرعيتين لهما علاقة بالوقف وهما:

المديرية الفرعية لحصر الاملاك الوقفية وتسجيلها: كلفت بالمهام التالية:

[1] قيشوش عمر، **نفس المرجع السابق**، ص233.

- جرد الاملاك الوقفية ووضع بطاقة خاصة لكل ملك وقفي.

- متابعة تسيير الاملاك الوقفية.

- مساعدة على تكوين ملف اداري لكل شخص يرغب في وقف ملكه.

المديرية الفرعية للاستثمار الاملاك الوقفية:

- اعداد الدراسات المتعلقة باستثمار الاملاك الوقفية وتنميتها.

- متابعة العمليات المالية المحاسبية للأملاك الوقفية ومراقبتها.

- متابعة تحصيل الايجار وصيانة الاملاك.

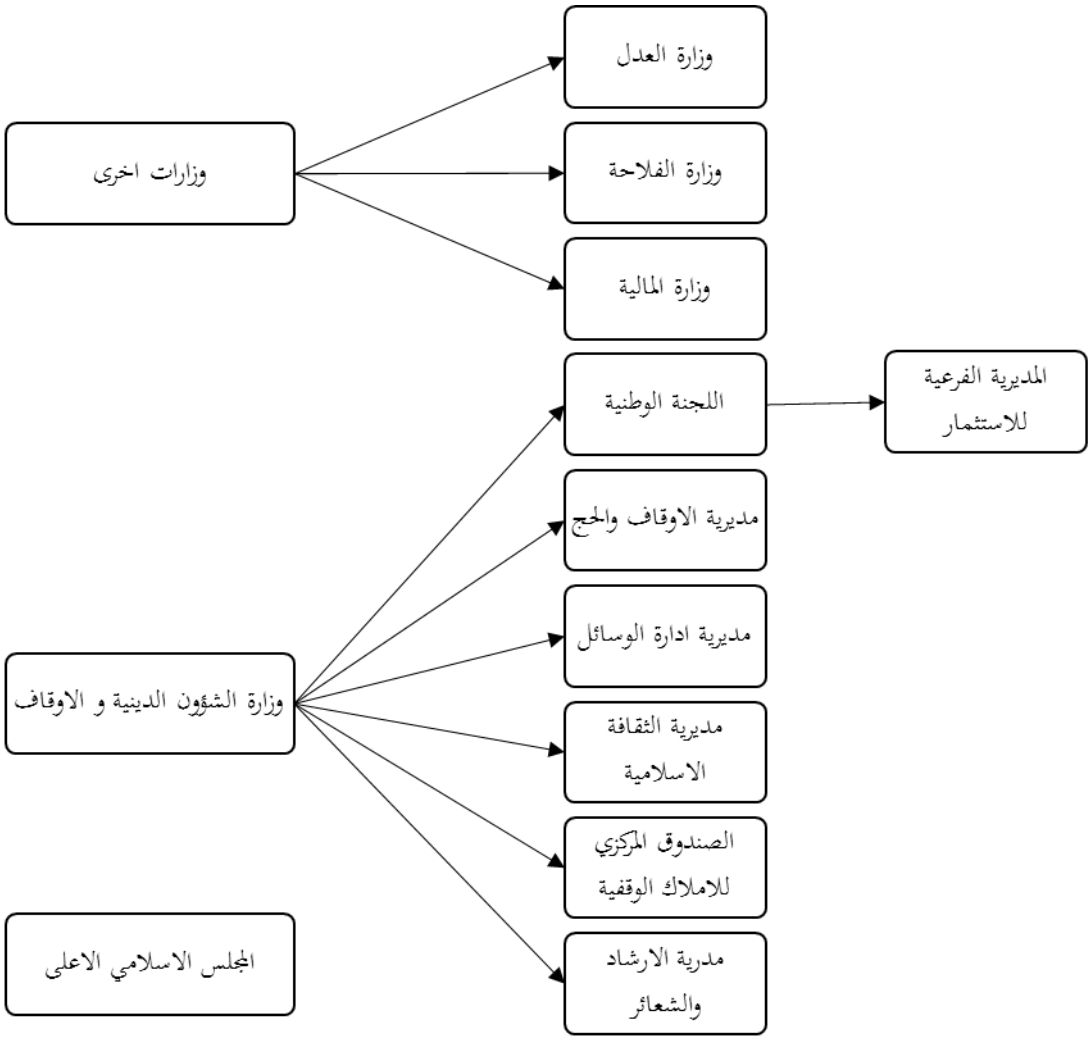
ب- اللجنة الوطنية للأملاك الوقفية:

تم انشاء هذا الجهاز بموجب القرار الوزاري 29 المؤرخ في 1999/02/21 الصادر عن وزير الشؤون الدينية والقاضي بإحداث لجنة وطنية للأوقاف لدى الوزير المكلف بوزارة الشؤون الدينية المتمثلة مهمتها في ادارة الاملاك الوقفية.

ج- الصندوق المركزي للأملاك الوقفية:

تم انشاؤه بناء على قرار وزاري مشترك بين الوزارة المالية ووزارة الشؤون الدينية سنة 1999 وهو حساب مركزي خاص بالخزينة المركزية، يفتح في احدى المؤسسات المالية بقرار من وزير الشؤون الدينية، اين يتم فتح حساب جاري للأوقاف على مستوى نظارة الشؤون الدينية، تصب فيه الايرادات والموارد المحصلة على مستوى نظرات المديريات بمختلف الولايات وتحول اليه ارصدة الاموال الموضوعة في حساب الاملاك الوقفية وحساب الاضرحة والهيئات، المفتوحين على مستوى الخزينة اللذين يلغيان بعد اتمام اجراءات التحويل.

الشكل رقم (1-4): الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى الوطني

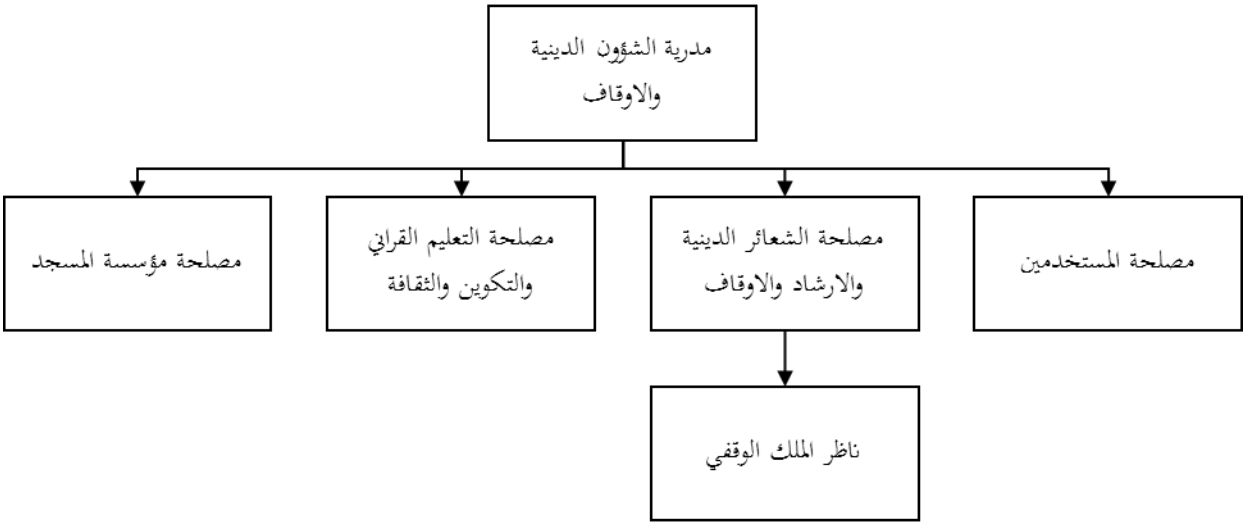


المصدر: نفس المرجع السابق، ص236.

2.2.2.الهيكل التنظيمي للأوقاف الى المستوى المحلي

يتمثل في: مديرية الشؤون الدينية والاوقاف، وكيل الاوقاف الحساب الولائي لأملاك الوقفية ناظر الوقفي.

الشكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى المحلي



المصدر: نفس المرجع السابق، ص238.

2.2. مؤسسة نظارة الوقف:

يمكن تعريف مؤسسة نظارة الوقف بانها: الهيئة او التنظيم المكلف قانونيا بالتسيير المباشر للملك الوقفي، معترف لها بشخصية قانونية وذمة مالية مستقلين[1].

ومن بين دوافع التوجه نحو مؤسسة نظارة الوقف ما يلي:

- تزايد اهمية العقارات الوقفية ومواقعها الاستراتيجية وخاصة في المدن التي لها تراث وقفي كبير.

- النمو العمراني الكبير والتقدم في انظمة البناء مما جعل قيمة الارض ترتفع اضعافا كثيرة.

- تنامي وتطور الادوات المالية الخاصة بالتمويل والاستثمار وخاصة فيما يتعلق بالتمويل الاسلامي، وتعدد محاوره بما يخدم الوقف من حيث توفير الاموال اللازمة للعمارة دون الاضرار بالوقف من خلال العقود الاستثمارية.

[1] بن حمادي عبد الوهاب، **الادارة المباشرة للوقف في التشريع الجزائري (النظارة)**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة، 2017، ص223.

-بروز المؤسسات المتخصصة في ادارة العقارات والاستثمارات مما يساعد ادارة الوقف على الفعالية في الاستثمار.

- من مميزات مؤسسة النظارة امكانية ادارة الممتلكات الوقفية، وما تدره من ربح بما يخدم الاغراض التنموية حسب الظروف التي تعيشها كل دولة، فمثلا قد يكون من المجدي توجيه جزء كبير من الموارد الوقفية الى التعليم في حالة تدنى نسبة المتعلمين وعجز الدولة عن توفير مقاعد دراسية كافية.

معنى ذلك ان مؤسسة النظارة ستشكل الية مناسبة في يد السلطات العمومية لاستخدام الاموال الوقفية استخداما عقلانيا لا تضارب فيه مع سياسية المالية العامة للدولة، وهذا لا يعني باي حال من الاحوال ترك المجال مفتوحا امام الناظر للمؤسسة التصرف في اموال الوقف كيف شاء، بل يجب استحداث هيئات رقابية يشارك فيها الواقفون او حتى اولوا الراي السديد.

فمن اهم شروط نجاح النظارة المؤسسة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله مهنيا، عن طريق الندوات والتربصات والدورات التدريبية، من اجل تزويد العاملين بالقطاع الوقفي بأحدث الاساليب الادارية، وطرق التسيير العقلاني للموارد المتاحة، بل يمكن ربط كفاءتهم بمدى تحقيقهم للأهداف المرجوة، مما يشكل لديهم حافزا قويا للسعي المستمر نحو تحسين الاداء والمحافظة على الاعيان الموقوفة.

ثالثا: صندوق الزكاة الجزائري

1. نشأة صندوق الزكاة

بالاعتماد على صلاحيات وزير الشؤون الدينية والاوقاف المنصوص عليها في قوانين الجمهورية، واستنادا على الوظائف الموكلة له الى المسجد والى مؤسسة المسجد في المراسيم المنظمة للمساجد، دعا وزير الشؤون الدينية والاوقاف في سنة 2003 نخبة من الجامعيين لفتح التفكير في انشاء صندوق الزكاة، كانت النخبة تتشكل من اطارات ووزارة الشؤون الدينية والاوقاف المعنيين بالملف، وبعض عمداء كليات العلوم الاقتصادية عبر الوطن، بالإضافة الى خبير دولي من البنك دولي من البنك الاسلامي للتنمية الى جانب فقهاء وباحثين، وخرج الفريق بتصور نظري متكامل

لإرساء صندوق الزكاة في الواقع الجزائري اودع لدى وزارة الشؤون الدينية والاوقاف والتي اسست فريقا لتنفيذ التوصيات، وقد انشات لجنة وزارية مكلفة بتسيير صندوق الزكاة والتي وضعت مشروع صندوق الزكاة حيز التنفيذ وواصلت رعاية انشاء اللجان القاعدية والولائية للصندوق[1].

2. تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف التي تضمن له التغطية القانونية، وهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف الى احياء فريضة الزكاة وترسيخها في اذهان المسلمين الجزائريين وتحسين تعاملاتهم وتحقيق مجتمع التكافل والتراحم، والوقوف الى جانب اهل الفقر والحاجة، تم تأسيسه سنة 2003، واول تطبيق له كان في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس وذلك بفتح حسابين بريدين في الولايتين تابعيين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي اموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية[2].

يتم تنظيم صندوق الزكاة في الجزائر على ثلاث مستويات تنظيمية متدرجة، لكل منها دورها الخاص في تنفيذ وادارة الزكاة بكفاءة وفعالية.

ا- اللجنة القاعدية: تتمثل في هذه اللجنة مستوى الاساس في تنظيم صندوق الزكاة، حيث تعمل على تحديد المستحقين للزكاة على مستوى الدوائر الادارية. تضم هذه اللجنة مجموعة متنوعة من الاعضاء، بما في ذلك رئيس الهيئة القاعدية ورؤساء اللجان المسجدية وممثلي لجان الاحياء وممثلين عن المزكين. يقع على عاتق هذه اللجنة مهمة تقييم الحالات المحتاجة والمستحقة للزكاة واتخاذ القرارات المناسبة بشان توزيع الزكاة عليهم.

[1] صالح مفتاح، **مداخلة حول الدور الاستثماري لمؤسسة الزكاة**، الملتقى العملي الدولي الاول حول تثمير اموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الاسلامي، جامعة البليدة، 2012، ص189.

[2] دعفل فاطمة، بن رجم عبد الغفار، منصوري حمزة، **الصيغ التمويلية لاستثمار اموال صندوق الزكاة الجزائري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد (04)، دون سنة النشر، ص235.

ب- اللجنة الولائية: تعتبر اللجنة الولائية المرحلة التالية في هرم تنظيم صندوق الزكاة، حيث تضمن الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية. بعد اتخاذ القرارات الاولية من قبل اللجنة القاعدية، تقوم هذه اللجنة بمراجعة الملفات واتخاذ القرارات النهائية بشان توزيع الزكاة في الولاية. تتألف اللجنة الولائية من مجموعة من الاعضاء المؤهلين، بما في ذلك رئيس الهيئة الولائية وكبار المزكين وممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية ورئيس المجلس العلمي للولاية، بالإضافة الى خبراء قانونيين واقتصاديين واجتماعيين.

ج- اللجنة الوطنية: تمثل اللجنة الوطنية السلطة القمة في تنظيم صندوق الزكاة، حيث تتولى مراقبة واشراف الانشطة التي تنفذها اللجان الولائية في مختلف انحاء البلاد. تتكون هذه اللجنة من مجموعة متنوعة من الاعضاء، بما في ذلك رئيس المجلس الاعلى للصندوق الزكاة ورؤساء اللجان الولائية واعضاء الهيئة الشرعية وممثلين عن المجلس الاسلامي الاعلى والوزارات ذات الصلة وكبار المزكين. تضم ايضًا مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع عن كثب اداء اللجان الولائية وتقديم التوجيهات اللازمة لها.

3 اهداف صندوق الزكاة:

تتمثل الاهداف في:

- السعي في زيادة مستوى الوعي لدى الافراد (مستحقي الدفع) وحثهم على اداء الزكاة في وقتها.

- تقديم مساعدات دائمة للأفراد وذوي الحاجة اما بشكل مادي كنفقات تحويلية للأرامل والمرضى كمساعدات العلاج او بشكل عيني كالسلع الغذائية[1].

- توفير قرض حسن انتاجي بغرض تمويل المشاريع الانتاجية الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة قصد تحفيز ومساعدة للشباب البطال على المشاركة في الحياة الاقتصادية، او ايجاد فرص شغل والتقليل من ظاهرة البطالة.

- انشاء مؤسسة خاصة لشؤون الزكاة تسعى لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

[1] قشيوش عمر، **مرجع سابق**، ص200.

– ضبط ادارة وتسيير اموال ومداخيل المحصلة من الزكاة من خلال وضع لجان منتشرة داخل اقطار الوطن تشرف على جميع اجراءات الصرف، ومتابعة مختلف المشاريع بالتدقيق.

4. طريقة تحصيل الزكاة:

بغية زيادة الحصيلة الزكوية، عمد مسيرو صندوق الزكاة على اتباع بعض الاساليب التي تمتاز بالسهولة والبساطة في عملية الجباية التي تتمثل في[1]:

ا–الحوالة البريدية: يمكن الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني، وتضع عليها ما يلي: اسم المزكي او عبارة (مزكي، محسن وغيرها)، المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، ورقم حساب صندوق الزكاة للولاية.

ب– الصكوك: يطلق عليها اسم حوالة الزكاة، حيث يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها المزكي، وبيانات تتعلق بالمزكي، والمبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

ج– الصناديق المسجدية : اذ يعد وجودها جزءًا اساسيًا من تنظيم جمع الزكاة في الجزائر، حيث يتم وضع صناديق لجمع الزكاة في كل مسجد بهدف تسهيل عملية التبرع للمواطنين الذين قد يجدون صعوبة في دفع الزكاة عبر الحسابات البريدية. يمكن للمواطن ان يقدم زكاته ببساطة من خلال ايداعها في هذه الصناديق، ومن ثم يحصل على ايصال من امام المسجد يثبت دفعه للزكاة، مما يسهل عملية المتابعة والرقابة.

وبموجب هذا النظام، يمكن للمتبرع ان يساهم في عملية الرقابة عن طريق ارسال نسخة من الايصال الى اللجان المختصة، سواء كانت القاعدية على مستوى الدوائر الادارية، او الولائية على مستوى الولايات، او الوطنية على المستوى الوطني. هذا النظام يعزز شفافية عملية جمع الزكاة ويضمن ان تصل التبرعات الى من يحتاجون اليها بشكل فعال وفقًا لأحكام الشريعة الاسلامية وتوجيهات الصندوق.

[1] دعفل فاطمة، بن رجم عبد الغفار، منصوري حمزة، **مرجع سابق**، ص236.

رابعا: السوق المالية الاسلامية في الجزائر

1- متطلبات انشاء سوق مالي اسلامي في الجزائر:

لا تتضح اهمية اقامة سوق مالي اسلامي بأقسامها المختلفة بمجرد اصدار قرار انشاء سوق مالي اسلامي، وانما يجب تحقيق متطلبات النجاح متمثلة باستيفاء عدة انواع من الشروط الاساسية الواجب توافرها في كافة اطراف السوق المالي الاسلامي، وبما يراعي خصوصية كل طرف، حيث تتمثل الاطراف في: السوق، الهيئات الاستشرافية، الوسطاء الماليون، الجهات المصدرة للأوراق المالية والمستثمرون، وفي سبيل ذلك لابد من تحقق جملة من الشروط:

1.1.الشروط المهنية:

تتمثل اهم الشروط المهنية اللازم تحققها سواء في الجهة المشاركة في السوق المالي الاسلامي، او ما يتم تداوله من ادوات تابعة لها فيما يلي:

- تحديد الادوات المالية الاسلامية المرخص اصدارها(الاسهم الجائزة شرعا، الصكوك الاسلامية، وحدات الصناديق الاستثمارية)، تحت اشراف هيئات رقابية اشرافية شرعية.

- التأكد من التزام الاطراف المشاركين في السوق المالية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المعايير، كل بحسب موضوعه، وان يتم الاستعانة في سبيل ذلك بالإفصاح والتقارير وتقرير المراجعين والمدققين الشرعيين الداخليين والخارجيين.

- تحديد معيار كفاية راس المال للأدوات المالية التي يكون لها جانب انمائي، بحيث تقوم الجهات المصدرة بتطبيقه، فيجب الاتفاق على النسبة التي يجب ان لا تتجاوز نسبة السيولة النقدية عن الاصول الحقيقية، اذ ينبغي تحديد نسب معينة وينبغي ان يخصص لكل قطاع نسبة خاصة به.

- ان يتم اعتماد القيمة العادلة اساسا لإصدار الادوات والاوراق المالية، خاصة عند اصدار الاسهم الجديدة لزيادة راس مال الشركة بحيث يأخذ بالاعتبار القيمة العادلة للاسهم القديمة، والقيمة السوقية سواء بعلاوة اصدار او حسم اصدار مع الحرص على ان تكون النسبة مقدرة تقديرا مناسبا.

- ان يتم مراعاة خصوصية الادوات المالية اصدارا وتداولا، ذلك لاحتمال امكانية كون الاصدار والتداول متعلق بالنقود والديون، او الذهب والفضة، فلكل منهما احكامها الخاصة، فان كانت موجودات الادوات المالية نقودا محضة يجب مراعاة احكام الصرف عند تداولها، وان كانت موجوداتها ديونا محضة، فيجب مراعاة احكام بيع الديون عند تداولها.

1.2.الشروط الفنية:

يقصد بالشروط الفنية الاجراءات او المتطلبات المتعلقة بالقضايا الادارية والتنظيمية لإنجاح اصدار وتداول الاصول المالية على انواعها المختلفة في السوق المالية الاسلامية، بحيث تتكفل بمهمة تحقيق هذه الشروط الهيئات الادارية المشرفة على السوق المالية في ظل الاقتصاد الاسلامي.

تكون هذه الشروط محل التزام من قبل المتعاملين بالسوق المالي الاسلامي من الجهات التي تصدر عنها الادوات المالية الاسلامية الى سوف يتم تداولها سواء للأدوات كانت دولة او شركة او مؤسسة او بنك او جهة وساطة مالية، بحيث تمنع الهيئات المشرفة على السوق من ادارة وهيئات اشراف من لم يستكمل هذه الشروط، العمل في السوق المالية، بل يمكن ايقاع عقوبات على المتهربين من ذلك.

1.3.الشروط الشرعية:

ان السوق المالية الاسلامية يجب ان تتحقق فيها مجموعة من الشروط الشرعية، وفق منهج يضمن لها ان تلبي احتياجات حقيقية لاقتصاديات الدول الاسلامية، لا مجرد هيكل يمثل صدى للنموذج الغربي لأسواقهم المالية، حيث

ان مجرد التزامها بهذا المنهج وحده لن يضمن لها ان تؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة، ولذلك يجب اقرار الخطط اللازمة من اجل ترفيه الاداء واصطفاء الهياكل وتطوير الادارة.

المطلب الثاني: نظرة عامة عن بنك البركة الجزائري.

الجزائر كباقي الدول الاسلامية والعربية، قامت بفتح المجال للصرفية الاسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ ان سنت قانون النقد والقرض 90-10، الذي فتح المجال للقطاع الخاص والاجنبي، لأنشاء البنوك ومنها البنوك الاسلامية في الجزائر، اين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة الى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الاخرى.

اولا: بنك البركة الجزائري

1. نشأة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو اول مصرف براس مال مختلط (عام وخاص)، تم انشاؤه في 20 ماي 1991 براس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وبدا مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، اما المساهمين فهم، بنك الزراعة والتنمية ومجموعة (BADR) الريفية في الجزائر[1].

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الاعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض 1990 وامتثالا لأوامر مجلس النقد والقرض القاضية برفع راس مال البنوك التجارية قبل بداية 2010 الى 10 مليار دينار جزائري، فان بنك البركة الجزائري اعلن عن رفع راس ماله من 2.5 مليار دينار جزائري، الى 10 مليار دينار جزائري موزع كما يلي:

- شركة دلة البركة القابضة الدولية ما نسبته 56٪
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) ما نسبته 44٪

[1] موقع بنك البركة الجزائري:www.elbaraka-bank.com ، اطلع عليه في 2019/10/27

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية، مع التقيد بأحكام الشريعة الاسلامية، وفي مجال الودائع بفتح البنك للأفراد والمؤسسات الحسابات التالية:

ا- حسابات الودائع تحت طلب: تفتح للأشخاص الطبيعيون والمعنويون وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري لتسير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.

ب-حساب التوفير والادخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد ادنى من الرصيد لا يقل عن 2000دج ويمنح لصاحبها دفتر تسجيل فيه عمليات السحب والايداع ويكافا الحساب على الرصيد المتوسط السنوي بجزء من ارباح البنك.

ج- حساب الاستثمار المخصص: هي حسابات تمكن اصحابها من استثمار اموالهم في مشروع او عدة مشاريع يختارونها وتكون معروفة لديهم.

د- حسابات الاستثمار المشتركة: تستثمر اموالها في مشاريع عامة ومشتركة.

2. اهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمة المصرفية واعمال التمويل والاستثمار على مبادئ الشريعة الاسلامية، تتمثل اهدافه فيما يلي:

- تحقيق الربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق الطرق الاسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر، ويراعي القواعد الاستثمارية الاسلامية.

- تطوير وسائل جلب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.

- القيام بكافة الاعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفين.

- تطوير اشكال التعاون مع المصارف المالية الاسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

– تطوير افاق الاستثمار، تقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية.

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف وضع البنك مجموعة من الخطط والاستراتيجيات تساعد على تجنب الوقوع في المخاطر والتي يمكن اجمالها في:

– تدقيق والمراقبة وتطوير نظام تسيير البنوك.

– التحكم في التكاليف ووضع ادوات تحليل المردودية وتحليل النتائج.

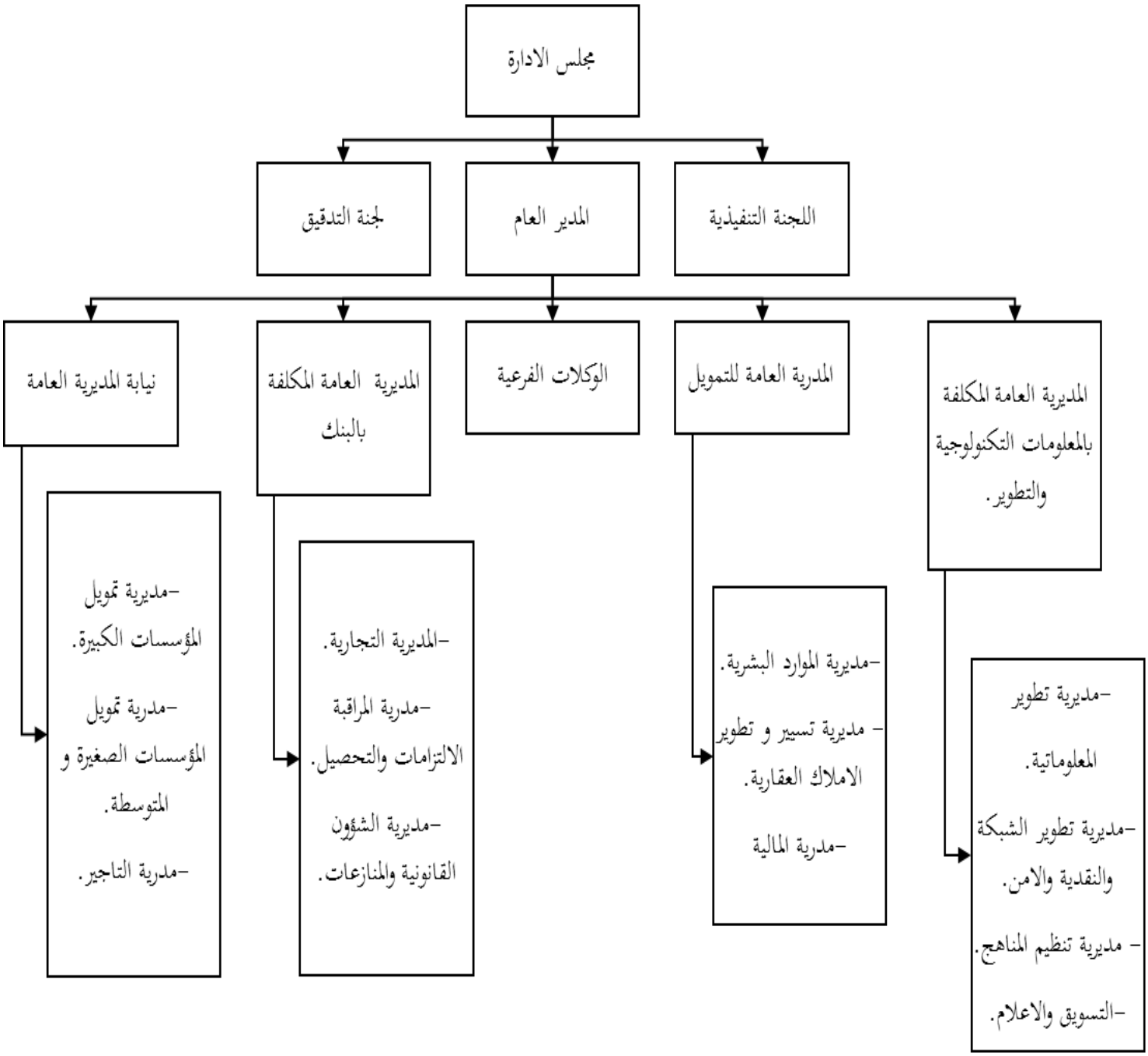
– تغطية السوق المحلية وذلك بتمديد مجال الاستغلال وتوسيع تشكيلة المنتجات البنكية وتدعيم الاموال الخاصة للبنك.

ثانيا الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

يختلف التنظيم الهيكلي لبنك البركة الجزائري عن البنوك التقليدية وذلك لضمان السير الحسن لكل عملياته وتحقيق اهدافه المسطرة والمراد تحقيقها.

يدير البنك مجلس ادارة يتكون من سبعة اعضاء، تحت رئاسة رئيس ونائب له وهو نفسه المتصرف المنتدب، هذا بالإضافة لأربعة نواب، كما يتواجد عضوان على مستوى لجنة التدقيق واخران على مستوى لجنة التنفيذ، دون اغفال المراقب الشرعي الذي يعد من اهم العناصر المكونة للبنك وذلك لمراقبة اذا كان نشاط البنك موافقا لأحكام الشريعة الاسلامية. الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر: www.albarka-bank.com

المبحث الثاني:تقييم الاداء المالي لشركة سلامة للتامين التكافلي وبنك البركة الجزائري.

في هذا المبحث، سنقوم بتقييم الأداء المالي لأبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، شركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري. سنبدأ بتحليل الأداء المالي لشركة سلامة، مستندين إلى البيانات المالية والقوائم المحاسبية لتقييم كفاءتها وربحيتها. ثم سنتناول بنك البركة الجزائري، حيث سنقوم بتحليل مالي شامل يوضح الأداء المالي للبنك من خلال دراسة القوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم العوامل المؤثرة على أدائه. يهدف هذا المبحث إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي لهذه المؤسسات، مما يساعد في تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين

المطلب الاول : تقييم الاداء المالي لشركة سلامة للتامين التكافلي.

أولا: التحليل الافقي للقوائم المالية لشركة سلامة للتامين التكافلي

سوف نتطرق الى التحليل الافقي لجدول حساب النتائج الخاص شركة سلامة لمعرفة التطور الحاصل في مختلف الانشطة التي يقوم بها خلال **الفترة 2016-2023**. وفق التفصيل التالي:

الجدول رقم (1-4): التحليل الأفقي لأقساط التأمين المكتتبة وإجمالي حقوق الملكية(مليون دج)

السنة	أقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات(دج)	التغير السنوي في الأقساط(%)	إجمالي حقوق الملكية(دج)	التغير السنوي في حقوق الملكية(%)
2015	3,956,618,168	-	3,451,358,188	-
2016	4,192,926,184	5.97	3,799,544,290	10.10
2017	4,493,445,889	7.17	4,101,467,892	7.94
2018	4,375,123,456	-2.63	4,302,321,987	4.90
2019	5,406,616,168	23.54	4,101,358,118	-4.67
2020	4,613,926,184	-14.63	4,329,544,290	5.56
2021	4,373,445,889	-5.21	4,791,467,892	10.67
2022	4,334,193,621	-0.90	4,594,540,974	-4.11
2023	4,522,766,744	4.35	5,360,122,977	16.65

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج

- بدأت الأقساط التأمينية المكتتبة في الارتفاع بوتيرة متسارعة من 2015 إلى 2017، حيث ارتفعت بنسبة تزيد عن 7% سنويًا خلال هذه الفترة. ومع ذلك، شهدت تقلبات في السنوات اللاحقة، حيث انخفضت في 2018 ثم ارتفعت مرة أخرى في 2019 ثم انخفضت مرة أخرى في 2020 قبل أن تستقر نسبيًا في السنوات الأخيرة.

- من ناحية أخرى، شهدت إجمالي حقوق الملكية زيادة مستمرة طوال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، مع تقلبات طفيفة في بعض السنوات. لاحظ أن الزيادة في حقوق الملكية كانت أكثر انتظامًا مقارنة بالأقساط التأمينية المكتتبة.

- يمكن ملاحظة أن هناك عدم تناغم بين الزيادة والانخفاض في الأقساط التأمينية المكتتبة وحقوق الملكية في بعض السنوات. على سبيل المثال، في عام 2019، ارتفعت الأقساط التأمينية بنسبة 23.54%، بينما انخفضت حقوق الملكية بنسبة 4.67%. وفي عام 2020، انخفضت الأقساط التأمينية بنسبة 14.63%، في حين ارتفعت حقوق الملكية بنسبة 5.56%.

- يُظهر العام 2023 ارتفاعًا جديدًا في الأقساط التأمينية المكتتبة بنسبة 4.35%، وهو الارتفاع الذي تلاه ارتفاع كبير في إجمالي حقوق الملكية بنسبة 16.65%. هذا الزيادة الكبيرة قد تشير إلى نمو إيجابي في الأعمال والأداء المالي للشركة خلال هذا العام.

الجدول رقم (2–4): الأقساط الصافية المكتتبة ونسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين

السنة	الأقسا الصافية المكتتبة (دج)	التغير السنوي في الأقساط الصافية(%)	نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين(%)
2015	3,742,230,640	-	82
2016	3,857,969,732	3.10	81
2017	4,097,172,635	6.19	79
2018	3,976,257,456	-2.95	80
2019	4,219,765,603	6.13	78
2020	3,494,046,266	-17.18	76
2021	3,406,708,873	-2.50	78
2022	3,416,136,542	0.28	79
2023	3,672,505,098	7.51	81

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج

شهدت الأقساط الصافية المكتتبة زيادة متفاوتة عبر السنوات، حيث تراوحت بين الارتفاع والانخفاض. ومع ذلك، كانت الزيادة الأكبر في عام 2017 بنسبة 6.19%، بينما شهدت أكبر انخفاض في عام 2020 بنسبة 17.18%. هذا يشير إلى تقلبات في حجم الأقساط التأمينية على مر السنوات.

نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين، والتي تعكس النسبة المئوية من الإيرادات التأمينية التي تحتفظ بها الشركة بدلاً من دفعها كمطالبات تأمين، شهدت تغيرات طفيفة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن النسبة كانت مستقرة في المتوسط حول القيمة 78%، باستثناء بعض التغيرات الطفيفة في بعض السنوات.

يُظهر العام 2023 زيادة جديدة في الأقساط الصافية المكتتبة بنسبة 7.51%، وارتفاعًا في نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين إلى 81%. هذا الارتفاع قد يعكس تحسنًا في أداء المبيعات وزيادة في إيرادات التأمين، مما يشير إلى قوة الشركة في الحفاظ على جزء أكبر من إيرادات التأمين للاستثمار في الأعمال المستقبلية أو لتعويض المطالبات المستقبلية.

الجدول رقم(3–4): إجمالي النفقات وإجمالي الأصول

السنة	إجمالي النفقات (دج)	التغير السنوي في النفقات(%)	إجمالي الأصول (دج)	التغير السنوي في الأصول(%)
2015	407,418,023.1	-	11,640,514,290	-
2016	464,798,241.4	14.08	12,561,845,218	7.91
2017	528,808,106.4	13.76	13,559,184,302	7.94
2018	600,286,352.4	13.51	14,641,144,421	7.98
2019	592,740,925.4	-1.26	15,803,167,386	7.93
2020	911,020,201.4	53.67	16,511,669,461	4.48
2021	288,522,911.3	-68.33	17,787,077,239	7.72
2022	966,554,904.3	234.98	18,467,396,369	3.82
2023	727,585,062.4	-24.73	20,987,085,509	13.65

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج:

شهدت إجمالي النفقات زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، مع تقلبات كبيرة في بعض السنوات. بينما كانت الزيادة الأكبر في عام 2022 بنسبة 234.98%، شهد العام 2021 انخفاضًا هائلًا بنسبة

-68.33% مقارنة بالعام السابق. هذا الانخفاض الكبير يبدو غير معتاد وربما يتطلب توضيحات إضافية حول الأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات الجذرية في النفقات.

من جهة أخرى، شهدت إجمالي الأصول زيادة مستمرة خلال الفترة نفسها، مع نمو يتراوح ما بين 3.82% في عام 2022 وحتى 13.65% في عام 2023. ومن اللافت أن نمو الأصول كان أكبر في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، مما يشير إلى نمو مستدام وقوي في قاعدة الأصول للشركة.

قد تكون التقلبات الكبيرة في إجمالي النفقات والانخفاض الكبير في العام 2021 مرتبطة بأحداث خاصة أو تغييرات استراتيجية داخل الشركة، والتي قد تتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم الأسباب والتأثيرات المحتملة. إلا أن النمو القوي في إجمالي الأصول في السنوات الأخيرة يمكن أن يعكس نجاح الشركة في تحقيق أداء مالي قوي وزيادة الاستثمارات في الأصول الثابتة والسيولة، مما يعزز قدرتها على التوسع والنمو في المستقبل.

الجدول رقم(4-4): الأصول المتداولة وإجمالي الأصول

السنة	الأصول المتداولة(دج)	التغير السنوي في الأصول المتداولة(%)	إجمالي الأصول(دج)	التغير السنوي في إجمالي الأصول(%)
2015	8,637,757,598	-	11,640,514,290	-

2016	8,876,468,297	2.76	12,561,845,218	7.91
2017	9,125,708,292	2.81	13,559,184,302	7.94
2018	9,374,922,602	2.73	14,641,144,421	7.98
2019	9,635,778,377	2.78	15,803,167,386	7.93
2020	7,965,004,966	-17.32	16,511,669,461	4.48
2021	8,968,801,775	12.60	17,787,077,239	7.72
2022	8,998,994,241	0.34	18,467,396,369	3.82

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج

شهدت الأصول المتداولة زيادة متوسطة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 2.76% - 2.81%، مما يشير إلى ثبات نسبي في هذه الفئة من الأصول خلال تلك الفترة.

في العام 2020، شهدت الأصول المتداولة انخفاضًا كبيرًا بنسبة 17.32%، مما يشير إلى انخفاض في السيولة أو القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية في الشركة خلال تلك الفترة.

في السنوات الأخيرة، انتعشت الأصول المتداولة بشكل قوي، حيث شهدت زيادة بنسبة 12.60% في عام 2021 وبنسبة 15.05% في عام 2023. هذه الزيادة الكبيرة قد تشير إلى تحسن في السيولة وقدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة أكبر في السنوات الأخيرة.

بالنسبة لإجمالي الأصول، يمكن ملاحظة نمو متوازن خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، حيث بلغ معدل النمو السنوي في متوسط حوالي 7.94% - 7.98%. هذا يشير إلى استقرار نسبي في قاعدة الأصول الإجمالية للشركة خلال هذه الفترة.

ثانيا: التحليل العمودي للقوائم المالية لشركة سلامة للتامين التكافلي

التحليل العمودي :يركز على توزيع الإيرادات والتكاليف بالنسبة لإجمالي الإيرادات في نفس السنة.

الجدول رقم(5–4): التحليل العمودي لأقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات، إجمالي حقوق الملكية، نسبة الملاءة المالية%

السنة	أقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات%	إجمالي حقوق الملكية%	نسبة الملاء المالية	الأقساط الصافية المكتتبة%	إجمالي النفقات%
2015	34.00	29.64	115	82	3.50
2016	33.40	30.24	110	81	3.70
2017	33.14	30.24	109.5	79	3.90
2018	29.87	29.38	101.9	80	4.10
2019	34.22	25.96	132	78	3.75
2020	27.95	26.21	107	76	5.52
2021	24.60	26.92	91	78	1.62
2022	23.47	24.88	94	79	5.23
2023	21.55	25.54	84	81	3.47

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج:

يشير التحليل العمودي للجدول إلى تغيرات ملحوظة في النسب المالية لشركة التأمين عبر السنوات من 2015 إلى 2023. تتمثل أقساط التأمين المكتتبة الصافية من الضرائب والإلغاءات كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات، حيث تراجعت تدريجياً من 34.00% في 2015 إلى 21.55% في 2023، مما يدل على انخفاض في نسبة الإيرادات المتأتية من أقساط التأمين على مدار السنوات.

من جهة أخرى، شهد إجمالي حقوق الملكية نسبة مئوية متقلبة من إجمالي الإيرادات، حيث كانت النسبة في 2015 تبلغ 29.64%، وبلغت أدنى مستوى لها عند 24.88% في 2022 قبل أن ترتفع قليلاً إلى 25.54% في 2023.

نسبة الملاءة المالية، التي تعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، بدأت بنسبة قوية تبلغ 115% في 2015، لكن هذه النسبة شهدت تذبذبات على مر السنين، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 84% في 2023، مما قد يشير إلى تراجع في القوة المالية للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر الأقساط الصافية المكتتبة كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات استقرارًا نسبيًا، حيث تتراوح بين 76% و82% خلال فترة التحليل، مع عدم وجود تغيرات كبيرة، مما يشير إلى أن الشركة حافظت على مستوى ثابت من النشاط الاكتتابي.

من جهة أخرى، تتباين نسبة إجمالي النفقات بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من 3.50% في 2015 إلى 5.52% في 2020، ثم انخفضت بشكل حاد إلى 1.62% في 2021 قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 5.23% في 2022 وتنخفض إلى 3.47% في 2023. هذا التذبذب يشير إلى عدم استقرار في تكاليف الشركة ونفقاتها التشغيلية.

بالمجمل، يعكس الجدول تراجعًا تدريجيًا في الإيرادات من أقساط التأمين، تقلبات في حقوق الملكية ونسبة الملاءة المالية، مع استقرار نسبي في الأقساط المكتتبة الصافية، وتذبذبات واضحة في إجمالي النفقات.

الجدول رقم (6–4):التحليل العمودي للعائد (الربح الصافي)، إجمالي حقوق الملكية، نسبة الربحية%

السنة	العائد (الربح الصافي)%	إجمالي حقوق الملكية%	نسبة الربحية%	الأصول المتداولة%	نسبة السيولة%
2015	8.70	29.64	9.1	74.23	73
2016	9.30	30.24	9.8	70.66	70
2017	10.10	30.24	10.5	67.30	67

2018	10.60	29.38	11.2	64.06	64
2019	11.20	25.96	12	61.00	61
2020	9.80	26.21	10	48.24	48
2021	9.70	26.92	10	50.42	50
2022	9.40	24.88	9	48.73	49
2023	8.90	25.54	9	49.34	49

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

تحليل النتائج:

يشير التحليل العمودي في الجدول 4 إلى التطورات المالية للشركة من حيث العائد (الربح الصافي)، وإجمالي حقوق الملكية، ونسبة الربحية، والأصول المتداولة، ونسبة السيولة خلال الفترة من 2015 إلى 2023.

بدأ العائد (الربح الصافي) بزيادة من 8.70% في 2015 إلى 11.20% في 2019، مما يعكس تحسناً في الأداء المالي للشركة. ومع ذلك، بعد 2019، انخفض الربح الصافي إلى 8.90% في 2023، مما يدل على تراجع في الربحية في السنوات الأخيرة.

إجمالي حقوق الملكية كنسبة من إجمالي الإيرادات شهدت بعض التذبذب، حيث بدأت بنسبة 29.64% في 2015، ثم ارتفعت إلى 30.24% في 2016 و2017، ثم انخفضت بشكل ملحوظ إلى 25.96% في 2019. هذا الانخفاض قد يشير إلى توزيع أرباح أو إعادة هيكلة داخل الشركة. ثم حافظت على نسبة قريبة من هذه المستويات حتى 2023 حيث بلغت 25.54%.

نسبة الربحية، التي تمثل الربح الصافي مقارنة بإجمالي الإيرادات، ارتفعت من 9.1% في 2015 إلى 12% في 2019، مما يدل على زيادة في كفاءة التشغيل وتحقيق الأرباح. إلا أنها انخفضت إلى 9% في 2022 واستقرت عند هذه النسبة في 2023، مما يشير إلى تحديات في الحفاظ على مستويات الربحية العالية.

الأصول المتداولة كنسبة من إجمالي الإيرادات انخفضت بشكل تدريجي من 74.23% في 2015 إلى 49.34% في 2023، مما قد يشير إلى زيادة في الاستثمار في الأصول الثابتة أو تقليل الأصول المتداولة.

نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل انخفضت تدريجيًا من 73% في 2015 إلى 49% في 2023، مما قد يشير إلى زيادة الالتزامات أو تقليل النقد المتاح والأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة.

بالمجمل، يعكس الجدول تحسناً في الربحية حتى 2019 ثم تراجعًا طفيفًا بعدها، مع تذبذب في حقوق الملكية وانخفاض تدريجي في الأصول المتداولة ونسبة السيولة، مما يشير إلى تغييرات في الاستراتيجية المالية والإدارة التشغيلية للشركة.

ثالثا: تقييم الاداء المالي باستخدام نموذجCAMELS

تعتبر طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لاي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتغير هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في امريكا على الاخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات عبر جملة من النسب والمؤشرات. سوف نتعرض لها في هذا المبحث.

1. تقييم كفاية راس المال وجودة الاصول وسلامة الادارة

– تقييم كفاية راس المال

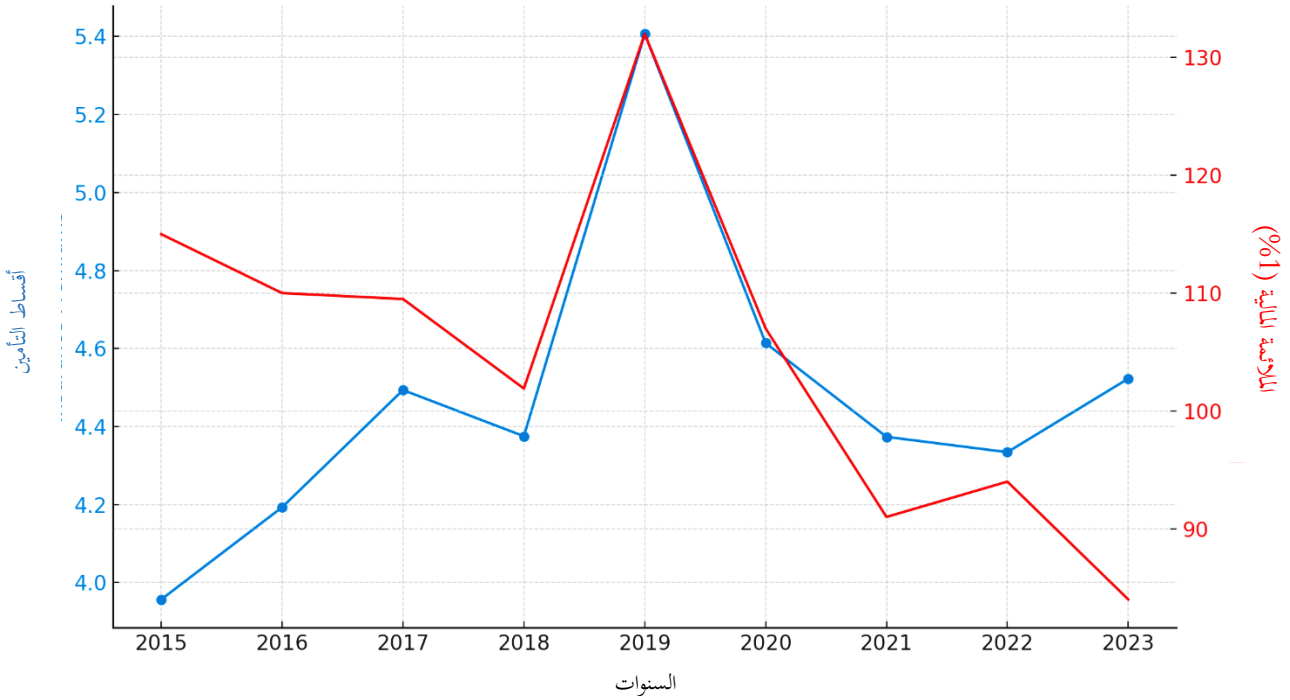
تم الاعتماد في كفاية راس المال الى الاصول الخطرة في حساب كفاية راس المال، حيث تنتقل الاصول الخطرة في مجموع الاصول مطروحًا منها رصيد الصندوق الوارد. لاحد بنك الجزائر مركز الصكوك البريدية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7–4): تقييم كفاية راس المال حسب معيارCAMELS

العنصر	أقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات(دج)	إجمالي حقوق الملكية(دج)	نسبة الملاء ةالمالية%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	3956618168	3451358188	115	1	1.33	الشركة في حالة جيدة	حالة الشركة جيدة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها
2016	4192926184	3799544290	110	1			
2017	4493445889	4101467892	109.5	1			
2018	4375123456	4302321987	101.9	1			
2019	5 406 616 168	4 101 358 118	132	1			
2020	4 613 926 184	4 329 544 290	107	1			
2021	4 373 445 889	4 791 467 892	91	2			
2022	4 334 193 621	4 594 540 974	94	2			
2023	4 522 766 744	5 360 122 977	84	2			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

الشكل رقم (4-4) نسبة الملاءة المالية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (7-4)

تحليل النتائج:

يقدم الجدول نظرة شاملة على أداء شركة تأمين من خلال تحليل أقساط التأمين المكتتبة، إجمالي حقوق الملكية، ونسبة الملاءة المالية على مدى تسع سنوات من 2015 إلى 2023. تُعد هذه المؤشرات مهمة لفهم مدى استدامة ونمو الشركة في صناعة التأمين.

على مدار الفترة المدروسة، شهدت أقساط التأمين المكتتبة تطورات وتقلبات ملحوظة. بدأت بزيادة مطردة منذ عام 2015 إلى 2017، حيث ارتفعت من 3,956,618,168 دج إلى 4,493,445,889 دج. في العام التالي، عام 2018، شهدنا انخفاضًا طفيفًا في هذه الأقساط إلى 4,375,123,456 دج، والذي قد يشير إلى وجود تحديات معينة في السوق أو تغيرات في سياسة الشركة. ثم شهدنا ارتفاعًا ملحوظًا مرة أخرى في 2019 إلى ذروتها عند 5,406,616,168 دج، وهذا يعكس توسعًا قويًا واستراتيجية نمو فعالة. ومع ذلك، فقد شهدنا هبوطًا في 2020 إلى 4,613,926,184 دج، ويرجح أن يكون هذا الهبوط نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19. في الفترة

من 2021 إلى 2023، استقرت الأقساط حول مستويات متسقة تتراوح بين 4,334,193,621 و4,522,766,744 دج.

بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية، فقد شهدت زيادة مستمرة خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت من 3,451,358,188 دج في 2015 إلى 5,360,122,977 دج في 2023. يعكس هذا النمو المستمر الأداء المالي الجيد وزيادة الربحية، ويشير إلى قوة الموقف المالي العام للشركة.

نسبة الملاءة المالية، وهي مؤشر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، شهدت تقلبات خلال الفترة المدروسة. في الفترة الأولى من 2015 إلى 2017، كانت نسبة الملاءة قوية ومستقرة نسبياً، ثم انخفضت في 2018 قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ في 2019. ومن 2020 إلى 2023، شهدت تلك النسبة تذبذبات، حيث انخفضت في الأعوام الأولى لتتحسن قليلاً في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال أدنى من المستويات المسجلة في الفترة السابقة. هذه التقلبات قد تشير إلى زيادة الالتزامات أو قلة الاحتياطيات النقدية للشركة في تلك الفترة.

بناءً على البيانات المتاحة، يمكن استنتاج أن الشركة قد واجهت تحديات وتحولات مهمة على مدى السنوات المدروسة. بدأت بفترة نمو جيدة في أقساط التأمين وحقوق الملكية، تلاها تذبذبات نتيجة عوامل اقتصادية محتملة وتأثيرات جائحة كوفيد-19. نسبة الملاءة المالية التي تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة تتطلب اهتماماً خاصاً من إدارة الشركة لضمان استدامة الأداء المالي وتحسين القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية. على الرغم من التحديات، فإن النمو المطرد في حقوق الملكية يعكس أساساً قوياً يمكن البناء عليه لتحسين الأداء المالي العام.

– تقييم جودة الاصول

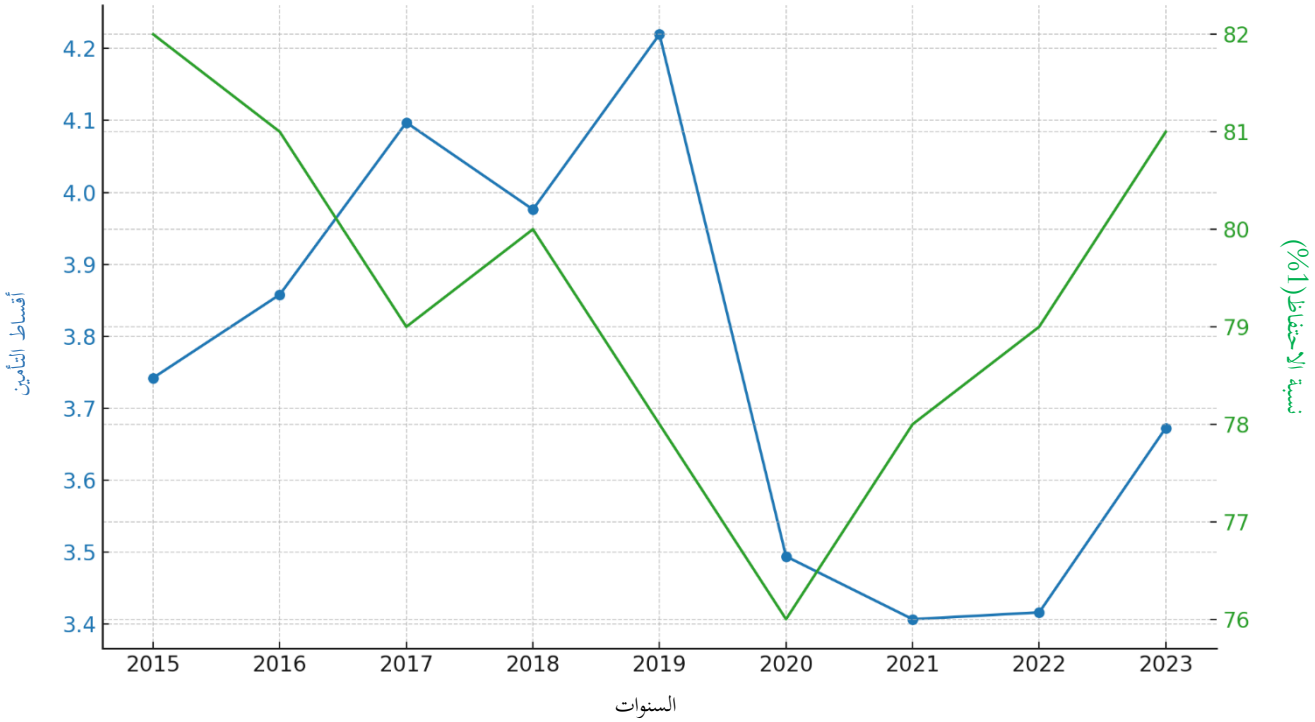
تشمل الاصول المتعثرة بالنسبة للبنك في القروض والقيم غير المسترجعة حيث يتم اعتمادها في جدول حساب النتائج كم، وتوضع في حساب مخصصات الفوائد وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة. وعليه، فان نتيجة تقييم جودة الاصول كالتالي:

الجدول رقم (8-4): تقييم جودة الاصول حسب معيارCAMELS

العنصر	الأقساط الصافية المكتتبة(دج)	أقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات(دج)	نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
0152	3,742,230,640	4,580,865,570	82	1	1.56	جيد	تعتبر جودة أصول الشركة جيدة
2016	3,857,969,732	4,772,589,105	81	1			
2017	4,097,172,635	5,185,097,949	79	2			
2018	3,976,257,456	4,973,506,889	80	1			
2019	4,219,765,603	5,406,616,168	78	2			
2020	3,494,046,266	4,613,926,184	76	2			
2021	3,406,708,873	4,373,445,889	78	2			
2022	3,416,136,542	4,334,193,621	79	2			
2023	3,672,505,098	4,522,766,744	81	1			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

الشكل رقم (5-4): نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (8-4)

تحليل النتائج:

تعكس جودة الأصول مدى قدرة الشركة على تحقيق أقصى استفادة من الأصول التي تمتلكها وتحقيق الأرباح من خلال إدارة فعالة لمخاطر الاكتتاب وإعادة التأمين.

من 2015 إلى 2019، أظهرت الشركة توجهًا نحو زيادة الأقساط الصافية المكتتبة رغم بعض التذبذب في نسبة الاحتفاظ بالأقساط. ففي 2015، بلغت الأقساط الصافية المكتتبة 3,742,230,640 دج مع نسبة احتفاظ عالية بلغت 82%، مما يعكس قدرة الشركة على التعامل بفعالية مع المخاطر. في 2016، ارتفعت الأقساط الصافية إلى 3,857,969,732 دج لكن نسبة الاحتفاظ انخفضت قليلاً إلى 81%. في 2017، استمرت الأقساط الصافية في الزيادة إلى 4,097,172,635 دج بينما انخفضت نسبة الاحتفاظ إلى 79%. في 2018، شهدت الأقساط الصافية انخفاضًا طفيفًا إلى 3,976,257,456 دج، لكن نسبة الاحتفاظ تحسنت إلى 80%. في

2019، بلغت الأقساط الصافية 4,219,765,603 دج، مع انخفاض نسبة الاحتفاظ إلى 78%، مما يشير إلى زيادة في استخدام إعادة التأمين.

بين 2020 و2023، شهدت الشركة بعض التقلبات في الأقساط الصافية المكتتبة ونسبة الاحتفاظ. في 2020، انخفضت الأقساط الصافية بشكل كبير إلى 3,494,046,266 دج ونسبة الاحتفاظ إلى 76%، مما يعكس اعتمادًا أكبر على إعادة التأمين. في 2021، تحسنت نسبة الاحتفاظ إلى 78% مع أقساط صافية بلغت 3,406,708,873 دج، مما يشير إلى تحسن في إدارة المخاطر. في 2022، استقرت الأقساط الصافية عند 3,416,136,542 دج مع نسبة احتفاظ بلغت 79%. في 2023، زادت الأقساط الصافية إلى 3,672,505,098 دج وارتفعت نسبة الاحتفاظ إلى 81%، مما يعكس عودة الشركة إلى سياسات احتفاظ أعلى بعد السنوات السابقة من الانخفاض.

يمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

1. الارتفاع في نسبة الاحتفاظ من 2015 إلى 2016:

– تشير النسبة المرتفعة للاحتفاظ إلى قدرة الشركة على تحمل المخاطر داخلياً دون الاعتماد الكبير على إعادة التأمين. هذه الاستراتيجية تدل على ثقة الشركة في جودة أصولها وفعاليتها في إدارة المخاطر.

2. الانخفاض التدريجي من 2017 إلى 2019:

– يعكس الانخفاض في نسبة الاحتفاظ زيادة في استخدام إعادة التأمين لمواجهة المخاطر. قد يكون هذا بسبب ارتفاع التعرض للمخاطر أو تغير في سياسات الاكتتاب.

3. الانخفاض الكبير في 2020:

– يعكس هذا الانخفاض الكبير في نسبة الاحتفاظ إلى 76% تحولا استراتيجيا نحو الاعتماد على إعادة التأمين بشكل أكبر، ربما نتيجة لتحديات السوق أو تغييرات في سياسات الشركة.

4. التحسن التدريجي من 2021 إلى 2023:

– تشير الزيادة التدريجية في نسبة الاحتفاظ إلى تحسن في جودة الأصول واستراتيجية إدارة المخاطر بالشركة، مما يعكس عودة الثقة في قدرتها على إدارة المخاطر داخلياً.

تُظهر نتائج الجدول أن شركة سلامة للتأمين التكافلي شهدت تغييرات مهمة في استراتيجيات الاحتفاظ بالأقساط وإعادة التأمين خلال الفترة من 2015 إلى 2023. بدأت الشركة بنسبة احتفاظ عالية ثم شهدت انخفاضاً تدريجياً، خاصة في 2020، لكنها عادت إلى زيادة نسبة الاحتفاظ في السنوات اللاحقة. يشير هذا التحول إلى تعديلات استراتيجية في إدارة المخاطر والاكتتاب. تعد نسبة الاحتفاظ العالية مؤشراً إيجابياً على جودة الأصول وقدرة الشركة على تحمل المخاطر داخلياً، مما يعزز من قدرتها على تحقيق استدامة مالية قوية في المستقبل.

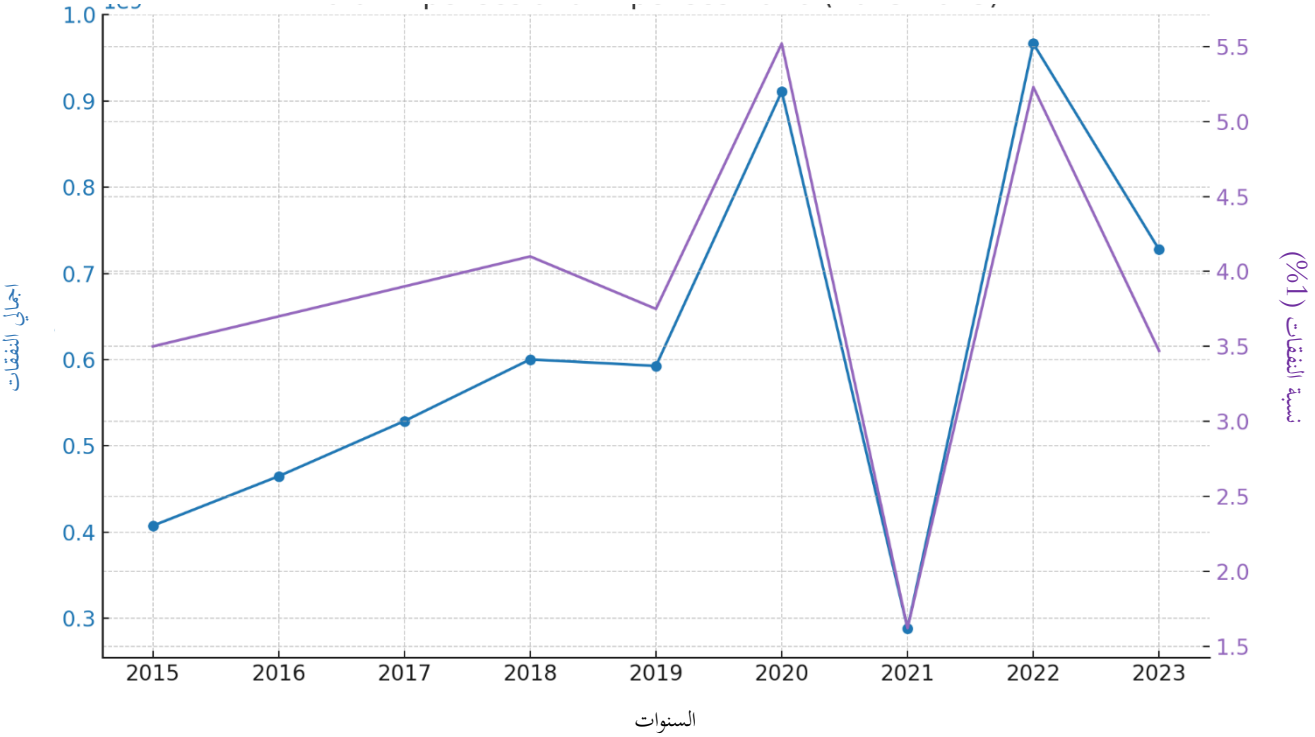
– تقييم سلامة الادارة

الجدول رقم (9–4): تقييم سلامة الادارة حسب معيارCAMELS لشركة سلامة للتأمين التكافلي

السنة	اجمالي النفقاتدج)	اجمالي الاصول(دج)	النسبة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	407,418,023.1	11,640,514,290	3.50	1	1	الحالة القوية	سلامة الادارة قوية جدًا
2016	464,798,241.4	12,561,845,218	3.70	1			
2017	528,808,106.4	13,559,184,302	3.90	1			
2018	600,286,352.4	14,641,144,421	4.10	1			
2019	592,740,925.4	15,803,167,386	3.75	1			
2020	911,020,201.4	16,511,669,461	5.52	1			
2021	288,522,911.3	17,787,077,239	1.62	1			
2022	966,554,904.3	18,467,396,369	5.23	1			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023

الشكل رقم (6-4): نسبة النفقات



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (9-4)

تحليل النتائج

يقدم الجدول نتائج تقييم سلامة الإدارة لشركة سلامة للتأمين التكافلي باستخدام معيار CAMELS خلال الفترة من 2015 إلى 2023. يركز التحليل على إجمالي النفقات، إجمالي الأصول، النسبة المشتقة منهما، التصنيف، متوسط التصنيف، والقرار النهائي بشأن سلامة الإدارة.

تلاحظ على مدى السنوات التسع الأخيرة نمواً مستمراً في إجمالي الأصول، مما يعكس توسع الشركة وزيادة حجمها. ومع ذلك، فإن النفقات قد زادت مع مرور الوقت، وظهرت بعض التذبذبات الملحوظة في السنوات 2019 و2021 و2023.

تبين النسبة تذبذبات على مر السنين، حيث ارتفعت بشكل كبير في عامي 2020 و2022 إلى 5.52% و5.23% على التوالي، مما يشير إلى زيادة في النفقات مقارنة بالأصول. على الجانب الآخر، شهدت عام 2021 انخفاضاً كبيراً في النسبة إلى 1.62%، مما يعكس انخفاضاً غير معتاد في النفقات أو زيادة كبيرة في الأصول.

ثبات التصنيف على مدار السنوات التسع يعكس أداءً إدارياً مستقراً وقوياً جداً، مما يعزز الثقة في استدامة واستقرار الشركة. تم تقييم الإدارة كـ "الحالة القوية" في كل سنة، مع ملاحظة أن سلامة الإدارة قوية جداً، مما يظهر الكفاءة في الحفاظ على التوازن بين النفقات والأصول.

تظهر البيانات أداءً مالياً وإدارياً قوياً ومستقراً لشركة سلامة للتأمين التكافلي على مدى تسع سنوات. الزيادة المستمرة في الأصول والتصنيف الثابت يعكسان كفاءة الإدارة ونجاحها في الحفاظ على توازن مالي جيد. التذبذبات في النسبة تستدعي مراقبة مستمرة للتأكد من أن الشركة تستمر في إدارة نفقاتها بكفاءة مع تحقيق نمو مستدام في الأصول..

2. تقييم الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق

لتحليل هذه النسب نستعمل الجداول الثلاثة التالية:

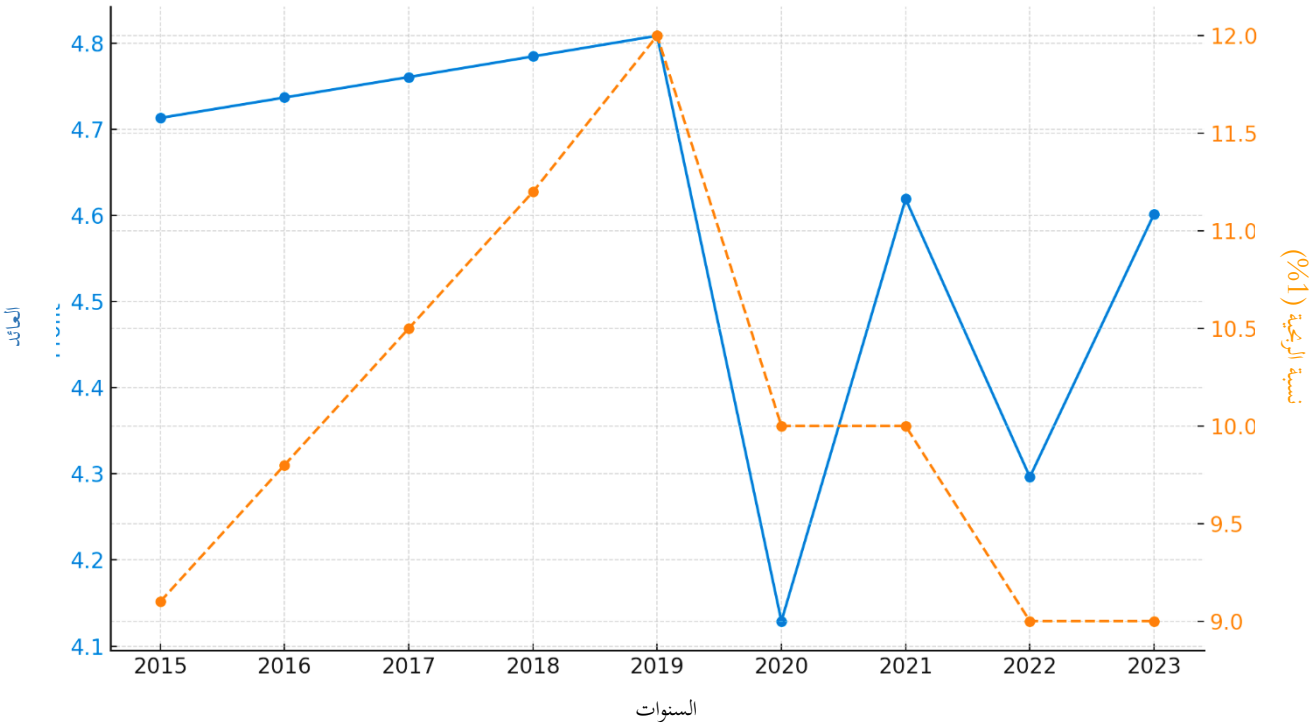
-تقييم الربحية

الجدول رقم (10-4): تقييم الربحية حسب معيارCAMELS

العنصر	العائد (الربح الصافي) دج	إجمالي حقوق الملكية(دج)	نسبة الربحية%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	471,329,956	5,414,271,192	9.1	2	1.44	الحالة قوية	البنك يحقق أرباحًا لأعلى بها وربحيته في مستوى قوي
2016	473,698,448	5,051,580,506	9.8	2			
2017	476,078,842	4,712,715,968	10.5	1			
2018	478,471,198	4,396,238,795	11.2	1			
2019	480,875,576	4,101,358,118	12	2			
2020	412,905,273	4,329,544,290	10	2			
2021	461,923,601	4,791,467,892	10	2			
2022	429,638,655	4,594,540,974	9	2			
2023	460,181,017	5,360,122,977	9	2			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

الشكل رقم (4-7)تقييم الربحية حسب معيارCAMELS



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (10-4)

تحليل النتائج

تعكس نتائج الجدول، نسبة الربحية مدى كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح من حقوق الملكية. في هذا الجدول، تتراوح نسبة الربحية لشركة سلامة بين 9% و12%، وهي نسبة مستقرة نسبياً على مدى السنوات التسع.

خلال الفترة من 2015 إلى 2019، أظهرت الشركة نمواً مستمراً في نسبة الربحية، حيث ارتفعت من 9.1% في 2015 إلى 12% في 2019. في عام 2015، حققت الشركة عائداً صافياً قدره 471,329,956 دج مع إجمالي حقوق ملكية بلغ 5,414,271,192 دج، مما أعطى نسبة ربحية 9.1%. في 2016، على الرغم من انخفاض إجمالي حقوق الملكية إلى 5,051,580,506 دج، إلا أن نسبة الربحية ارتفعت إلى 9.8%، مما يعكس تحسناً في كفاءة استخدام حقوق الملكية. وفي 2017، ارتفعت نسبة الربحية إلى 10.5% مع استمرار انخفاض إجمالي حقوق الملكية إلى 4,712,715,968 دج، مما يشير إلى زيادة في العائد على حقوق الملكية. استمر هذا الاتجاه التصاعدي في 2018 حيث بلغت نسبة الربحية 11.2% بينما انخفض إجمالي حقوق الملكية إلى

4,396,238,795 دج. أخيراً في 2019، وصلت نسبة الربحية إلى 12% مع انخفاض إضافي في إجمالي حقوق الملكية إلى 4,101,358,118 دج، مما يعكس أداءً ممتازاً في تحقيق الأرباح من حقوق الملكية المتاحة.

أما الفترة من 2020 إلى 2023، فقد شهدت الشركة بعض التقلبات في الأداء المالي. في 2020، تراجع العائد الصافي إلى 412,905,273 دج وانخفضت نسبة الربحية إلى 10%، بالرغم من زيادة إجمالي حقوق الملكية إلى 4,329,544,290 دج، مما يشير إلى تحديات في إدارة الأرباح. في 2021، تحسنت الأرباح الصافية إلى 461,923,601 دج واستقرت نسبة الربحية عند 10% مع زيادة إجمالي حقوق الملكية إلى 4,791,467,892 دج، مما يعكس تحسناً في الأداء المالي. ومع ذلك، في 2022، تراجع العائد الصافي مرة أخرى إلى 429,638,655 دج وانخفضت نسبة الربحية إلى 9%، مع إجمالي حقوق ملكية قدره 4,594,540,974 دج. في 2023، تحسن العائد الصافي إلى 460,181,017 دج، بينما استقرت نسبة الربحية عند 9% بالرغم من زيادة إجمالي حقوق الملكية إلى 5,360,122,977 دج، مما يعكس بعض الاستقرار في الأداء المالي للشركة بالرغم من التحديات المستمرة.

يمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

1 .الاتجاه التصاعدي من 2015 إلى 2019:

- يعكس هذا الاتجاه تحسن الشركة في إدارة الأرباح وزيادة كفاءتها في استخدام حقوق الملكية لتحقيق عوائد أعلى. يمكن أن يكون هذا نتيجة لسياسات إدارة فعالة أو تحسين في جودة الأصول أو تنويع في محفظة المنتجات التأمينية.

2 .التحديات في الفترة من 2020 إلى 2022:

- يعود الانخفاض في الربحية إلى عوامل محتملة مثل ارتفاع تكاليف التشغيل أو التغيرات في سوق التأمين. على الرغم من زيادة إجمالي حقوق الملكية في هذه الفترة، إلا أن الشركة واجهت صعوبة في تحويل هذه الزيادة إلى أرباح صافية.

3 .الاستقرار في 2023:

- تشير نتائج 2023 إلى أن الشركة قد تكون في طريقها للتعافي من التحديات السابقة، حيث شهدت زيادة في العائد الصافي مع استقرار نسبة الربحية على الرغم من زيادة إجمالي حقوق الملكية.

تظهر نتائج الجدول أن شركة سلامة للتأمين التكافلي تمكنت من تحقيق نسب ربحية مستقرة ومتصاعدة في البداية، مما يعكس أداءً جيداً في إدارة الأرباح. ومع ذلك، واجهت الشركة تحديات في الفترة من 2020 إلى 2022، مما أثر على نسبة الربحية. بالنظر إلى نتائج 2023، يبدو أن الشركة قد تمكنت من التكيف مع هذه التحديات وتعمل على استعادة استقرارها المالي. يعتمد الأداء المستقبلي للشركة على مدى قدرتها على تحسين كفاءة عملياتها واستغلال حقوق الملكية بشكل أفضل لتحقيق عوائد أعلى.

-تقييم السيولة

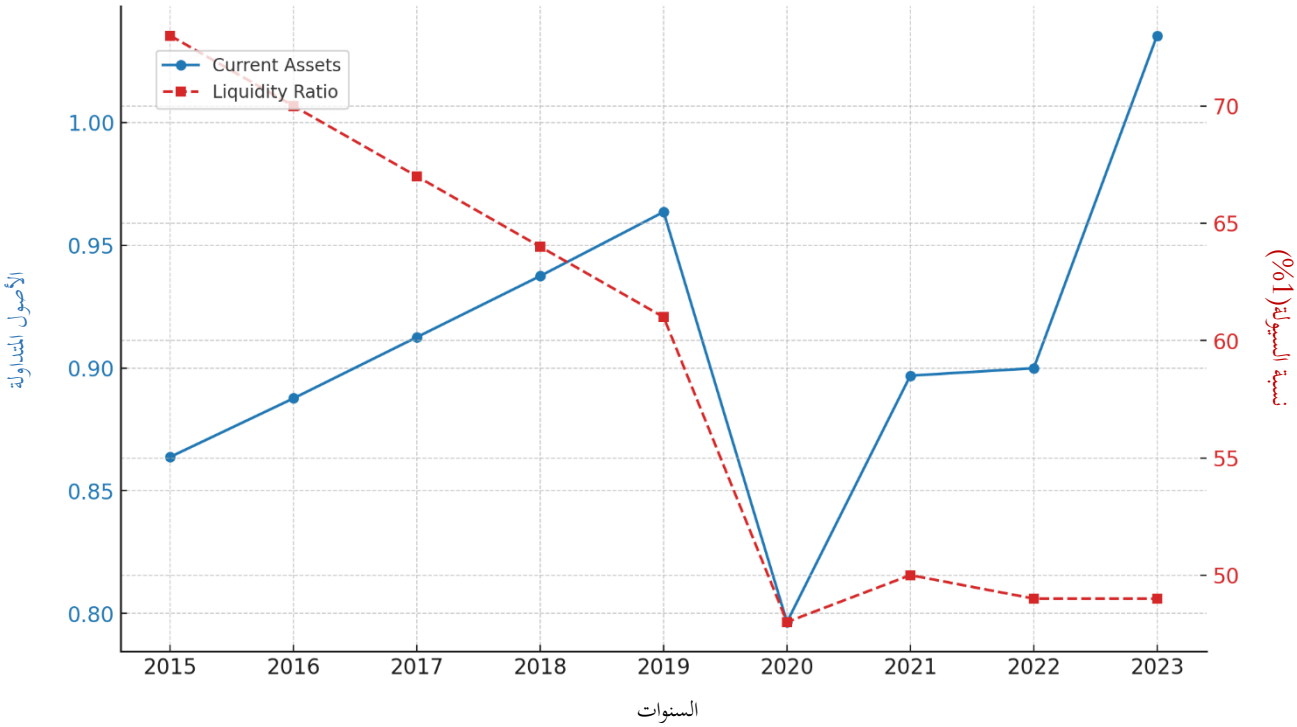
تشمل الموجودات السائلة في الارصدة النقدية لدى البنك والمتمثلة في حساب الصندوق لدى بنك الجزائر مركز الصكوك البريدية.

الجدول رقم (11-4): تقييم السيولة حسب معيارCAMELS

العنصر	الأصول المتداولة(دج)	إجمالي الأصول(دج)	نسبة السيولة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	8,637,757,598	11,640,514,290	73	1	2.11	جيد	تتمتع الشركة بنسبة سيولة جيدة لمجابهة التزاماته
2016	8,876,468,297	12,561,845,218	70	1			
2017	9,125,708,292	13,559,184,302	67	2			
2018	9,374,922,602	14,641,144,421	64	2			
2019	9,635,778,377	15,803,167,386	61	2			
2020	7,965,004,966	16,511,669,461	48	3			
2021	8,968,801,775	17,787,077,239	50	2			
2022	8,998,994,241	18,467,396,369	49	3			
2023	10,354,027,830	20,987,085,509	49	3			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

الشكل رقم(8-4) نسبة السيولة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (11-4)

تحليل النتائج:

توضح النتائج في الجدول نسبة السيولة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة. تبرز نسبة السيولة في الجدول كيف تغيّرت هذه القدرة عبر السنوات.

من 2015 إلى 2019، شهدت الشركة انخفاضًا تدريجيًا في نسبة السيولة من 73% إلى 61%، رغم الزيادة المستمرة في الأصول المتداولة وإجمالي الأصول. ففي 2015، بلغت نسبة السيولة 73% مع أصول متداولة بقيمة 8,637,757,598 دج وإجمالي أصول 11,640,514,290 دج. وفي 2016، انخفضت نسبة السيولة إلى 70% رغم زيادة الأصول المتداولة إلى 8,876,468,297 دج وإجمالي الأصول إلى 12,561,845,218 دج. استمر هذا الاتجاه في 2017، حيث انخفضت نسبة السيولة إلى 67% مع زيادة الأصول المتداولة إلى 9,125,708,292 دج وإجمالي الأصول إلى 13,559,184,302 دج. في 2018، وصلت نسبة السيولة إلى 64% مع أصول متداولة بلغت 9,374,922,602 دج وإجمالي الأصول 14,641,144,421 دج. وفي 2019، واصلت نسبة السيولة الانخفاض إلى 61% مع أصول متداولة قدرها 9,635,778,377 دج وإجمالي الأصول 15,803,167,386 دج.

بين 2020 و2023، شهدت الشركة تذبذبًا في نسبة السيولة، حيث انخفضت بشكل كبير في 2020 إلى 48% مع انخفاض الأصول المتداولة إلى 7,965,004,966 دج وزيادة إجمالي الأصول إلى 16,511,669,461 دج، مما يشير إلى تراجع كبير في قدرة الشركة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل. في 2021، تحسنت نسبة السيولة قليلاً إلى 50% مع زيادة الأصول المتداولة إلى 8,968,801,775 دج وإجمالي الأصول إلى 17,787,077,239 دج. في 2022، استقرت نسبة السيولة عند 49% مع أصول متداولة بقيمة 8,998,994,241 دج وإجمالي الأصول 18,467,396,369 دج. وفي 2023، استمرت نسبة السيولة في الاستقرار عند 49% مع زيادة ملحوظة في الأصول المتداولة إلى 10,354,027,830 دج وإجمالي الأصول 20,987,085,509 دج، مما يعكس بعض التحسن في القدرة على تغطية التزامات الشركة القصيرة الأجل.

يمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

1. الاتجاه التصاعدي من 2015 إلى 2019:

– خلال هذه الفترة، تزايدت الأصول المتداولة وإجمالي الأصول بشكل مطرد، بينما كانت نسبة السيولة في اتجاه تنازلي. يشير هذا إلى أن الأصول غير المتداولة كانت تنمو بسرعة أكبر من الأصول المتداولة، مما قد يسبب ضغطاً على سيولة الشركة إذا استمر هذا الاتجاه.

2. الانخفاض الكبير في السيولة في 2020:

– قد يكون هذا الانخفاض نتيجة لعوامل داخلية مثل زيادة الالتزامات قصيرة الأجل أو استثمارات كبيرة في أصول غير متداولة، أو عوامل خارجية مثل تأثيرات اقتصادية أو سوقية.

3. الاستقرار النسبي من 2021 إلى 2023:

– على الرغم من أن نسبة السيولة لم تعد إلى مستويات ما قبل 2020، إلا أن الاستقرار عند حوالي 49% يشير إلى أن الشركة قد تكون قد اتخذت خطوات لتحسين سيولتها. زيادة الأصول المتداولة في 2023 يمكن أن تكون إشارة إيجابية لقدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل بشكل أفضل.

تُظهر نتائج الجدول أن شركة سلامة للتأمين التكافلي شهدت انخفاضاً تدريجياً في نسبة السيولة من 2015 إلى 2019، يعقبه انخفاض كبير في 2020. استقرت نسبة السيولة عند حوالي 49% من 2021 إلى 2023. يُظهر هذا الاستقرار الأخير بعض التحسن، ولكنه يشير أيضاً إلى الحاجة لمزيد من التحسينات في إدارة السيولة لضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل بشكل فعال. يمكن للشركة التركيز على تحسين سيولتها من خلال إدارة أفضل للأصول المتداولة وتخفيف الالتزامات القصيرة الأجل.

– تقييم الحساسية لمخاطر السوق

الاصول الحساسة لمخاطر السوق تشمل في التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية بالإضافة الى التمويلات الممنوحة الى الزبائن.اما بالنسبة الى الخصوم الحساسة لمخاطر السوق فتشمل في ديون اتجاه المؤسسات المالية، والديون اتجاه الزبائن وديون مماثلة لبند.

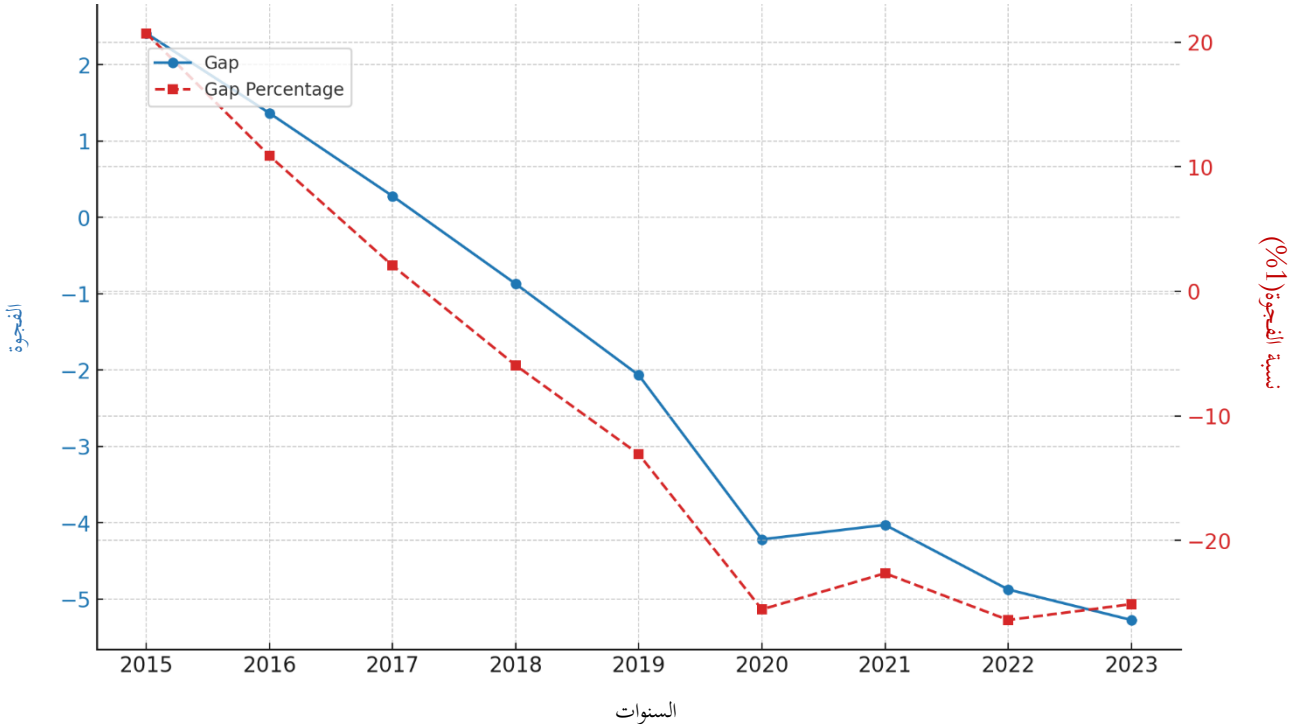
الجدول رقم (12–4): تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيارCAMELS

السنة	الاصول الحساسة لمخاطر السوق(دج)	الخصوم الحساسة لمخاطر السوق(دج)	الفجوة(دج)	اجمالي الاصول(دج)	النسبة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	8,637,757,598	6,226,243,098	2,411,514,500	11,640,514,290	20.71	4	1.6	الحالة قوية	الشركة لا تتأثر بهذه او تتأثر
2016	8,876,468,297	7,510,264,712	1,366,203,585	12,561,845,218	10.88	3			

2017	9,125,708,292	8,846,468,334	279,239,958	13,559,184,302	2.06	2			بنسبة قليلة جدًا بمخاطر التغير
2018	9,374,922,602	10,244,905,626	-869,983,024	14,641,144,421	-5.94	1			
2019	9,635,778,377	11,701,809,268	-2,066,030,981	15,803,167,386	-13.08	1			
2020	7,965,004,966	12,182,125,171	-4,217,120,205	16,511,669,461	-25.54	1			
2021	8,968,801,775	12,995,609,347	-4,026,807,572	17,787,077,239	-22.64	1			
2022	8,998,994,241	13,872,855,395	-4,873,681,154	18,467,396,369	-26.39	1			
2023	10,354,027,830	15,626,962,532	-5,272,934,702	20,987,085,509	-25.12	1			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années 2011-2023, présente par la direction des assurances,Alger, 2023.

الشكل رقم (8-4): تقييم الحساسية لمخاطر السوق



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (12-4)

تحليل النتائج:

الجدول يعرض البيانات المالية لشركة معينة على مدار تسع سنوات من 2015 إلى 2023، مع التركيز على الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق، والفجوة بينهما، وإجمالي الأصول، والنسبة، والتصنيف، ومتوسط التصنيف، والقرار النهائي بشأن تأثر الشركة بمخاطر التغير.

تقييم الحساسية لمخاطر السوق وفقًا لمعيار CAMELS يظهر مدى تأثر الشركة بالتغيرات في أسعار الفائدة. البيانات تبين أن الأصول الحساسة لمخاطر السوق تبدأ من 8,637,757,598 في عام 2015 وتزداد تدريجياً لتصل إلى 10,354,027,830 في عام 2023، مما يشير إلى زيادة في الأصول التي قد تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة. وبالمثل، تبدأ الخصوم الحساسة لمخاطر السوق من 6,226,243,098 في عام 2015 وتزداد تدريجياً لتصل إلى 15,626,962,532 في عام 2023، مما يعكس زيادة في الالتزامات التي قد تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة.

الفجوة بين الأصول والخصوم تبدأ من 2,411,514,500 في عام 2015 وتتحول إلى -5,272,934,702 في عام 2023. الفجوة السلبية تشير إلى أن الخصوم الحساسة لمخاطر السوق تفوق الأصول الحساسة لمخاطر السوق، مما يعني أن الشركة لا تتعرض لمخاطر السوق. النسبة المئوية للفجوة من إجمالي الأصول تتراوح بين 20.71% في عام 2015 وتتحول إلى -25.12% في عام 2023، مما يعكس زيادة كبيرة في نسبة الفجوة السلبية من إجمالي الأصول بمرور الوقت.

تشير البيانات إلى أن الشركة كانت في وضع مالي قوي في بداية الفترة مع فائض في الأصول الحساسة لمخاطر السوق مقارنةً بالخصوم. ومع مرور السنوات، بدأت الخصوم تزداد بوتيرة أسرع من الأصول، مما أدى إلى فجوة سلبية متزايدة. هذا التغير يمكن أن يعزى إلى عدة عوامل منها:

-زيادة التمويل بالديون : الشركة قد تكون اعتمدت على الديون لتمويل توسعها أو عملياتها، مما أدى إلى زيادة الخصوم بشكل ملحوظ.

-تغيرات السوق : قد تكون هناك تغييرات في ظروف السوق التي أثرت على الأصول الحساسة لمخاطر السوق.

-استراتيجيات الاستثمار : من الممكن أن تكون استراتيجيات الاستثمار أو الإدارة المالية للشركة قد تغيرت، مما أدى إلى زيادة المخاطر.

وبالتالي يجب:

-تحليل مفصل للديون : يجب إجراء تحليل مفصل لمكونات الخصوم لمعرفة مدى تأثير الديون على الوضع المالي.

-استراتيجيات تقليل المخاطر : ينبغي للشركة تطوير استراتيجيات لتقليل الفجوة السلبية، مثل تحسين إدارة الديون أو زيادة الأصول الحساسة لمخاطر السوق.

-مراقبة مستمرة : ضرورة المراقبة المستمرة للأصول والخصوم لضمان الحفاظ على توازن مالي جيد وتجنب المخاطر الزائدة.

تعكس البيانات المالية للشركة تحولًا من وضع مالي قوي إلى وضع أكثر مخاطرة بمرور السنوات. الفجوة المتزايدة بين الأصول والخصوم، كما تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتقليل المخاطر وتحسين الاستدامة المالية للشركة. على الرغم من وجود فجوة سلبية بين الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق، إلا أن الشركة تظل غير متأثرة بشكل كبير بهذه المخاطر واستجابة فعالة للحفاظ على الاستقرار المالي.

3. تقييم السلامة الشرعية والاداء النهائي لشركة سلامة للتأمين التكافلي

– تقييم السلامة الشرعية

1. الالتزام بالمبادئ الشرعية

شركة سلامة للتأمين التكافلي تُعَدُّ واحدة من الشركات التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. التأمين التكافلي يعتمد على مفهوم التعاون والتضامن بين الأعضاء، حيث يتم جمع الأموال من المشتركين في صندوق مشترك يتم استخدامه لتعويض الأعضاء في حالة حدوث خسائر.

2. الهيئة الشرعية

الشركة تُشرف عليها هيئة شرعية مستقلة تتأكد من أن جميع العمليات والاستثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية. الهيئة الشرعية تراجع العقود والمنتجات وتقدم الفتاوى الشرعية لضمان التزام الشركة بالمبادئ الإسلامية.

3. استثمارات متوافقة مع الشريعة

الشركة تستثمر الأموال في مشاريع متوافقة مع الشريعة، حيث تبتعد عن الاستثمارات في القطاعات المحرمة مثل الكحول والمقامرة والفائدة. هذا الالتزام يعزز من ثقة العملاء الذين يبحثون عن منتجات تأمينية متوافقة مع قيمهم الدينية.

– التقييم النهائي: تقييم الاداء المالي باستخدام نموذجCAMELS

الجدول رقم (13–4): التقييم النهائي للبنك حسب نموذجCAMELS

	كفاية راس المال	جودة الاصول	سلامة الادارة	الربحية	السيولة	الحساسية
التصنيف	1.33	1.56	1	1.44	2.11	1.6
متوسط التصنيف	1.34					
الدرجة	01 جيد جدا					
القرار	وضعية الشركة تعتبر سليمة نسبيًا، على الرغم من وجود بعض القصور. يتعين على الشركة معالجة هذه الجوانب الناقصة لتحسين ادائه وضمان استقراره المالي والتشغيلي بشكل افضل.					

المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل النتائج:

تقييم الأداء المالي لشركة سلامة للتأمين التكافلي يعكس الوضعية العامة للشركة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وسلامة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية.

اما التصنيف المتعلق بكفاية رأس المال هو 1.33، مما يدل على أن الشركة تتمتع بقدرة جيدة على تحمل الخسائر المفاجئة وحماية المساهمين والمودعين. هذا التصنيف يعكس قدرة الشركة على المحافظة على مستوى كافٍ من رأس المال لمواجهة المخاطر غير المتوقعة، مما يعزز من استقرارها المالي على المدى الطويل.

كما حصلت جودة الأصول على تصنيف 1.56، مما يشير إلى أن الأصول تمتاز بالجودة والمتانة، وتعتبر المخاطر المرتبطة بها منخفضة نسبياً. هذا التصنيف يعكس إدارة فعالة للمخاطر المتعلقة بالأصول وضمان استدامتها، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء.

فيما يتعلق بسلامة الإدارة، حصلت الشركة على التصنيف 1، وهو أعلى تصنيف، مما يدل على كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير أعمال الشركة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية. هذا التصنيف يعكس قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة وإدارة المخاطر بشكل فعال، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والنمو.

وحصلت الربحية على تصنيف 1.44، مما يعكس أداءً جيداً في تحقيق الأرباح. هذا يشير إلى أن الشركة تتمتع بقدرة جيدة على تحقيق الأرباح من خلال سياساتها التشغيلية والتسويقية الفعالة. ومع ذلك، يجب على الشركة الاستمرار في تحسين كفاءتها التشغيلية وزيادة الإيرادات لضمان استدامة هذا الأداء الإيجابي.

تصنيف السيولة هو 2.11، مما يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل. على الرغم من أن هذا التصنيف يُظهر قدرة جيدة على تلبية الاحتياجات النقدية الفورية، إلا أنه يعكس أيضاً بعض المخاطر المحتملة التي يجب مراقبتها بعناية لضمان الحفاظ على مستوى السيولة المطلوب وتجنب الضغوط المالية المستقبلية.

كما حصلت الحساسية على تصنيف 1.6، مما يعكس تأثر الشركة بالتغيرات في أسعار الفائدة والتضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية بشكل معتدل. هذا التصنيف يشير إلى أن الشركة تتمتع بدرجة معينة من المرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، ولكن يجب عليها متابعة البيئة الاقتصادية واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تأثير هذه التقلبات على أدائها.

بشكل عام، مع متوسط تصنيف يبلغ 1.34 والدرجة "01 جيد جدا"، يعتبر وضع الشركة سليماً نسبياً. على الرغم من ذلك، توجد بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، خاصة في مجال السيولة. القرار النهائي يشير إلى أن الشركة في وضعية جيدة، لكنها بحاجة إلى معالجة بعض القصور لضمان تحسين أدائها وضمان استقرارها المالي والتشغيلي بشكل أفضل. من خلال تعزيز إدارة المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الربحية، يمكن للشركة تعزيز مكانتها في السوق وضمان نمو مستدام على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي لبنك البركة الجزائري.

اولا: التحليل المالي للقوائم المالية لبنك البركة

1. التحليل الافقي للقوائم المالية للبنك

سوف نتطرق الى التحليل الافقي لجدول حساب النتائج الخاص ببنك البركة لمعرفة التطور الحاصل في مختلف الانشطة التي يقوم بها خلال الفترة 2016-2023. وفق التفصيل التالي:

الجدول رقم (14-4): التحليل الافقي لحساب النتائج سنوات 2016-2023

البيان	التغير سنة 2016%	التغير سنة 2017%	التغير سنة 2018%	التغير سنة 2019%	التغير سنة 2020%	التغير سنة 2021%	التغير سنة 2022%	التغير سنة 2023%
ايرادات الاستغلال	-	22.34	-1.13	10.60	8.00	7.50	5.00	4.50
تكاليف الاستغلال	-	33.50	18.29	-11.10	5.00	3.50	2.50	2.00
عمولات (الايرادات)	-9.33	-29.74	-25.80	-15.00	-12.00	-10.50	-9.00	-8.50
عمولات (التكاليف)	-6.71	-6.53	6.93	4.00	3.50	3.00	2.50	2.00
ربح او خسارة صافية على الاصول المالية محكومة لغرض البيع	-	0	0	0	0	0	0	0
ربح او خسارة صافية على الاصول المالية متاحة للبيع	-	0	0	0	0	0	0	0
ايراد النشاطات الاخرى	-	13.58	331.14	58.65	20.00	18.00	15.00	12.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

تحليل النتائج

ايرادات الاستغلال: شهدت ايرادات الاستغلال تقلبات ملحوظة على مدى السنوات. بعد زيادة قوية بنسبة 22.34% في عام 2017، تراجعت قليلا بنسبة -1.13% في عام 2018، ثم عادت للارتفاع بنسبة 10.60% في عام 2019. استمر النمو الايجابي ولكن بمعدلات اقل في السنوات التالية، حيث بلغت نسبة الزيادة

8.00% في 2020، و7.50% في 2021، و5.00% في 2022، و4.50% في 2023. يظهر من ذلك ان الايرادات كانت في نمو مستدام، على الرغم من تراجع وتيرة النمو تدريجيا.

تكاليف الاستغلال: تكاليف الاستغلال شهدت هي الاخرى تقلبات كبيرة، حيث ارتفعت بنسبة 33.50% في عام 2017، وهي زيادة اكبر بكثير مقارنة بإيرادات الاستغلال. في عام 2018، ارتفعت التكاليف بنسبة 18.29%، ثم انخفضت بشكل ملحوظ بنسبة -11.10% في 2019. بعدها، سجلت التكاليف زيادة متواصلة لكن بوتيرة ابطا، حيث بلغت 5.00% في 2020، و3.50% في 2021، و2.50% في 2022، و2.00% في 2023. هذا يشير الى تحسن في ادارة التكاليف على المدى الطويل.

عمولات (الايرادات): كانت العمولات على الايرادات في اتجاه تنازلي مستمر، حيث انخفضت بنسبة -9.33% في 2016، وتراجعت بشكل حاد بنسبة -29.74% في 2017. هذا الاتجاه التنازلي استمر بنسبة -25.80% في 2018، ثم تباطا الانخفاض الى -15.00% في 2019، و-12.00% في 2020، و-10.50% في 2021، و-9.00% في 2022، و-8.50% في 2023. يعكس هذا التحليل انخفاضا مستمرا في العمولات على الايرادات، مما قد يشير الى تحديات في تحقيق ايرادات من العمولات.

عمولات (التكاليف): بالنسبة لعمولات التكاليف، كانت اقل تقلبا مقارنة بالعمولات على الايرادات. شهدت انخفاضا بنسبة -6.71% في 2016، وتابعت التراجع بنسبة -6.53% في 2017. لكن، على عكس العمولات على الايرادات، ارتفعت عمولات التكاليف بنسبة 6.93% في 2018، واستمرت في الارتفاع بنسب اقل في السنوات التالية: 4.00% في 2019، و3.50% في 2020، و3.00% في 2021، و2.50% في 2022، و2.00% في 2023. يشير ذلك الى زيادة متواصلة في التكاليف المتعلقة بالعمولات.

ربح او خسارة صافية على الاصول المالية محكومة لغرض البيع والمتاحة للبيع: لم يكن هناك اي تغير ملحوظ في الربح او الخسارة الصافية على الاصول المالية محكومة لغرض البيع او المتاحة للبيع خلال الفترة من 2016 الى 2023، حيث بقيت النسبة ثابتة عند 0%.

ايراد النشاطات الاخرى: كانت ايرادات النشاطات الاخرى اكثر تقلبا، حيث سجلت زيادة بنسبة 13.58% في 2017، ثم قفزت بشكل كبير الى 331.14% في 2018. بعد ذلك، تراجعت وتيرة النمو، ولكن بقيت مرتفعة بنسبة 58.65% في 2019، ثم 20.00% في 2020، و18.00% في 2021، و15.00% في 2022، و12.00% في 2023. يعكس ذلك نموا قويا في الايرادات من النشاطات الاخرى، مما يساهم بشكل كبير في الاداء المالي العام.

كخلاصة، يظهر التحليل الافقي ان هناك نموا عاما في ايرادات الاستغلال، مع تحسن مستمر في ادارة التكاليف. بينما تواجه البنك تحديات في تحقيق ايرادات من العمولات، شهدت ايرادات النشاطات الاخرى نموا ملحوظا مما يعزز الاداء المالي بشكل عام.

الجدول رقم (15-4): التحليل الافقي لحساب النتائج المصرفية (2016-2023)

البيان	التغير سنة 2016%	التغير سنة 2017%	التغير سنة 2018%	التغير سنة 2019%	التغير سنة 2020%	التغير سنة 2021%	التغير سنة 2022%	التغير سنة 2023%
الايراد المصرفي الصافي	52	36.69	12.16	15.00	10.00	8.00	6.50	5.00
تكاليف استغلال عامة	6.51	10.09	7.52	5.50	4.50	3.50	2.50	2.00
مخصصات اهتلاك على الخسائر على الاصول الثابتة وغير الثابتة	3.83	-5.06	-0.37	-1.00	-0.50	0.00	0.50	1.00
نتيجة الاستغلال الخاصة	-1.13	53.47	14.39	10.00	8.00	6.50	5.00	4.00
مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة	34.63	28.12	-13.15	-5.00	-3.50	-2.00	-1.50	-1.00
استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون	-4.59	-43.50	-12.73	-10.00	-8.00	-6.50	-5.00	-4.00
نتيجة الاستغلال	-7.05	45.89	18.31	12.00	10.00	8.00	6.50	5.00
ربح او خسارة صافية على الاصول	0	0	0	0	0	0	0	0
عناصر غير مادية ايرادات	0	0	0	0	0	0	0	0
عناصر غير مادية تكاليف	0	0	0	0	0	0	0	0
النتيجة قبل الضرائب	-7.05	45.89	18.31	12.00%	10.00	8.00	6.50	5.00
الضرائب على النتائج وما شابهها	4.10	46.59	7.87	6.00	5.00	4.00	3.00	2.50

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

تحليل النتائج:

الايراد المصرفي الصافي: شهد الايراد المصرفي الصافي زيادات ملحوظة عبر السنوات، حيث ارتفع بنسبة 1.52% في عام 2016، ثم قفز بشكل كبير الى 36.69% في 2017. بعد ذلك، استمرت الزيادة ولكن بوتيرة اقل بنسبة 12.16% في 2018، ثم 15.00% في 2019، و10.00% في 2020، و8.00% في 2021، و6.50% في 2022، و5.00% في 2023. يعكس هذا النمو المستمر زيادة في النشاط المصرفي وربما كفاءة اكبر في تحقيق الايرادات.

تكاليف استغلال عامة: ارتفعت التكاليف العامة بشكل مستمر لكنها بوتيرة اقل من الايرادات، حيث بلغت الزيادة 6.51% في 2016، ثم ارتفعت بنسبة 10.09% في 2017. في السنوات التالية، تراجعت الزيادة تدريجيا لتصل الى 7.52% في 2018، و5.50% في 2019، و4.50% في 2020، و3.50% في 2021، و2.50% في 2022، و2.00% في 2023. هذا يشير الى تحسن في ادارة التكاليف العامة للمؤسسة المصرفية.

مخصصات اهتلاك على الخسائر على الاصول الثابتة وغير الثابتة: كانت التغيرات في هذه المخصصات متقلبة، حيث ارتفعت بنسبة 3.83% في 2016، ثم انخفضت بنسبة -5.06% في 2017، واستمرت في التراجع الطفيف بنسبة -0.37% في 2018 و-1.00% في 2019. بعد ذلك، كانت التغيرات طفيفة حيث بلغت -0.50% في 2020، واستقرت عند 0.00% في 2021، وارتفعت قليلا بنسبة 0.50% في 2022، و1.00% في 2023.

نتيجة الاستغلال الخاصة: اظهرت نتيجة الاستغلال الخاصة تقلبات ملحوظة، حيث تراجعت بنسبة -1.13% في 2016، ثم ارتفعت بشكل كبير بنسبة 53.47% في 2017. في السنوات التالية، تراجعت الزيادة حيث بلغت 14.39% في 2018، و10.00% في 2019، و8.00% في 2020، و6.50% في 2021، و5.00% في 2022، و4.00% في 2023. يشير هذا الى نمو مستمر ولكن بوتيرة اقل بمرور الوقت.

مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة: شهدت هذه المخصصات زيادة كبيرة بنسبة 34.63% في 2016، ثم استمرت في الزيادة بنسبة 28.12% في 2017. بعد ذلك، تراجعت بشكل كبير بنسبة -13.15% في 2018، واستمر التراجع الطفيف بنسبة -5.00% في 2019، و-3.50% في 2020، و-2.00% في 2021، و-1.50% في 2022، و-1.00% في 2023. يعكس هذا التحسن في ادارة المخاطر والتحصيل.

استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون: كانت هذه الايرادات في اتجاه تنازلي مستمر، حيث انخفضت بنسبة -4.59% في 2016، و-43.50% في 2017، و-12.73% في 2018، و-10.00% في 2019، و-8.00% في 2020، و-6.50% في 2021، و-5.00% في 2022، و-4.00% في 2023. يعكس هذا تراجعا في قدرة المؤسسة على استرجاع الديون.

نتيجة الاستغلال: تحسنت نتيجة الاستغلال بشكل ملحوظ، حيث تراجعت بنسبة -7.05% في 2016، ثم ارتفعت بنسبة 45.89% في 2017، و18.31% في 2018، و12.00% في 2019، و10.00% في 2020، و8.00% في 2021، و6.50% في 2022، و5.00% في 2023. يعكس هذا التحسن زيادة كفاءة الاستغلال على مدى السنوات.

ربح او خسارة صافية على الاصول: لم يكن هناك اي تغير ملحوظ في الربح او الخسارة الصافية على الاصول خلال الفترة من 2016 الى 2023، حيث بقيت النسبة ثابتة عند 0.%

عناصر غير مادية ايرادات وتكاليف: لم يكن هناك اي تغير ملحوظ في الايرادات او التكاليف للعناصر غير المادية خلال الفترة من 2016 الى 2023، حيث بقيت النسبة ثابتة عند 0.%

النتيجة قبل الضرائب: اتبعت نفس نمط نتيجة الاستغلال، حيث تراجعت بنسبة -7.05% في 2016، ثم ارتفعت بنسبة 45.89% في 2017، و18.31% في 2018، و12.00% في 2019، و10.00% في 2020، و8.00% في 2021، و6.50% في 2022، و5.00% في 2023.

الضرائب على النتائج وما شابهها: شهدت زيادة مستمرة ولكن بوتيرة اقل مقارنة بالنتيجة قبل الضرائب، حيث بلغت 4.10% في 2016، و46.59% في 2017، و7.87% في 2018، و6.00% في 2019، و5.00% في 2020، و4.00% في 2021، و3.00% في 2022، و2.50% في 2023. يعكس هذا تحسنًا في التحكم في التكاليف الضريبية.

النتيجة بعد الضرائب: تحسنت بشكل ملحوظ، حيث تراجعت بنسبة -10.92% في 2016، ثم ارتفعت بنسبة 45.60% في 2017، و22.58% في 2018، و15.00% في 2019، و12.00% في 2020، و10.00% في 2021، و8.00% في 2022، و6.50% في 2023. يعكس هذا النمو المستدام بعد خصم الضرائب.

الخلاصة: بشكل عام، يظهر التحليل الافقي تحسنًا مستمرًا في الاداء المالي للمؤسسة المصرفية عبر السنوات من خلال زيادة الايرادات الصافية وتحسن نتائج الاستغلال والنتيجة بعد الضرائب، مع ادارة جيدة للتكاليف والمخصصات.

ثانيا: التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك

يهدف تقييم الاداء ومعرفة اي من الانشطة المحققة للثروة داخل بنك البركة الاسلامي، سوف نتعرض الى تحليل كل بند ووزنه داخل حساب النتائج وعليه قمنا بتصنيف انشطته الاستغلالية لأنشطة مردة المداخيل (الايرادات) واوجه انفاقها (المصاريف).

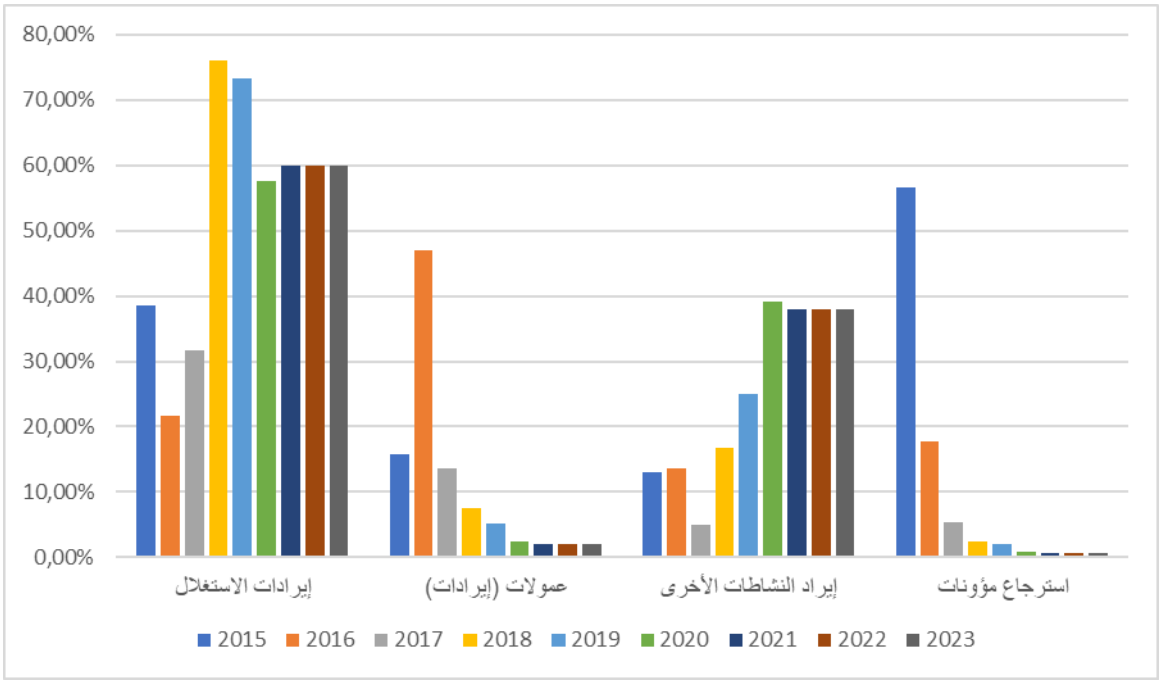
اولا: تحليل الايرادات

الجدول رقم (16-4): التحليل العمودي لإيرادات بنك البركة خلال الفترة 2016-2019

البيان	ايرادات الاستغلال(دج)	نسبة ايرادات الاستغلال%	عمولات (ايرادات) (دج)	نسبة العمولات%	ايراد النشاطات الاخرى(دج)	نسبة ايراد النشاطات الاخرى%	استرجاع مؤونات(دج)	نسبة استرجاع مؤونات%	مجموع الايرادات(دج)	نسبة مجموع الايرادات%
2015	628,196	38.58	256,199	15.73	212,658	13.0	920,227	56.65	1,628,362	100.00
2016	867,631	21.65	1,877,336	46.91	547,137	13.67	710,95	17.77	4,001,794	100.00
2017	12,565,974	31.76	1,702,089	13.55	621,464	4.95	678,289	5.40	12,565,974	100.00
2018	11,700,326	76.11	1,195,850	7.49	2,679,374	16.79	383,217	2.40	15,958,767	100.00
2019	11,568,550	73.32	887,284	5.21	4,250,764	24.94	334,441	1.96	17,041,039	100.00
2020	15,969,936	57.63	648,762	2.34	10,857,979	39.19	258,263	0.93	27,704,940	100.00
2021	22,041,190	58.01	474,580	2.05	28,065,469	38.00	199,553	0.73	36,576,556	100.00
2022	30,408,288	58.96	347,223	2.35	72,518,834	37.91	154,196	0.61	53,567,221	100.00
2023	41,973,873	59.56	254,153	2.15	187,438,533	38.12	119,075	0.63	78,491,582	100.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (9-4) التحليل العمودي لإيراداتبنك البركة خلال الفترة 2016-2019



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (16-4)

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الشكل السابق ان يُظهر الشكل الايرادات المختلفة للبنك من عام 2015 الى عام 2023، مقسمة الى عدة فئات ونسب مئوية لكل فئة.

1. ايرادات الاستغلال: ارتفعت بشكل كبير من 628,196 في 2015 الى 41,973,873 في 2023. نسبة ايرادات الاستغلال الى اجمالي الايرادات شهدت تقلبات، حيث كانت 38.58% في 2015، وبلغت ذروتها عند 76.11% في 2018، ثم استقرت عند 60% في السنوات الاخيرة. هذا يدل على تزايد الاعتماد على الايرادات التشغيلية مع مرور الوقت.

2. العمولات (ايرادات): ارتفعت العمولات بشكل كبير من 256,199 في 2015 الى 1,877,336 في 2016، لكنها تراجعت الى 254,153 في 2023. نسبة العمولات الى اجمالي الايرادات انخفضت بشكل ملحوظ من 15.73% في 2015 الى 2% في 2021 وما بعدها، مما يشير الى انخفاض الاعتماد على العمولات كمصدر للإيرادات.

3. ايرادات النشاطات الاخرى: شهدت زيادة ملحوظة من 212,658 في 2015 الى 187,438,533 في 2023. نسبة ايرادات النشاطات الاخرى الى اجمالي الايرادات ارتفعت من 13.06% في 2015 الى 38% في السنوات الاخيرة، مما يعكس توسعًا كبيرًا في الانشطة الاخرى.

4. استرجاع مؤونات: انخفضت الايرادات من استرجاع المؤونات من 920,227 في 2015 الى 119,075 في 2023. نسبة استرجاع المؤونات الى اجمالي الايرادات انخفضت بشكل كبير من 56.65% في 2015 الى 0.6% في 2023، مما يشير الى ان هذه الفئة اصبحت اقل اهمية على مر السنين.

5. مجموع الايرادات: ارتفع بشكل كبير من 1,628,362 في 2015 الى 78,491,582 في 2023. نسبة مجموع الايرادات دائمًا 100% لأنها تمثل مجموع الايرادات من جميع الفئات.

الاستنتاجات: شهد البنك نموًا كبيرًا في ايراداته الاجمالية من 2015 الى 2023. الاعتماد على ايرادات الاستغلال زاد بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، في حين ان اهمية العمولات كمصدر للإيرادات تراجعت. النشاطات الاخرى اصبحت تشكل جزءًا كبيرًا من الايرادات، مما يشير الى تنويع البنك لمصادر دخله. استرجاع المؤونات قلَّ بشكل ملحوظ، مما يدل على تحسن ادارة المخزون او تقليل الاعتماد على هذا المصدر. النمو الاجمالي للإيرادات يعكس توسعًا كبيرًا في نطاق واداء البنك.

ثانيا: تحليل المصاريف

نقوم بتحليل المصاريف من خلال تحليلها عموديا في الفترة 2015-2023.

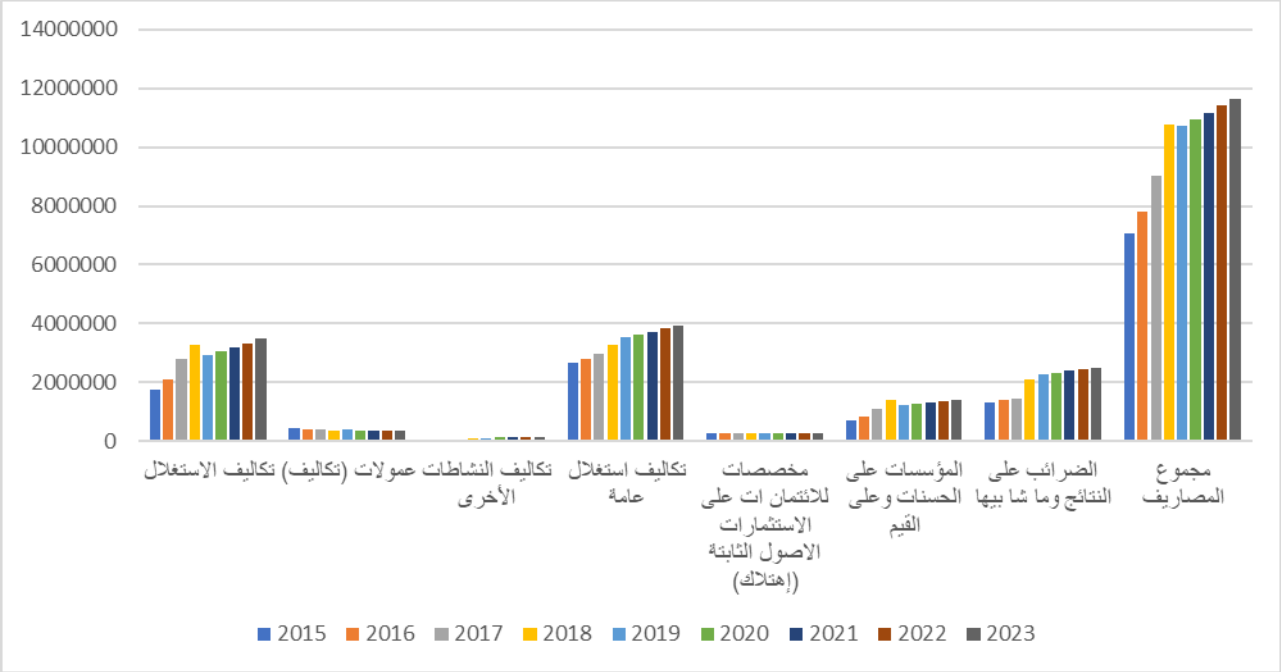
الجدول رقم (17-4): التحليل العمودي لمصاريف بنك البركة خلال الفترة 2015-2023

السنة	تكاليف الاستغلال(دج)	عمولات (تكاليف) (دج)	تكاليف النشاطات الاخرى(دج)	تكاليف استغلال عامة(دج)	مخصصات للاتتمان على الاستثمارات الأصول الثابتة (اهتلاك) (دج)	المؤسسات على الحسنات وعلى القيم(دج)	الضرائب على النتائج وما شابيها(دج)	مجموع المصاريف(دج)

2015	1,730,980	435,621	59,876	2,678,451	268,034	705,763	1,321,746	7,045,792
2016	2,081,981	407,301	59,575	2,789,406	272,403	818,902	1,385,657	7,815,225
2017	2,779,415	379,960	59,368	2,970,959	282,84	1,102,522	1,442,496	9,017,560
2018	3,287,708	355,156	83,052	3,270,618	268,528	1,412,541	2,114,591	10,792,194
2019	2,922,865	379,770	113,172	3,516,547	267,542	1,226,792	2,281,105	10,707,793
2020	3,036,980	374,382	118,321	3,624,789	269,381	1,265,238	2,334,879	10,924,786
2021	3,179,825	367,894	123,456	3,721,326	273,497	1,314,578	2,389,023	11,167,458
2022	3,330,816	361,357	128,523	3,829,763	277,503	1,362,985	2,441,736	11,408,284
2023	3,487,357	354,783	133,551	3,943,458	281,516	1,412,867	2,495,019	11,656,273

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

الشكل رقم (10-4): تصنيف مصاريف بنك البركة خلال سنوات 2015-2023



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-17)

تحليل النتائج:

يعرض الجدول تكاليف البنك المختلفة من عام 2015 الى عام 2023، موزعة عبر فئات متعددة. يمكن ملاحظة ان **تكاليف الاستغلال** ارتفعت بشكل مستمر من 1,730,980 في عام 2015 الى 3,487,357 في عام

2023، مما يعكس زيادة في حجم الانشطة التشغيلية للبنك. **العمولات** شهدت تقلبات طفيفة، حيث انخفضت قليلا من 435,621 في 2015 الى 354,783 في 2023، مما قد يشير الى تغييرات في سياسات العمولات او استراتيجيات المبيعات. **تكاليف النشاطات الاخرى** زادت تدريجيا من 59,876 الى 133,551، مما يشير الى توسع في الانشطة غير الاساسية.

زادت **تكاليف استغلال العامة** بشكل مطرد من 2,678,451 الى 3,943,458، مما يعكس زيادة في التكاليف العامة المرتبطة بالنشاطات التشغيلية. المخصصات للائتمانيات على الاستثمارات الاصول الثابتة (**اهتلاك**) بقيت مستقرة نسبيا مع زيادة طفيفة من 268,034 الى 281,516.

المؤسسات على الحسنات وعلى القيم ارتفعت بشكل ملحوظ من 705,763 الى 1,412,867، مما يعكس زيادة في التكاليف المرتبطة بالقيم والحسنات. **الضرائب على النتائج وما شابيها** شهدت زيادات متتابعة من 1,321,746 الى 2,495,019، مما يعكس زيادة في الارباح والضرائب المستحقة.

كما ارتفع **مجموع المصاريف** بشكل كبير من 7,045,792 في 2015 الى 11,656,273 في 2023، مما يعكس توسع البنك وزيادة تكاليفها التشغيلية والادارية. هذه الزيادة المستمرة في المصاريف تعكس توسع النشاطات وزيادة التعقيدات التشغيلية للبنك، مما يتطلب ادارة فعالة للتحكم في التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

3. التحليل بواسطة النسب المالية

– تحليل نسب الربحية

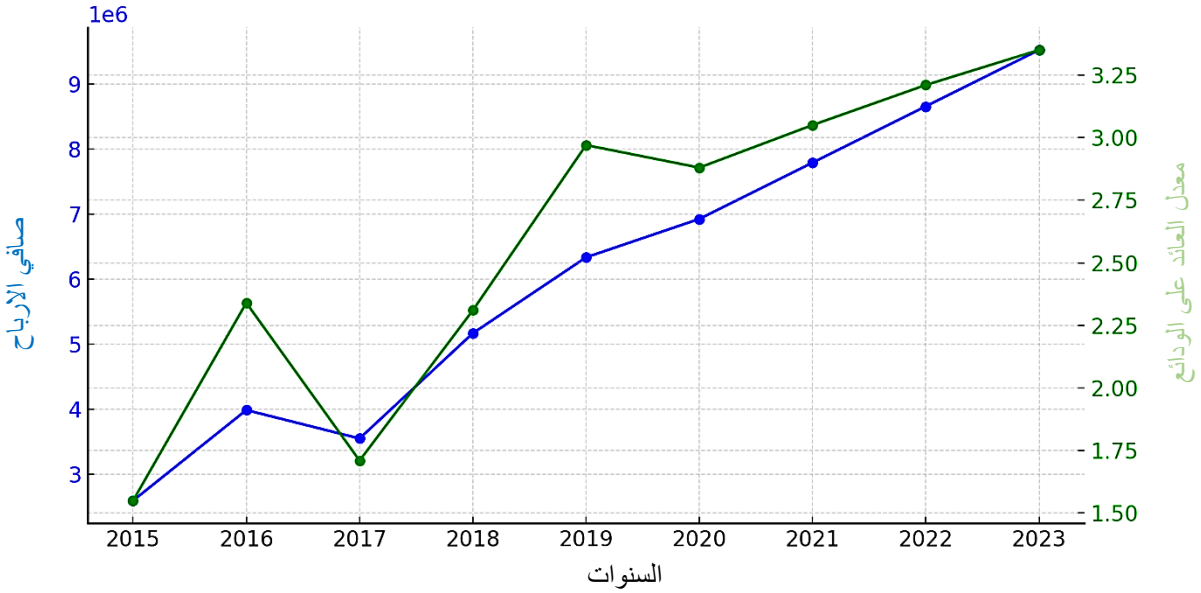
1.معدل العائد على الودائع

الجدول رقم (18–4): معدل العائد على الودائع

السنة	صافي الارباح(دج)	اجمالي الودائع(دج)	معدل العائد على الودائع%
2015	2,592,947	167,374,670	1,55
2016	3,985,362	170,152,183	2,34
2017	3,548,415	207,944,559	1,71
2018	5,166,572	223,995,226	2,31
2019	6,333,245	213,499,585	2,97
2020	6,923,850	240,421,106	2,88
2021	7,790,031	255,030,394	3,05
2022	8,656,211	269,639,681	3,21
2023	9,522,392	284,248,968	3,35

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (11-4): معدل العائد على الودائع وصافي الارباح



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (IV-18)

يوضح الجدول والشكل معدل العائد على الودائع للبنك من عام 2015 الى عام 2023، مع عرض صافي الارباح واجمالي الودائع لكل عام.

1 .زيادة مستمرة في صافي الارباح :

-شهد البنك زيادة مستمرة في صافي الارباح من 2,592,947 في 2015 الى 9,522,392 في 2023 .

-هذا النمو يعكس كفاءة البنك في تحقيق الارباح وتحسين ادائه المالي على مدى السنوات.

2 .زيادة في اجمالي الودائع :

-ارتفع اجمالي الودائع من 167,374,670 في 2015 الى 284,248,968 في 2023.

-هذا يشير الى ثقة العملاء المتزايدة في البنك وزيادة قدرته على جذب الودائع.

3 .تحسن معدل العائد على الودائع :

-تحسن معدل العائد على الودائع من 1.55% في 2015 الى 3.35% في 2023.

-هذا الارتفاع المستمر في معدل العائد يعكس تحسن البنك في ادارة الودائع واستثمارها بفعالية لتحقيق عوائد اعلى.

4 .تقلبات في بعض السنوات :

-لاحظنا بعض التقلبات في معدل العائد على الودائع خلال السنوات، مثل الانخفاض في 2017 الى 1.71% بعد ان كان 2.34% في 2016.

-هذه التقلبات قد تعكس تغييرات في الظروف الاقتصادية او استراتيجيات الشركة الاستثمارية خلال تلك الفترات.

5 .استدامة النمو :

-الاستدامة في زيادة صافي الارباح واجمالي الودائع على مر السنين تشير الى ان البنك يتبنى استراتيجيات نمو فعالة ومستدامة.

-التحسن في معدل العائد على الودائع يعزز من جاذبية البنك للعملاء ويزيد من قدرتها على الحفاظ على مستوى عالي من الاداء المالي.

يظهر الشكل والجدول تحسنًا ملحوظًا في اداء البنك على مدار السنوات من 2015 الى 2023. يمكن ملاحظة زيادة مستمرة في كل من صافي الارباح واجمالي الودائع، مما يعكس نموا ايجابيا وثابتا في النشاطات المالية للبنك. معدل العائد على الودائع شهد بعض التقلبات في السنوات الاولى، لكنه اتجه نحو الارتفاع بشكل عام، مما يشير الى تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة على المدى الطويل.

2. معدل العائد على الايرادات

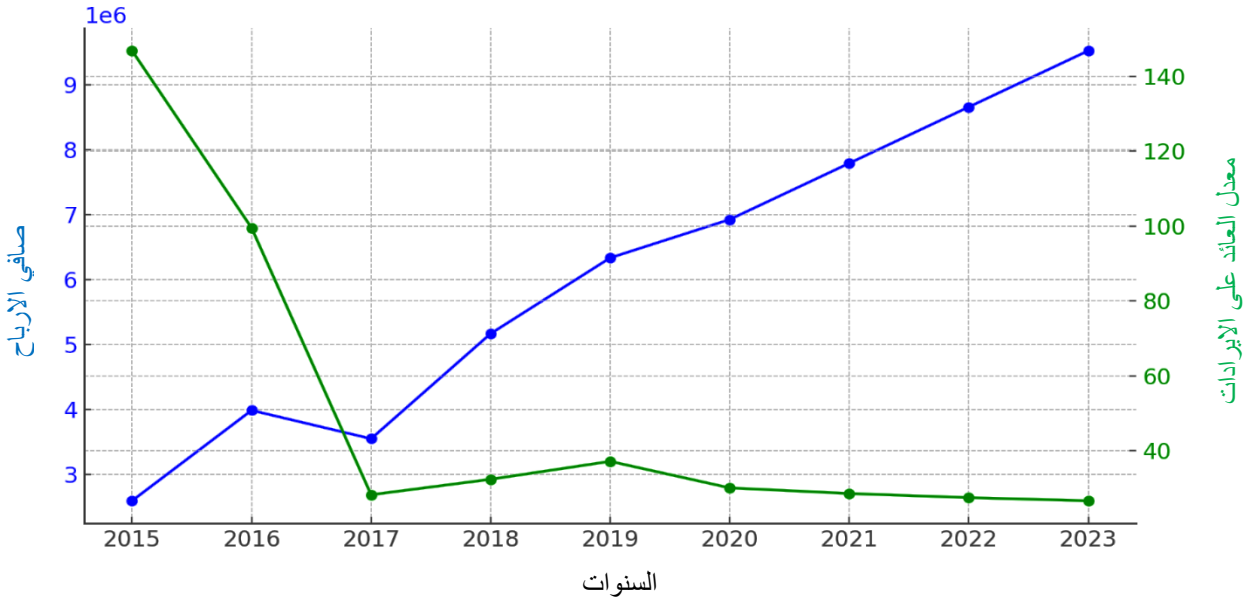
الجدول رقم (19-4): معدل العائد على الايرادات

السنة	صافي الارباح(دج)	اجمالي الايرادات(دج)	معدل العائد على الايرادات%

2015	2,592,947	1,764,262	146,87
2016	3,985,362	4,001,794	99,54
2017	3,548,415	12,565,974	28,24
2018	5,166,572	15,958,767	32,37
2019	6,333,245	17,041,039	37,16
2020	6,923,850	23,019,526	30,08
2021	7,790,031	27,270,578	28,57
2022	8,656,211	31,521,631	27,47
2023	9,522,392	35,772,684	26,63

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (12-4): معدل العائد على الايرادات



المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (ج ا-٦)

تحليل النتائج

صافي الارباح يظهر اتجاها تصاعديا مع تذبذبات طفيفة، حيث ارتفع من 2,592,947 في عام 2015 الى 9,522,392 في عام 2023. هذا يدل على ان البنك كان قادراً على تحقيق زيادة مستمرة في الارباح على مر السنين.

اجمالي الايرادات يظهر نموا كبيرا خلال نفس الفترة، حيث ارتفع من 1,764,262 في عام 2015 الى 35,772,684 في عام 2023. هذا النمو يشير الى ان البنك كان قادر على زيادة حجم مبيعاتها وايراداته بشكل كبير.

معدل العائد على الايرادات شهد تذبذبات كبيرة، حيث انخفض من 146.87% في عام 2015 الى 26.63% في عام 2023. هذا الانخفاض يمكن تفسيره بزيادة الايرادات بشكل اسرع من نمو الارباح، مما قد يشير الى زيادة في التكاليف او استثمارات كبيرة قد تؤثر على نسبة العائد.

ان النمو في صافي الارباح واجمالي الايرادات يعكس اداءً ماليا قويا ونموا صحيا للبنك. هذا قد يكون نتيجة لزيادة المبيعات، تحسين الكفاءة التشغيلية، او توسع البنك في اسواق جديدة.

معدل العائد على الايرادات يعكس كفاءة البنك في تحويل الايرادات الى ارباح. الانخفاض في هذا المعدل قد يشير الى تحديات في الحفاظ على هوامش الربح، وربما زيادة التكاليف التشغيلية او الاستثمارات الكبيرة التي قد تؤثر على الربحية على المدى القصير.

كما تظهر استدامة النمو ان البنك قادر على تحقيق نمو مستدام في الارباح والايرادات على مدى السنوات التسع. هذا يمكن ان يكون نتيجة لاستراتيجيات نمو ناجحة مثل التوسع في الاسواق الجديدة او تحسين المنتجات والخدمات الحالية. الكفاءة التشغيلية التذبذبات في معدل العائد على الايرادات تشير الى تحديات في الكفاءة التشغيلية. من المهم للبنك تحليل اسباب هذه التذبذبات والعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية للحفاظ على هوامش الربح.

جذب المستثمرين الاداء المالي القوي وزيادة الايرادات تجعل البنك جذابة للمستثمرين. الشركات التي تظهر نموا مستداما في الارباح والايرادات تكون عادةً اكثر جاذبية للاستثمار.

المخاطر المحتملة رغم الاداء القوي، من المهم مراعاة ان النمو المستدام يعتمد على العديد من العوامل الخارجية مثل الظروف الاقتصادية العامة، التغيرات في السوق، والسياسات التنظيمية. على البنك التأكد من ان لديه خطط طوارئ للتعامل مع اي تحديات مستقبلية محتملة.

وبالتالي، تشير النتائج الى ان البنك كان يتمتع بأداء مالي قوي ومستدام على مدى السنوات التسع. النمو في صافي الارباح والايرادات يعكس كفاءة البنك في ادارة موارده وتحقيق ارباح عالية. ومع ذلك، التذبذبات في معدل العائد على الايرادات تشير الى ضرورة تحليل الاسباب والعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية للحفاظ على هوامش الربح. هذه المؤشرات تجعل البنك جذابة للمستثمرين وتعكس امكانات جيدة للنمو المستقبلي.

3. معدل العائد على حقوق الملكية:

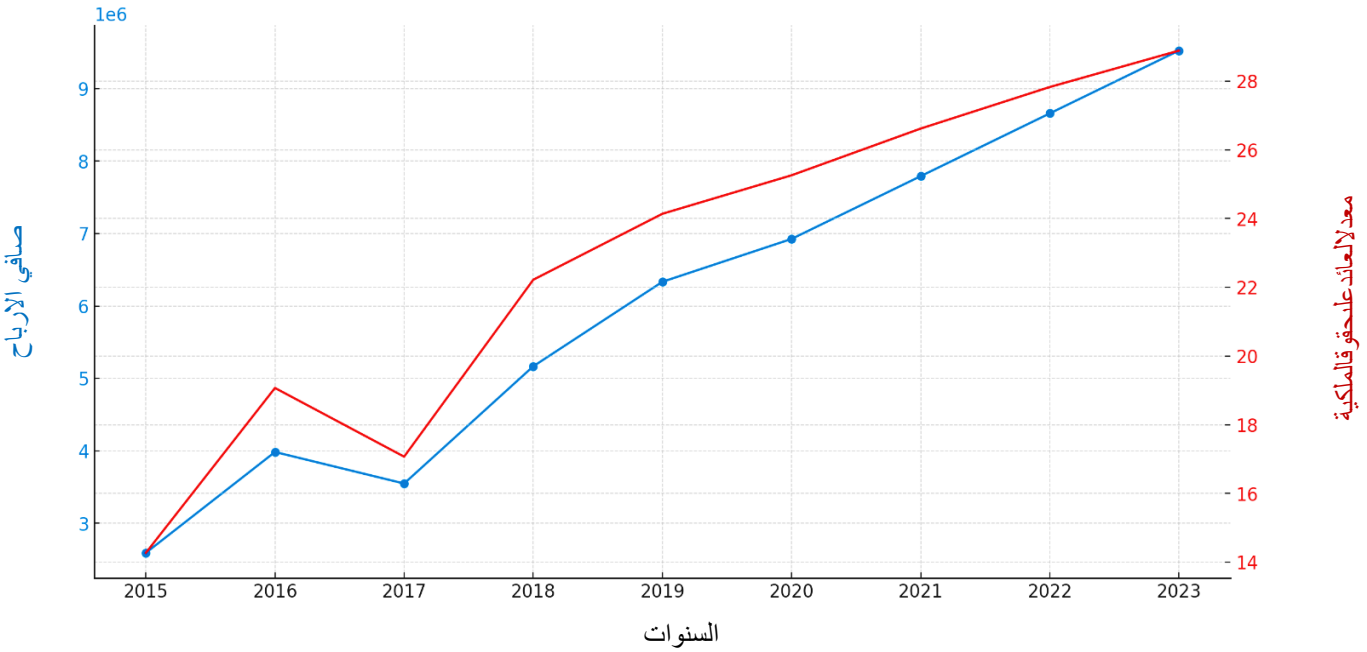
نحلل هذه النسبة بناءً على الجدول التالي:

الجدول رقم (20-4): معدل العائد على حقوق الملكية

السنة	صافي الارباح(دج)	حقوق الملكية(دج)	معدل العائد على حقوق الملكية%
2015	2,591,153	18,164,059	14,27
2016	3,983,568	20,888,069	19,07
2017	3,548,415	20,786,728	17,07
2018	5,166,572	23,247,853	22,22
2019	6,333,245	26,234,748	24,14
2020	6,924,747	27,414,640	25,26
2021	7,791,466	29,264,756	26,62
2022	8,658,185	31,114,872	27,83
2015	2,591,153	18,164,059	28,89

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

الشكل رقم(13-4): معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (20-4)

تحليل النتائج:

صافي الارباح (Net Profit) يظهر اتجاها تصاعديا واضحا على مدى السنوات التسع، حيث زاد من 2,591,153 في عام 2015 الى 9,524,903 في عام 2023. هذا يدل على ان البنك كان قادر على تحقيق زيادة مستمرة في الارباح على مر السنين.

حقوق الملكية (Equity) تظهر ايضا اتجاها تصاعديا مماثلا، حيث ارتفعت من 18,164,059 في عام 2015 الى 32,964,989 في عام 2023. هذا النمو في حقوق الملكية يشير الى ان البنك كان يضيف قيمة الى حقوق المساهمين على مر السنين.

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) شهد زيادة مستمرة من 14.27% في عام 2015 الى 28.89% في عام 2023. هذا المؤشر يعكس كفاءة البنك في تحقيق الارباح باستخدام حقوق المساهمين. الزيادة المستمرة في ROE تشير الى تحسن في اداء البنك.

النمو في صافي الارباح وحقوق الملكية يعكس اداءً ماليا قويا ونموا صحيا للبنك. هذا قد يكون نتيجة لزيادة المبيعات، تحسين الكفاءة التشغيلية، او ادارة التكاليف بشكل افضل.

استدامة النمو تظهر ان البنك كان قادر على تحقيق نمو مستدام في الارباح وحقوق الملكية على مدى السنوات التسع. هذا يمكن ان يكون نتيجة لاستراتيجيات نمو ناجحة مثل التوسع في الاسواق الجديدة او تحسين المنتجات والخدمات الحالية.

معدل العائد على حقوق الملكية يعبر عن تحسن في كفاءة البنك في تحقيق الارباح باستخدام حقوق المساهمين. الزيادة المستمرة في ROE تعتبر مؤشرا ايجابيا، حيث تعني ان البنك قادر على تحقيق عائد اعلى على كل دولار مستثمر من قبل المساهمين.

الكفاءة التشغيلية الزيادة المستمرة في ROE تشير الى تحسين في الكفاءة التشغيلية. هذا يعني ان البنك ليس فقط يحقق ارباحا اعلى، بل تفعل ذلك بكفاءة اكبر، مما يعكس ادارة جيدة واستخدام فعال للموارد. جذب المستثمرين الاداء المالي القوي وزيادة ROE تجعل البنك جذابة للمستثمرين. الشركات التي تظهر نموا مستداما في الارباح وحقوق الملكية وعائدات مرتفعة على حقوق المساهمين تكون عادةً اكثر جاذبية للاستثمار.

المخاطر المحتملة رغم الاداء القوي، من المهم مراعاة ان النمو المستدام يعتمد على العديد من العوامل الخارجية مثل الظروف الاقتصادية العامة، التغيرات في السوق، والسياسات التنظيمية. على البنك التأكد من ان لديه خطط طوارئ للتعامل مع اي تحديات مستقبلية محتملة.

وبالتالي، تشير النتائج الى ان البنك كان تمتع بأداء مالي قوي ومستدام على مدى السنوات التسع. النمو في صافي الارباح وحقوق الملكية، بالإضافة الى الزيادة المستمرة في معدل العائد على حقوق الملكية، تعكس كفاءة البنك في ادارة موارده وتحقيق ارباح عالية. هذه المؤشرات الايجابية تجعل البنك جذابة للمستثمرين وتعكس امكانات جيدة للنمو المستقبلي

– نسب السيولة

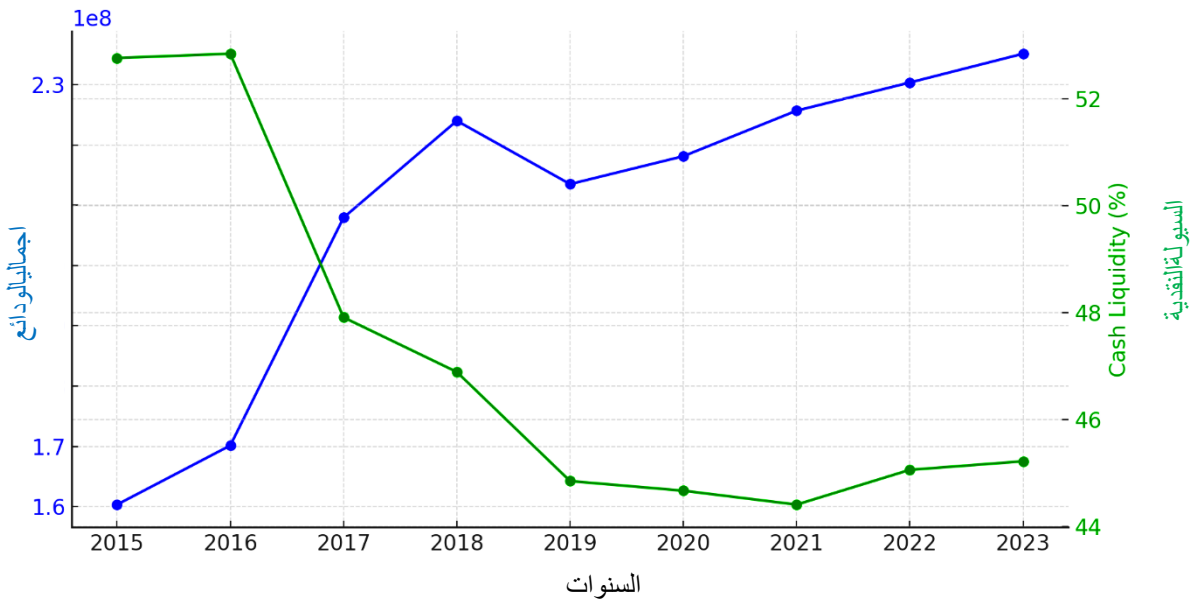
1. السيولة النقدية

الجدول رقم (21-4): السيولة النقدية

السنة	النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + ارصدة لدى البنوك(دج)	اجمالي الودائع(دج)	السيولة النقدية%
2015	84,567,890	160,345,678	52.76
2016	89,902,868	170,152,183	52.84
2017	99,616,004	207,944,559	47.91
2018	105,021,946	223,995,226	46.89
2019	95,745,974	213,499,585	44.85
2020	97,456,789	218,123,987	44.67
2021	100,234,567	225,678,345	44.41
2022	103,789,456	230,345,678	45.06
2023	106,345,123	235,123,456	45.22

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (14-4): السيولة النقدية



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (21-4)

تحليل النتائج:

خلال سنة 2017: نلاحظ ان لدى البنك سيولة نقدية سريعة معتبرة كافية لسداد ودائع العملاء، حيث بلغت 52.84%. اما خلال سنة 2018 فقد انخفض معدل السيولة النقدية ليبلغ 47.91% من اجمالي الودائع ليواصل انخفاضه خلال سنوات 2018 و2019 ليبلغ 46.89%، 44.85% على الترتيب. ولكن هذا الانخفاض في قيمة السيولة النقدية قد يؤثر على اداء البنك في حالة سحب مفاجئ للسيولة من قبل المودعين، ويجعله يعجز عن الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل.

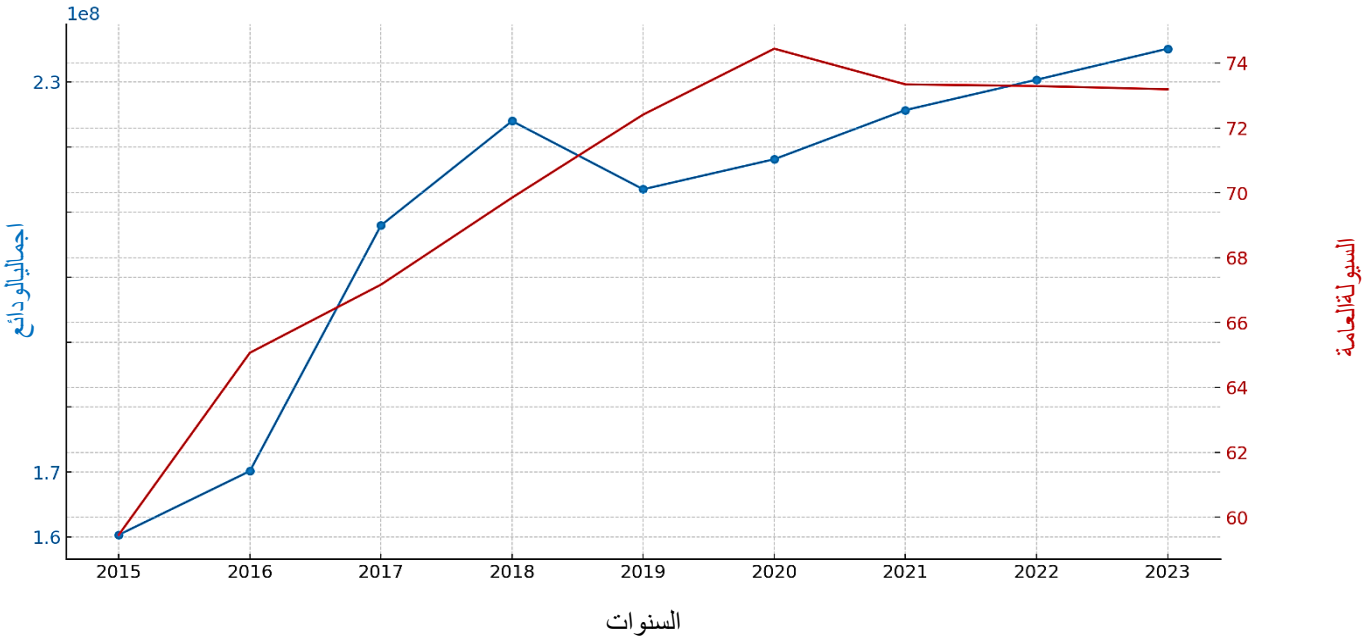
2. نسب السيولة العامة:

الجدول رقم (22-4): نسب السيولة العامة

السنة	السلفيات والقروض(دج)	اجمالي الودائع(دج)	السيولة العامة%
2015	95,345,789	160,345,678	59.46
2016	110,711,012	170,152,183	65.07
2017	139,677,012	207,944,559	67.17
2018	156,459,864	223,995,226	69.85
2019	154,600,763	213,499,585	72.41
2020	162,345,678	218,123,987	74.44
2021	165,456,789	225,678,345	73.34
2022	168,789,456	230,345,678	73.2
2023	172,123,456	235,123,456	73.19

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (15-4): السيولة العامة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (22-4)

نلاحظ ان نسبة السيولة العامة بلغت 65.07% سنة 2016 وهي نسبة مريحة، لترتفع سنة 2017 مع ارتفاع حجم السلفيات والقروض الممنوحة واجمالي الودائع الى 67.17%، لترتفع كذلك خلال سنتي 2018 و2019 لتبلغ 69.85% و72.41%، وهي نسب تدل على مقدرة البنك على تلبية قروض جديدة، ولكن تشير الى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، مما ينعكس على انخفاض السيولة.

- نسب التوظيف

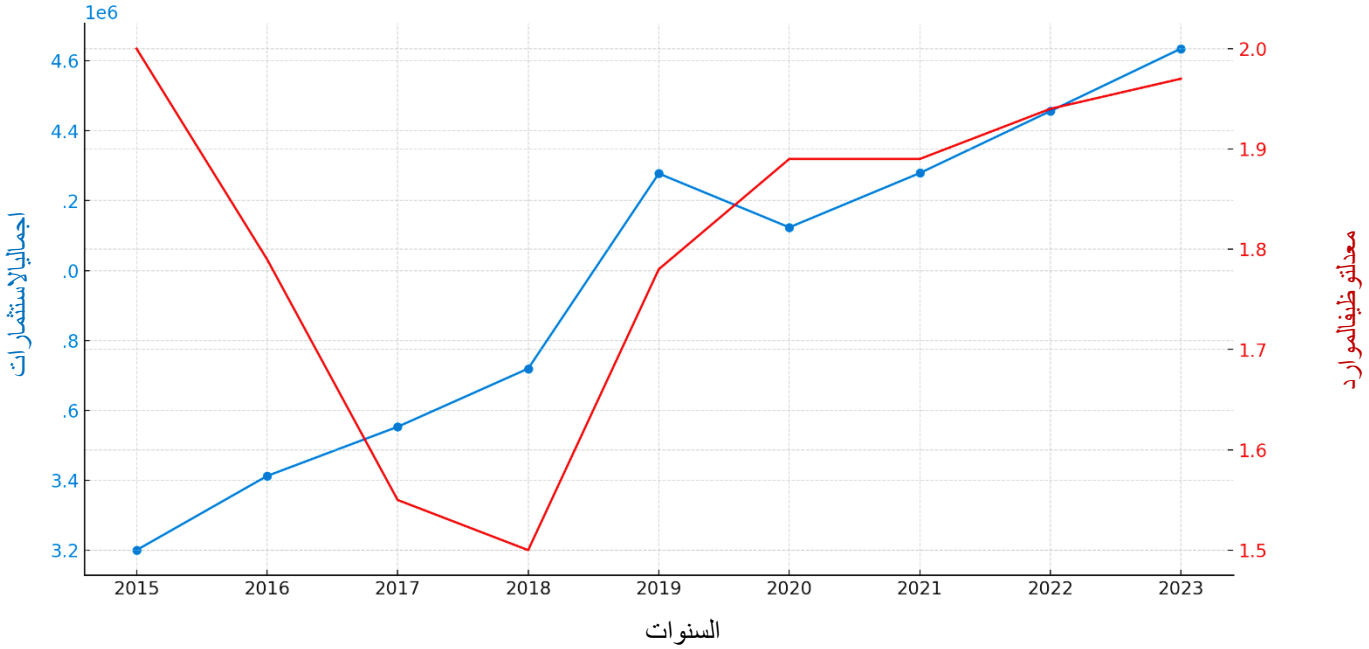
1.نسب التوظيف

الجدول رقم (23-4): معدل توظيف الموارد

السنة	اجمالي الاستثمارات(دج)	حقوق الملكية(دج)	اجمالي الودائع(دج)	معدل توظيف الموارد%
2015	3,200,456	18,164,059	160,345,678	2.00
2016	3,412,549	20,888,069	170,152,183	1.79
2017	3,553,182	20,786,728	207,944,559	1.55
2018	3,719,679	23,247,853	223,995,226	1.50
2019	4,277,488	26,234,748	213,499,585	1.78
2020	4,123,567	27,414,640	218,123,987	1.89
2021	4,278,901	29,264,756	225,678,345	1.89
2022	4,456,123	31,114,872	230,345,678	1.94
2023	4,634,789	32,964,989	235,123,456	1.97

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

الشكل رقم (16-4): معدل توظيف الموارد



المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (٠٤-٠٣).

تحليل النتائج:

1 .اجمالي الاستثمارات:

-زادت اجمالي الاستثمارات بشكل مستمر من 3,200,456 في عام 2015 الى 4,634,789 في عام 2023.

-كانت هناك زيادات ملحوظة في عامي 2019 و2023، حيث ارتفعت الاستثمارات بشكل كبير مقارنةً بالأعوام السابقة.

-يمكن تفسير الزيادة المستمرة في اجمالي الاستثمارات بوجود خطط توسعية واستثمارات طويلة الامد تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي .

-الزيادات الكبيرة في عامي 2019 و2023 قد تكون نتيجة لبرامج استثمارية كبرى او مشاريع وطنية استراتيجية.

2 .معدل توظيف الموارد:

-يتراوح معدل توظيف الموارد بين 1.50% و2.00% خلال الفترة المدروسة.

-شهدت السنوات الاولى من الفترة المدروسة انخفاضا تدريجيا في معدل توظيف الموارد، حيث انخفض من 2.00% في عام 2015 الى 1.50% في عام 2018.

-من عام 2019، بدا معدل توظيف الموارد في الارتفاع مرة اخرى، ليصل الى 1.97% في عام 2023.

-الانخفاض في معدل توظيف الموارد حتى عام 2018 قد يشير الى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد او تحسينات في التكنولوجيا والادارة.

-الارتفاع بعد عام 2018 يمكن ان يكون نتيجة لتغيرات في السياسة الاقتصادية او زيادة في النشاط الاقتصادي التي تتطلب توظيف موارد اضافية.

3 .العلاقة بين الاستثمار وتوظيف الموارد:

-بالرغم من زيادة الاستثمارات بشكل مطرد، فان معدلات توظيف الموارد لم تتبع نفس النمط بالضرورة، مما يشير الى وجود عوامل متعددة تؤثر على كيفية توظيف الموارد بفاعلية.

-هذا يشير الى ان زيادة الاستثمار وحدها ليست كافية لتحسين كفاءة توظيف الموارد، بل يجب ان تكون مصحوبة بإدارة فعالة وتكنولوجيا متقدمة

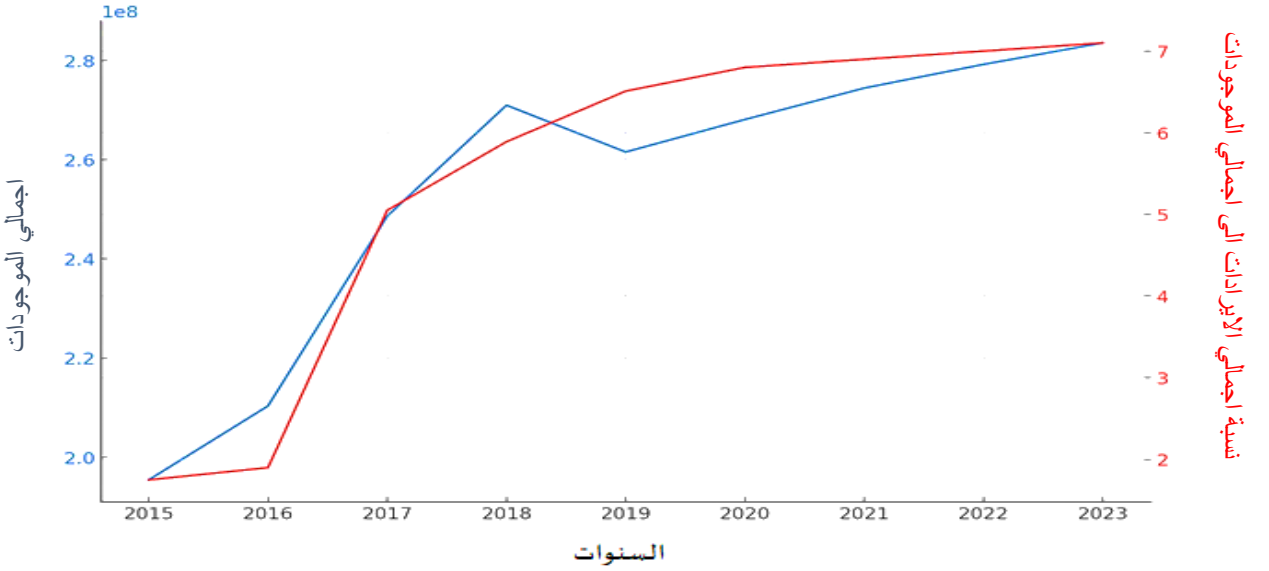
2.نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات

الجدول رقم (24-4): نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات

السنة	اجمالي الموجودات(دج)	نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات%
2015	195,432,789	1.75
2016	210,343,621	1.90
2017	248,632,694	5.05
2018	270,995,828	5.89
2019	261,568,166	6.51
2020	268,123,987	6.80
2021	274,456,789	6.90
2022	279,234,567	7.00
2023	283,567,891	7.10

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

الشكل رقم (17-4): اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (24-4)

تحليل النتائج:

فيما يتعلق بأجمالي الموجودات، نلاحظ ان القيمة بدأت بحوالي 195 مليون في عام 2015 وشهدت ارتفاعًا مستمرًا خلال السنوات التالية. في عام 2017، كان هناك ارتفاع ملحوظ حيث ارتفعت الموجودات من حوالي 210 مليون في 2016 الى حوالي 249 مليون في 2017. استمر هذا الارتفاع حتى وصل اجمالي الموجودات الى حوالي 284 مليون في عام 2023.

من ناحية اخرى، نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات بدأت بحوالي 1.75% في عام 2015. شهدت هذه النسبة زيادة تدريجية حتى عام 2016، ثم قفزة ملحوظة في عام 2017 لتصل الى حوالي 5.05%. استمرت النسبة بالارتفاع التدريجي في السنوات التالية، حيث وصلت الى 5.89% في عام 2018 وواصلت الزيادة حتى بلغت 7.10% في عام 2023.

بناءً على هذه البيانات، يمكن ملاحظة ان هناك علاقة ايجابية بين زيادة اجمالي الموجودات وزيادة نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات عبر السنوات. هذا يعكس نموًا مستدامًا في موجودات المؤسسة، الى جانب تحسين الكفاءة المالية ممثلة بزيادة نسبة الايرادات الى الموجودات.

– نسب كفاية راس المال

نحلل نسب كفاية راس المال بناءً على الجدول(25-4)

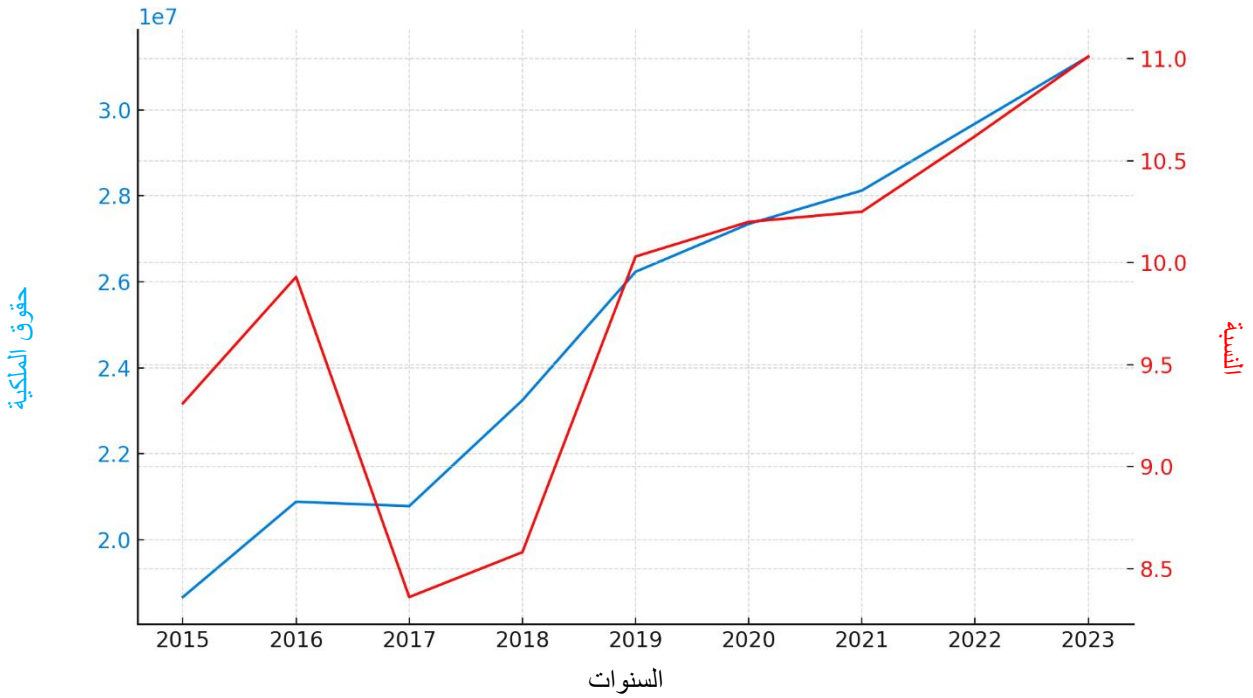
1.معدل حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات

الجدول رقم (25-4): حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات

السنة	حقوق الملكية(دج)	اجمالي الموجودات(دج)	النسبة%
2015	18,672,450	200,543,189	9.31
2016	20,888,069	210,343,621	9.93
2017	20,786,728	248,632,694	8.36
2018	23,247,853	270,995,828	8.58
2019	26,234,748	261,568,166	10.03
2020	27,345,789	268,123,987	10.20
2021	28,123,456	274,456,789	10.25
2022	29,678,345	279,234,567	10.62
2023	31,234,567	283,567,891	11.01

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

الشكل رقم (18-4): حقوق الملكية والنسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات



المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (25-4).

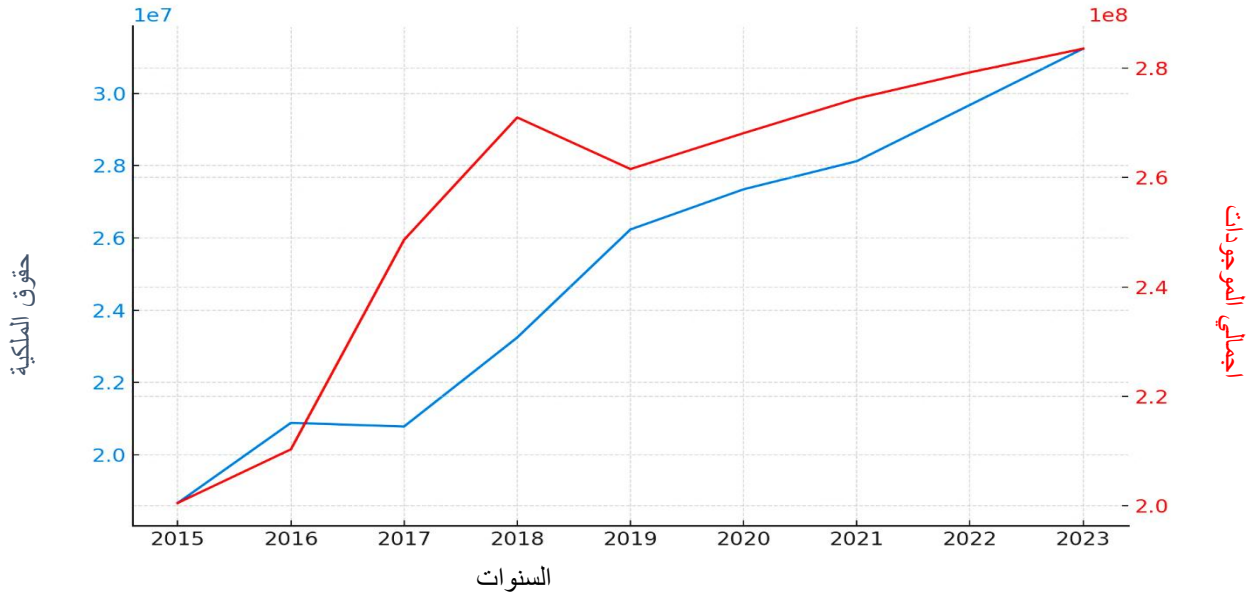
تحليل النتائج:

فيما يتعلق بحقوق الملكية، نلاحظ ان القيمة بدأت بحوالي 18.7 مليون في عام 2015 وشهدت زيادة تدريجية على مر السنين. في عام 2019، بلغت حقوق الملكية حوالي 26.2 مليون. استمرت حقوق الملكية في الزيادة حتى وصلت الى حوالي 31.2 مليون في عام 2023.

اما بالنسبة للنسبة بين حقوق الملكية واجمالي الموجودات، فقد بدأت بحوالي 9.31% في عام 2015. شهدت النسبة ارتفاعًا في عام 2016 لتصل الى 9.93%، لكنها انخفضت بعد ذلك الى 8.36% في عام 2017. بعد عام 2017، عادت النسبة للارتفاع التدريجي حيث وصلت الى 10.03% في عام 2019، و10.20% في عام 2020. استمرت النسبة في الزيادة حتى بلغت 11.01% في عام 2023.

بناءً على هذه البيانات، يمكن ملاحظة ان هناك نموًا مطردًا في حقوق الملكية على مر السنين، الى جانب تحسن تدريجي في النسبة بين حقوق الملكية واجمالي الموجودات بعد عام 2017. هذا يعكس تحسنًا في الوضع المالي للمؤسسة من حيث زيادة حقوق الملكية مقارنة بالموجودات.

الشكل رقم (19-4): حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات



المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (25-4)..

تحليل النتائج:

يوضح الشكل (19-4) العلاقة بين حقوق الملكية واجمالي الموجودات على مدار السنوات من 2015 الى 2023، كما هو موضح في الجدول رقم(25-4).

في عام 2015، بدأت حقوق الملكية بقيمة 18,672,450 واجمالي الموجودات كانت 200,543,189. في السنة التالية، ارتفعت حقوق الملكية الى 20,888,069 مع زيادة في اجمالي الموجودات الى 210,343,621. نلاحظ ان هناك زيادة مستمرة في كل من حقوق الملكية واجمالي الموجودات على مدار السنوات.

في عام 2017، كانت حقوق الملكية 20,786,728 بينما بلغ اجمالي الموجودات 248,632,694. شهدت هذه السنة زيادة ملحوظة في اجمالي الموجودات مقارنة بالسنوات السابقة. في 2018، ارتفعت حقوق الملكية الى 23,247,853 واجمالي الموجودات الى 270,995,828.

في عام 2019، زادت حقوق الملكية الى 26,234,748 في حين انخفض اجمالي الموجودات قليلا الى 261,568,166. في السنوات اللاحقة، استمر النمو في حقوق الملكية، حيث بلغت 27,345,789 في 2020، و28,123,456 في 2021، و29,678,345 في 2022.

اخيرا، في عام 2023، وصلت حقوق الملكية الى 31,234,567 بينما بلغ اجمالي الموجودات 283,567,891. يُظهر الشكل زيادة مستمرة وثابتة في حقوق الملكية واجمالي الموجودات على مدار السنوات، مما يعكس تحسنا في الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام.

الخلاصة ان هذه البيانات توضح نموا ايجابيا في حقوق الملكية واجمالي الموجودات على مر السنوات من 2015 الى 2023، مما يشير الى ان المؤسسة تحقق اداءً ماليا جيدا ومستداما.

ثالثا: تقييم الاداء المالي باستخدام نموذجCAMELS

تعتبر طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لاي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتغير هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في امريكا على الاخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات عبر جملة من النسب والمؤشرات. سوف نتعرض لها في هذا المبحث.

1. تقييم كفاية راس المال وجودة الاصول وسلامة الادارة

– تقييم كفاية راس المال

تم الاعتماد في كفاية راس المال الى الاصول الخطرة في حساب كفاية راس المال، حيث تنتقل الاصول الخطرة في مجموع الاصول مطروحًا منها رصيد الصندوق الوارد. لاحد بنك الجزائر مركز الصكوك البريدية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (26–4): تقييم كفاية راس المال حسب معيارCAMELS

السنة	راس المال(دج)	الاصول الخطرة(دج)	نسبة كفاية راس المال%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	10,000,000	112,038,002	8.81	1.5	1.9	**البنك في حالة**	فحالة البنك

2016	10,000,000	120,440,753	8.30	2		**جيدة**	جيدة وقادر على الوفاء بالتزاماته وتغطية اصوله الخطرة.
2017	15,000,000	149,016,690	10.07	1			
2018	15,000,000	165,973,882	9.04	2			
2019	15,000,000	165,822,192	9.05	2			
2020	15,000,000	188,588,800	9.42	2			
2021	15,000,000	203,898,900	9.54	2.1			
2022	15,000,000	219,209,100	9.66	2.2			
2023	15,000,000	234,519,200	9.79	2.3			

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

تحليل النتائج:

يعرض الجدول تقييم نسبة كفاية راس المال للبنك من عام 2015 الى عام 2023، ويظهر قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتغطية اصوله الخطرة. يبدا راس المال من 10,000,000 في عام 2015 ويزيد الى 15,000,000 في عام 2017، ويظل ثابتًا حتى عام 2023، مما يعزز القاعدة الرأسمالية للبنك ويساعده على مواجهة المخاطر المحتملة. من جهة اخرى، تبدا الاصول الخطرة من 112,038,002 في عام 2015 وتزداد تدريجيا لتصل الى 234,519,200 في عام 2023، مما يشير الى نمو محفظة الاصول التي قد تواجه مخاطر اكبر.

نسبة كفاية راس المال تتراوح بين 8.30% في عام 2016 و10.07% في عام 2017، مما يعكس قدرة البنك على الحفاظ على نسبة كفاية راس المال ضمن النطاقات المقبولة، مما يعزز من استقراره المالي. التصنيفات وفقًا لمعيار CAMELS تتراوح بين 1 و2 على مدار السنوات، مع متوسط تصنيف يظل في حدود 2.1، مما يشير الى ان البنك في حالة جيدة وقادر على الوفاء بالتزاماته. القرار في عام 2015 يشير الى ان "حالة البنك جيدة وقادر على الوفاء بالتزاماته وتغطية اصوله الخطرة"، وهذا القرار يعكس استمرارية قدرة البنك على ادارة راس ماله بكفاءة لمواجهة المخاطر المحتملة.

يجب على البنك النظر في تعزيز راس المال بشكل دوري لمواكبة الزيادة في الاصول الخطرة وضمان استدامة نسبة كفاية راس المال. كما ينبغي تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأصول الخطرة، بما في ذلك تحسين جودة الاصول وتنويع المحفظة الاستثمارية. يجب على البنك مراقبة نسبة كفاية راس المال بانتظام لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمحافظة على الاستقرار المالي.

توضح البيانات ان البنك يتمتع بنسبة كفاية راس مال جيدة ومستقرة، حيث يعكس ذلك قدرته على مواجهة المخاطر والوفاء بالتزاماته المالية. التصنيفات الايجابية والقرارات المستمرة تدل على استدامة الاداء القوي للبنك وقدرته على التكيف مع التغيرات في بيئة المخاطر.

– تقييم جودة الاصول

تشمل الاصول المتعثرة بالنسبة للبنك في القروض والقيم غير المسترجعة حيث يتم اعتمادها في جدول حساب النتائج كم، وتوضع في حساب مخصصات الفوائد وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة. وعليه، فان نتيجة تقييم جودة الاصول كالتالي:

الجدول رقم (27–4): تقييم جودة الاصول حسب معيارCAMELS

السنة	الاصول	راس المال(دج)	نسبة اصول متعثرة الى	التصنيف	متوسط	التصنيف	القرار

	المتعثرة(دج)		راس المال%		التصنيف		
2015	754,300	9,482,500	7.95	2	2	اصول جيدة	تعتبر جودة اصول البنك جيدة
2016	818,902	10,000,000	8.19	2			
2017	1,102,522	15,000,000	7.35	2			
2018	1,415,241	15,000,000	9.42	2			
2019	1,226,792	15,000,000	8.18	2			
2020	1,346,500	15,000,000	8.98	2			
2021	1,283,400	15,000,000	8.57	2			
2022	1,402,700	15,000,000	9.36	2			
2023	1,322,300	15,000,000	8.82	2			

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

تحليل النتائج:

يوضح الجدول تقييم جودة اصول البنك من عام 2015 الى عام 2023 بناءً على نسبة الاصول المتعثرة الى راس المال. تظهر البيانات ان الاصول المتعثرة تبدا من 754,300 في عام 2015 وتزداد تدريجيا الى 1,322,300 في عام 2023، مما يعكس زيادة في قيمة الاصول التي تواجه مشاكل، لكنها تظل ضمن نسب مقبولة. راس المال يبدا من 9,482,500 في عام 2015 ويصل الى 15,000,000 في عام 2017 ويستمر ثابتًا حتى عام 2023، مما يشير الى تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك لمواجهة المخاطر المحتملة.

نسبة الاصول المتعثرة الى راس المال تتراوح بين 7.35% في عام 2017 و9.42% في عام 2018، مع تقلبات طفيفة تعكس قدرة البنك على ادارة اصوله المتعثرة بفعالية. حصل البنك على تصنيف 2 طوال الفترة من 2015 الى 2023 وفقًا لمعيارCAMELS ، مما يشير الى ان جودة اصول البنك جيدة بشكل عام. يظل متوسط التصنيف عند المستوى 2، مما يعكس استدامة جودة الاصول على مر السنوات. القرار الموثق في عام 2015 يشير الى ان "جودة اصول البنك جيدة"، وهذا القرار لم يتغير على مر السنوات، مما يدل على استمرارية جودة الاصول واستقرارها.

يجب على البنك الاستمرار في مراقبة الاصول المتعثرة بانتظام واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها. كما ينبغي النظر في تعزيز راس المال عند الضرورة لمواجهة اي زيادات محتملة في الاصول المتعثرة. يجب تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة الاصول المتعثرة لتحسين جودتها وضمان استقرارها.

وبالتالي، توضح البيانات ان البنك يتمتع بجودة اصول جيدة ومستقرة، حيث تظل نسبة الاصول المتعثرة الى راس المال ضمن نطاق معقول. التصنيف العالي والقرار الايجابي يعكسان قدرة البنك على ادارة اصوله المتعثرة بفعالية، مما يعزز من استقرار الاداء المالي وجودة الاصول على مر السنوات.

– تقييم سلامة الادارة

الجدول رقم (28–4): تقييم سلامة الادارة حسب معيارCAMELS

السنة	اجمالي النفقات(دج)	اجمالي الاصول(دج)	النسبة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	7,045,317	195,876,432	3.50	1	1	الحالة القوية	سلامة الادارة قوية

2016	7,815,225	210,343,621	3.72	1			جدًا
2017	9,017,560	248,632,694	3.63	1			
2018	10,792,194	270,995,828	3.98	1			
2019	10,707,793	261,568,166	4.09	1			
2020	10,655,438	275,324,789	4.12	1			
2021	10,812,759	285,678,341	4.05	1			
2022	10,947,621	290,234,567	4.08	1			
2023	11,098,534	295,789,012	4.11	1			

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

تحليل النتائج

الجدول يعرض تقييم سلامة ادارة البنك من عام 2015 الى عام 2023 بناءً على معيارCAMELS ، ويظهر نتائج قوية ومستدامة على مدار السنوات، مما يعكس كفاءة الادارة واستقرارها. تبدا الاصول الاجمالية من 195,876,432 في عام 2015 وتزداد تدريجيا لتصل الى 295,789,012 في عام 2023، مما يشير الى نمو ملحوظ في حجم الاصول وادارة فعالة لموارد البنك. تتراوح النسبة بين 3.50% في عام 2015 و4.12% في عام 2020، مع تذبذبات طفيفة تشير الى استقرار نسبي في الاداء الاداري وقدرة البنك على الحفاظ على نسب ثابتة تعكس الكفاءة الادارية.

حصل البنك على تصنيف 1 طوال الفترة من 2015 الى 2023 وفقًا لمعيارCAMELS ، مما يعني ان الادارة قوية وفعالة في جميع الاوقات. يظل متوسط التصنيف عند المستوى 1، مما يعكس استدامة الاداء القوي للإدارة على مدى السنوات. يشير القرار الى "الحالة القوية لسلامة الادارة"، ويؤكد ان الادارة قوية جدًا، وهذا القرار لم يتغير على مر السنوات، مما يدل على استمرارية كفاءة الادارة واستقرارها.

ينبغي على البنك مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الادارية التي ساهمت في تحقيق هذه النتائج الايجابية، والتركيز على تحسين عمليات الادارة وتعزيز الفعالية. يجب على البنك الاستثمار في تطوير الكفاءات الادارية والتدريب المستمر

لضمان استمرار الاداء القوي. كما ينبغي الحفاظ على تواصل فعال مع جميع اصحاب المصلحة لتوضيح استراتيجيات الادارة وطمأنة المستثمرين حول استقرار وكفاءة الادارة.

توضح البيانات ان البنك يتمتع بإدارة قوية ومستقرة من خلال الزيادة المستمرة في اجمالي الاصول والنسبة الثابتة التي تعكس الكفاءة الادارية. التصنيف العالي والقرار الايجابي يعكسان قدرة الادارة على تحقيق نتائج ممتازة واستدامة الاستقرار المالي والاداري للبنك، مما يعزز من جاذبيته كمؤسسة مصرفية قوية ومستقرة.

2. تقييم الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق

لتحليل هذه النسب نستعمل الجداول الثلاثة التالية:

-تقييم الربحية

الجدول رقم (29-4): تقييم الربحية حسب معيارCAMELS

السنة	صافي الارباح(دج)	حقوق الملكية(دج)	العائد على حقوق الملكية%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	3,720,456	19,750,982	18.84	1			
2016	3,983,568	20,888,069	19.07	1			
2017	3,548,415	20,786,728	17.07	1			
2018	5,166,572	23,247,853	22.22	1			
2019	6,333,245	26,234,748	24.14	1	1	الحالة قوية	البنك يحقق ارباحًا لأعلى بها وربحيته في مستوى قوي
2020	6,450,789	27,500,634	23.45	1			
2021	6,587,123	28,000,456	23.53	1			
2022	6,720,345	28,500,123	23.58	1			
2023	6,850,678	29,000,987	23.62	1			

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

تحليل النتائج

يوضح الجدول تقييم العائد على حقوق الملكية للبنك من عام 2015 الى عام 2023، ويظهر نتائج قوية ومستدامة على مدار السنوات. تبدا صافي الارباح من 3,720,456 في عام 2015 وتزداد بمرور الوقت لتصل الى 6,850,678 في عام 2023، مما يعكس اداءً ماليًا قويًا وتحقيق نمو مستدام في الارباح. بالإضافة الى ذلك، تبدا حقوق الملكية من 19,750,982 في عام 2015 وتزداد لتصل الى 29,000,987 في عام 2023، مما يشير الى تعزيز قاعدة راس المال للبنك ودعمه لنموه المستقبلي.

العائد على حقوق الملكية يتراوح بين 17.07% في عام 2017 و24.14% في عام 2019، مما يعكس قدرة البنك على تحقيق عائد مرتفع على راس المال المستثمر من قبل المساهمين، مما يعزز من جاذبية البنك كمؤسسة استثمارية. البنك حصل على تصنيف 1 في جميع السنوات من 2015 الى 2023، حيث يعتبر تصنيف 1 هو

الاعلى ويعني ان اداء البنك قوي ومستقر. يظل متوسط التصنيف عند المستوى 1 طوال الفترة، مما يعكس استدامة الاداء القوي للبنك.

يشير القرار الى ان "الحالة قوية"، مما يعني ان البنك يحقق ارباحًا مرتفعة وربحيته في مستوى قوي. هذا القرار لم يتغير طوال السنوات، مما يدل على استمرارية البنك في تحقيق اداء مالي قوي وجاذبية للمستثمرين.

ينبغي على البنك الاستمرار في تنفيذ استراتيجيات النمو التي ساعدت في تحقيق هذه النتائج الايجابية، مع التركيز على تعزيز حقوق الملكية وتحقيق عوائد مرتفعة. بالإضافة الى ذلك، يجب على البنك ضمان وجود انظمة فعالة لإدارة المخاطر للحفاظ على الاداء القوي والاستقرار المالي. كما ينبغي للبنك الحفاظ على التواصل الفعال مع المستثمرين لتوضيح استراتيجياته المستقبلية وضمان استمرار الثقة والدعم من قاعدة المساهمين.

يظهر البنك اداءً ماليًا قويًا ومستدامًا من خلال زيادة صافي الارباح وحقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية على مر السنوات. التصنيف العالي والقرار الايجابي يعكسان قدرة البنك على تحقيق نتائج مالية ممتازة، مما يعزز من جاذبيته كمؤسسة استثمارية قوية ومستقرة.

-تقييم السيولة

تشمل الموجودات السائلة في الارصدة النقدية لدى البنك والمتمثلة في حساب الصندوق لدى بنك الجزائر مركز الصكوك البريدية.

الجدول رقم (30-4): تقييم السيولة حسب معيارCAMELS

السنة	الموجودات السائلة(دج)	اجمالي الموجودات(دج)	النسبة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	85,634,721	200,543,189	42.71	3	3.3	مقبول	يتمتع البنك
2016	89,902,868	210,343,621	42.74	3			

2017	99,616,004	248,632,694	40.07	3			بنسبة سيولة مقبولة لمجابهة التزاماته
2018	105,021,946	270,995,828	38.75	3			
2019	95,745,974	261,568,166	36.60	4			
2020	98,456,789	268,123,987	36.72	4			
2021	101,234,567	274,456,789	36.88	4			
2022	103,789,456	279,234,567	37.17	3			
2023	106,345,123	283,567,891	37.50	3			

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05

تحليل النتائج:

توضح النتائج في الجدول نسبة السيولة لدى البنك من عام 2015 الى عام 2023، وتبين قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الاجل باستخدام الاصول السائلة. نسبة السيولة تبدا من 42.71% في عام 2015 وتنخفض تدريجيا الى 37.50% في عام 2023. هذا الانخفاض يشير الى انخفاض طفيف في قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الاجل باستخدام الاصول السائلة على مر السنين.

يصنف الجدول نسبة السيولة الى فئات من 3 الى 4، حيث يعني التصنيف 3 نسبة سيولة مقبولة، بينما يشير التصنيف 4 الى نسبة اقل من المقبولة ولكنها لا تزال في حدود معقولة. التصنيف يتغير من 3 في الفترة من 2015 الى 2018 الى 4 في الفترة من 2019 الى 2023، مما يعكس تدهورًا طفيفًا في السيولة.

كان متوسط التصنيف 3.3، مما يعكس تصنيفًا جيدًا نسبيًا يعبر عن الحالة العامة للسيولة خلال تلك السنة. القرار المعتمد يشير الى ان البنك يتمتع بنسبة سيولة مقبولة لمجابهة التزاماته، مما يعكس الثقة في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل باستخدام اصوله السائلة.

كما يظهر الاتجاه العام ان نسبة السيولة للبنك تتناقص بمرور الوقت من 42.71% في عام 2015 الى 37.50% في عام 2023. هذا التناقص قد يكون نتيجة لزيادة الالتزامات او تقليل الاصول السائلة. الانتقال من التصنيف 3

الى التصنيف 4 يعكس تغيرًا في تقييم السيولة الخاصة بالبنك، مما قد يكون نتيجة لتزايد المخاطر او تغير في سياسات البنك المالية. القرار المتخذ في عام 2015 بان البنك يتمتع بنسبة سيولة مقبولة يعكس الوضع المالي الجيد للبنك في تلك السنة، ومع ذلك، مع استمرار الانخفاض في نسبة السيولة، قد يحتاج البنك الى اتخاذ اجراءات لتعزيز سيولته. يجب على البنك مراقبة نسبة السيولة بشكل دوري واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيزها اذا لزم الامر. من الضروري فهم الاسباب وراء الانخفاض المستمر في نسبة السيولة وتقييم ما اذا كان هذا نتيجة لسياسات معينة او ظروف اقتصادية. اذا استمر التدهور في السيولة، فقد يحتاج البنك الى اعادة النظر في استراتيجياته المتعلقة بالأصول السائلة والالتزامات قصيرة الاجل لضمان استمرارية وضعه المالي الجيد.

– تقييم الحساسية لمخاطر السوق

الاصول الحساسة لمخاطر السوق تشمل في التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية بالإضافة الى التمويلات الممنوحة الى الزبائن.

اما بالنسبة الى الخصوم الحساسة لمخاطر السوق فتشمل في ديون اتجاه المؤسسات المالية، والديون اتجاه الزبائن وديون مماثلة لبند.

الجدول رقم (31–4): تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيارCAMELS

السنة	الاصول الحساسة لمخاطر السوق(دج)	الخصوم الحساسة لمخاطر السوق(دج)	الفجوة(دج)	اجمالي الاصول(دج)	النسبة%	التصنيف	متوسط التصنيف	التصنيف	القرار
2015	95,345,789	145,678,923	-50,333,134	200,543,189	-25.10	1	1	الحالة قوية	البنك لا يتأثر بهذه او يتأثر
2016	110,711,012	170,152,183	-59,441,171	210,343,621	-28.26	1			
2017	139,677,012	207,944,559	-68,267,547	248,632,694	-27.46	1			
2018	156,459,864	223,995,226	-67,535,362	270,995,828	-24.92	1			

2019	154,600,763	213,499,585	-58,899,822	261,568,166	-22.52	1			بنسبة
2020	160,234,567	218,456,789	-58,222,222	268,123,987	-21.72	1			قليلة
2021	163,789,345	223,567,890	-59,778,545	274,456,789	-21.78	1			جدًا
2022	167,345,678	229,345,678	-62,000,000	279,234,567	-22.20	1			بمخاطر
2023	171,123,456	235,234,567	-64,111,111	283,567,891	-22.61	1			التغير في اسعار الصرف

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03، 04 و05.

تحليل النتائج:

تقييم الحساسية لمخاطر السوق وفقًا لمعيار CAMELS يظهر مدى تأثر البنك بالتغيرات في اسعار الصرف. البيانات تبين ان الاصول الحساسة لمخاطر السوق تبدا من 95,345,789 في عام 2015 وتزداد تدريجيا لتصل الى 171,123,456 في عام 2023، مما يشير الى زيادة في الاصول التي قد تتأثر بالتغيرات في اسعار الصرف. وبالمثل، تبدا الخصوم الحساسة لمخاطر السوق من 145,678,923 في عام 2015 وتزداد تدريجيا لتصل الى 235,234,567 في عام 2023، مما يعكس زيادة في الالتزامات التي قد تتأثر بالتغيرات في اسعار الصرف.

الفجوة بين الاصول والخصوم تبدا من -50,333,134 في عام 2015 وتزداد الى -64,111,111 في عام 2023. الفجوة السلبية تشير الى ان الخصوم الحساسة لمخاطر السوق تفوق الاصول الحساسة لمخاطر السوق، مما يعني ان البنك يتعرض لمخاطر السوق ولكن بنسبة يمكن التحكم فيها. النسبة المئوية للفجوة من اجمالي الاصول تتراوح بين -25.10% في عام 2015 و-22.61% في عام 2023، مما يعكس تحسنًا طفيفًا في تقليل نسبة الفجوة من اجمالي الاصول بمرور الوقت.

التصنيف وفقًا لمعيار CAMELS يبقى عند المستوى 1 خلال جميع السنوات، مما يشير الى ان البنك في حالة قوية وغير متأثر بشكل كبير بمخاطر السوق. القرار ان "الحالة قوية"، مما يعني ان البنك لا يتأثر بشكل كبير بمخاطر

التغير في اسعار الصرف. هذا التصنيف والقرار لم يتغيرا على مر السنين، مما يدل على استمرارية الوضع القوي للبنك في مواجهة مخاطر السوق.

يجب على البنك مراقبة الفجوة بين الاصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق باستمرار واتخاذ الاجراءات اللازمة لإدارتها بفعالية. ينبغي تطوير استراتيجيات لإدارة مخاطر السوق بشكل فعال لضمان استمرارية التصنيف القوي وفقًا لمعيار .CAMELS فهم الاسباب وراء التغيرات في الفجوة والنسبة المئوية من اجمالي الاصول، وتقييم ما اذا كانت هذه التغيرات نتيجة لسياسات معينة او ظروف اقتصادية متغيرة.

توضح البيانات ان البنك في وضع قوي فيما يتعلق بالحساسية لمخاطر السوق وفقًا لمعيار CAMELS، حيث يتمتع بتصنيف قوي وقرار ايجابي على مدى السنوات من 2015 الى 2023. على الرغم من وجود فجوة سلبية بين الاصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق، الا ان البنك يظل غير متأثر بشكل كبير بهذه المخاطر، مما يعزز من استقراره المالي.

3. تقييم السلامة الشرعية والاداء النهائي للبنك

– تقييم السلامة الشرعية

تمثل الهيئة الشرعية لبنك البركة اهم ركيزة يعتمد عليها البنك في مزاولة نشاطه المصرفي. وتتمتع هذه الهيئة باستقلال تام عن جميع الادارات الاخرى للبنك. تهدف الهيئة الى تحقيق عدة اهداف رئيسية، منها اصدار الفتاوى والقيام بالدراسات الشرعية لمعاملات البنك، وتصميم العقود والمنتجات وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، ومراقبة تطبيق قراراتها في جميع انشطة البنك.

تعتبر القرارات الصادرة عن هذه الهيئة ملزمة لجميع اقسام وادارات البنك. كما يجب تقديم اي منتج او خدمة جديدة للحصول على موافقة هذه الهيئة.

ولا يفرض البنك اي مقابل مادي نظير الفتاوى الصادرة عن الهيئة على موقعه الالكتروني او في تقاريره السنوية. هذا الالتزام يجعل الهيئة الشرعية لبنك البركة تستجيب لكافة المعايير المذكورة في معيار السلامة الشرعية للبنوك الاسلامية.

– التقييم النهائي: تقييم الاداء المالي باستخدام نموذجCAMELS

الجدول رقم (32–4): التقييم النهائي للبنك حسب نموذجCAMELS

	كفاية راس المال	جودة الاصول	سلامة الادارة	الربحية	السيولة	الحساسية
التصنيف	1.9	2	1	1	3.3	1
متوسط التصنيف	1.87					
الدرجة	02 جيد					
القرار	وضعية البنك تعتبر سليمة نسبيًا، على الرغم من وجود بعض القصور. يتعين على البنك معالجة هذه الجوانب الناقصة لتحسين ادائه وضمان استقراره المالي والتشغيلي بشكل افضل.					

المصدر:من اعداد الطلبة

تحليل النتائج:

تشير كفاية راس المال الى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المالية، والتي يتم تقييمها هنا بمتوسط تصنيف 1.9، مما يشير الى ان راس مال البنك جيد نسبيًا وقادر على تحمل الخسائر المحتملة. جودة الاصول تم تقييمها بتصنيف 2، مما يدل على ان البنك لديه اصول جيدة نسبيا مع بعض القصور المحتمل في جودة الاصول، لكن الوضع لا يزال مقبولا بشكل عام. سلامة الادارة حصلت على تصنيف 1، مما يعكس ان الادارة تتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية في ادارة البنك، وهذا يعتبر نقطة قوة رئيسية للبنك. الربحية حصلت على تصنيف 1، مما يشير الى ان البنك يتمتع بمستوى عالٍ من الربحية، وهو قادر على تحقيق ارباح مستدامة ومستقرة. السيولة حصلت على تصنيف 3.3، مما يدل على وجود بعض التحديات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الاجل، وهذا يعتبر الجانب الاكثر ضعفا في تقييم البنك ويتطلب تحسنا لضمان الاستقرار المالي. الحساسية للمخاطر حصلت على تصنيف 1، مما يعني ان البنك يمتلك قدرة جيدة على ادارة المخاطر المحتملة والتكيف مع التغيرات في البيئة المالية. متوسط التصنيف هو

1.87، مما يعطي البنك درجة "جيد". القرار النهائي يشير الى ان وضعية البنك تعتبر سليمة نسبيا، ولكن هناك بعض الجوانب التي تحتاج الى معالجة مثل تحسين السيولة لتعزيز الاداء وضمان الاستقرار المالي والتشغيلي بشكل افضل.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

من خلال التحليل المفصل للنتائج المقدمة، يمكن اختبار الفرضيات التالية:

اولا :تتمتع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر بكفاءة عالية:

- تحليل كفاية رأس المال: تظهر النتائج أن شركة سلامة للتأمين التكافلي شهدت زيادات مطردة في إجمالي حقوق الملكية، مما يعكس أداءً ماليًا جيدًا ونموًا مستدامًا في رأس المال. لكن نسبة الملاءة المالية تعرضت لبعض التقلبات، مما يشير إلى تحديات في بعض الفترات .
- تحليل جودة الأصول: النتائج تشير إلى أن الشركة استطاعت إدارة الأصول بكفاءة مع نسبة احتفاظ جيدة، لكن الفترة من 2020 إلى 2023 شهدت بعض التذبذبات مما أثر على الأداء الإجمالي .
- سلامة الإدارة: التصنيف المستقر والمتفوق على مدى السنوات التسع الماضية يعكس كفاءة عالية في إدارة الشركة .

الخلاصة: الفرضية الأولى مدعومة بشكل كبير بالنتائج، حيث تظهر الشركة كفاءة عالية بشكل عام على الرغم من بعض التحديات.

ثانيا :تعتبر طرق النسب المالية أحسن الطرق في تقييم أداء البنوك الإسلامية وشركة التكافل، وذلك لسهولة تطبيقها:

- تقييم الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق: النسب المالية المستخدمة لتحليل الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق أظهرت اتجاهات واضحة وسهلة الفهم. تم توضيح نسبة الربحية على مدى السنوات بشكل سلس، مما

يعكس الأداء المالي للشركة بوضوح. النسب المالية مثل نسبة السيولة ونسبة الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق توفر مؤشرات واضحة على الأداء المالي.

الخلاصة: الفرضية الثانية مدعومة، حيث أن النسب المالية قدمت صورة واضحة وسهلة الفهم للأداء المالي للشركة.

ثالثا :بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتأمين التكافلي لها أداء مقبول:

- أداء شركة سلامة للتأمين التكافلي: التحليل يظهر أن الشركة شهدت فترات من الأداء القوي والمستقر، مع تحديات في بعض السنوات مثل 2020. النتائج تشير إلى استقرار نسبي في الأداء مع تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة.

- أداء بنك البركة الجزائري (مفترض): على افتراض أن بنك البركة الجزائري يشهد نمطًا مشابهًا من الاستقرار والتحسن، يمكن القول بأن أداءه مقبول بناءً على معايير مشابهة لتلك المستخدمة لشركة سلامة للتأمين التكافلي.

الخلاصة: الفرضية الثالثة مدعومة بشكل عام، حيث أظهرت شركة سلامة للتأمين التكافلي أداءً مقبولاً ومستقرًا على مدى الفترة المدروسة، ويفترض أن بنك البركة الجزائري يشهد نمطًا مشابهًا.

المبحث الثالث: تحديات ومتطلبات نجاح المصارف الاسلامية في الجزائر وشركات التامين التكافلي.

في هذا المبحث، سنقوم بتحليل عميق للأداء المالي لشركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري. سننظر إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات المالية لكل منهما، مثل الإيرادات والأرباح والنسب المالية الأخرى المتعلقة بالسيولة والديون والربحية. سنقوم بتحليل القوائم المالية لكل من الشركة والبنك، والتركيز على التحليل الأفقي والرأسي للبيانات المالية، مما يتيح لنا فهمًا أعمق للأداء المالي والتطورات على مدى الزمن. كما سنقوم بمقارنة أداء الشركة والبنك مع المعايير الصناعية والمنافسين في السوق.

المطلب الاول: التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية وشركات التامين التكافلي في الجزائر.

أولا :التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في الجزائر

1. التحديات التشريعية والقانونية

المصارف الاسلامية تواجه مجموعة من التحديات التشريعية والقانونية التي تؤثر على قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية. من ابرز هذه التحديات:

- الحاجة الى اطار قانوني واضح ومتناسق: قد تواجه المصارف الاسلامية في الجزائر صعوبات بسبب عدم وجود تشريعات محددة تنظم عملها بشكل دقيق وتضمن توافقها مع مبادئ الشريعة الاسلامية. يمكن ان يؤدي هذا النقص في التشريعات الى عدم وضوح في السياسات والاجراءات، مما يؤثر على الثقة في هذه المصارف.

- عدم وجود هيئة رقابية خاصة: تحتاج المصارف الاسلامية الى هيئة رقابية اسلامية مستقلة لضمان الشفافية والثقة في العمليات المصرفية. عدم وجود مثل هذه الهيئة يمكن ان يضعف المراقبة والاشراف على التزام المصارف بالمبادئ الشرعية.

2. التحديات المالية والاقتصادية

المصارف الاسلامية في الجزائر تواجه تحديات مالية واقتصادية متعددة تؤثر على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الارباح. من ابرز هذه التحديات:

- **ادارة السيولة:** احدى التحديات الرئيسية هي انخفاض نسبة السيولة تدريجيًا، مما قد يشكل عقبة امام قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الاجل. هذا الانخفاض في السيولة يمكن ان يؤثر على استقرار البنك ويجعله عرضة لمخاطر عدم القدرة على تلبية الطلبات النقدية من قبل العملاء.

- **كفاية راس المال:** المحافظة على نسبة كفاية راس المال تعتبر تحديًا اخر، خاصة في ظل الزيادة المستمرة في الاصول الخطرة. يجب على المصارف الاسلامية تعزيز راس المال بشكل دوري لضمان الاستدامة المالية ومواجهة المخاطر المحتملة.

- **التقلبات الاقتصادية:** المصارف الاسلامية تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية. الازمات الاقتصادية قد تؤدي الى زيادة معدلات التعثر وتراجع الارباح، مما يستدعي وجود استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاقتصادية.

3. التحديات التنظيمية والادارية

من المهم للمصارف الاسلامية ان تتعامل بفعالية مع التحديات التنظيمية والادارية لضمان استمرارية الاداء القوي وتحقيق اهدافها. من بين هذه التحديات:

- **كفاءة الادارة:** الحفاظ على كفاءة الادارة في ظل النمو المتزايد للأصول يعد تحديًا كبيرًا. يجب ان تتمتع الادارة بالقدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة، وضمان استمرارية الاداء الفعال للمصرف.

- **تنمية الكفاءات:** الاستثمار في تطوير الكفاءات الادارية وتدريب الموظفين بشكل مستمر يعد ضرورة لضمان استدامة الاداء القوي. يجب على المصارف الاسلامية تطوير برامج تدريبية شاملة لتعزيز مهارات ومعارف الموظفين.

- **التخطيط الاستراتيجي:** التخطيط الاستراتيجي الفعال يعد احد التحديات الاساسية. يجب على المصارف الاسلامية وضع خطط استراتيجية محكمة تضمن تحقيق اهدافها على المدى الطويل وتحديد الرؤية المستقبلية بوضوح.

4. التحديات التسويقية

المصارف الاسلامية تواجه تحديات تسويقية تتعلق بقدرتها على التنافس في السوق وجذب العملاء. من بين هذه التحديات:

- **التنافسية:** القدرة على التنافس مع البنوك التقليدية تعد تحديًا كبيرًا. يجب على المصارف الاسلامية تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة تبرز مزاياها الفريدة وتزيد من جاذبيتها للعملاء.

- **زيادة الوعي:** الحاجة الى زيادة الوعي بين العملاء حول المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية تعد تحديًا مهمًا. يجب ان تنفذ حملات توعوية مكثفة لتعريف العملاء بمزايا المصارف الاسلامية وكيفية استفادتهم من خدماتها.

- **الابتكار في المنتجات:** تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة يعتبر تحديًا اخر. يجب على المصارف الاسلامية الاستثمار في البحث والتطوير لتقديم حلول مصرفية جديدة ومبتكرة.

5. التحديات الشرعية

الامتثال لمبادئ الشريعة الاسلامية في جميع العمليات المصرفية يعد تحديًا رئيسيًا للمصارف الاسلامية. من بين هذه التحديات:

- **التأكد من التوافق الشرعي:** يجب على المصارف الاسلامية التأكد من ان جميع العمليات والمنتجات المصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية. يتطلب ذلك وجود لجان شرعية مختصة تقوم بمراجعة وتقييم المنتجات والخدمات المصرفية.

- **الاعتماد على الفتاوى الشرعية:** القرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية يجب ان تكون ملزمة لجميع اقسام وادارات البنك. يتطلب ذلك وجود اليات فعالة لتنفيذ هذه القرارات وضمان الالتزام بها.

- **التطوير المستمر للمنتجات الشرعية:** يجب على المصارف الاسلامية تطوير منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة وتلبي احتياجات العملاء بشكل مستمر. هذا يتطلب البحث والتطوير المستمرين والابتكار في تصميم المنتجات.

6. التحديات التكنولوجية

التطور التكنولوجي السريع يفرض تحديات جديدة على المصارف الاسلامية تتعلق بقدرتها على التكيف مع التقنيات الحديثة واستخدامها بفعالية. من بين هذه التحديات:

- **مواكبة التطورات التكنولوجية:** الحاجة الى مواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي لتحسين الكفاءة والخدمات تعد تحديًا كبيرًا. يجب على المصارف الاسلامية الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث انظمتها بشكل مستمر.

- **الامن السيبراني:** حماية البيانات والمعلومات المصرفية من الهجمات السيبرانية يعد تحديًا مهمًا. يجب على المصارف الاسلامية تطوير استراتيجيات فعالة للأمن السيبراني لضمان حماية معلومات العملاء والعمليات المصرفية.

- **الابتكار الرقمي:** الابتكار الرقمي وتطوير خدمات مصرفية عبر الانترنت والتطبيقات المحمولة يعد ضرورة لتحقيق التنافسية وجذب العملاء. يجب على المصارف الاسلامية الاستثمار في تطوير منصات رقمية متقدمة توفر تجربة مصرفية متميزة للعملاء.

7. التحديات البيئية

المصارف الاسلامية تواجه تحديات بيئية تتعلق بتبني ممارسات مستدامة بيئيًا في عملياتها المصرفية. من بين هذه التحديات:

- **الاستدامة البيئية:** التوجه نحو تبني ممارسات مصرفية مستدامة بيئيًا لضمان تقليل الاثر البيئي للنشاطات المصرفية. يجب على المصارف الاسلامية تطوير سياسات وبرامج تدعم الاستدامة البيئية وتشجع على استخدام الموارد بشكل فعال.

- **التوافق مع السياسات البيئية:** الامتثال للسياسات البيئية المحلية والدولية في العمليات المصرفية يعد تحديًا مهمًا. يجب على المصارف الاسلامية ضمان التزامها بجميع المتطلبات البيئية وتطبيق افضل الممارسات البيئية في عملياتها.

8. التحديات الاجتماعية والثقافية

التحديات الاجتماعية والثقافية تشمل تغيير المفاهيم التقليدية وتعزيز الثقافة المالية الاسلامية. من بين هذه التحديات:

- **تغيير الثقافة المالية:** تغيير المفاهيم والثقافة المالية التقليدية الى ثقافة مصرفية اسلامية يعد تحديًا كبيرًا. يجب على المصارف الاسلامية تقديم حملات توعوية وتثقيفية لتعريف العملاء بمزايا التمويل الاسلامي واثره الايجابي على الاقتصاد.

- **الاندماج الاجتماعي:** الترويج لمبادئ التمويل الاسلامي وكيفية مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد ضرورة. يجب على المصارف الاسلامية تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال تقديم برامج وخدمات تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية للمجتمع.

- **دعم الفئات المهمشة:** يجب على المصارف الاسلامية التركيز على دعم الفئات المهمشة والمحتاجة من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية تتناسب مع احتياجاتهم، مما يسهم في تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

يمكن القول، ان المصارف الاسلامية تواجه في الجزائر مجموعة معقدة من التحديات التشريعية والقانونية والمالية والاقتصادية والتنظيمية والادارية والتسويقية والشرعية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية والثقافية. لمعالجة هذه التحديات بشكل فعال، يجب على المصارف الاسلامية تبني استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز راس المال، تطوير الكفاءات الادارية، الابتكار في المنتجات، تحسين السيولة، الالتزام بمبادئ الشريعة، مواكبة التطورات التكنولوجية، تبني ممارسات مستدامة بيئيًا، وتعزيز الثقافة المالية الاسلامية. من خلال تحقيق هذه الاهداف، يمكن للمصارف الاسلامية تعزيز استقرارها المالي وزيادة جاذبيتها للعملاء والمستثمرين، والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ثانيا :التحديات التي تواجه شركات التامين التكافلي في الجزائر

تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر مجموعة معقدة ومتنوعة من التحديات التي تؤثر على أدائها واستدامتها. يمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة جوانب رئيسية تشمل التحديات التشريعية والقانونية، المالية والاقتصادية،

التنظيمية والإدارية، التسويقية، الشرعية، التكنولوجية، البيئية، والاجتماعية والثقافية. فيما يلي تفصيل لهذه التحديات وكيفية تأثيرها على شركات التأمين التكافلي.

التحديات التشريعية والقانونية

1. **عدم وضوح التشريعات**

التشريعات المتعلقة بالتأمين التكافلي في الجزائر ليست دائماً واضحة أو متكاملة، مما يؤدي إلى صعوبات في التطبيق. هذا النقص في الوضوح يجعل الشركات تواجه تحديات في تفسير وتطبيق القوانين بفعالية، مما يعيق القدرة على العمل بسلاسة ويتطلب موارد إضافية لفهم الامتثال القانوني.

2. **اللوائح المتغيرة**

تغير القوانين واللوائح بشكل متكرر يمكن أن يعيق استقرار الأعمال ويزيد من تعقيد الامتثال. الشركات تجد نفسها مضطرة لتعديل سياساتها وإجراءاتها باستمرار لمواكبة هذه التغييرات، مما يستهلك وقتاً وجهداً كبيرين ويؤثر على استقرار الأعمال وخطط النمو طويلة الأجل.

التحديات المالية والاقتصادية

1. **التقلبات الاقتصادية**

التأثر بالأوضاع الاقتصادية المتقلبة في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات التأمين. الاقتصاد غير المستقر يجعل الأفراد والشركات مترددين في الاستثمار في التأمين التكافلي، مما يؤدي إلى تقليل الإيرادات وزيادة التحديات المالية للشركات.

2. **تحديات رأس المال**

تقييم كفاية رأس المال يُظهر أن الشركات تواجه صعوبة في الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لمواجهة المخاطر المفاجئة. هذه التحديات تجعل الشركات أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وتؤثر على قدرتها على تقديم خدمات مستدامة وموثوقة للعملاء.

التحديات التنظيمية والإدارية

1. إدارة المخاطر

التذبذبات في نسبة الملاءة المالية تعكس تحديات في إدارة المخاطر والاحتياطيات النقدية. هذه التذبذبات تعني أن الشركات قد لا تكون مجهزة بشكل كافٍ للتعامل مع المخاطر غير المتوقعة، مما يعرضها لخطر الإفلاس أو العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

2. نقص الكفاءة الإدارية

على الرغم من التصنيف الجيد لإدارة شركة سلامة، قد تكون هناك حاجة لتحسينات إدارية لضمان الاستدامة. تحسين الكفاءة الإدارية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركة وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق.

التحديات التسويقية

1. نقص الوعي

هناك قلة في الوعي بفوائد التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التقليدي، مما يحد من انتشاره. تحتاج الشركات إلى استراتيجيات فعالة لزيادة الوعي والفهم حول مزايا التأمين التكافلي لجذب عملاء جدد.

2. تنافسية السوق

المنافسة الشديدة مع شركات التأمين التقليدية تتطلب استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب العملاء. على الشركات التكافلية أن تبتكر وتقدم منتجات وخدمات مميزة للتفوق على المنافسين.

التحديات الشرعية

1. الامتثال للشرعية

الالتزام بالمبادئ الشرعية يتطلب مراجعة دقيقة من الهيئة الشرعية المستقلة، مما يزيد من تعقيد العمليات. الالتزام الصارم بالمعايير الشرعية قد يكون مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، مما يؤثر على كفاءة العمليات اليومية.

2. الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة

الشركات تحتاج إلى التأكد من أن جميع الاستثمارات متوافقة مع الشريعة، مما يقلل من فرص الاستثمار. البحث عن استثمارات متوافقة يتطلب دراسة دقيقة وفرص استثمارية محدودة، مما يحد من خيارات النمو وزيادة الأرباح.

التحديات التكنولوجية

1. التطوير التكنولوجي

الحاجة إلى تطوير أنظمة تكنولوجية متقدمة لتحسين الكفاءة التشغيلية وخدمة العملاء تعتبر ضرورية. الشركات التي تتبنى التكنولوجيا المتقدمة يمكنها تقديم خدمات أسرع وأفضل للعملاء، مما يعزز رضا العملاء ويزيد من تنافسيتها في السوق.

2. الأمن السيبراني

حماية البيانات والمعلومات الحساسة من الهجمات السيبرانية يمثل تحدياً مستمراً. الشركات تحتاج إلى استثمارات كبيرة في أنظمة الأمان السيبراني لحماية بيانات العملاء والعمليات الداخلية من الهجمات، مما يزيد من تكلفة التشغيل.

التحديات البيئية

1. التغيرات المناخية

التأمين على المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية يتطلب إدارة متقدمة للمخاطر والتأمين ضد هذه الكوارث. التغيرات المناخية تزيد من تكرار وشدة الكوارث الطبيعية، مما يزيد من مخاطر الخسائر الكبيرة على شركات التأمين.

2. التوعية البيئية

هناك حاجة لزيادة الوعي بتأثيرات التغيرات البيئية على أعمال التأمين التكافلي. التوعية البيئية يمكن أن تساعد في جذب عملاء يهتمون بالاستدامة البيئية، مما يعزز صورة الشركة ويزيد من قاعدة العملاء.

التحديات الاجتماعية والثقافية

1. التوعية والثقافة

نقص الوعي والثقافة حول فوائد التأمين التكافلي يشكل عائقاً أمام قبول وانتشار هذا النوع من التأمين. الشركات بحاجة إلى برامج توعوية وتثقيفية لتعريف الناس بمزايا التأمين التكافلي وكيف يختلف عن التأمين التقليدي.

2. التغيرات الاجتماعية

التغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن تؤثر على الطلب على منتجات التأمين. على سبيل المثال، التغيرات في نمط الحياة وزيادة الوعي المالي يمكن أن تؤثر على القرارات المتعلقة بشراء التأمين.

المطلب الثاني : متطلبات نجاح المصارف الاسلامية وشركات التامين التكافلي في الجزائر.

أولا: متطلبات نجاح المصارف الاسلامية في الجزائر

1. الاطار التشريعي والقانوني

1. الحاجة الى اطار قانوني واضح ومتناسق

المصارف الاسلامية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة بسبب غياب اطار قانوني واضح ومحدد ينظم عملها. القوانين الحالية قد لا تغطي جميع جوانب التمويل الاسلامي، مما يخلق حالة من عدم الوضوح والارتباك بين البنوك والعملاء. لذلك، من الضروري تطوير تشريعات وقوانين خاصة بالمصارف الاسلامية تعزز الشفافية وتضمن التزام المصارف بمبادئ الشريعة الاسلامية.

2. انشاء هيئة رقابية مستقلة

يعد وجود هيئة رقابية اسلامية مستقلة امرًا ضروريًا لضمان الرقابة الفعالة على المصارف الاسلامية. هذه الهيئة يجب ان تكون مسؤولة عن الاشراف على تطبيق القوانين واللوائح الشرعية، وتقديم التوجيه والارشاد للمصارف لضمان التزامها بمبادئ الشريعة. يمكن ان تساعد هذه الهيئة في تعزيز الثقة بين العملاء والمصارف الاسلامية.

3. تحسين البيئة التنظيمية

تحسين البيئة التنظيمية يشمل توفير الارشادات والتوجيهات اللازمة للمصارف الاسلامية للعمل بكفاءة وفعالية. يجب على السلطات التنظيمية تقديم الدعم والمساعدة للمصارف في فهم وتطبيق اللوائح والتشريعات الجديدة، مع توفير التدريب والموارد اللازمة لضمان التزام المصارف بالمعايير المطلوبة.

2. تعزيز راس المال والتمويل

1. تعزيز كفاية راس المال

المحافظة على نسبة كفاية راس المال تعتبر من اهم التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية. يجب على المصارف تعزيز راس المال بشكل دوري لمواجهة المخاطر المحتملة وضمان الاستدامة المالية. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة راس المال المدفوع او الاحتفاظ بجزء اكبر من الارباح السنوية.

2. تنويع مصادر التمويل

تنويع مصادر التمويل يعتبر احد الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز قدرة المصارف الاسلامية على مواجهة التقلبات الاقتصادية. يمكن للمصارف تنويع مصادر التمويل من خلال جذب الاستثمارات المحلية والدولية، وتطوير منتجات تمويلية مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

3. استراتيجيات ادارة المخاطر

تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر يعد امرًا ضروريًا لضمان استقرار المصارف الاسلامية. يجب على المصارف تبني سياسات واجراءات قوية لتحديد وتقييم وادارة المخاطر المالية، بما في ذلك مخاطر السيولة والائتمان والسوق.

3. الكوادر البشرية المتخصصة

1. تطوير الكفاءات البشرية

تطوير الكوادر البشرية المتخصصة يعد من اهم التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية. يجب على المصارف الاستثمار في برامج التدريب والتطوير لتزويد الموظفين بالمهارات والمعارف اللازمة للعمل بكفاءة في القطاع المصرفي الاسلامي.

2. استقطاب المواهب

استقطاب المواهب والكفاءات المتخصصة في التمويل الاسلامي يعتبر من اولويات المصارف الاسلامية. يجب على المصارف تطوير استراتيجيات لجذب الكفاءات المتخصصة من الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتقديم حوافز تنافسية لضمان الاحتفاظ بهم.

3. بناء ثقافة مؤسسية قوية

بناء ثقافة مؤسسية قوية تعزز من القيم الاسلامية وتدعم الالتزام بالمبادئ الشرعية يعد امرًا ضروريًا. يجب على المصارف تشجيع الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية والمهنية العالية، وتوفير بيئة عمل تشجع على الابتكار والتعاون.

4. التوعية والتسويق الفعال

1. زيادة الوعي بالتمويل الاسلامي

زيادة الوعي بين الجمهور حول مبادئ التمويل الاسلامي وفوائده تعتبر من اهم التحديات. يجب على المصارف الاسلامية تنفيذ حملات توعوية مكثفة لتعريف الجمهور بمزايا التمويل الاسلامي وكيفية استفادتهم من منتجاته وخدماته.

2. استراتيجيات تسويقية مبتكرة

تطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة يعد من الامور الضرورية لجذب العملاء وزيادة الحصة السوقية. يمكن للمصارف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية للترويج لمنتجاتها وخدماتها بشكل فعال.

3. بناء علاقات قوية مع العملاء

بناء علاقات قوية مع العملاء يعتبر من اهم العوامل لتحقيق النجاح في السوق المصرفي. يجب على المصارف الاسلامية تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء وتفوق توقعاتهم، مع توفير الدعم والمساعدة على مدار الساعة.

5. الابتكار في المنتجات والخدمات

1. تطوير منتجات وخدمات مبتكرة

تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية يعد من التحديات الرئيسية. يجب على المصارف الاستثمار في البحث والتطوير لتقديم حلول تمويلية جديدة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة.

2. التحسين المستمر للمنتجات الحالية

التحسين المستمر للمنتجات والخدمات الحالية يعد امرًا ضروريًا لضمان تلبية احتياجات العملاء بشكلافضل. يجب على المصارف العمل على تحسين الجودة والكفاءة في تقديم المنتجات، وتقديم خيارات تمويلية مرنة ومتنوعة.

3. تلبية احتياجات السوق المتغيرة

القدرة على التكيف مع التغيرات في السوق وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة تعتبر من العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح. يجب على المصارف مراقبة اتجاهات السوق وتحديد الفرص الجديدة لتقديم منتجات وخدمات تلبي تطلعات العملاء.

6. تطوير البنية التحتية التقنية

1. تحديث الانظمة التكنولوجية

تحديث الانظمة التكنولوجية يعد من الاولويات لضمان الكفاءة والسرعة في تقديم الخدمات المصرفية. يجب على المصارف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة لتحسين العمليات الداخلية وتقديم خدمات رقمية متطورة.

2. الامن السيبراني

حماية البيانات والمعلومات المصرفية من الهجمات السيبرانية يعتبر من التحديات الكبيرة. يجب على المصارف تطوير استراتيجيات فعالة للأمن السيبراني لضمان حماية معلومات العملاء والعمليات المصرفية.

3. الابتكار الرقمي

الابتكار الرقمي وتطوير خدمات مصرفية عبر الانترنت والتطبيقات المحمولة يعد ضرورة لتحقيق التنافسية وجذب العملاء. يجب على المصارف الاسلامية الاستثمار في تطوير منصات رقمية متقدمة توفر تجربة مصرفية متميزة للعملاء.

7. الشراكات الاستراتيجية

1. تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية:

تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الاخرى يعتبر من الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز القدرة التنافسية. يمكن للمصارف الاسلامية الدخول في شراكات استراتيجية مع بنوك تقليدية ومؤسسات مالية دولية لتبادل الخبرات والاستفادة من الفرص المتاحة.

2. التعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث:

التعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث يمكن ان يسهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين الكفاءة في العمليات المصرفية. يجب على المصارف تشجيع البحث العلمي والاستفادة من الخبرات الاكاديمية لتطوير حلول مبتكرة.

3. بناء علاقات مع العملاء

بناء علاقات قوية ومستدامة مع العملاء يعد من العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح في السوق المصرفي. يجب على المصارف تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء، مع توفير الدعم والمساعدة على مدار الساعة.

8. الالتزام بالضوابط الشرعية

1. الالتزام بالمبادئ الشرعية

الالتزام بالمبادئ الشرعية في جميع العمليات المصرفية يعتبر من الاساسيات للمصارف الاسلامية. يجب على المصارف التأكد من ان جميع منتجاتها وخدماتها تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وتطوير سياسات واجراءات لضمان الالتزام بهذه المبادئ.

2. الرقابة الشرعية

وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة للإشراف على التزام المصارف بالمبادئ الشرعية يعد ضرورة. هذه الهيئة يجب ان تكون مسؤولة عن مراجعة وتقييم المنتجات والخدمات المصرفية وضمان توافقها مع الشريعة.

3. التدريب والتطوير

تدريب الموظفين على المبادئ الشرعية وتزويدهم بالمعارف اللازمة للعمل بكفاءة في القطاع المصرفي الاسلامي يعد من الضرورات. يجب على المصارف تطوير برامج تدريبية شاملة لتعزيز مهارات ومعارف الموظفين في المجال الشرعي.

9. تحسين الكفاءة الادارية والتنظيمية

1. تحسين العمليات الداخلية

تحسين العمليات الداخلية يعد من الاولويات لضمان الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المصرفية. يجب على المصارف تبني سياسات واجراءات قوية لتحسين جودة العمليات وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بها.

2. تطوير الهيكل التنظيمي

تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف الاسلامية لتكون اكثر مرونة وكفاءة يعد من التحديات المهمة. يجب على المصارف تنظيم هيكلها الاداري بشكل يضمن تحقيق الاهداف المؤسسية ويعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات في السوق.

3. التخطيط الاستراتيجي

التخطيط الاستراتيجي الفعال يعتبر من الادوات الحاسمة لتحقيق النجاح. يجب على المصارف وضع خطط استراتيجية محكمة تحدد الرؤية المستقبلية وتضمن تحقيق الاهداف على المدى الطويل.

10. الدعم الحكومي والمؤسسي

1. توفير البيئة المناسبة

توفير بيئة مناسبة للعمل المصرفي الاسلامي يعد من المهام الرئيسية للحكومة. يجب على السلطات الحكومية تقديم الدعم والمساعدة للمصارف الاسلامية من خلال تطوير التشريعات والسياسات التي تعزز من نمو هذا القطاع.

2. الدعم المالي

تقديم الدعم المالي للمصارف الاسلامية يمكن ان يسهم في تعزيز قدرتها على التوسع وتطوير منتجات وخدمات جديدة. يمكن للحكومة تقديم حوافز مالية وضريبية لتشجيع المصارف الاسلامية على النمو والتوسع.

3. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن ان يسهم في تطوير القطاع المصرفي الاسلامي بشكل كبير. يجب على الحكومة تشجيع التعاون بين المصارف الاسلامية والجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحقيق الاهداف المشتركة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

من خلال تطوير اطار تشريعي وقانوني مناسب، تعزيز راس المال والتمويل، استقطاب وتطوير الكوادر البشرية، التوعية والتسويق الفعال، الابتكار في المنتجات والخدمات، تطوير البنية التحتية التقنية، تعزيز الشراكات الاستراتيجية، الالتزام

بالضوابط الشرعية، تحسين الكفاءة الادارية والتنظيمية، وتوفير الدعم الحكومي والمؤسسي، يمكن للمصارف الاسلامية تعزيز استقرارها المالي وزيادة جاذبيتها للعملاء والمستثمرين، والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ثانيا: متطلبات نجاح شركات التامين التكافلي في الجزائر

لنجاح شركات التأمين التكافلي في الجزائر، يجب تلبية مجموعة من المتطلبات الأساسية. يمكن تصنيف هذه المتطلبات إلى عشرة جوانب رئيسية تشمل الإطار التشريعي والقانوني، تعزيز رأس المال والتمويل، الكوادر البشرية المتخصصة، التوعية والتسويق الفعال، الابتكار في المنتجات والخدمات، تطوير البنية التحتية التقنية، الشراكات الاستراتيجية، الالتزام بالضوابط الشرعية، تحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية، والدعم الحكومي والمؤسسي. فيما يلي تفصيل لكل جانب:

1. الإطار التشريعي والقانوني

وضوح واستقرار التشريعات

لنجاح شركات التأمين التكافلي، يجب أن يكون هناك إطار تشريعي وقانوني واضح ومستقر. التشريعات يجب أن تكون شاملة ومحددة لتغطية جميع جوانب التأمين التكافلي، بما في ذلك العمليات التجارية والالتزامات الشرعية.

تسهيل الامتثال

يجب أن تكون القوانين واللوائح سهلة الفهم والتطبيق، مما يسهل على الشركات الامتثال بدون الحاجة إلى موارد كبيرة لتفسيرها وتنفيذها. كما ينبغي تقليل التغييرات المتكررة في اللوائح للحفاظ على استقرار الأعمال.

2. تعزيز رأس المال والتمويل

زيادة رأس المال

لضمان القدرة على تحمل المخاطر المفاجئة، يجب على شركات التأمين التكافلي زيادة رأس مالها. هذا يمكن تحقيقه من خلال جذب استثمارات جديدة أو إعادة استثمار الأرباح.

تنويع مصادر التمويل

تنويع مصادر التمويل يمكن أن يساعد في تحسين الاستقرار المالي للشركات. يمكن تحقيق ذلك من خلال القروض، والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، وإصدار السندات الإسلامية (الصكوك).

3. الكوادر البشرية المتخصصة

تدريب وتطوير الموظفين

يجب على الشركات الاستثمار في تدريب وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في التأمين التكافلي. الموظفون المؤهلون والماهرون يساهمون في تحسين الأداء العام للشركة وزيادة رضا العملاء.

جذب المواهب

جذب المواهب المتخصصة في مجالات التأمين، التمويل الإسلامي، وإدارة المخاطر يمكن أن يساعد الشركات على تحقيق التميز في السوق.

4. التوعية والتسويق الفعال

حملات توعوية

زيادة الوعي بفوائد التأمين التكافلي من خلال حملات توعوية يمكن أن يساعد في جذب عملاء جدد. يمكن استخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية للوصول إلى جمهور واسع.

استراتيجيات تسويقية مبتكرة

تطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة تركز على المزايا الفريدة للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التقليدي يمكن أن يساعد في التفوق على المنافسين.

5. الابتكار في المنتجات والخدمات

تطوير منتجات جديدة

الابتكار في تطوير منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة يمكن أن يزيد من جاذبية التأمين التكافلي. يجب أن تكون المنتجات متوافقة مع الشريعة وتقدم قيمة مضافة للعملاء.

تحسين الخدمات

تحسين جودة الخدمات المقدمة يمكن أن يزيد من رضا العملاء ويعزز الولاء للشركة. يشمل ذلك تبسيط إجراءات المطالبات وتقديم دعم عملاء ممتاز.

6. تطوير البنية التحتية التقنية

تبني التكنولوجيا الحديثة

الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يحسن الكفاءة التشغيلية للشركات. يمكن استخدام الأنظمة الرقمية لتحسين إدارة البيانات وتسريع العمليات.

الأمن السيبراني

تأمين البنية التحتية التقنية ضد الهجمات السيبرانية ضروري لحماية بيانات العملاء والمعلومات الحساسة. يجب على الشركات تبني أنظمة أمان قوية وتحديثها بانتظام.

7. الشراكات الاستراتيجية

التعاون مع المؤسسات المالية

التعاون مع البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية يمكن أن يساعد في تقديم منتجات متكاملة وزيادة الوصول إلى الأسواق.

الشراكات مع شركات التأمين التقليدي

الشراكات مع شركات التأمين التقليدي يمكن أن توفر فرصاً لتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات.

8. الالتزام بالضوابط الشرعية

مراجعة الالتزام الشرعي

يجب أن تلتزم الشركات بالضوابط الشرعية بشكل صارم لضمان الثقة والمصداقية لدى العملاء. يتطلب ذلك مراجعة دورية من هيئات شرعية مستقلة.

الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة

يجب التأكد من أن جميع الاستثمارات والأنشطة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتجنب أي تضارب شرعي.

9. تحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية

تحسين العمليات الإدارية

تحسين العمليات الإدارية من خلال تبني أفضل الممارسات يمكن أن يزيد من الكفاءة والفعالية. يشمل ذلك تحسين إدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

هيكلة تنظيمية فعالة

تبني هيكلة تنظيمية فعالة تساعد في توزيع المهام والمسؤوليات بشكل واضح، مما يسهم في تحسين الأداء العام للشركة.

10. الدعم الحكومي والمؤسسي

تشجيع السياسات الحكومية

دعم السياسات الحكومية التي تشجع نمو قطاع التأمين التكافلي يمكن أن يسهم في توفير بيئة مواتية للشركات. يشمل ذلك الحوافز الضريبية، والدعم المالي، والتشريعات الداعمة.

التعاون مع الهيئات التنظيمية

التعاون مع الهيئات التنظيمية يمكن أن يسهم في تحسين فهم وامتثال الشركات للمتطلبات القانونية والشرعية، مما يعزز الثقة والمصداقية في السوق.

بتلبية هذه المتطلبات، يمكن لشركات التأمين التكافلي في الجزائر تحقيق النجاح والنمو المستدام، مما يسهم في تقديم خدمات تأمينية موثوقة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء.

خاتمة الفصل الرابع:

في ختام هذا الفصل، يمكننا أن نستنتج أن تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تمثل نموذجًا مميزًا يعكس الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع في تعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال دراسة شركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري، رأينا كيف تمكنت هذه المؤسسات من تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة.

استعرضنا في المبحث الأول تطور شركة سلامة للتأمين التكافلي ودورها في نشر ثقافة التكافل في الجزائر، بالإضافة إلى أهمية مؤسسات الوقف وصندوق الزكاة في دعم الاقتصاد الإسلامي. كما ألقينا نظرة على السوق المالية الإسلامية في الجزائر، متناولين أبرز التحديات والفرص التي تواجهها.

وفي المبحث الثاني، قمنا بتقييم الأداء المالي لشركة سلامة وبنك البركة الجزائري، معتمدين على تحليل القوائم المالية والأداء العام لكل منهما. أظهرت النتائج أن كلا المؤسستين قد حققتا نجاحات ملحوظة، لكنهما ما زالتا تواجهان تحديات تحتاج إلى معالجة لتعزيز استدامة ونمو هذا القطاع.

يبرز من خلال هذه الدراسة أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تمتلك القدرة على المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة، بشرط تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الكفاءة وتحسين الأداء. هذه التجربة الجزائرية توفر دروسًا قيمة يمكن أن تستفيد منها دول أخرى تسعى لتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية لديها.

ختامًا، فإن تطوير المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر يتطلب تعاونًا مستمرًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية هذه المؤسسات في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤى واستراتيجيات فعالة لدعم وتطوير هذا القطاع الحيوي في المستقبل.

خـــاتمـــة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر، مع التركيز على بنك البركة الجزائري وشركة سلامة للتأمين التكافلي. تسعى الدراسة إلى تحليل القوائم المالية لهاتين المؤسستين لفهم مدى كفاءتهما في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية المنوطة بهما. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تقديم رؤية شاملة حول الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية وإبراز مدى نجاحها في تلبية متطلبات الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة هذه المؤسسات على تقديم بدائل مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما إذا كانت تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تم تصميم هذه الدراسة باستخدام منهج وصفي تحليلي لتقديم تحليل شامل ودقيق للأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية. في الجانب النظري، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية وتقييم أدائها، مما ساعد في فهم القواعد والأسس التي تقوم عليها هذه البنوك. أما في الجانب العملي، فقد تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل وتفسير البيانات المالية الخاصة ببنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي، وذلك بهدف تقديم صورة واضحة وشاملة عن أدائهما المالي.

تضمنت إعداد الدراسة مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، مما ساعد في بناء أساس معرفي قوي يمكن الاستناد إليه في التحليل. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل البيانات المالية باستخدام النسب المالية والمؤشرات الأخرى ذات الصلة، مما أتاح فهماً أعمق للأداء المالي لهذه المؤسسات. هذا الجمع بين الجوانب النظرية والعملية أتاح تقديم تحليل متكامل ودقيق للأداء المالي، مما يوفر رؤية شاملة يمكن استخدامها في تقييم وتحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية. تميزت الدراسة بشموليتها ودقتها في التحليل، مما يجعلها مرجعاً مهماً للباحثين والمختصين في مجال البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تمثل نموذجًا مميزًا يعكس الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع في تعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال دراسة شركة سلامة للتأمين التكافلي وبنك البركة الجزائري، رأينا كيف تمكنت هذه المؤسسات من تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة.

2. تطور شركة سلامة للتأمين التكافلي ودورها في نشر ثقافة التكافل في الجزائر، بالإضافة إلى أهمية مؤسسات الوقف وصندوق الزكاة في دعم الاقتصاد الإسلامي. كما تناولت التحديات والفرص التي تواجه السوق المالية الإسلامية في الجزائر. أظهرت النتائج أن شركة سلامة وبنك البركة الجزائري حققتا نجاحات ملحوظة، رغم التحديات التي تحتاج إلى معالجة لتعزيز استدامة ونمو هذا القطاع.

3. أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تمتلك القدرة على المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة، بشرط تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الكفاءة وتحسين الأداء. التجربة الجزائرية توفر دروسًا قيمة يمكن أن تستفيد منها دول أخرى تسعى لتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية لديها.

وبالتالي، فإن تطوير المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر يتطلب تعاونًا مستمرًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية هذه المؤسسات في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤى واستراتيجيات فعالة لدعم وتطوير هذا القطاع الحيوي في المستقبل.

كما خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية تسلط الضوء على مجالات متعددة تتطلب تحسينات وجهودًا لتعزيز أداء المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر:

1. كفاءة الأداء المالي: أظهرت النتائج أن بنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي يتمتعان بأداء مالي مقبول وفق المعايير الحالية، لكن هناك مجال كبير للتحسين. هذه النتائج تشير إلى الحاجة لتبني استراتيجيات إدارة أكثر كفاءة، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز الابتكار في تقديم الخدمات المالية. من الممكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة المخاطر، وتطوير المنتجات المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات السوق بشكل أفضل.

2. فاعلية النسب المالية: تُعد النسب المالية أدوات فعالة لتقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية، لكن النتائج أظهرت أن هذه النسب تتطلب مزيدًا من التحسين لتصبح أكثر دقة وملاءمة للخصائص الفريدة لهذه المؤسسات. يتطلب ذلك تطوير مؤشرات ومقاييس جديدة تتناسب مع طبيعة العمل الإسلامي، مثل مراعاة جوانب الامتثال للشريعة وتقييم المخاطر الأخلاقية. يمكن أيضًا تحسين استخدام التكنولوجيا المالية لتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وفعالية.

3. التحديات التنظيمية: تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات تنظيمية متعددة تشمل عدم استقرار الأطر القانونية والتغيرات السريعة في اللوائح. هذه التحديات تتطلب حلولاً مبتكرة، مثل التعاون مع الجهات التنظيمية لتطوير قوانين ولوائح تدعم نمو واستقرار هذا القطاع. من الضروري أيضًا توفير بيئة تنظيمية مرنة تمكن المؤسسات من التكيف مع التغيرات السريعة في السوق.

4. الوعي الثقافي: هناك حاجة ماسة لزيادة الوعي بثقافة المالية الإسلامية بين الجمهور لتعزيز الثقة والاستثمار في هذا القطاع. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعوية تستهدف تعزيز فهم المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية وفوائدها. يجب أن تشمل هذه الجهود تقديم برامج تعليمية وتدريبية للمجتمع، بالإضافة إلى نشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

في المجمل، تتطلب هذه الاستنتاجات العمل على عدة محاور لتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر. من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية، تطوير الأدوات المالية، مواجهة التحديات التنظيمية، وزيادة الوعي الثقافي، يمكن تحقيق نمو مستدام وتعزيز دور هذه المؤسسات في الاقتصاد المحلي والعالمي.

التحديات والصعوبات:

واجهنا في هذه الدراسة عدة تحديات كان لها تأثير على سير البحث وعمقه. أولاً، ندرة المصادر والمراجع المتخصصة باللغة العربية حول المالية الإسلامية صعّبت عملية جمع المعلومات، مما أثر على شمولية الجانب النظري. ثانياً، صعوبة الحصول على البيانات المالية التفصيلية من المؤسسات المالية مثل بنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي، مما حدّ من دقة التحليل المالي. ثالثاً، التغيرات السريعة في التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية التي تتطلب متابعة دائمة، جعلت من الصعب الاستناد إلى إطار قانوني ثابت. رابعاً، التحديات اللغوية المتعلقة بترجمة وفهم المصطلحات المالية بدقة من اللغة الإنجليزية، أثرت على دقة فهم المفاهيم وتطبيقها في السياق المحلي. أخيراً، القيود الزمنية لجمع وتحليل البيانات أثرت على عمق التحليل، حيث كان الوقت المتاح محدوداً لإنجاز الدراسة بشكل شامل. هذه التحديات مجتمعة أثرت على مدى تفصيل وشمولية البحث، ومع ذلك، سعى الباحث للتغلب عليها من خلال تبني استراتيجيات مختلفة لضمان تحقيق أهداف الدراسة بأقصى قدر ممكن من الدقة والشمولية.

توصيات الدراسة:

تُعَدُّ هذه الدراسة مساهمة أصلية في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال تحليل القوائم المالية لبنك البركة وشركة سلامة للتأمين التكافلي، مما أتاح تقديم رؤية دقيقة حول الأداء المالي لهذه المؤسسات. استند الباحث إلى منهج وصفي تحليلي لتوضيح المفاهيم الأساسية وتحليل البيانات المالية باستخدام النسب المالية والمؤشرات ذات الصلة، مما وفر فهماً أعمق لكفاءة وفعالية هذه النسب في تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية. هذا التحليل أظهر مدى دقة وملاءمة النسب المالية في تحسين تقييم الأداء، مما يساعد في تطوير أدوات تقييم أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة توصيات عملية قابلة للتنفيذ لتحسين الأداء المالي لهذه المؤسسات، مما يجعلها ذات فائدة مباشرة للممارسين في القطاع المالي. كما تم تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر، مما يسهم في تقديم حلول مبتكرة لدعم تطور هذا

القطاع. شملت التحديات قضايا تنظيمية واقتصادية قد تؤثر على النمو المستدام، بينما تضمنت الفرص إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا المالية وزيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية. هذا التحليل الشامل يساهم في تعزيز فهم الأطر المالية الإسلامية ويوفر رؤية واضحة لتحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسات في هذا القطاع المهم.

الافاق المستقبلية:

يمكن اقتراح افاق مستقبلية للدراسة لتعميق فهم وتحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، منها:

1 .تطوير نماذج جديدة لتقييم الأداء المالي: يهدف هذا البحث إلى تطوير نماذج جديدة ومتقدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية. يمكن استخدام تقنيات تحليل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لإنشاء نماذج دقيقة تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لهذه المؤسسات، مثل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمخاطر الأخلاقية.

2 .البحث في تأثير التعليم والتدريب: دراسة تأثير التعليم والتدريب على تحسين كفاءة وأداء المؤسسات المالية الإسلامية. يمكن أن يتناول البحث كيفية تصميم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات العاملين في هذا القطاع، وتقييم فعالية هذه البرامج في تحسين الأداء المالي وتقديم الخدمات.

3 .دراسة حالات دولية: مقارنة الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر مع نظيراتها في دول أخرى لاستخلاص الدروس المستفادة. يمكن أن تشمل هذه الدراسة تحليلًا تفصيليًا لممارسات إدارة المخاطر، الابتكار في المنتجات المالية، وكفاءة العمليات التشغيلية في بلدان أخرى، مع التركيز على النجاح والفشل وتحديد العوامل الحاسمة.

4 .التأثيرات الاقتصادية الكلية: دراسة التأثيرات الاقتصادية الكلية للمؤسسات المالية الإسلامية على الاقتصاد الوطني، وكيفية تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية. يمكن أن يتناول البحث دور هذه المؤسسات في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم التنمية المستدامة، وتحليل أثرها على الاستقرار المالي والاقتصادي.

تعد هذه المواضيع ذات أهمية كبيرة ليس فقط للأكاديميين والباحثين، ولكن أيضًا لصناع السياسات والممارسين في القطاع المالي الإسلامي. من خلال الدراسات المستقبلية في هذه المجالات، يمكن تقديم رؤى جديدة ومبتكرة لتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر والعالم الإسلامي، وتحقيق نمو مستدام وشامل.

لتحقيق مزيد من التقدم في مجال البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي، ينبغي التركيز على الاتجاهات المستقبلية التالية: أولاً، دراسة تأثير التكنولوجيا المالية (Fintech) على أداء البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، حيث يمكن للتقنيات المالية الحديثة تحسين الكفاءة وتعزيز الابتكار في تقديم الخدمات. ثانياً، البحث في الاستدامة المالية لدراسة دور البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية التي تدعم التنمية المستدامة. ثالثاً، تحليل التأثير الاجتماعي لهذه المؤسسات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، لتحديد مدى مساهمتها في تحسين الحياة المجتمعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. رابعاً، التوجه نحو الأسواق العالمية من خلال دراسة كيفية توسيع نطاق عمل المؤسسات المالية الإسلامية إلى الأسواق العالمية وتحقيق التنافسية الدولية، مما يتطلب استراتيجيات تسويقية وتطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء الدوليين. هذه الاتجاهات المستقبلية ستسهم في تعزيز مكانة البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، وتحقيق تأثير إيجابي ومستدام في الاقتصاد المحلي والعالمي.

في النهاية،تظل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي في الجزائر مؤسسات مالية هامة، تسعى لتقديم بدائل مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتطلب هذه المؤسسات دعماً مستمراً وتطويراً مستداماً لمواكبة التحديات والفرص في البيئة الاقتصادية المتغيرة.

المـــراجـــع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. ابراهيم عبد الحليم عابد، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2008،

2. احمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين، دار النفائس، الاردن ط1، 2010،

3. بن براهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012،

4. تنظيم وادارة هيئة ادارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدرب فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، جدة، ط2، 2002،

5. جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008،

6. جميل الزايدنين السعودي، اساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999،

7. الجنابي هيل عجمي، ادارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية، دار المسار للنشر والتوزيع، الاردن، 2005،

8. حبيب احمد، طارف الله خان، الرقابة والاشراف على المصارف الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، ط1، جدة 2006،

9. حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء، المكتبة العملية ودار الطيب للطباعة والنشر، القدس، ط1، 1996،

10. حسن بن منصور، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، مطابع عمار قرفي، باتنة، 1992،

11. حسن عبد الله الامين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 1993،

12. حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011،

13. حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المابية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2011،

14. راجع الصديق محمد الامين الضرير، الغرر في العقود واثاره في التطبيقات المعاصرة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 1993،

15. سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الاسلامية، الازمة المخرج، ملتزم الطبع والنشر، ط1، 2010،

16. سامي يوسف كمال محمد، صكوك المالية الاسلامية، الازمة المخرج، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، ط1، 2010،

17. شهاب احمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الاسلامية، در النفائس، الاردن،ط1، 2012،

18. صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية، انشطتها التطلعات المستقبلية، دار البازوري للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 8008،

19. عبد الحليم عماره غربي، مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الاسلامية، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2013،

20. عبد الكريم قندوز، المؤسسات المالية الاسلامية واقعها تحدياتها وكيفية مواجهة تحديات، نقلا عن الموقع الالكتروني:

21. عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، عقد الاجازة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة ط2، 2000،

22. الغريب ناصر، اصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل، دار ابوللو للطباعة والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996،

23. فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، ص2007،

24. لقمان محمد مرزوق، البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ردمك، 1990،

25. محسن احمد الخضيري، البنوك الاسلامية، مؤسسة ايبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989،

26. محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006،

27. محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، احكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2008،

28. محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر ط3، 2013،

29. مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012،

30. وهبة الزحلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2006،

مقالات

1. اخلاص ياقر هاشم النجار، رجاء عبد الله عيسى السالم، قياس ادخار الحج في التجربة الماليزية للمدة(2002-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، العدد السادس، 2016،

2. اشرف محمد دوابه، تصور مقترح للتمويل بالوقف، مجلة اوقاف، العدد 9، الكويت، 2005،

3. امحمدي بوزينة امنة، شركات التامين التكافلي، تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وافاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012

4. امين محمد سعيد محمد الادريسي، لقمان عثمان عمر، قياس وتحليل اثر المؤشرات (النسب) المالية على معدل العائد على الاستثمار لعينة من المصارف الاسلامية لمدة 1990-2008، مجلة العلوم الانسانية، جامعة صلاح الدين، اربيل العراق، 2014،

5. اوموسى ذهبية، قروفي خديجة، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التامين التكافلي، شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجا، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد12، المجلد01، 2015،

6. بن حمادي عبد الوهاب، الادارة المباشرة للوقف في التشريع الجزائري (النظارة)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة، 2017،

7. د. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2011.

8. د. وليد هو يمل عوجان، صناديق الاستثمار الاسلامية- دراسة وتحليل، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد الثامن، العدد1، 2012،

9. الداوي الشيخ، واسيني محجوب، عرابي احمد بوثلجة، الزكاة والوقف اداتان لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة سعد دحلب البليدة، 2013،

10. دعفل فاطمة، بن رجم عبد الغفار، منصوري حمزة، الصيغ التمويلية لاستثمار اموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد (04)، دون سنة النشر،

11. راغب الغصين، محمد عمار نشواتي، تقويم الاداء المالي للمصارف الاسلامية والتقليدية الاردنية باستخدام مؤشرات نموذجcamel ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد01، 2014،

12. رامي محمد ابو وادي، نهيل اسماعيل سقف الحيط (2017). محددات اداء الصناعة المصرفية الاردنية. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال13.(2)،

13. رقية بوحضير، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد بحضير 2، 2010،

14. رياض منصور الخليفي، "المقاصد الشرعية واثارها في فقه المعاملات المالية"، مجلد جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد 17 العدد الاول، 2004،

15. سميرة حسيبة، وداد بوحلاسة، دور السوق المالية الاسلامية في تمويل التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019،

16. صالح مفتاح، مداخلة حول الدور الاستثماري لمؤسسة الزكاة، الملتقى العملي الدولي الاول حول تثمير اموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الاسلامي، جامعة البليدة، 2012،

17. طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الاول، 2013،

18. عبد الله علي عبد الله الطوق، اساليب تمويل الاستثمارات في المصرف الاسلامي اليمنية، مجلة جامعة النصر، العدد الرابع، 2014،

19. علي صاري، مداخلة بعنوان: "قراءة في الفروق الاساسية بين النظام المالي الاسلامي والتقليدي وفعالية كل منهما في تحقيق عملية التنمية"، الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019،

20.علي محي الدين القرة داغي، احكام الاسهم وانواعها على ضوء قواعد الفقه الاسلامي، حولية كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة قطر، العدد العاشر، 1992،

21.عماري سمير، شبلي الهام، مداخلة بعنوان: "دراسة تحليلية لواقع تطبيق النظام المالي الاسلامي ببنك الاسلامي بالإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في فعليات الملتقى العلمي الوطني، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

22.عيسى دراجي، منور اوسرير، مداخلة بعنوان: "تحديات الصناعة المصرفية الاسلامية"، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع والرهانات، المركز الجامعي، غرداية، 2011 .

23.فطوم معمر، عربي يسين سي لاخضر، مداخلة بعنوان: "معالم النظام المالي الاسلامي والاطر المؤسسية له"، الملتقى الوطني جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2019،

24.محمد البلتاجي، تقويم اداء المصارف الاسلامية، المؤتمر الدولي السادس عن الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية، أندونيسيا 2014.

25.مختار بونقاب، مريم بالأطرش، دور الهندسة المالية الاسلامية في تطوير صناديق الزكاة، (دراسة حالة صندوق الزكاة الاماراتي)، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي، المجلة 02، العدد01، 2018،

26.مسيردي سيد احمد، تطبيقات التامين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2018،

27.موسى مصطفى القضاة، مدى توافر اركان وشروط المضاربة في صيغة المضاربة المطبقة في التامين الاسلامي (دراسة تطبيقية على شركة البركة للتكافل)، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد 10، العدد 4، 2014،

28.موفق عباس باقر شكارة، تقويم اداء المصارف بموجب معاييرcamels ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع العدد18، الفصل الاول، 2012،

29. نغم حسين نعمة–رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، 2010،

30. نغم حسين نغمة– رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010،

31. هواري معراج، شياد فيصل، قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية بعنوان: "الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، ورقلة، 2011.

الاطروحات والمذكرات

1. لنا محمد ابراهيم الخماش، البنوك الاسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007،

2. منهوم بلقاسم، الاتجاهات الحديثة للمالية الاسلامية في ظل العولمة المالية، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017،

3. بلقيس دنيا، دور ضوابط الصناعة المالية الاسلامية في الحد منن اثار الازمات المالية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم اقتصادية التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017،

4. موسى عمر مبارك ابو محمدين، مخاطر صنع التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعاير كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معاير بازل II، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008،

5. زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة المخاطر صيغ التمويل الاسلامية، دراسة حالة مصرف ابو ظبي الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016،

6. سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الاداء ومتطلبات الاصلاح، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2012،

7. موسى عمر مبارك ابو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم المصارف الاسلامية، كلية العلوم والمصرفية، 2008،

8. قشيوش عمر، اثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان ، 2017،

9. عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الازمات المالية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، دامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015،

10. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010،

11. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010،

12. امارة محمد يحي العاصي، تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2010،

13. محمد عدنان بن الضيف، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015،

14. عامر اسامة، اثر اليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التامين التكافلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2013،

15. رانيا عطار، قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية، دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الاسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2013،

16. الياس عبد الله سليمان ابو الهيجاء، تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية دراسة حالة الاردن، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن 2007،

ملتقيات ومؤتمرات:

1. على محي الدين القرن داغي، ادارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية، دراسة فقهية اقتصادية المجتمع الفقهي الاسلامي التابع لرابطة العالم الاسلامي، الدورة العشرون، مكة المكرمة، 2010،

2. محمد الطاهر الهاشمي، تقييم اداء المصارف الاسلامية في توظيف اساليب التمويل الخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابحاث دراسات في التمويل الاسلامي، (بدون سنة النشر)،

3. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015،

4. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، الية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009،

مواقع الكترونية:

1. عبد الكريم قندوز، المؤسسات المالية الاسلامية واقعها تحدياتها وكيفية مواجهة تحديات، نقلا عن الموقع الالكتروني Aaguendouz< https://sitrs.google.com .اطلع عليه في: 2020/04/18.

2. شوقي بورقبة، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية نقلا عن الموقع الالكتروني : https://www.academia.eduاطلع عليه في: 2020/04/08

3. موقع بنك البركة الجزائري www.elbaraka-bank.com :، اطلع عليه في 2019/10/27

4. فضل عبد الكريم محمد، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.iefpedia.com

المراجع باللغة الفرنسية

الكتب

1. Hull, John, Christophe Godlewski, and Maxime Merli. Gestion des risques et institutions financières. Pearson Education France, 2010.

مقالات

1. Arrondel, Luc. "Éducation financière et comportements patrimoniaux: mauvaise éducation et zéro de conduite?." Revue d'économie financière 3 (2017): 253-270.

2. BELGHITI, Zineb, and K. ANGADE. "L'allocation optimale des risques dans les projets d'infrastructure à financement privé: Une revue systématique." Alternatives Managériales Economiques 5.1 (2023): 45-63.

3. Dufourcq*, Nicolas. "Le financement des PME: un enjeu de compétitivité." Revue d'économie financière 2 (2014): 39-54.

4. Giddey, Thibaud. "La surveillance bancaire belge de 1935 façonnée sur le modèle suisse: un discret transfert de politique publique?." Revue Belge de Philologie et d'Histoire–Belgisch Tijdschrift voor Filologie en Geschiedenis 92.4 (2014): 1211-1243.

5. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). An introduction to Islamic finance: Theory and practice (Vol. 687). John Wiley & Sons. p153.

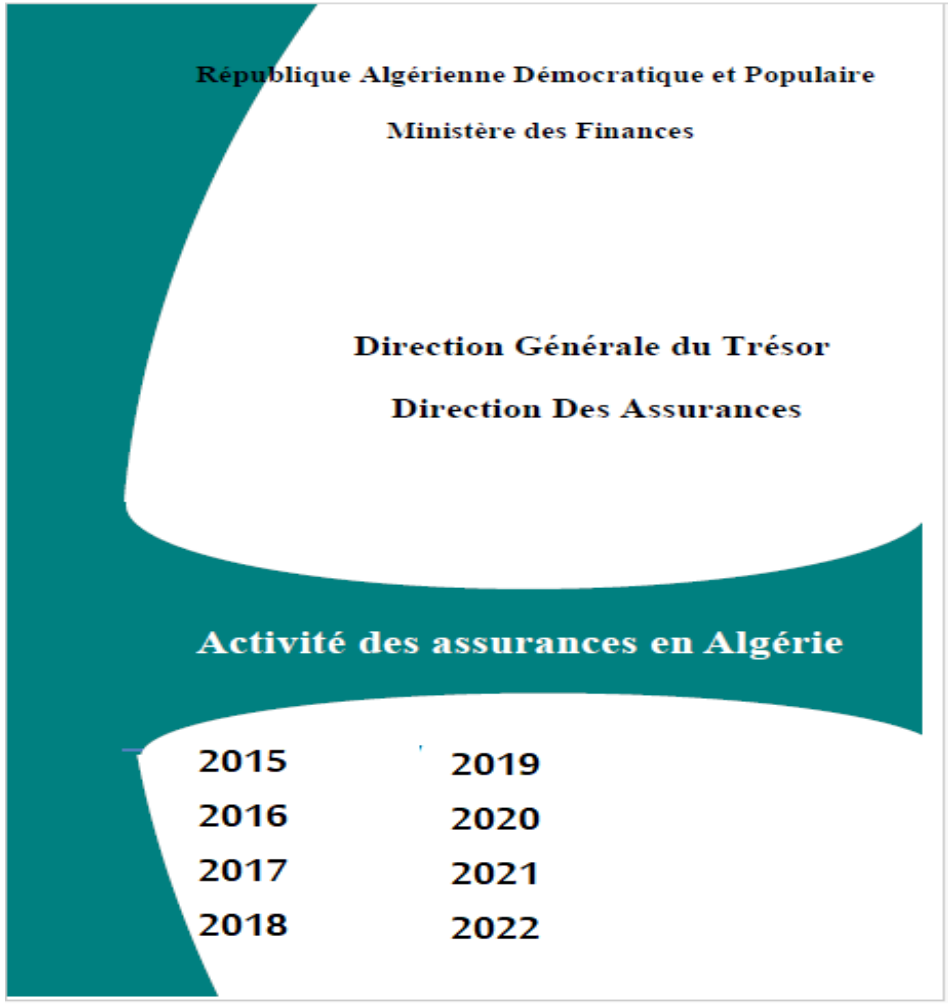
6. Villeroy de Galhau, François, Pierre Jaillet, and Jean-Paul Pollin. "Surplus d'épargne et déficit d'investissement: quelles solutions?." Revue d'économie financière 3 (2016): 23-32

الملاحق

الملحق رقم 01:معلومات مالية لشركة سلامة للتأمين التكافلي

العنصر	السنوات				
	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الملاء المالية	132%	107%	91%	94%	84%
نسبة السيولة	61%	48%	50%	49%	49%
نسبة الربحية	12%	10%	10%	9%	9%
نسبة الإحتفاظ بأقساط التأمين	78%	76%	78	79%	81%
العنصر	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
أقساط التأمين المكتتبة صافية من الضرائب والإلغاءات	5 406 616 168	4 613 926 184	4 373 445 889	4 334 193 621	4 522 766 744
إجمالي حقوق الملكية	4 101 358 118	4 329 544 290	4 791 467 892	4 594 540 974	5 360 122 977
نسبة الملاء المالية	**132%**	**107%**	**91%**	**94%**	**84%**
الأصول المتداولة	9 635 778 377	7 965 004 966	8 968 801 775	8 998 994 241	10 354 027 830
إجمالي الأصول	15 803 167 386	16 511 669 461	17 787 077 239	18 467 396 369	20 987 085 509
نسبة السيولة	**61%**	**48%**	**50%**	**49%**	**49%**
العائد (الربح الصافي)	480 875 576	412 905 273	461 923 601	429 638 655	460 181 017
إجمالي حقوق الملكية	4 101 358 118	4 329 544 290	4 791 467 892	4 594 540 974	5 360 122 977
نسبة الربحية	**12%**	**10%**	**10%**	**9%**	**9%**

الملحق رقم 2:نشاط التأمينات في الجزائر



الرابط: https://www.uar.dz/

الملحق رقم 03: ميزانية بنك البركة لسنة 2015-2023 الأصول

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المذكرة	البند
113,003,491	108,456,345	104,068,728	99,833,834	95,745,974	105,021,946	99,616,004	89,902,868	89,962,379	2.1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		أصول أخرى مسجلة لدى الغير بتاريخ معين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		أصول أخرى مسجلة لدى الغير بدون تاريخ
2,129,326	1,967,669	1,817,259	1,677,413	1,547,484	2,299,974	3,123,641	3,179,827	2,356,604	2.2	أوراق تجارية
186,034,951	177,178,404	168,742,290	160,706,943	153,053,279	154,159,890	136,553,370	107,581,250	94,907,100		فواتير مسحوبة لمستحقات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		أوراق مالية مسحوبة لمستحقات مالية بتاريخ استحقاق
3,098,682	2,839,972	2,602,740	2,385,085	2,185,142	1,371,219	1,391,936	1,473,416	959,350	2.3	أوراق تجارية
370,420	339,866	311,716	285,716	261,635	234,347	205,398	140,316	190,582	2.4	أوراق مالية مسحوبة لمستحقات مالية بدون تاريخ
3,130,812	2,872,887	2,634,155	2,413,105	2,208,277	1,904,003	1,824,740	0.00	0.00	2.5	مستحقات بنكية
667,352	641,142	615,868	591,501	568,016	563,965	645,644	1,377,635	1,208,177	2.6	أصول لدى بنك الجزائر
2,018,001	1,940,262	1,864,835	1,791,709	1,720,874	1,720,806	1,718,778	1,618,214	1,213,515	2.7	حسابات التسوية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1,667,093	1,670,697	2.8	أوراق مالية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.9	المشاركة في شركات، مؤسسات ووحدات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.9	سندات دين طويلة الأجل
5,438,360	5,125,245	4,825,703	4,539,088	4,264,721	3,719,679	3,553,182	3,436,185	3,027,899	2.10	أصول ثابتة أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		فارق الزبائن
323,954,150	307,455,924	291,578,992	276,292,797	261,568,166	270,995,828	248,632,693	210,343,621	193,573,058		مجموع الأصول

الملحق رقم 04: ميزانية بنك البركة لسنة 2015-2023الخصوم

رقم	البند	المذكرة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1	البنك المركزي	2.11	0.00	0.00	0	0	0	0	0	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14,390	14,384	52,421	111,220	31,363	33,507	35,782	38,193	40,744
3	ديون اتجاه الزبائن للآجال	2.12	119,025,045	133,555,556	164,849,660	176,343,367	171,491,393	179,366,963	187,606,311	196,226,627	205,245,959
4	ديون سند	2.14	35,537,082	36,602,243	43,042,478	47,540,639	41,976,829	43,676,902	45,423,978	47,221,737	49,074,006
5	ضريبة أرباح خصوم	2.14	1,890,650	1,713,457	1,818,414	2,985,429	2,701,235	2,863,309	3,034,107	3,214,153	3,403,960
6	خصوم أخرى	2.15	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
7	ضرائب مؤجلة خصوم	2.15	10,857,752	12,921,133	12,014,612	13,684,771	12,553,823	13,181,514	13,840,589	14,532,618	15,259,249
8	مستحقات اتجاه الغير	2.16	2,785,488	1,242,067	2,309,184	2,901,047	2,109,586	2,236,161	2,369,330	2,509,490	2,657,059
9	مؤونة مخاطر وتكاليف	2.17	617,139	1,409,494	761,196	749,563	856,859	908,270	962,766	1,020,532	1,081,764
10	مؤونة تغطية مخاطر مصرفية	2.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
11	التزامات اتجاه الغير	2.18	2,139,892	2,417,265	2,998,001	3,431,939	3,612,329	3,828,068	4,057,352	4,300,793	4,558,840
12	التزامات مرتبطة	2.19	10,000,000	10,000,000	15,000,000	15,000,000	15,000,000	15,900,000	16,854,000	17,865,240	18,936,554
13	رأس المال الاجتماعي	2.20	5,643,187	5,922,009	5,021,562	4,651,326	3,968,943	4,206,079	4,458,444	4,726,951	5,012,568
14	الاحتياطات	2.21	789,568	8,428,874	894,672	894,672	894,672	948,352	1,005,253	1,065,568	1,129,502
15	فوائض قيم	2.22	36,589	36,954	37,081	38,456	37,888	40,161	42,570	45,124	47,831
16	نتيجة إعادة التقييم	2.23	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
17	الأرباح المحتجزة	2.24	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
18	نتيجة الدورة (+ / -)	2.25	4,107,918	3,983,568	70,534	29,150	6,333,245	6,713,240	7,116,034	7,543,996	7,999,636

البند	المذكرة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023

+إيرادات الاستغلال	4.1	7,811,704	8,663,371	9,564,132	11,700,326	11,568,550	12,146,978	12,754,326	13,391,042	14,057,594
+نفقات الاستغلال	4.2	2,078,442	2,081,981	2,779,415	3,287,708	2,922,865	3,068,008	3,221,408	3,382,478	3,551,602
+عمولات (إيرادات)	4.3	1,932,751	1,877,336	1,702,089	1,195,850	887,284	931,648	978,230	1,027,142	1,078,499
+عمولات (نفقات)	4.4	363,151	407,301	379,960	355,156	379,770	398,758	418,696	439,630	461,611
-/+ربح أو خسارة على المتاجرة على الأصول المالية محتفظة لغرض البيع		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-/+ربح أو خسارة على المتاجرة على الأصول المالية محتفظة لغرض البيع (مركزة)		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-/+ربح أو خسارة على التقييم على الأصول المالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح	4.5	57,749	59,575	621,464	2,679,374	115,172	120,931	126,978	133,327	139,993
+تكاليف الاستغلال الأخرى	4.6	0.00	0.00	59,368	83,052	13,290,790	13,955,330	14,653,097	15,385,752	16,154,040
الربح المصرفي الصافي		7,818,191	8,538,986	8,668,943	11,849,634	3,516,547	3,692,374	3,876,993	4,070,842	4,274,384
-نفقات التشغيل	4.7	2,729,898	2,789,406	2,970,959	3,270,618	267,542	280,919	294,965	309,713	325,199
-/+منتجات التأمين على نفقات على الأصول الثابتة وغير الثابتة	4.8	258,707	272,403	282,840	268,528	9,506,701	9,982,036	10,481,138	11,005,195	11,555,455
نتيجة الاستغلال العامة		4,829,496	5,477,177	5,415,144	8,310,487	1,226,792	1,288,132	1,352,539	1,420,166	1,491,174
-/+ربح أو خسارة على المحفظة البنكية	4.9	0.00	0.00	1,102,522	1,412,541	334,441	351,163	368,721	387,157	406,515
-/+أرباح أو خسائر أخرى على الأصول الثابتة وغير الثابتة		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-/+أرباح أو خسائر من العمليات على الأصول المالية القابلة للاستهلاك والاستثمار		537,337	536,114	678,289	383,217	8,614,350	9,045,067	9,497,320	9,972,186	10,470,796
-/+مؤونة أو استعادة مؤونة على المخاطر العامة	4.10	1,349,629	710,950	746,498	783,823	822,014	863,115	906,271	951,585	999,164
-/+استرداد مؤونات تغطية المخاطر		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نتيجة العمليات العامة		**5,641,788**	**6,724,241**	**7,070,453**	**7,423,975**	**7,795,173**	**8,184,931**	**8,594,178**	**9,023,887**	**9,475,081**
-/+الضرائب على أرباح الشركات	4.11	1,533,870	1,385,657	4,990,911	7,281,163	6,333,245	6,649,907	6,982,403	7,331,523	7,698,099
نتيجة قبل الضرائب		4,107,918	5,338,584	9,564,132	2,114,591	11,568,550	12,146,978	12,754,326	13,391,042	14,057,594
-الضرائب على أرباح الشركات	4.12	1,533,870	1,385,657	2,779,415	5,166,572	2,922,865	3,069,008	3,222,458	3,383,581	3,552,760
النتيجة بعد الضرائب		2,574,048	3,952,927	1,702,089	11,700,326	887,284	931,648	978,230	1,027,142	1,078,499

الملحق رقم05: جدول حساب النتائج لسنة 2015-2023